دارن بارني

ترجمان

المجتمع الشبكي

ترجمة: أنور الجمعاوي



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

ما الذي فعلته الثورة الرقمية بعالمنا؟ هل ولّدت تقانات المعلومات والاتصال الجديدة مجتمعًا جديدًا أم اكتفت بتعزيز الأنساق والعلاقات القائمة وتوسيعها؟ ما النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ترتبت على التقانات الشبكية وتطبيقاتها في مجالٍ واسعٍ من الممارسات والمؤسسات؟

ذلك هو نوع الأسئلة التي يثيرها هذا الكتاب ويحاول أن يجيب عنها، مستخدمًا نموذجًا متقنًا ومعقدًا للعلاقة بين التقانة والمجتمع، يتحرّى من خلاله ما تغيّر وما بقي على حاله في عصر الإنترنت.

كتاب لا غنى عنه لكثير من الباحثين والطلاب في العلوم الإنسانية، كما للقارئ العام المعنيّ بما بلغه العالم الآن؛ فهو يتناول، من بين ما يتناول، قضايا «اقتصاد المعرفة»، ومعنى العمالة والبطالة في العصر الرقمي، والعولمة وحال الدولة القومية، والحركات الاجتماعية الجديدة، والثقافة والجماعة والهوية في عصر الإعلام الجديد. وذلك بلغةٍ يسيرة واضحة وتتبّعٍ دقيق لا يكاد يفوته أيّ جديد.

KEY CONCEPTS

THE NETWORK SOCIETY

DARIN BARNEY

المؤلف

دارن بارني (Darin Barney) أكاديمي وباحث كندي، وأستاذ تكنولوجيا المعلومات في جامعات سايمون فريزر وتورونتو وماكماستر في كندا. من مؤلفاته: *Communication Technology: The Canadian Democratic Audit; Prometheus Wired: The Hope for Democracy in the Age of Network Technology.*

المترجم

أنور الجمعاوي باحث وأكاديمي تونسي في مجالات الأنثروبولوجيا الثقافية وقضايا المصطلح والترجمة وحركات الإسلام السياسي. حصل على الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي من «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في عام 2012. من أعماله المنشورة: **المعاجم الخاصة بمصطلحات القرآن الكريم**.

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنثروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 10 دولارات

ISBN 978-614-445-019-2



المجتمع الشبكي

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

المجتمع الشبكي

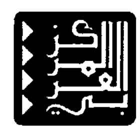
دارن بارني

ترجمة

أنور الجمعاوي

مراجعة

ثائر ديب




الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
بارني، دارن، 1966

المجتمع الشبكي/ دارن بارني؛ ترجمة أنور الجمعاوي.

268 ص. ؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على بيليوغرافية (ص. 247-259) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-019-2

1. مجتمع المعلومات. 2. تكنولوجيا المعلومات. 3. الإنترنت - الجوانب الاجتماعية. أ. الجمعاوي، أنور. ب. العنوان. ج. السلسلة.

303.4833

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

The Network Society

by Darin Barney

Copyright © Darin Barney 2004

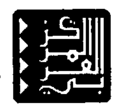
عن دار النشر

Polity Press Ltd.

This edition is published by arrangement with **Polity Press Ltd.**, Cambridge

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 - منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: 10277 - الدوحة - قطر
هاتف: 44199777 - 00974 فاكس: 44831651 - 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان
هاتف: 8 - 991837 1 - 00961 فاكس: 1991839 - 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/ فبراير 2015

المحتويات

شكر وتقدير

أُعرب عن امتناني لكثير من الزملاء والأصدقاء الذين ساهموا بنقاشاتهم المتبصّرة في فهمي الأسئلة التي تدفع هذا الكتاب. وأخص بالذكر ماري ستون (M. Stone) ولزلي شايد (L. Shade) وبيتر هودغنز (P. Hodgins) وتوم غاود (T. Goud). ومن المهمّ أن أتوجّه بالشكر إلى فريق عمل دار النشر «بوليتي بريس» (Polity Press)، خصوصًا أندريا دروغان (A. Drugan) وآن بون (A. Bone) وكلير كريفيلد (C. Creffield) لقاء صبرهم وحكمتهم. كما ينبغي أن أشكر مجموعة المراجعين المجهولين الذين راجعوا المسوّدة وساهموا باقتراحاتهم البنّاءة في الارتقاء بالقيمة النوعية للكتاب. أخيرًا، أود أن أشكر الطلبة الذين حظيت بمشاركتهم في المساقات التي قدّمتُها في كل من جامعة نيو برونزويك (New Brunswick University) في سانت جون (Saint John) وجامعة أوتاوا (Ottawa) وكلية هارفي مد (Harvey Mudd College). فكلّ ما تطرحه وتوضّحه صفحات هذا الكتاب تم بفضل عطشهم إلى الوضوح. لذلك، أُهدي إليهم هذا الكتاب.

الفصل الأول

المجتمع الشبكي

كما تهرع العثّ إلى النار ولهيبها، يسارع أصحاب العقول الطامحة إلى سبر أغوار عصرهم ليميطوا اللثام عن روحه. والروح مبدأ مفعم بالحياة: إذا تفحّصنا مفردات الديانات القديمة المأخوذة بالروحانيات، ألفينا الروح رديفًا للنفس وذات طبيعة خالدة؛ وإذا تفحّصنا المفردات المستنيرة للعلم الحديث، فإن مصطلح الروح يشير إلى القوة الدافعة ذات الأثر في الزمان والمكان. لذلك، عندما سعى عالِم الاقتصاد السياسي ماكس فيبر إلى كشف ماهية «روح الرأسمالية» في عام 1904، عمَد إلى توظيف مفردات اللغة الحديثة في شرحها، معرّفًا إياها بأنها «فرد تاريخي، أي تركيبة من العناصر المترابطة، في واقع تاريخي، ونوحّدها في كلٍّ مفهوميّ انطلاقًا من أهميتها الثقافية»[1]. وتفطّن فيبر إلى الأبعاد الدينية والدنيوية للروح، لكنّه انكب، باعتباره عالِم اجتماع، على جمع خصائص وضعه التاريخي؛ ليستنبط منها مفهومًا يعبّر عن المبدأ الذي يبعث الحياة في الممارسات والعلاقات الإنسانية في تلك اللحظة. ومن بين المواقف التي تشهد على أن فيبر كان على بصيرة، وصفه الحداثةَ بأنها «قفص حديد» مأهول بـ «متخصصين بلا روح، وشهوانيين بلا قلب»[2]. وكان أكثر ما يميز روح الرأسمالية الصناعية، في تقديره، افتقارها إلى الروح أصلًا: تبلغ الحداثة بهذا المعنى أوجها عندما يتحول الحرص النسكي على تحقيق الربح باعتباره غاية في حد ذاته، شيئًا فشيئًا، إلى مادية تقانية مبتذلة متنامية. ويتكشّف المبدأ الذي يبعث الحياة في العالم الحديث من خلال كسوف الإيمان بإمكان قيام مبدأ باعث للحياة متعالٍ. والمفارقة، أن الروح التي تنفث الحياة في المجتمع الصناعي الحديث تنزع الروح أيضًا من النفس البشرية.

---

(1) M. Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, Translated by Talcott Parsons (New York: Scribner's, 1958), p. 47.

(2) المصدر نفسه، ص 182.

قلّة من العث هي التي تقترب أشدّ الاقتراب من اللهب، أو تلتقط روح عصرها بدقّة، مثلما فعل فيبر. ومع ذلك، كانت هناك محاولات وتَمَثَّلَ واحدٌ من أكثر الجهود جديةً وطموحًا لوضع تصوّر لروح الحقبة المعاصرة في ما تم تجميعه في عبارة «المجتمع الشبكي»، باعتبارها أطروحةً تؤكد بعبارات بسيطة أن روح عصرنا هي روح الشبكة؛ إذ إن المبادئ التأسيسية للشبكات أصبحت قوة محركة للحياة الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما يميّز فترتنا تاريخيًا. وقارب مانويل كاستلز، عالِم الاجتماع الكاتالوني (الذي مثّلت مجلداته الثلاثة في دراسة الاقتصاد والمجتمع والثقافة في عصر المعلومات لحظةً فريدةً في صوغ هذه الأطروحة)[3]، هذه المسألة على النحو التالي: «ثمّة نزعة تاريخية تنتظم بمقتضاها الوظائف والعمليات الأساسية حول الشبكات على نحو متزايد. وتكوِّنُ هذه الشبكات الوجه الاجتماعي لمجتمعاتنا، ويعمل انتشار منطق التشبيك على تعديل العمل وثماره تعديلًا جوهريًا في نواحي الإنتاج والتجربة والقوة والثقافة»[4].

أمّا المقصود بـ «الشبكة» فحالة الترابط البنيوي بين نقاط متباينة (يُطلَق عليها عادة اسم عقد) متصلة إجمالًا بوساطة روابط متعددة ومتداخلة ومتكررة. وبهذا المعنى لا يمكن الحديث عن الشبكة إلّا إذا كنا أمام كمّ هائل من العقد (أكانت أشخاصًا أم شركات أم حواسيب) المتصلة بعدد كبير من العقد الأخرى، ويجري تأمين هذا الاتصال عبر كثير من الروابط التي تتقاطع مع روابط العقد الأخرى. وتم توليد الكثير من المصطلحات لوصف هذا النوع من العلاقات وسماتها، استنادًا إلى قاعدة التوليد بالاستعارة (في الواقع تم توليد مصطلح «شبكة» ذاته من طريق الاستعارة). ومن بين تلك المصطلحات نجد «الشبيكة» (Lattice) و«الويب» و«المصفوفة» (Matrix) التي كان الغرض من توليدها التشديد على منطق الترابط اللامركزي والمتشعب الذي يعكس جوهر الشبكة. ومثّل توليد كلمة Matrix في اللغة الإنكليزية اختيارًا موفّقًا نظرًا إلى ما تنطوي عليه

(3) M. Castells: *The Rise of the Network Society* (Oxford: Blackwell, 1996); *The Power of Identity* (Oxford: Blackwell, 1997), and *End of Millennium* (Oxford: Blackwell, 1998).

(4) المصدر نفسه، ص 469.

هذه الكلمة من دلالات دقيقة تعكس التصور الذي تحمله أطروحة المجتمع الشبكي. ذلك أن كلمة Matrix مستمدة من الأصل اللاتيني mater الذي يعني «الأم» أو «الرحم». ويمكن هنا أن نستنتج أن سبب هذه التسمية هو المقارنة التي عقدت بين الشبكة والرحم. فالشبكات هي بمنزلة أرحام تهبنا ضربًا جديدًا من المجتمعات، هي مجتمعات تنتظم فيها الهوية والسياسة والاقتصاد وتعمل في شكل شبكات، وهذه هي تحديدًا النقطة المحورية في مفهوم المجتمع الشبكي. وما يسعى إليه هذا الكتاب هو إجراء بحث معمّق في ماهية هذا المفهوم بمختلف أبعاده.

سنخصص لاحقًا في هذا الفصل قسمًا لتحليل معمّق لطبيعة الشكل الشبكي، ولعرض العناصر الرئيسة لأطروحة المجتمع الشبكي، فضلًا عن عرض موجز للكيفية التي تتفرع بها تلك العناصر في الهوية والاقتصاد والسياسة، وذلك في إطار مقاربة شمولية للمجتمع المعاصر. لكنني أعتقد أنه سيكون من المفيد، قبل ذلك، تحديد موقع أطروحة المجتمع الشبكي في علاقته بعدد من المقاربات والنظريات التي برزت على الساحة في العقود الأخيرة من القرن العشرين (لا لشيء إلا لتبهت وتتلاشى في بعض الحالات)، ذلك أن النظريين حاولوا فهم الديناميات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتقلبة لهذه الفترة التاريخية.

أولًا: الاسم وما فيه؟

إن القدرة المرتبطة بتسمية الأشياء مهمة جدًّا؛ ففي الرواية المسيحية الخاصة بموضوع الخلق، أعطى الله آدم القدرة على تسمية المخلوقات الأخرى، ما يشكّل جانبًا مهمًّا من سلطانه عليها[5]. كما أكد توماس هوبز (T. Hobbes) في القرن السابع عشر في رائعته **اللفياثان** (*Leviathan*) أن الأسماء هي ما يعمّم الخصوصيات وما يشكّل الحقيقة عندما تنتظم في توكيدات

(5) الكتاب المقدس، «سفر التكوين،» الأصحاح 3، الآيات 3-19.

بشرية[6]. وهكذا، فإن تسمية شيء ما هي تعبير عن السيادة عليه، وجعله حقيقة عامة، وهو بالتأكيد أمر جلل وليس بالهيّن. ومن المؤكد أن من يقوم بإسناد اسم إلى عصر ما إنما هو يسعى إلى توحيد عناصر ذلك العصر المخصوصة بغرض الإخبار عن حقيقة ذلك العصر وفرض شيء من السيطرة على قواه الدينامية من خلال فهم تلك القوى إلى الحد الذي يسمح بإسناد اسم لها على نحو جامع مانع. وعلى الرغم ممّا بذل من جهد، فإن ذلك لا يحجب أن ذلك الجهد أفرز تسميات متباينة تباينًا هائلًا. ففي بعض الحالات، تكون الأسماء المطلقة على هذه العصور ذات خلفية أيديولوجية بحتة، من حيث إنها تصف العالم كما يرغب أولئك الذين سمّوها في أن يروها. وتدخل ضمن هذه الفئة أسماء على غرار «التنوير» أو «مجتمع المعرفة». أمّا في حالات أخرى فتكون التسمية أكثر موضوعية، وتسعى إلى تقديم وصف نزيه كما هو دأبُ التقاليد الأرفع في علم الاجتماع. وفي بعض الأحيان تنتج الأسماء من تأمّل واسع وشامل لفترات تاريخية مرت منذ فترة طويلة، وفي بعضها الآخر يربط الساعون إلى تسمية عصر ما أنفسهم بالحاضر أو بالتنقيب، على نحو خطر، في المستقبل. أخيرًا، نجد أن الأسماء المتنوعة المرتبطة بالفترات التاريخية تركز على متغيرات تختلف من حيث النوع، فبعضها يتعلق بتنظيم الإنتاج والعلاقات الاقتصادية (العصر الصناعي)، وبعضها بالنشاط السياسي (عصر الثورة)، في حين يتعلق بعضها الثالث بالبنية الاجتماعية (المجتمع الجماهيري).

شهدت الفترة السابقة لمطلع الألفية كثيرًا من محاولات إسناد تسميات إلى ذلك العصر. وعدّد جيمس بنيجير (J. Beniger) في كتابه **ثورة السيطرة** (*The Control Revolution*) ما لا يقل عن خمس وسبعين تسمية مختلفة متداولة أكاديميًا وشعبيًا بين عامي 1950 و1985، حاولت كل واحدة منها تحديد الخصائص الحاسمة والمغيّرة لملامح الفترة. وتخمة التسميات هذه تجعل الواحد منا يتساءل هل سينظر التاريخ بمَكرِه، إلى الوراء ويخلص إلى أن يسمّي عصرنا عصر التسمية؟ تمثّل أطروحة المجتمع الشبكي جانبًا صغيرًا من مجرّة هذه المحاولات الحديثة الرامية إلى فهم ما نحن في خضمّه فهمًا دقيقًا. وإن

(6) T. Hobbes, *Leviathan*, Edited by C. B. Macpherson (London: Penguin, 1968), pp. 102 and 105.

فهمنا له، باعتباره مفهومًا مميّزًا، لا بد أن يفيد من النظر في الكم الهائل من الخطابات المرتبطة به بشكل وثيق، من الناحيتين المفهومية والتاريخية على حد سواء. وأود في هذا القسم التركيز على التسميات التالية: عصر ما بعد الصناعة، ومجتمع المعلومات، وعصر ما بعد الفوردية، إضافة إلى عصر ما بعد الحداثة، والعولمة.

ما ينبغي التشديد عليه في البداية هو أن هذه العبارات كلها، بما في ذلك عبارة «المجتمع الشبكي»، هي تجميع لجهد متعدد للتعبير عن الروح المميّزة لكل ما يلي تحقيق المشروع الحديث في الغرب أو استنفاده. ففي العالم الغربي كان عصر الحداثة، من بين أشياء أخرى، عصرًا للتقانة التصنيعية وللانقسامات الطبقية والمجتمعات الجماهيرية والأسواق، إضافة إلى الصراع الأيديولوجي وتنظيم السلطة السياسية على مستوى الرقعة الترابية للدولة القومية ذات السيادة. وتقرير إذا كانت هذه الحقبة قد انحسرت في الهزيع الأخير أو تمّ تخطّيها سيظل محل نظر وتمحيص وخلاف، لكن المؤكد هو حصول تقلبات وانحرافات لوحظت في مختلف جوانب هذا المسار، وجرت تسمية كل اكتشاف منها باسم خاص به.

ثانيًا: ما بعد الصناعيّة

ظهرت النزعة الصناعية في القرن الثامن عشر، ونضجت خلال القرن التاسع عشر، وبلغت ذروتها في القرن العشرين. وكانت في جوهرها مجموعةً من الممارسات الإنتاجية التي جلبت معها حزمة من الترتيبات الاجتماعية واعتمدت عليها: امتازت النزعة الصناعية بالمناجم والمصانع والمدن الحضرية، إضافة إلى الانقسامات الطبقية والأسواق الاستهلاكية الضخمة. واعتُبرت النزعة الصناعية الوجه الاقتصادي للحداثة، إذ كانت مدفوعة بشهوات الطبقات البرجوازية المتحررة من قيود علاقات الملكية الإقطاعية (في النموذج الرأسمالي) أو بالمساواة العقلانية لدى نخبة طليعية لم يمسها فساد المصلحة الشخصية (في النموذج الاشتراكي)، إضافة إلى الروح التي بثّها فيها عمل طبقةٍ عاملةٍ تحولت من فلاحين ريفيين إلى بروليتاريا مدينية. ومبدأ النزعة الصناعية،

باعتبارها أنموذجًا اقتصاديًا هو مبدأ بسيط جدًا: استغلال اليد العاملة البشرية (بشكل مباشر أو تقانيًا) لتحويل المواد الأولية إلى منتجات يمكن توزيعها واستهلاكها، على نحوٍ ربحيّ باعتبارها سلعًا تسويقية في الأنموذج الرأسمالي أو على نحوٍ مساواتي بتوزيعها المركزي باعتبارها ثروة جماعية في الأنموذج الاشتراكي. وكان ديدن النزعة الصناعية تحقيق الكمال على محاور عدة، بما في ذلك المكننة، ومعايرة الإنتاج وترشيده؛ وزيادة توليد الطاقة؛ والاستغلال الفاعل للموارد الطبيعية المتزايدة؛ وتنظيم الأسواق الوطنية لضمان ترويج منتجاتها[7]. وحمل الإنتاج الصناعي ملامح الغرب الحديث، واعتُبر المحرك الذي ولّد ثروة اقتصادية هائلة، وهي ثروة لم تكن توزَّع بشكل عادل على الرغم من أنها وجِدت في المجتمعات الرأسمالية والشيوعية على السواء.

حاولت نظريات ما بعد النزعة الصناعية التعبير عن انتقال الاقتصادات والمجتمعات الصناعية إلى ما كان يُعدّ في ذلك الوقت مستقبلًا مجهولًا. وبعدما أفسحت فترة الستينيات المجال للسبعينيات، وتسارع تطول دولة الرفاه في بلدان رأسمالية كثيرة، سعى بعض الكتّاب، مثل آلان تورين[8]، ودانيال بل[9]، للتعبير عمّا عدّوه تحوّلًا حاسمًا في الأنموذج الصناعي. ورأى هؤلاء المنظرون أن ديناميات عدة حاسمة قد اجتمعت لتشير إلى هذا التحوّل. واشتمل ذلك على تحويل طاقات المجتمعات ما بعد الصناعية بعيدًا عن التصنيع المادي باتجاه تقديم الخدمات باعتباره نشاطها الاقتصادي الرئيس ومصدر ثروتها. وترافق ذلك مع تركيز، بالحدّة نفسها، على استثمار المعلومات والمعارف واعتمادها كموارد اقتصادية رئيسة، بعد أن كان التركيز منصبًّا على العمل ورأس المال. وكما قال بل: «... يقوم المجتمع ما بعد الصناعي على الخدمات... ما يهم ليس القوة العضلية الخام والطاقة بل المعلومات»[10]. وترافق هذا

---

(7) D. Landes, *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969).

(8) A. Touraine, *The Post-Industrial Society; Tomorrow's Social History: Classes, Conflicts and Culture in the Programmed Society*, Translated by L. F. X. Mayhew (New York: Random House, 1971).

(9) D. Bell, *The Coming of Post-Industrial Society* (New York: Basic Books, 1973), p. 127.

(10) المصدر نفسه.

التوجّه الجديد نحو الصناعة الخدماتية (التجارة والمال والنقل والبيع بالتجزئة والصحة والترفيه والبحث والتعليم والحكم) مع نمو في عدد الموظّفين (ذوي الياقات البيضاء) في الوظائف الخدمية، في مقابل تدنّي عدد العمال المشتغلين بقوة سواعدهم (ذوي الياقات الزرقاء) في التصنيع. وهكذا؛ فإن أساس التقسيم الطبقي الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ما بعد الصناعي ما عادت له علاقة بملكية وسائل الإنتاج؛ بل بالسيطرة على النظم المعلوماتية والمعرفية: وبذلك حلّت طبقة جديدة من التكنوقراط والمديرين والمهندسين والعلماء محلّ أصحاب المصانع والمناجم في أعلى السلّم الاجتماعي والسياسي، بينما حل أولئك الذين يضطلعون بأعمال خدمية بسيطة محلّ الطبقة العاملة الصناعية في أسفل السلم. وكما سنرى، فإن نسخة محدثة من هذا الجزء من الأطروحة ما بعد الصناعية ذات دور مركزي في مقاربة المجتمع الشبكي.

رأى بعض منظّري النزعة ما بعد الصناعية، مثل بِل، في هذا التحوّل إمكان التغلب على الجوانب الأكثر مهانة وظلمًا في الحقبة الصناعية. وأُشْبِعَت صور المستقبل ما بعد الصناعي بالتفاؤل؛ فجرى تخيّل المجتمع ما بعد الصناعي على أنه سيجلب معه مواطنين أحسن تعلّمًا، أشدّ رفاهيةً ومشاركةً، وحدًّا من عدم المساواة، واقتصادًا عالميًا مزدهرًا، وتقدمًا علميًا في منأى عن الأيديولوجيا، وإدارة عقلانية للشؤون العامة. مع ذلك، كان هناك مجموعة أخرى من المنظّرين، بينهم تورين وهربرت ماركيوز[11] وجاك إلول[12]، رأوا في النزعة ما بعد الصناعية بشير مجتمع «مبرمج» أو «أحادي البُعد» من شأنه تعميق استلاب الرأسمالية، حيث تصبح حياة الإنسان معرّضة للهيمنة والاستغلال غير العقلاني تحت قناع تقنية عقلانية موضوعية. وهكذا، فإن الاختلافات بين المجتمَعَين الصناعي وما بعد الصناعي هي اختلافات في درجات إحكام السيطرة وتعميق الاستلاب، وليست اختلافات نوعية. غير أنّ مجموعة أخرى من الآراء تحدّت النظرية ما بعد الصناعية، على مستوى أكثر تجريبية؛ إذ اعتبر

---

(11) H. Marcuse, *One-Dimensional Man* (Boston: Beacon Press, 1964).

(12) J. Ellul, *The Technological Society*, Translated by J. Wilkinson (New York: Vintage, 1964).

ستيفن كوهن وجون زيسمان في كتابهما مسائل التصنيع[13] (Manufacturing Matters) أن «لا وجود لشيء يُدعى الاقتصاد ما بعد الصناعي». وبحسب ما يرى المؤلفان وغيرهما[14]، فإن تسمية ما بعد الصناعية تشير إلى أيديولوجيا لا إلى واقع اقتصادي. وفي حين أنه لا يمكن إنكار ما لتقانة الإلكترونيات الدقيقة من آثار كبيرة في الممارسات الإنتاجية، إلّا أن التحول من الممارسة الصناعية نحو الخدمات كان، من هذا المنطلق، مبالغًا فيه على نحو غريب، شأنه شأن المزاعم المتعلقة بـ «ثورة» في الممارسات الأساسية للرأسمالية الصناعية. وباختصار، وفقًا لهؤلاء النقاد، كان هناك تحول اجتماعي واقتصادي يجري، لكنه لم يكن تحولًا من الصناعة إلى الخدمات أو المعرفة، بل كان ببساطة انتقالًا من صنف من المجتمعات الصناعية إلى صنف آخر[15].

ثالثًا: مجتمع المعلومات

تقررت مصائر ما بعد الصناعية عند أزمة الطاقة وما تلاها من ركود في الاقتصادات الأطلسية في سبعينيات القرن العشرين. وفي الوقت ذاته تقريبًا، أخذ العلماء وصانعو السياسات اليابانيون يرسمون ملامح أنموذج للمجتمع والاقتصاد يتمحور تحديدًا حول الاشتغال المرن للحواسيب الدقيقة. كانت التسمية التي اختيرت لهذا الأنموذج هي «جوهو شاكاي» (Joho Shakai)، وهي ما يمكن ترجمتها تقريبًا بـ «مجتمع المعلومات». ويمثّل أنموذج مجتمع المعلومات، في نواحٍ كثيرة منه، صدى للنظرية ما بعد الصناعية، على الرغم من كونه أشدّ إفصاحًا عن دور تقانة الحوسبة والمعلومات في إرساء الشكل المجرد للمعلومات. وكما تصور المستقبليّ الياباني يونيجي ماسودا[16]، فإن «جوهو شاكاي» سوف تستبدل بإنتاج «القيم المادية» إنتاجًا وتوزيعًا جماهيريين

---

(13) S. Cohen and J. Zysman, *Manufacturing Matters: The Myth of the Post-Industrial Economy* (New York: Basic Books, 1987), p. 261.

(14) K. Woodward, ed., *The Myths of Information: Technology and Post-Industrial Culture* (London: Routledge and Kegan Paul, 1980).

(15) Cohen and Zysman, Ibid. p. 260.

(16) Y. Masuda, *The Information Society as Post-Industrial Society* (Washington, DC: World Future Society, 1981).

لـ «القيم المعلوماتية». وسيكون الحاسوب في صميم مجتمع المعلومات، وتتمثّل وظيفته الاقتصادية الأساس في زيادة العمل الذهني واستبداله، ما ستتمخض عنه زيادة الترفيه والصناعات الجديدة القائمة على المعلومات. أمّا من الناحية الاجتماعية والسياسية، فينبغي أن تشتمل مجتمعات المعلومات على جماعات طوعية وديمقراطية تشاركية، وتعميم الثراء، والمساواة والراحة النفسية، وسوف يكون مجتمع المعلومات، بحسب رؤية ماسودا، «مدينة الحواسيب الفاضلة» (Computopia)، حيث يمكن لأي شخص «رسم تصميمه الخاص على رقعته الخاصة ثم الشروع في تنفيذه»[17]. وكما سنرى في الفصل الخامس، فإنّ هذه الموضوعات تبقى ذات أهمية في مناقشات الهوية في المجتمع الشبكي.

مع تواصل التراجع الاقتصادي خلال السبعينيات، ومع أواخر هذا العقد، راح المثقفون في أوروبا وأميركا الشمالية ينظرون بجدية إلى المقاربة اليابانية الجديدة المتعلقة بالحفاظ على الإنتاجية والنمو. ففي الولايات المتحدة، على سبيل الذكر لا الحصر، نشر مارك بورات دراسةً بعنوان **اقتصاد المعلومات**[18] (*The Information Economy*)، حاول فيها تحديد الخطوط العريضة لقطاع المعلومات وقياسها، بما في ذلك طبيعة اليد العاملة فيه وتركيبته المهنية وأنشطته الداعمة. وأشارت نتائج بورات إلى أن «الأنشطة المعلوماتية» شكّلت، بحلول عام 1967، 46 في المئة من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة، في حين شكّلت اليد العاملة في هذا المجال 40 في المئة من إجمالي العمال في الولايات المتحدة[19]. وظهر جدل واسع في شأن سلامة المقولات التي قدّمها بورات ودقّتها، لكن هناك أيضًا أدلة تجريبية مقنعة تشي بأن أميركا كانت بالفعل مجتمعًا قائمًا على المعلومات في سبعينيات القرن العشرين. ومن هذا المنطلق شرع بعض المنظّرين البارزين لما بعد الصناعية، مثل بِل (1979)، في إعادة إحكام تحليلاتهم، بلغة الحوسبة والمعلومات. وفي عام 1978 نشر الكاتبان الفرنسيان سيمون نورا وآلان منك كتاب **مجتمع المعلوماتية** وتُرْجِمَ

(17) Masuda, *The Information Society.*

(18) M. U. Porat, *The Information Economy: Definition and Measurement* (Washington, DC: US Department of Commerce/Office of Telecommunications, 1977), Vol. 1.

(19) المصدر نفسه، ص 8.

إلى الإنكليزية على النحو حوسبة المجتمع[20]، وهو عبارة عن تقرير قدّم إلى الحكومة، افترضا فيه أن «الترابط المتزايد بين أجهزة الحاسوب والاتصالات، السلكية واللاسلكية» سوف «يغيّر الجهاز العصبي للتنظيم الاجتماعي بأكمله... ويفتح آفاقًا جذرية جديدة... و[يحوّل] نمط ثقافتنا... ويؤثر في التوازن الاقتصادي، ويعدّل موازين القوى، ويزيد المخاطر التي تتعرّض لها السيادة»[21]. وأوضح التقرير في جملة توصياته ضرورة قيام الدولة بـ: «توحيد الشبكات وإطلاق أقمار الاتصالات وإنشاء بنوك للمعلومات»، وإرادة إرساء اللامركزية «عندما تتطلب التغييرات اللازمة من جماعات أخرى أخذ زمام المبادرة»[22].

تخطّت هذه الأفكار التي أحاطت بـ «مجتمع المعلومات» بسرعة جذورها الضاربة في المثالية الطوباوية، وما عادت تبالي بالعلوم الاجتماعية، وبحلول الثمانينيات اتخذت هيئة مذهب ثوري مميّز. ولهذا المذهب سبعة عناصر مميزة حددها نيك داير وذفورد[23]، وهي: **أولًا** أن العالم يشهد حالة من التحول أو الاضطرابات الجذرية الشبيهة نوعًا ما بتلك التي شهدها عند التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر؛ **ثانيًا** أن المورد الأساس للمجتمع الجديد هو المعرفة والمعلومات؛ **ثالثًا** أن القوة الدينامية الأساس في هذه الثورة أو في هذا المجتمع هي تطوير التقانة ونشرها؛ **رابعًا** أن توليد الثروات في اقتصاد المعلومات حجب الثروات المرتبطة باقتصاد التصنيع والمواد المصنعة؛ **خامسًا** أن التحول الاجتماعي المرافق لهذه التغيرات التقنية والاقتصادية هو إيجابيٌّ أساسًا؛ **سادسًا** أن ثورة المعلومات بجوانبها التقنية والاقتصادية والاجتماعية ذات حجم كبير جدًا؛ **سابعًا** وأخيرًا أن ثورة المعلومات ليست مرحلة جديدة في الحضارة الإنسانية فحسب، بل هي أيضًا خطوة إلى الأمام نحو تطور الحياة نفسها. ويمكن أن نضيف إلى هذه

---

(20) S. Nora and A. Minc, *The Computerization of Society* (Combridge) MA: MIT Prees, 1981).

(21) المصدر نفسه، ص 3-4.

(22) المصدر نفسه، ص 6-9.

(23) N. Dyer-Witheford, *Cyber-Marx: Cycles and Circuits of Struggle in High-Technology Capitalism* (Urbana, IL: Universityof Illinois Press, 1999), pp. 22-26.

القائمة، عن اقتناع راسخ، أن ثورة المعلومات لا يمكن مقاومتها ولا رجعة فيها. والحاسوب الشخصي هو، من دون أدنى شك، المحرّك التقاني الرئيس لمجتمع المعلومات (وبلاغته) وكان هذا الحاسوب نادرًا، لكنه أصبح مستعملًا على نطاق واسع بداية ثمانينيات القرن العشرين.

تعدّ نظريات مجتمع المعلومات، بهذا المعنى، امتدادًا لنظريات ما بعد الصناعة وتعديلًا لها بحيث تعكس الدور المتنامي للحوسبة والمعلومات الرقمية في الوساطة بين مجموعات متزايدة من أشكال النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وكما كانت الحال مع نظرية ما بعد الصناعة، لم تسلم النظريات المبشرة بمجتمع المعلومات من النقد[24]، وشكك كثيرٌ من هذه الانتقادات في دقة وصف «الثورية»، إذ يُطْلَق على سلسلة من الديناميات المدفوعة بالتقانة التي لم تترك المنطق التأسيسي والممارسات والعلاقات في النظام الليبرالي الرأسمالي الديمقراطي على حالها فحسب، بل زادت في ترسيخها. وعدّ بعض النقاد أن من الخطأ التمييز بين اقتصاد المعلومات والاقتصاد الصناعي، وفضّلوا بدلًا من ذلك اعتبار الحوسبة جزءًا (أو في أحسن الأحوال مرحلة انتقالية) من أنظمة الإنتاج الصناعي القائمة أصلًا. بينما أشار آخرون إلى فشل هذه الثورة في إعادة توزيع السلطة السياسية والمعرفة، أو في إعادة تشكيل احتمالات المشاركة على نحو جوهري، أكان داخل المجتمع أم بين المجتمعات[25]. وبشكل أساس، كان من الجلي لكثير من المراقبين أن تطوير تقانات المعلومات الجديدة وممارستها يجري وفقًا لمنطق السوق، وكان لهذا التطوير، ببساطة، دور فاعل في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية بشكل عام، وتمكين النخب القائمة وخلخلة تمكين الطبقة العاملة[26]. وأدّى أثر هذه الانتقادات

---

(24) M. Traber, ed., *The Myth of the Information Revolution: Social and Ethical Implications of Communication Technology* (London: Sage, 1986).

(25) W. Leiss, «The Myth of the Information Society,» in: I. Angus and S. Jhally, eds., *Cultural Politics in Contemporary America* (New York: Routledge, 1989).

(26) D. Lyon, *The Information Society: Issues and Illusions* (Cambridge: Polity, 1988), and K. Robins and F. Webster, «Cybernetic Capitalism: Information, Technology and Everyday Life,» in: V. Mosco and J. Wasko, eds., *The Political Economy of Information* (Madison: University of Wisconsin Press, 1988).

مجتمعةً إلى نمو حساسية تجاه الطابع الأيديولوجي والميثولوجي للخطاب المحيط بمجتمع المعلومات.

رابعًا: ما بعد الفوردية

ترتبط أطروحة المجتمع الشبكي ارتباطًا وثيقًا بكوكبة من النظريات والتحليلات التي نشأت في ثمانينيات القرن العشرين تحت شعار «ما بعد الفوردية»[27]. وتمتد جذور هذا الخطاب الاقتصادي السياسي في ما يعرف بـ «مدرسة التنظيم»(*)، وتحديدًا من خلال أعمال مايكل أغليتا[28] وآلان ليبيتز[29] اللذين سعيا إلى تقديم أنموذج لفهم المرونة التاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي. ورفض هذان المفكران المعتقدات القديمة التي تنص على أن الرأسمالية ظاهرة ساكنة مُقَدَّرٌ لها أن تنهار، تحت وطأة تناقضاتها الخاصة. وتصوّرا، عوضًا عن ذلك، الرأسمالية باعتبارها تعاقب «أنظمة من التراكمات» تتألف من إنتاج الكماليات والاستهلاك والمكونات التنظيمية؛ أي نظام للتراكم يجمع في طياته بين أسلوب معيّن لإنتاج السلع، وإنشاء نوع معيّن من الأسواق الاستهلاكية لهذه السلع، ودور خاص لقوانين الدولة المنظمة لاقتصاد السوق.

تحمل الفوردية، هذا النظام التراكمي الذي كان سائدًا من أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، اسم هنري فورد، الصناعي الرأسمالي

---

(27) A. Amin, *Post-Fordism: A Reader* (Oxford: Blackwell, 1994).

(*) مدرسة التنظيم (School Regulation): مجموعة من كتّاب وباحثي الاقتصاد السياسي، ظهروا بدايةً في فرنسا في أوائل سبعينيات القرن العشرين، إذ كان الاقتصاد الفرنسي في حال من الاضطراب، وتمثّل هدفهم في استخدام نظرية النُّظم لتحديث التحليل الاقتصادي الماركسي. وقد تأثرت هذه المدرسة بكلٍ من الماركسية البنيوية ومدرسة الحوليات والمذهب المؤسساتي وسوى ذلك. وسعت إلى تفسير ظهور أشكال اقتصادية جديدة بالتواترات داخل الترتيبات القائمة. واهتمت بالكيفية التي «انتظمت» بها أنظمةٌ تاريخية محددة و«استقرت» من حيث التراكم الرأسمالي. وهذا هو السبب في تسميتها «مدرسة التنظيم» [المراجع].

(28) M. Aglietta, *A Theory of Capitalist Regulation: The US Experience* (London: New Left Books, 1979).

(29) A. Lipietz, *Mirages and Miracles: The Crisis of Global Fordism* (London: Verso, 1987).

الأميركي النموذجي الذي تجلّى هذا النظام في مصانعه للسيارات بإنتاجها الضخم، وفي المجتمعات المحيطة بها. ويُعرف الأنموذج الفوردي، من حيث عمليات الإنتاج، بمجموعة من السمات هي الإنتاج الضخم (الذي يكون ممكنًا غالبًا)، وإنتاج سلع رفيعة المواصفات في عملية صارمة ومجزأة للغاية، وقصر الدور البشري فيها على التنفيذ المتكرر والروتيني لجزء بسيط من العملية الإنتاجية يمثّل مجال تخصص العامل، ولا يترك له سوى أقل المجالات لإدخال تغييرات، إضافةً إلى استبدال حكم الفرد وتقديره وحرفيته بمبادئ تشغيلية موحَّدة ترنو إلى تحقيق أكبر قدر من الفاعلية (أي تطبيق مبادئ تايلور للإدارة القائمة على طرائق علمية). وتميزت العلاقات الإنتاجية الفوردية بوجود أعداد كبيرة من العمال المؤجرين المُجمّعين في كتل حضرية تُحيط بمواقع الإنتاج، والمنضبطين بدرجات متفاوتة نتيجة الإجراءات التأديبية المُتخذة من المديرين المنتمين إلى الطبقة الوسطى، إضافةً إلى وجود شبح البطالة والاتفاقات الجماعية المتفاوَض عليها بين الرأسماليين والنقابات العمّالية. واللافت، أنَّ إضفاء الطابع المؤسساتي على العمل النقابي والمفاوضات الجماعية خلال هذه الفترة، وهي في كثير من الحالات أهم الخصائص التي مكّنت النقابات من تحقيق قدر من الأمن للعاملين، كان أيضًا يكمل المنطق التنظيمي لنظام التراكم الفوردي: تسلسل تراتبي صارم وبيروقراطية، وتصنيف العمل بحسب التخصصات، وفصل بين مصالح العاملين والعاطلين من العمل، ورفض الراديكالية[30].

تزامن ظهور أنموذج النظام الفوردي للإنتاج الضخم مع إحداث أسواق واسعة ومحاولة الحفاظ على توازنها، لتكون قادرة على استيعاب فائض السلع الاستهلاكية التي حقّقتها تقنيات التصنيع التي تعرف إنتاجيتها وفاعليتها تطورًا متصلًا. اعتمدت شركات فورد استراتيجيا ذكية في تحويل مواردها الأوّلية إلى كميات ضخمة من السلع الموحّدة، وبتكلفة مخفّضة نسبيًا، وتطلّب تحويل هذه الفاعلية إلى أرباح توليدًا متواصلًا للطلب على هذه السلع. فالنظام الفوردي لا يقتصر على تصنيع السلع، بل يولي اهتمامًا خاصًا أيضًا بتوليد الشهيّة والإقبال

(30) D. Harvey, *The Condition of Postmodernity* (London: Blackwell, 1989), pp. 133-134.

على منتجاته. لذلك أضاف إلى كلّ من الإدارة العلمية لسير العمل وعملية الإنتاج الضخم المعتمدة جهدًا مكمّلًا لإدارة الرغبة في ثقافة الاستهلاك الضخم. وتقدم تقانة الاتصال والصناعات الحديثة (من ذلك البثّ الإذاعي والتلفزيوني) تغطية إعلامية تمكّن من الترويج لثقافة استهلاكية جماهيرية، وتقدّم الدراسات شبه العلمية الخاصة باستطلاعات الرأي ودراسة السوق والإعلان، إجراءات للسيطرة على السوق وعلى عدد المستهلكين الضخم[31].

يمكن للمعلنين ولهوليود إقناع أعداد كبيرة من الأفراد بحاجتهم إلى اقتناء نوعية السجائر والسيارات نفسها، لكن الربحية، في ظلّ النظام الفوردي، تتطلّب كذلك أن يكون المستهلكون قادرين فعلًا على شراء السلع التي رُغِّبوا في اقتنائها. ويحتاج تحقيق ذلك توزيعًا متوازنًا للأرباح، وذلك بخفض تكاليف العمل (بخفض الأجور وإدخال المكننة)، مع ضرورة الحفاظ على مستويات معقولة للمقدرة الشرائية بين المستهلكين. ويتطلّب ضمان فاعلية إدارة الطّلب، في ظلّ النظام الفوردي، استعداد الدولة الرأسمالية للتدخّل من أجل تجاوز إخفاقات السوق الدورية وإعادة التوازن. وتستوفي دولة الرفاه الكينزية الفاعلة (The Activist Keynesian Welfare State) التي تمثّل الشكل النهائي لدولة نظام التراكم الفوردي، هذه الشروط بطرائق عدّة، من بينها إعادة توزيع الدخل، وتعويضات البطالة، وتنظيم العمل والسوق، والتعليم الجماعي، وتكاليف الرعاية الصحية، والإنفاق العام لمكافحة التقلّبات الدورية ودعم الطلب في أوقات الركود. وتكمل الدولة المركزية النظام الفوردي، وذلك بتوفير أوضاع مستقرّة لتحقيق إنتاج ضخم واستهلاك جماهيري داخل وحدات وطنية محدّدة جغرافيًا.

عندما نعود بالزمن القهقرى، نكتشف أن العلامات الأولى لعدم استقرار النظام الفوردي كانت الحركات الاجتماعية الثقافية المضادة في أواخر الستينيات التي رفض عدد كبير منها، صراحة أو ضمنًا، فكرة المجتمع الجماهيري. في منتصف السبعينيات، خضعت أسس النظام الفوردي الاقتصادية والسياسية لضغط مماثل، إذ بلغت الأسواق في الاقتصادات المتقدّمة حدّ الإشباع، ما

---

(31) W. Leiss, S. Kline and S. Jhally, *Social Communication in Advertising*, 2nd ed. (Scarborough, Ontario: Nelson, 1990).

أدّى في بعض الأحيان إلى اختراق قسري عنيف للأسواق الخارجية، بحثًا عن مستهلكين جدد لفائض الإنتاج. كما أدّى الخفض المتواصل في نسب التشغيل والأجور إلى ارتفاع احتجاجات العمّال وتزايد إضراباتهم، ما دفع كثيرًا من المصنّعين إلى تحويل عمليات الإنتاج إلى مقاطعات يكون العمل فيها أقلّ تنظيمًا وتكلفة، وتكون إدارته أسهل. ومنعَ الارتفاعُ المستمرّ لمعدّلات البطالة والتضخّم المالي أغلب دول الرّفاه من تقديم التعويضات وضمان استقرار الطّلب. والأهم من ذلك أنه أصبح عسيرًا عليها إعادة توزيع أرباح نجاح النظام الاقتصادي الفوردي أو توفير مستويات الرّفاه العام (مثل السكن والرعاية الصحّية والتعليم) التي تقوم عليها شرعية العقد الاجتماعي الكينزي.

يمكن تلخيص ردات أفعال كلّ من النّخب والدول الرأسمالية على هذه الأزمة في عبارة واحدة: «مبدأ المرونة»، وهي العبارة الأكثر ارتباطًا بنظام التراكم ما بعد الفوردي والتي لا تزال تحتل مكانة متميزة في الخطاب الاقتصادي لمجتمع المعلومات[32]. هكذا، اتّبعت اقتصادات أميركا الشمالية وأوروبا المنهج الناجح لدول شمال آسيا (خصوصًا المثال الياباني) في مواجهة عاصفة السبعينيات الاقتصادية، فبدأت بإعادة هيكلتها بغية اعتماد مبدأ المرونة في العناصر الثلاثة المكوّنة لنظام التراكم.

هكذا حلّت، في ميدان الإنتاج، مرونات النظام الذي يعرف بـ «التويوتية» (Toyotism) محلّ صرامة النظام الفوردي للتّصنيع المكثّف، فتمت بالتدريج الاستعاضة عن اقتصادات الحجم باقتصادات النطاق (نذكر على سبيل المثال التخلي عن المخزون الضخم والاكتفاء بنظام التسليم الفوري للطلبات الخاصة)، وحلّ نظام دفعات الإنتاج الصغيرة لأنواع عدة من المنتجات محلّ الإنتاج الضخم لمنتجات منمّطة، وحلّ تكامل الإنتاج من البداية حتى الختام وتعدد مهمّات العامل الواحد محلّ تجزيء المهمة؛ وأعيدت الأهمية للحكم الفردي، والحرفة، والمهارة؛ كما عدّلت الهياكل الإدارية التراتبية التايلورية وأساليب التشغيل المنمّطة بنظام التوزيع الأفقي للعمل، وبشيء من لامركزية

(32) Harvey, *The Condition of Postmodernity*, pp. 140-172, and M. J. Piore and C. Sabel, *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity* (New York: Basic Books, 1984).

اتّخاذ القرار من «فريق العمل»، ورفع سقف حرّية التصرّف، وضمان معرفة أفضل بأهداف المؤسسة، وتحسين جودة المنتجات النهائية. واستلزمت إعادة هيكلة عملية الإنتاج هيكلة موازية لعلاقات الإنتاج بالقوى الصناعية العاملة الفوردية، فجرى تحويل البروليتاريا الضخمة المستخدمة إلى مجموعة صغيرة ومتناقصة تتكوّن من عمّال ذوي مهارات عالية ومن مجموعة أخرى أكثر عددًا وفي تزايد متواصل وتتكوّن من فئات عمّالية غير تقليدية (المقاولون العاملون لحسابهم الخاص والعاملون بعقود إنشاء قصيرة المدى والعمّال الموقتون والموظفون المستقلّون العاملون لحسابهم الخاص والموظّفون الموقّتون والمضاربون في البورصة والعاملون عن بُعد). وتسبّبت هذه التحوّلات في تغيّر تصنيفات الوظائف التي كانت راسخة ومحدودة، وفي شروط العمل والتعويض وترتيباتها، وبتنا أمام درجة عالية من التقلّب، وانعدام الأمن والسيولة في سوق العمل. إضافة إلى ذلك، مكّنت التعديلات التي أدخلت على الحِرَف الثابتة ومهارات المجموعات من تنظيم دورات تدريبية مستمرّة مجارية لذلك التجديد التقني الذي يشهده نظام العمل. ومكّنت هذه الإجراءات مجتمعة من إحداث زيادة دراماتيكية في مرونة حشد العمل وتعبئته وفقًا لتقلّبات السوق وأحوالها. وغنيٌّ عن القول إنّ إعادة هيكلة السوق المهنية والعمالية رافقها انخفاض في عدد النقابات وحدّ من قوة العمال المنظمين وممثليهم قياسًا بما كانوا يتمتعون به في ظلّ النظام الفوردي، على الرغم من التمكين الضخم الذي حازه الأفراد وفرق العمل ممن لحقوا بهذه التغييرات.

كما أكمل الاستهلاك الجماهيري الإنتاج الجماهيري للنظام الفوردي، كذلك اكتمل التخصص المرن في ما بعد الفوردية بأخلاق استهلاك في ما وُصف بالسلوك الاستهلاكي الجماعي أو الفردي. وغالبًا ما يوصف هذا المفهوم الاستهلاكي الجديد، بصورة متناقضة، بكونه «نظام التخصّص الشامل»، وهذا ما يظهر من واقع اقتصادات المجال التي تطبّق داخل الاقتصادات المتقدّمة، على الرغم من أفول نجم الفوردية، ومن المكر الخطابي في حلّ الفوردية مشكلة تشبّع السوق واستنفادها. تواصل الشركات المصنّعة في الاقتصادات الكبرى إنتاج كميات ضخمة من السلع والخدمات الاستهلاكية الموحّدة معياريًا أكثر من إنتاجها سلعًا متخصّصة. ومع ذلك، ثبت أن إدراج بعض التغيرات في خصائص

هذه السلع، خصوصًا في حالة الاستجابة لأذواق مجموعة معيّنة من المستهلكين، يحقّق فاعلية هذا الأسلوب في تجديد الطّلب وإدارته. وكما اعتمد النظام الفوردي على إنتاج ثقافة الاستهلاك الجماهيري، اعتمد النظام ما بعد الفوردي على إنتاج ثقافة يُدْرَكُ فيها الاستهلاك على أنه مفصل، ومتعدد ومتخصص. وعلى سبيل المثال، فإنه بدلًا من نمط واحد من الحاسوب له مواصفات عالمية ثابتة ومحددة وتسويقه لدى مجموعة استهلاكية واحدة من خلال توليد طلب متماثل لدى تلك المجموعة، بات من الحكمة الآن إنتاج حواسيب يمكن لمستهلكين متعددين أن يختاروا خصائصها من ضمن مجال محدَّد. وإذا ما كانت عمليات الإنتاج مرنة بما يكفي لتلبية هذه الدرجة من التخصص، فإن السلوك الاستهلاكي الذي يشجعه النظام ما بعد الفوردي يوفّر للشركات إمكان قيام سوق لا تكف عن إعادة إنتاج ذاتها بمجرد التعبير عن التفضيلات السطحية.

يتمثّل دور الدولة الأساس في النظام ما بعد الفوردي في توفير الشروط اللازمة للمرونة والتجديد والمنافسة. ولا تبدي الدولة ما بعد الفوردية التي طبقتها حكومة تاتشر في المملكة المتحدة، وإدارة ريغان في الولايات المتحدة، وحكومة ملروني في كندا، إلّا نقاطًا شبه قليلة مع سالفتها الكنزية. وقد أمكن تفسير مواقف كثيرة وَشَمَت هذه الدول على أنّها تراجع لدور الدولة العام في الشؤون الاقتصادية. ومن بين ذلك الخصخصة السريعة لمشاريع الدولة، وتحرير السوق، ولامركزية سلطة الدولة، وتقليص الحواجز التي تحول دون تنقّل رأس المال ودون تنقّل العمّال، وخفض قيمة الضرائب وتوزيع عادل للثروة وانتشار الأمن. من ناحية أخرى، أدت الدول ما بعد الفوردية دورًا مهمًّا في صوغ سياسة مكافحة التضخّم النقدي والضرائبي، وفي دعم الأبحاث وتطوير الابتكار، وتمويل البنية التحتية للمشاريع، إضافة إلى تهيئة أوضاع تنظيمية مرنة للعمل، وخلق بيئة استثمارية ملائمة لتعويض هروب رؤوس الأموال الكثيرة التنقل. ويبدو أن المجموعة الأخيرة من السياسات التي اتّخذت في ظلّ الأوضاع الاقتصادية الجديدة قوّضت، على نحو ما، ذاك الاختلاق الأيديولوجي الذي مفاده أنَّ الدولة ما بعد الفوردية أقلّ نشاطًا في ظل الظروف الاقتصادية، وأشارت بالأحرى إلى أنَّ الدولة تواصل العمل، لكنها تستخدم أساليب جديدة تفضي إلى غايات تم تعديلها بعض الشيء.

يمكن اختصار التحوّلات التي حقّقها نظام التراكم ما بعد الفوردي في النقاط الآتية: الانتقال من التايلورية والإنتاج الضخم إلى نظام التخصّص المرن، ومن سوق عمل تعتمد على البروليتاريا الضخمة إلى سوق أكثر مرونة، ومن الاستهلاك الجماهيري الموحَّد إلى التخصص المتعدِّد، ومن مثال دولة الرّفاه الكينزية إلى مثال الدولة الليبرالية التنافسية الجديدة. وكانت النظريات ما بعد الفوردية محلّ انتقادات عديدة، من بينها تهم بأنها تفرط في التركيز على تفاصلات التطور الرأسمالي أكثر من تركيزها على تواصلاته، وأنها تقبل من دون نقد دعاية النخبة الرأسمالية بصدد إعادة هيكلة المشروع كدليل على تحول جوهري في تنظيم العمل، وأنها تقول بالحتمية التقنية، إضافة إلى تركيزها على التنظير لضمان استقرار النظام الرأسمالي بدلًا من السعي إلى كشف النقاب عن الطابع اللاعقلاني للرأسمالية والظّلم المتأصّل فيها[33]. مع ذلك، تبقى الديناميات التي رسم ملامحها التحليل ما بعد الفوردي أساسية في أطروحة المجتمع الشبكي.

خامسًا: ما بعد الحداثة

خطاب ما بعد الحداثة هو الخطاب الرابع الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأطروحة المجتمع الشبكي، وهو مجموعة من المواقف النظرية الزلقة والغامضة غالبًا التي ظهرت في مؤلّفات المثقّفين اليساريين في فرنسا غداة انتفاضات الطّلبة والعمال في ربيع 1968، وامتدّت في ما بعد لتشمل مجموعة واسعة من المجالات مثل الفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانيات[34]. واهتم عدد من المفكّرين، على غرار ميشال فوكو وجاك دريدا وجان فرانسوا ليوتار وجان بودريار وجيل دولوز وفليكس غواتاري بتعمّق التغيرات السريعة في الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي يشهدها العصر[35]، وكانوا وراء أحد أهم التحديات التي واجهت المقولات الأساسية في الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي.

---

(33) A. Pollert, ed., *Farewell to Flexibility* (Oxford: Blackwell, 1991).

(34) S. Best and D. Kellner, *Postmodern Theory: Critical Interrogations* (New York: Guilford Press, 1991), and P. M. Rosenau, *Postmodernism and the Social Sciences* (Princeton: Princeton University Press, 1992).

(35) D. Lyon, *Postmodernity* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994).

تأتي مرحلة ما بعد الحداثة في إثر مرحلة التفكير السياسي الحديث، كما تشير إلى ذلك تسميتها، لكن هذا لا يعني أنها نقيض الحداثة كما يُعتقد أحيانًا. وفي الحقيقة، التوصيف الدقيق لهذا التيار هو أنه مفرط الحداثة. ويعتمد هوبز في توكيده جوهر الفكر السياسي الحديث على اعتبار الحقيقة والزّيف مجرد تسميتين لا شيئين في الطبيعة، وأن القوة، لا العدالة، هي مركز اهتمام الحياة السياسية. وأكّد فريدريك نيتشه الذي بلغت الفلسفة السياسية الحديثة مع أفكاره أوجها، أن المجتمع الغربي بلغ مرحلة بات فيها «ما وراء الخير والشر»، وفهم أن مثل هذه المبادئ الأخلاقية، فضلًا عن الحقيقة ذاتها هي جملة من النتاجات التاريخية المتصلة باشتغال إرادة القوة لدى بني البشر. اعتمد مفكّرو ما بعد الحداثة على هذه العناصر من النظرية السياسية الحديثة كي يقوّضوا بصورة جذرية المبادئ الفكرية التقليدية في بناء الحقيقة والواقع؛ فالحقيقة في فكر ما بعد الحداثة ليست نسقًا ميتافيزيقيًا أو مطابقة للعالم المادي الملحوظ، بل هي بكلّ بساطة نتاج منظّم ومؤسّس للخطاب الإنساني الذي يُعَدّ هو ذاته حصيلة عمل القوة في ميدان العلاقات الإنسانية. هكذا، لا تكون الحقيقة معيارًا مستقرًا عابرًا للتاريخ يمكن في ضوئه الحكم على الممارسات حكمًا متسقًا، بل هي بالأحرى الثمرة التاريخية العميقة والمتنازع عليها لتلك الممارسات ذاتها: أي أنها انعكاس للقوة لا مصدرًا لها.

تؤدّي هذه الرؤية لطبيعة الحقيقة، أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم إبستيمولوجيا ما بعد الحداثة أو البعد المعرفي، إلى سلسلة كاملة من الاهتمامات والمواقف التي تميّز البرنامج الأشمل لفكر ما بعد الحداثة. ويشترك أغلب تيارات فكر ما بعد الحداثة في دراسة الظواهر الاجتماعية، بوعيها المتزايد بالوظيفة البنائية للّغة والطريقة التي ترمّز بها علاقات معيّنة في سياق تاريخي محدّد وتؤمّن شرعيتها. ووفق هذه الرؤية؛ فإنّ الصراعات السياسية هي، في جوهرها، صراعات نصّية على اللغة والخطاب. وتتمثّل مهمّة الفكر في تفكيك التمظهرات الخطابية المهيمنة لبيان الحدث الأساس في ثنايا تلك التمظهرات[36]. وسعى فكر ما بعد الحداثة، بصفة خاصة، إلى

(36) J. Derrida, *Of Grammatology*, Translated by G. C. Spivak (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1974).

تفكيك ما يسمّى سرديات التاريخ الكبرى، أو على الأقل العمل على خلخلتها. وهي السرديات التي تعبّر عن تصوّر موحّد للواقع الإنساني (من ذلك سرديات التقدم، والعقل، والتنوير، والحرية، والصراع الطبقي... إلخ)، لكنها في الواقع تسلّط نوعًا من العنف على خصوصية الوجود الإنساني التي لا تقبل الاختزال بإقصائها السرديات الصغرى المهمّشة بالنسبة إلى السردية الكبرى التي يصادف أن تكون شغّالةً في زمنٍ ما. هكذا يضع ما بعد الحداثيين أنفسهم في موقع الأبطال المدافعين عنِ السرديات الصغرى، المكتومة والمهمّشة في وجه السرديات الكبرى وميولها الشمولية الهيمنية(37).

جرى إحكام التأكيد ما بعد الحداثي على الخاصية الخطابية والسردية للحقيقة في مجموعة من الدعاوى تتعلق بمكانة الواقع ذاته. وفي ضوء هذه الرؤية، اللغة لا تضطلع بوظيفة بنائية فحسب، بل تُحيل بشكل كبير إلى ذاتها أيضًا، خلافًا للوظيفة التمثيلية في المستوى التطبيقي. وتبعًا لذلك، يمكننا القول إن اللغة تحيل في أغلب الأحيان إلى ذاتها أكثر مما تحيل إلى أي واقع موضوعي ملموس موجود في العالم؛ وهي لا تكتفي بتمثيل العالم أو ترميزه، بل تقيم شيفرة معقدة تترابط فيها عناصر معينة من دون أن ترتبط بأي واقع خارجي موضوعي. واعتمد التيار الراديكالي لما بعد الحداثة على هذا المفهوم، ليبيّن أن ما يُسمّى الواقع يبقى أمرًا غير ثابت، ولا يمكن التواصل معه إلا من خلال تطبيقات ذاتية للشيفرات الرمزية التي تتناقص إشارتها إلى أي أرضية قارّة موجودة خارج اللغة. هكذا، باتت الحياة الاجتماعية والسياسية تمارس الآن في مجال الواقع المفرط، وهو مجال محاكاة أو تماثل كثيفين لم يعد فيه التبادل الرمزي يشير إلى واقع موضوعي خارج هذا التبادل، بل هو عالم نُسَخٍ للنُسَخ من دون مراجع أصلية، حيث كفت اللغة عن محاكاة الواقع وباتت تشير إلى غيابه التام كمقولة دالّة(38). والحال، إنّ فكرة الواقع المفرط - أي عالم الخطاب الذي يعوم أبعد من الواقع ولا يمكن تمييزه منه - لها تسويق شديد في الثقافات المترعة بالإعلام في الغرب الموسر.

---

(37) J. F. Lyotard, *The Postmodern Condition* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1984).

(38) J. Baudrillard, *Simulations*, Translated by P. Foss, P. Patton and P. Betchman (New York: Semiotext(e), 1983).

لعلّ أقرب علاقة تربط بين نظريات ما بعد الحداثة وأطروحة المجتمع الشبكي هي تلك التي تنشأ في سياق التصورات المناهضة للأسس في ما يتعلق بالهوية الإنسانية.

وكما يرفض ما بعد الحداثيين أسس الحقيقة الثابتة والأسس الموضوعية الثابتة التي يمكن أن تقوم عليها الدعاوي في شأن الواقع، كذلك يشككون في المنطلق الذي مفاده وجود مركز متماسك وموحَّد ومستقر نسبيًا - سواء كان روحيًا أم بيولوجيًا - يشكّل جوهر الذات وتنبثق منه الهوية الإنسانية مباشرة. فالهويات، شأنها شأن الحقيقة والواقع، تُبنى من خلال الخطاب. وهي لذلك تقوم على علاقات متحولة وشبكات من القوة، تعبّر عنها الممارسات اللغوية باستخدام مواد تقدّمها، وتتملكّها، هيئات أو تكوينات اجتماعية وثقافية وسياسية مميّزة. وبذلك تكون الهوية الإنسانية سياقية، ومحلّ نزاع، ومتعددة، ومتشظية وانتقالية، ذلك أن البشر يبنون ذواتًا متعددة تبدو في بعض الأحيان غير متماسكة ومتناقضة، تبعًا للسياقات التي غالبًا ما تكون هي ذاتها متداخلة أو غير قابلة للمقايسة. والشخص ما بعد الحداثي المرن لا يسأل: ما أنا؟ بل يسأل: **أي تركيبة من ذواتي أنا اليوم، هنا، في هذا السياق، وما الذي يجعلني على هذا النحو دون سواه؟** ومن هذا المنطلق، فإنّ الذات أو الهوية هي السطح الخطابي الذي تقوم عليه شبكة معقّدة من العلاقات والرموز والإشارات التي تتقارب لتفصح عن ذاتها، فهي ليست ثابتة، أو غير قابلة للتغير. والسؤال الذي يواجه التحليل الاجتماعي والسياسي يتعلّق بتحديد الهويات التي تمّ الاعتراف بها، على نحو خاص وفي سياقات خاصة، وتلك التي همّشت، وعلى أي اقتضاءات سلطوية وقناعات خطابية اتّخذت تلك المكانة.

سادسًا: العولمة

المجموعة الأخيرة من الأفكار ذات الصلة كمقدمة لنقاشنا المجتمع الشبكي هي تلك التي تجتمع حول فكرة العولمة التي شاعات في تسعينيات القرن العشرين. وفي قلب نظريات العولمة جميعًا ثمّة زعم مفاده أن الدولة القومية تواجه تحديًا في قدرتها على تنظيم العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية الحديثة واحتوائها. ومصدر هذا التحدي هو دينامية تاريخية من نزع الطابع المناطقي في مجالات ثلاثة: النشاط الاقتصادي الذي كان محتوى داخل الحدود الوطنية نسبيًا وأصبح يُعامَل الآن وكأنه في حلّ من الحدود؛ والسلطة السياسية للدولة التي كانت يومًا ما محدودة ضمن حدود وطنية جغرافية فحسب وتجد نفسها الآن في مواجهة تحدّ وطوق فرضتهما عليها الأنظمة الدولية والعابرة الحدود الوطنية (أنظمة إقليمية في بعض الأحيان، وكونية في أحيان أخرى)؛ والممارسات والهويات وأشكال التضامن الاجتماعية التي كانت ذات يوم تُحدّد عبر الأهداف والمعايير القومية وأصبحت توصَف وتستوعَب بتلك الطريقة على نحو أقلّ فأقل. ويرتبط بهذه التحدّيات التي تواجهها قدرة الدول القومية على الاحتواء دينامية حراك أو «تدفّق» متسارع للبشر، والسلع، والتقانة، والمعلومات - عبر الحدود. ويتمّ وصف هذه الأوضاع في أغلب التحليلات بأنها حالة: تراجع الاقتصادات الوطنية، وتراجُع السيادة السياسية الوطنية، وتراجع الهوية الاجتماعية والثقافة المحددتين قوميًا.

تبدو الاعتبارات الاقتصادية ذات أهمية مركزية في معظم التحليلات التي تناولت العولمة. وكان النزوع التاريخي الذي يَسِمُ النشاط الاقتصادي الرأسمالي ويدفعه نحو التنظيم والإدارة على مستوى الدولة القومية قد أفسح المجال في العقود الأخيرة من القرن العشرين أمام إعادة هيكلة مركزية للرأسمالية، باعتبارها ظاهرة عابرة للقوميات. طاولت هذه النزعة العابرة القوميات مستويات الرأسمالية المتقدّمة كلها. وفي ما يخصّ نمط الإنتاج - باعتباره أساس أي اقتصاد - أصبحت الرأسمالية المعاصرة تُنَظم وتُنَفذ بشكل متزايد خارج السياقات القومية. مع تعدّد سلاسل الإنتاج، ومصادر الموارد المادية، ومجموعات العمّال، والمشاريع الاستراتيجية التي تتضاعف كلها، وتتبدّل مواقعها عبر كثير من السياقات القومية[39]. ومن المألوف الآن تجميع المواد الخام في بلاد ما، وتحويلها في بلد ثانٍ إلى مواد إنتاج، وتصنيعها في بلد ثالث في شكل مكوّنات وجمع هذه الأخيرة في شكل منتجات نهائية في

(39) K. Ohmae, *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy* (New York: Harper Perennial, 1990).

بلد رابع. تمثل الدافع إلى جعل الإنتاج عابرًا للحدود القومية بالرغبة الأساسية في الاستفادة من الأوضاع الأكثر ربحية (من حيث الرّقابة التنظيمية، وأنظمة الضرائب، وتكلفة اليد العاملة) في ما يتعلق بالنشاط الإنتاجي في أي لحظة زمنية، بغضّ النظر عن الموقع، وهي رغبة تمّ تيسير بلوغها عندما خففت العقوبات الاقتصادية المفروضة على إعادة التموقع، وعندما أصبحت التقنيات التي تمكّن من إدارة عمليات موزّعة جغرافيًا والتنسيق بينها متوافرة بسهولة. وأدّت التطوّرات في مستوى التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى إتمام عملية جعل الإنتاج عابرًا للحدود القومية. وورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1997 أن التجارة العالمية شهدت خلال منتصف التسعينيات نموًّا قُدّر بأربعة تريليونات دولار في العام، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ حدّ 315 مليار دولار[40]. ويمكّن الانتشار المالي والرأسمالي من الإفلات من قيود الأنظمة القومية. وساهمت عوامل عدة في الاندماج العالمي لرأس المال النقدي: تحرير تدفّق رأس المال من أنظمة الرقابة المحلّية بعد انهيار اتفاقية بريتن وودز المتعلّقة بنظام سعر الصّرف الثابت لمصلحة أسعار صرف عائمة، وابتكار مجموعة جديدة من وسائل المضاربة والاستثمار، وتعميم تقنيات قادرة على تأمين التنسيق والوساطة في مستوى المعاملات المالية على الصّعيد الكوني على مدى 24 ساعة. مع بدايات عام 1995 تجاوز حجم التجارة العالمية في العملات الأجنبية مقدار 1.2 تريليون دولار أميركي يوميًا[41]. وفي البدايات المبكرة لتطوّر الاقتصاد المالي الجديد[42] العابر للحدود القومية، وضعت سوزان ستراينج عبارة «رأسمالية الكازينو»[43] ووُصِفت لاحقًا العملة المستعملة في المضاربة والمتداولة عالميًا التي تحكم هذا الاقتصاد، بأنّها «مال مجنون»[44].

---

(40) United Nations Development Program, *Human Development Report* (New York: United Nations Human Development Report Office, 1997).

(41) المصدر نفسه.

(42) S. Strange, *Casino Capitalism* (Oxford: Blackwell, 1986).

(43) S. Strange, *Mad Money* (Manchester: Manchester University Press, 1998).

(44) المصدر نفسه.

من العناصر الحاسمة في إعادة بناء الرأسمالية العالمية هذه ظهور اتفاقات دولية، وفوق القومية، وكذلك ظهور آليات ومؤسّسات مكلّفة بإدارة التدفّق المرن للناس والسلع والعملات عبر الحدود القومية. ونتج من مؤتمر «بريتن وودز» في عام 1944 (الذي سمّي باسم بلدة في «نيو هامشير» حيث عُقِد) إحداث مؤسّستين - صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي - وهدف كلّ منهما إلى تنظيم جوانب مختلفة من النظام الناشئ للرأسمالية الدولية[45]. في البداية كان دور صندوق النقد الدولي متمثّلًا في توفير قروض قصيرة الأمد لدعم سعر الصّرف الثابت للعملات في البلدان التي تشهد مشكلات ظرفية تتعلّق بميزان المدفوعات؛ وعندما انهار نظام سعر الصرف الثابت في بداية السبعينيات، حوّل صندوق النقد الدولي تركيزه نحو إدارة ديون العالم الثالث. وأُسّس البنك الدولي بغية توفير قروض طويلة الأمد لعملية إعادة البناء في أوروبا بعد الحرب العالمية؛ لكن عندما موّل الجزء الأكبر من عملية إعادة البناء هذه، بالاعتماد على حزم مساعدات ثنائية (نعني خطّة مارشال الأميركية)، وجّه البنك الدولي اهتمامه إلى التنمية الاقتصادية في العالم الثالث. وفي عام 1974 وقّعت 23 دولة مصنّعة الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT)، وهي بنية تهدف إلى فتح مجال تجارة السلع بين الدول الموقّعة وإدارتها، وتبع ذلك في عام 1995 إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) التي شملت ولايتها تحرير تجارة الخدمات والملْكية الفكرية والاستثمار التجاري. وثمّة مؤسّسة دولية أخرى ناشطة في هذا المجال هي منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (عمادها مجموعة الثماني G8) التي أُسّست في عام 1961 باعتبارها منتدى تُطوّر خلاله الدول الصناعية مقاربات منسّقة للمشكلات الاقتصادية المشتركة. وكانت هذه المنظّمة ولا تزال، عمادًا رئيسًا في الحركة الهادفة إلى إزالة الحواجز من أمام التدفّق الحر للبضائع ورأس المال عبر الحدود، كما تمثّل لذلك اتفاقية الاستثمار المتعدّدة الأطراف (MAI) التي مُنيت بمصير سيء. ودعّم، عمل هذه المؤسّسات بل جسّده، فعليًا ظهور مجموعة من منظّمات التجارة الإقليمية ومنظّمات الاستثمار (التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط

(45) T. Cohn, *Global Political Economy: Theory and Practice* (New York: Longman, 2000).

الهادئ؛ اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)؛ الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي)، واتفاقيات التجارة الحرّة الثنائية والمتعدّدة الأطراف (اتفاقية التجارة الحرّة لأميركا الشمالية؛ معاهدة السوق المشتركة لبلدان منطقة التجارة الحرّة لدول جنوب شرق آسيا) هدفت مجتمعة إلى تحويل الاقتصاد الدولي إلى سوق كونية.

من بين التداعيات السياسية لهذا التحرير العالمي للاقتصاد الرأسمالي، تدهور قدرة الدول القومية على إدارة نشاطها الاقتصادي، وفقًا لأولويات محلية خالصة[46]. فالدول لا تزال تتخذ قرارات وتنفّذها، لكنها تقوم بهذا في محيط يواجه فيه سيْر عملها الممكن معوّقات متزايدة، بفعل الأوضاع الناجمة عن المؤسسات والاتفاقيات الاقتصادية العالمية، مثل التي ذُكرتْ سلفًا. وسواء أكان بلدًا من العالم الثالث يتكيف، إكراهًا، مع متطلّبات «التعديل الهيكلي» بغية التأهّل للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، أم بلدًا صناعيًا يُعَدُّ جهده في دعم الصناعة الوطنية ممارسات تجارية واستثمارية غير عادلة، فإن قواعد لعبة الاقتصاد العالمي تدفع الدول إما إلى القيام بأعمال ما كان يجدر بها القيام بها، وإما إلى الإحجام عن أعمال وسياسات كانت لتختارها بملء حريتها. إن التضحية بقدر ما من الاستقلال السياسي هي شرط للانخراط في منظومة الاقتصاد العالمي، إذ تتنافس الدول على الظفر بنصيب من الأسواق بدلًا من التنافس على رقعة ترابية. ويرى كثيرون أن في هذه التضحية تراجعًا لسيادة الدول، على اعتبار أنها تتنازل عن قدر كبير من سلطتها لفائدة اتفاقيات وأعراف لا تجسيد لها ولمؤسسات لا تخضع للمحاسبة عمومًا، تُهيمن عليها المصالح المتحكمة لمجموعة ضيقة من الدول الغنية (فلصندوق النقد الدولي والبنك الدولي نظام تصويت جُعِل على مقاس الدول الغنية التي بدورها أرْستْ الأجندات وهيمنت على زعامة منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، ولفائدة الشركات العابرة متعدّية القوميات التي تجد نفسها في حِلّ من القيود، إلى حدّ ما، في هذا المحيط. وفي ظل هذه الأوضاع،

---

(46) A. G. McGrew and P. Lewis, eds., *Global Politics: Globalization and the Nation-State* (Cambridge: Polity, 1992).

راحت الدول تفقد مكانتها شيئًا فشيئًا باعتبارها هيئات مركزية قادرة على فرض السلطة السيادية داخل حدودها، وشرعتْ في العمل بوصفها «سيور ناقلة» من شأنها أن تيسّر حركة السلع ورؤوس الأموال من خلال سلطة القضاء فيها»[47].

أدّت هذه الديناميات إلى الاعتقاد السائد بأن العولمة تأتي بعدد من الظواهر المعادية بشدة للديمقراطية، منشئةً بذلك فصلًا بين مركز السلطة الفاعلة (إلى درجة وجود مثل هذا المركز في ظرف عالمي)، ومكانة المواطنة والتمثيل والمحاسبة. وفي السياق الحديث، باتت هذه المقالات الديمقراطية تُنَظَّم في العادة على نحوٍ متماشٍ مع القوة السياسية والاقتصادية الفاعلة على مستوى الدولة ذات السيادة. لكن، مع إعادة هيكلة السلطة السياسية والاقتصادية للدولة القومية ونقلها، فَقَدَ تنظيم المواطَنة الديمقراطية والتمثيل والمحاسبة، في ما يتعلّق بالمؤسسات الوطنية، فاعليته. وفي غياب مأسسة امتيازات المواطنة الفعلية والتمثيل الفاعل والمحاسبة المشروعة، بالتوازي مع عولمة السلطة الاقتصادية والسياسية، نشأت أزمة ديمقراطية. ورُصدت مظاهر هذه الأزمة بدقة في السؤال المثير الذي طرحه لويس باولي من انتخب أصحاب المصارف؟[48]، وتتراوح تلك المظاهر من تدني نسب المشاركة في الانتخابات الوطنّية عبر الديمقراطيات الليبرالية إلى الاستهانة بالسياسات الوطنية التي اخُتزلت إلى فضائح وضروب من الفرجة، إلى التظاهرات الجماهيرية متزايدة العنف التي تلاحق في العادة اجتماعات الوكالات الدولية المختلفة التي تُعدّ حاميةً للعولمة. ومن المهم توخّي الحذر من المبالغة في التقليل من شأن سيادة الدول، فالحكومات لاتزال تحتفظ بحرّية تصرّف مهمّة في صوغ نُظمُ السياسات الاجتماعية الداخلية، وحتى نُظمُ السياسات الاقتصادية وتنفيذها. وفي نهاية الأمر، الحكومات الوطنية هي التي تشكّل نشاط الوكالات الدولية والاتفاقيات وتوجّهه وتُجيزه. وفي ضوء ما ذُكر، يجدر أن يؤخذ بالاعتبار في حين يشكّل التسويق النيوليبرالي جوهر العولمة وغالبًا ما يؤخذ علامةً على

---

(47) R. Cox, *Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History* (New York: Columbia University Press, 1987).

(48) L. Pauly, *Who Elected the Bankers?: Surveillance and Control in the World Economy* (Ithaca: Cornell University Press, 1997).

تراجع الحكم، فإن إحْداث هذه الأسواق والمحافظة عليها هما دائمًا وأبدًا نتيجة خيارات سياسية تتبناها بوعي الدول ذات السيادة، وهي خيارات كان من الممكن اتباعها بأسلوب مختلف. وتشارك الدول، بدرجات مختلفة من الإدارة والحماس في ترسيخ الأوضاع الملائمة للسوق والحفاظ عليها، بما يسمح للفاعلين الاقتصاديين الدوليين بالعمل والازدهار. وتلك هي الحال أيضًا بالنسبة إلى الهيئة الجديدة التي يتّخذها شكل الحوكمة العالمية، إضافة إلى الحركات السياسية المنظّمة على نحو عالمي وتلقي اهتمامًا عالميًا، والتي هي في طور الظهور(49). وسنرى إذا كان هذا سيلبّي تطلعات مواطني العالم إلى الديمقراطية.

تعمل ديناميات العولمة على المجال الثقافي أيضًا، إذ تُنْزَع مادة الهوية والجماعة وممارساتها من مناطقها وتأخذ بالتدفق عبر الحدود الجيوسياسية بيسر متزايد(50). ومثلما تراجع دور الدولة القومية باعتبارها حاضنة للنشاط السياسي والاقتصادي، فإن قدرتها على استيعاب الهوية والثقافة والجماعة تراجعت أيضًا. وتضافرت عوامل عدة لتنشئ وضعية «ما بعد القومية» التي غالبًا ما ترتبط بالعولمة؛ فالهجرة الدولية التي تصاعدت بشكل كبير صاحبها تكاثر المجتمعات المتعدّدة الأعراق والجماعات الشتاتية وبروز تقانات الإعلام التي تيسّر نشر المنتج الثقافي الجماهيري واستهلاكه، إضافةً إلى الاتصال الزهيد التكلفة والمباشر بين الأشخاص عبر مسافات شاسعة، وتضاؤل قدرة الدول على حماية الصناعات الثقافية المحلّية الأصلية في خضمّ أوضاع السوق العالمية الحرّة المشار إليها آنفًا (والتي ترتبط بالسلع والممارسات الثقافية عندما تتخذ شكل الملْكية الفكرية وتُسَلّع).

في السياق المعاصر، لا شكّ في أن هذه الديناميات تضافرت لتنجح في إبعاد ظاهرة الثقافة عن التركّز في موقع جغرافي بعينه. ومع ذلك، تخضع الآثار

---

(49) H. Held, *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance* (Cambridge: Polity, 1995).

(50) A. Appadurai, *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996).

المترتبة على العولمة الثقافية لجدل حاد؛ فثمة رأي قائل إن العولمة هي ذروة الاجتثاث الحديث، المرحلة الأخيرة في إحداث التجانس التدريجي للقضاء على التمايزات الثقافية وتحويلها إلى ثقافة استهلاكية واحدة جامعة منبعثة من إمبراطوريات الإعلام المتكتّلة العابرة للقوميات في الولايات المتحدة. ومن هذا المنظور، فإن العولمة هي سلالة خبيثة أتت من صلب الاستعمار الثقافي الأميركي، ومكّن من ظهورها الاقتصاد السياسي للرأسمالية المتأخرة أو الراهنة، وهي مرادفة لطمس الخصوصيات القومية والثقافية. غير أنَّ المنظر يبدو أقلّ قتامةً من منظور آخر؛ فالعولمة تشير إلى ظاهرة المغايرة والهجنة الثقافيتين، حيث تجلب الجماعات المهاجرة ثقافاتها، وتحافظ عليها، وتحدث انصهارًا بينها وبين ثقافات مواطن إقامتها الجديدة، حيث يعمل متلقّو منتجات الثقافة الجماهيرية الغربية المنتشرين عبر العالم على تملّك هذه المنتجات بطرائق إبداعية ذات خصوصية، والمراد هو نحت هويات تفاوض بين المحلي والعالمي[51]. وهنا، لا ريب في أن الثقافات المتماسكة الموجودة في الدول المتصلة بعضها ببعض حدوديًا عانت تأثير تيارات العولمة، لكن هذا لا يوجب اليأس. على هذا الأساس، يبدو جليًا أن التلاقح الثقافي غير المحدود المتجسّد في العولمة طبيعي وصحّي ومتحرّر أكثر ممّا كان عليه البناء المُصْطَنع إلى حدّ ما للثقافة القومية المعزولة في أي وقت مضى.

سابعًا: المجتمع الشبكي

يشمل مفهوم «المجتمع الشبكي»، ومعه مجموعة الظواهر التي يسعى إلى وصفها، عناصر كثيرة تنطوي عليها الخطابات الخمسة التي سبق ذكرها بإيجاز. ولا يعني هذا أن أطروحة المجتمع الشبكي هي ذروة الجهد المبذول خلال العقود الماضية والرامي إلى توصيف ما غدا عليه العالم عند خاتمة القرن العشرين. مجتمع المعلومات و/ أو ما بعد الحداثة، و/ أو العولمة. وإنما هي بالأحرى نجم بين نجوم كوكبةٍ من المحاولات الحديثة والرامية إلى فهم

---

(51) P. Cheah and B. Robbins, eds., *Cosmopolitics: Thinking and Feeling beyond the Nation* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998).

وتوصيف مجموعةٍ من القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المترابطة. وهو يلفت انتباهنا إلى أنه الأشد سطوعًا بين هذه النجوم في الوقت الراهن، مع أنه لا ينبغي أن ندهش إذا ما وجدنا شبهًا شديدًا بين أطروحة المجتمع الشبكي وتلك التي وجدناها في الخطابات الخمسة التي ناقشناها أعلاه. ومن ثمّ، فإن فكرة المجتمع الشبكي تضيف شيئًا خاصًا ومميزًا إلى هذا الحوار.

تنطبق عبارة «المجتمع الشبكي» على المجتمعات التي تظهر فيها خصيصتان أساسيتان: الخصيصة الأولى تتمثّل في أن هذه المجتمعات توجد فيها تقانة معقّدة (رقمية على وجه التحديد) من الاتصال وإدارة/ توزيع المعلومات على نحو شبكي، تقانة تشكل البنية التحتية الأساس التي تتوسّط عددًا متزايدًا من الممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وسيناقش الفصل التالي هذه التقانات بالتفصيل. أمّا الخاصية الثانية والأكثر غرابة، إذا صحّ التعبير، في المجتمعات الشبكية فهي إعادة إنتاج الشبكة ومأسستها في كلّ مكان من المجتمعات الشبكية (وبينها)، باعتبارها الشكل الأساس للتنظيمات والعلاقات الإنسانية، عبر نطاق واسع من الهيئات والجمعيات الأهلية والسياسية والاقتصادية. وسوف يُخصّص باقي هذا الفصل الأول للتوسّع في طبيعة تشكّل الشبكة، والسمات العامة للمجتمعات التي تمنحها الشبكة شكلها.

1 - الشبكات

تتألّف الشبكات من ثلاثة عناصر رئيسة: العُقد والروابط والتدفقات. والعقْدة هي نقطة محدّدة موصولة بنقطة أخرى على الأقل، مع أنّها، كثيرًا ما تكون نقطة ربط بين نقطتين أخريين أو أكثر. أما الرابط فيصل عقدة بأخرى. والدّفْق هو ما يمرّ بين العقد ومن خلالها على طول الروابط. ومثال ذلك أن نعدّ مجموعة أصدقاء شبكةً، يمثّل فيها كلّ صديق عقدة موصولة بصديق آخر على الأقل، لكنّها موصولة عادةً بآخرين كثر هم كذلك مترابطون على نحو مستقل أو عبر طرف آخر. والاتصال المنتظم بين هؤلاء الأصدقاء، إمّا بالكلام وإمّا عبر نشاط آخر، وسواء أكان مباشرًا أم بوساطة تقانة ما، هو الرابط الذي يصل بينهم، وما يمرّ بينهم من ثرثرة وصداقة حميمة وتأييد وحبّ وعوْن هو الدّفْق.

يقترن بكلّ عنصر من هذه العناصر عدد من المتغيرات التي تحدّد، مجتمعةً، ميزة أي شبكة بعيْنها. وتكون العقد (كالأصدقاء مثلًا والحواسيب والشركات) قوية أو ضعيفة، نشطة أو ساكنة، ثابتة أو متحوّلة، دائمة أو وقتية، شبكة مصادر أو شبكة متلقّين لشتّى أنواع التدفقات. ويمكن أن تكون الروابط (كالمراسلة والأسلاك المعدنية والعقود) قوية أو هشّة، خاصة أو عامة، مفردة أو متعددة، فريدة أو فائضة، ضئيلة أو مكثّفة، متوازية أو متداخلة. أمّا التدفقات (مثل الثرثرة والبيانات والمال) فتكون غزيرة أو متدنية، مطّردة أو متقطّعة، أحادية الجانب أو متبادلة، أحادية الاتجاه أو متعدّدة الاتجاهات، متوازنة أو مخْتلّة التوازن، ذات معنى أو لا معنى لها. وفْقًا لهذه الميزات المتغيرة وغيرها التي تحملها العناصر المكوّنة للشبكة، يكون للشبكة عدد من الخاصيات؛ إذْ يمكن لها أن تكون مركزية أو لامركزية (أي متعدّدة المراكز) أو موزّعة (أي لا مركز لها)، تراتبية أو أفقية، محدودة أو لا حدّ لها، متناهية (لها حدود ثابتة لعدد العقد والروابط) أو متكاثرة (لا حدود لعدد العقد والروابط)، سهلة المنال أو يتعذّر الحصول عليها، شاملة أو حصرية، مركّزة (حيث يتصل عدد قليل من العقد روابط كثيفة وقوية) أو موسّعة (أي إن كثيرًا من العقد موصول بروابط ضئيلة وهشّة)، تفاعلية (تسهّل مسار التدفقات المتبادلة والمتعدّدة الاتجاهات) أو غير تفاعلية (لا تمكّن إلّا من التدفقات الأحادية الاتجاه).

تشير أطروحة المجتمع الشبكي إلى أن عددًا متزايدًا من الممارسات والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة ينتظم حول الشكل الشبكي، حيث التدفقات في ما بين العقد الموصولة بالروابط، مع أن الترتيب الدقيق لهذه الشبكات وخصائصها يتغير بحسب كيفية دمجها هذه العناصر الثلاثة الأساسية المتغيرة. وتعتمد عمليات الدمج هذه، بشكل كبير، على الأوضاع المادية والخطابية (أي على السياقات التاريخية) التي توجد فيها هذه الشبكات. صحيح أن شكل الشبكة يقدّم للجمعيات والمؤسّسات الإنسانية إمكانات تنظيمية جديدة، إلّا أن بعضها يمكن أن يقف في مواجهة مع الشروط ذاتها التي انبثقت منها هذه الشبكات.

2- خصائص المجتمع الشبكي

وفقًا لكاستلز، «يتكوّن المجتمع الشبكي... من شبكات إنتاج وقوة وتجربة من شأنها أن تنشئ ثقافة واقعية افتراضية من التدفقات العالمية التي تتعالى على الزمان والمكان»[52]. والمجتمع الشبكي - المجتمع الذي يحلّ فيه شكل التنظيم الشبكي محلّ أشكال أخرى، عبر مقولات السياسة والاقتصاد والثقافة - يحمل أمارات كثير من الديناميات التي ناقشناها أعلاه بالعلاقة مع الخطابات الأخرى التي تسم الأوضاع السائدة في الرأسمالية المتأخرة والديمقراطية الليبرالية والعلاقات الدولية. وصحيح أيضًا أن أخْذ مركزية الشكل الشبكي بالاعتبار من شأنه أن يضيف شيئًا مميزًا إلى هذه المحاولات لفهم روح العصر الراهن وتحديد كنهها. وبذلك، فإن أطروحة المجتمع الشبكي تطاول كثيرًا من الموضوعات المختلفة التي طرحتْ في هذا الفصل وتضاعِف عددها. وكان كاستلز قد عمد في طرح فرضيته إلى عزل عدد من الخصائص التي تشكّل، مجتمعةً، المجتمع الشبكي. وقبل المضي قُدُمًا في مناقشة تلك الخصائص في الفصول التالية بإسهاب، يجدر بنا الإتيان إلى ذكرها هنا بإيجاز.

تقوم أسس المجتمع الشبكي الاقتصادية على اقتصاد رأسمالي «معلوماتي»، بمعنى أنه معاكس للاقتصاد الرأسمالي الصناعي الصرف. وهي اقتصادات أعيدت هيكلتها لتعكس أولوية توليد المعرفة والمعلومات ونشرها، خصوصًا أنها تتعلّق بتحسين سيْر عمليات الإنتاج والأسواق وضبطها. وهي كذلك اقتصادات تُشدّد على التحديد التقني المتواصل واتباع المرونة في زيادة الإنتاج إلى أقصى حد، باعتباره المصدر الرئيس للنمو[53]. ويدفع نمط التنمية القائم على المعلومات بالرأسمالية نحو اتخاذ شكل توسّعي ومتجدّد في عمق المجتمع الشبكي.

ينتظم اقتصاد المجتمع الشبكي على نحو عالمي، وعلى غرارٍ شبكي. ففي المجتمع الشبكي تتناقص باطراد قدرة الدولة القومية مع احتواء رأس المال والسلع (بما فيها السلع المعلوماتية) ضمن حدودها الإقليمية الثابتة، في حين

---

(52) Castells, *End of Millennium*, p. 370.

(53) Castells, *The Rise of the Network Society*, pp. 14-19.

تتدفق بمزيد من اليسر عبر هذه الحدود أو خلالها، وبين العقد (مثل الشركات والمناطق والأسواق) التي غالبًا ما تنتظم كشبكات هي ذاتها. ويبقى العمل مقيدًا بالحدود الجغرافية أكثر من تقييد رؤوس الأموال والسلع، مع أنَّ تضافر الهجرة المتزايدة ومرونة عمليات الإنتاج الشبكية تخفف ذلك بطرائق تزيد من قوة رأس المال وسيطرته مقارنة بالعمل. ما عاد الاقتصاد العالمي منظمًا على أساس قومي في المقام الأول، بل اتخذ شكل شبكة مكوَّنة هي بدورها من شبكات متصلة بوساطة تقانات الاتصال والمعلومات. ذات الأنموذج الواحد نفسه، ذلك الأنموذج الذي يتفرّع ويتشعّب في أرجاء الاقتصاد، في المناطق والمدن والشركات والمشاريع وأماكن العمل وحتى لدى العمال الأفراد، حيث يُقَلد تكوين كل ذلك على هيئة شبكات مرنة ومؤقتة تشتمل على عقد متفاوتة القوى. ولاحظ كاستلز أن الاقتصاد العالمي ما بعد الفوردي، «يبني في بنية ما لا يُبنى في بنية مع المحافظة على المرونة»[54]. ويؤدّي ذلك إلى نتيجة واحدة هي التراجع النسبي في قدرة الدولة القومية على تنظيم السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الشبكي.

«**في المجتمع الشبكي، تتحول تجربة الزمان والمكان إلى «زمن لازمني» وإلى «مكان للتدفقات»**»[55]. يعيش البشر غير منفصلين عن المكان والزمان، لكن تجربة عيشنا هذا المكان وهذا الزمان يمكن أن تتنوع كثيرًا، خصوصًا عندما تتوسطها التقانة وتجعلها صنعيّة.

وعادةً ما يعيش البشر الزمن بوصفه حلقات أو دورات عضوية معاودة (مثل حركات الجسم الإيقاعية، واختلاف الليل والنهار، والمواسم وبمعدّلات محدّدة بحسب الموقع، كما يعيشون تجربة المكان باعتباره امتدادًا لبيئاتهم المنتظمة (حيث يعيشون)، وللمسافة التي يمكنهم السفر فيها والتواصل عبرها ورؤيتها. وهاتان التجربتان، مجتمعتان، تثيران شعورًا بـ «الموضيع» يموقع تنظيم نشاطات الجماعات البشرية المشتركة وينسقها.

---

(54) Castells, *The Rise of the Network Society*, p. 62.

(55) Castells, *End of Millennium*, p. 1.

ويعمل توسّط التقانة - مثل توحيد قياس الزمن بواسطة الساعات والتقاويم والمناطق؛ وتطور تقانات النقل والتواصل - على توسيع حدود المكان، ويمكّن من تكوين الجماعات والتنسيق بينها على نطاق واسع (مثل الدولة القومية) يتخطّى بكثير ما كان ممكنًا في كلّ قيود الطبيعية المحلية والأماكن، إضافة إلى تطوير تقنيات النقل والاتصال، متجاوزة بذلك الحدود الضيقة للمكان، وإنشاء مجموعات اصطناعية ومترابطة على نطاق معيّن (مثل الدولة القومية) أكبر ممّا كانت عليه في ظلّ الحدود الطبيعية[56]. وفي المجتمع الشبكي الذي يتركّز يحظى فيه النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تركّزًا متزايدًا على تدفقات المعلومات؛ ومع تكاثر التقانات التي تتيح تبادل كمّ هائل من المعلومات عبر مناطق شاسعة وفي وقت متزامن، فإن عيش الإنسان الزمان والمكان بوصفهما أمرين محليين يكاد ينتهي. لقد نجحت الشبكات المحوسبة في تحقيق مستويات غير مسبوقة من السرعة والاستعمال الواسع النطاق للآلات، ما انعكس إيجابًا على التواصل الاجتماعي، وقلّص من الحاجة إلى توحيد النشاط وحصره في مكان معيّن. ولم يعد بوسع تجربة الزمان والمكان المحلية - قيود المكان - أن تحدَّ من الحجم المتنامي للنشاط البشري متزايدا الأهمية الذي يعبّر عنه تبادل المعلومات عبر إعلام شبكي عالمي. إن المجتمع الشبكي يعرف تطوّرًا متواصلًا، ويُعَدّ وجود أعضائه في إقليم معيّن أقل أهمية من وجودهم في «فضاء التدفقات»؛ المكان الذي يحدث داخله النشاط الاقتصادي الحاسم وغيره. من النشاطات ومن هذا المنطلق تخوض المجموعة البشرية، في المجتمع الشبكي، تجربة الزمن باعتباره تجربة لازمنية وتجربة المكان باعتبارها تجربة غير محدّدة بمكان. ومن وجهة نظر ثقافية، أدّت هذه الدينامية إلى ظهور تيار استهلاكي عالمي (على الرغم من وجود اختلافات بين الأقاليم). هذه الثقافة نظامٌ إعلامي شامل وتتكامل عالميًا يبقى بعيدًا كلّ البعد عن العضوية، ومنخلعًا، وواقعيًا مفرطًا، على الرغم مما يبدو وعليه سطحيًا من الهجنة والاشتمال على عناصر من ثقافات عالمية شتى. وتوجد ثقافة المجتمع الشبكي اللازمانية واللامكانية

(56) B. Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983).

في كل مكان، لكنها لا تأتي من أي مكان؛ وقد وسمها كاستلز بعبارة ما بعد حداثية مستفزّة: «ثقافة الواقع الافتراضي»[57].

في المجتمع الشبكي، تتوقّف القوة والضعف على النفاذ إلى الشبكة، والسيطرة على التدفقات. ففي مجتمع يُنظَّم فيه النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على هيئة شبكات أو بوساطة شبكات، يشكّل النفاذ إلى تلك الشبكات عتبةً للإدناء والإقصاء، وشرطًا للقوة والضعف، ومصدرًا للهيمنة والخضوع. كما تضطلع الشبكات، من منظور كاستلز، «بدور حراس البوابات. وتوفّر الشبكة في داخلها عددًا كبيرًا من الفرص، ما يجعل الحياة خارجها عسيرة»، وفي الوقت نفسه «يمثّل الحضور في الشبكة أو الغياب عنها ودنيامية كل شبكة إزاء الأخريات مصدرًا أساسًا للهيمنة والتغيير في مجتمعنا...»[58] ويمثّل النفاذ إلى أهم الشبكات (أنموذج العقدة) أدنى شرط للتمتع بشروط العضوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الشبكي. وفي المقابل، فإن عدم النفاذ إليها يؤدي إلى الحرمان، لكن هذا لا يعني أن مجرّد النفاذ إليها يمكّنك من التمتع بالعضوية القادرة وتساوي الفرص. وكما سبقت الإشارة، يأمل أنموذج المجتمع الشبكي في أن تختلف موازين القوى داخل شبكة الشبكات (التقنية والمالية والتجارية والسياسية والاجتماعية... إلخ) التي تشكّل نسيج المجتمع، بحيث تغدو بعض الشبكات والعقد (وما يصل بينها) أقوى من سواها.

وسوف يتوسّط بعض الشبكات نشاطًا مهمًا بنيويًا مثل الشبكات المالية)، في حين سيتوسّط بعضها الآخر نشاطًا غير مهمّ نسبيًا بالمعنى البنيوي (مثل مواقع التواصل الاجتماعي). وسوف يراقب بعض العقد التدفقات يولّدها (من ذلك التكتلات الإعلامية المتعدّدة الجنسيات)، في حين تقوم عقد أخرى باستقبال التدفقات التي لا تمارس عليها إلا سيطرة دنيا (مثل الاستهلاك الفردي). أمّا بعض العقد الأخرى فستكون سرّية، لاحتوائها أصنافًا وأحجامًا

(57) Castells, *End of Millennium*, p. 1.

(58) Castells, *The Rise of the Network Society*, pp. 171, and 469.

من المعلومات غير مُتاحة للعقد الأخرى (مثل عامّة المواطنين)، وأخيرًا ستقوم العقد الأكثر نفوذًا (من ذلك مزوّدو خدمات الإنترنت والبوّابات الإلكترونية)، بالسيطرة على النفاذ إلى الروابط الشبكية والبنى التحتية التي لعقد أخرى أقل قوة (مثل المستخدمين الأفراد) واستخدامها. هكذا، في حين يشكل النّفاذ شرطًا أدنى لعدم الحرمان في المجتمع الشبكي، إلا أنّه لا يضمن المساواة بأي حال من الأحوال. وفي الواقع، من مفارقات المجتمع الشبكي الكبيرة أنه ضمان الشروط الدنيا للإدناء، بالنسبة إلى أغلب أعضائه (وبالتالي تجنّب الإقصاء الكلي والعجز الجذري الذي يمكن أن يؤدّي إليه ذلك) لا يتيح لهم أكثر من النفاذ إلى البنية التحتية التي يقوم عليها ما يعانونه من عدم المساواة والسيطرة المحدودة.

تبقى الحقيقية، من ثمّ أنّ الفاعلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع الشبكي العالمي مرتبطة على نحوٍ لا انفصام فيه بأن تشتمل عليها تلك الشبكات وتدنيها. وفي مثل هذه الشروط، تغدو السيطرة على النفاذ آلية حاسمة من آليات السلطة والهيمنة، وتغدو القسمة بين المُدْنَى والمُقْصَى خط تراتب له عواقبه السياسية والمادية.

ولا عجب أنّ هذا التراتب هو خاصيّة بنيوية في المجتمع الشبكي، حيث يُنْكَر على مناطق أو بلدان بأكملها في محيط الاقتصاد العالمي، أو على طبقات بأكملها في المركز ذاته، النفاذ إلى الشبكات التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحاسمة وتُقصى عنها. وهذا ما أطلق عليه كاستلز اسم «الثقوب السوداء للرأسمالية المعلوماتية»، إذ يقطنها أناسٌ حُكِمَ عليهم بأن يكونوا بلا قيمة أو أهمية (غير مؤهَّلين للعمل أو الاستهلاك أو الشرعية) من منظور رأس المال العالمي، أناسٌ هم «اجتماعيًا/ ثقافيًا خارج التواصل مع عوالم المجتمع السائد»، الأمر الذي «لا يترك لهم مفرّ من الألم والمعاناة التي تنزل بالشرط البشري وتصيب أولئك الذين يدخلون المشهد الاجتماعي بهذه الطريقة أو تلك»[59].

(59) Castells, *End of Millennium*, pp. 161-163.

المصدر الرئيس للصراع والمقاومة في المجتمع الشبكي هو التناقض بين الطابع اللامكاني للشبكة وتجذّر المعنى الإنساني. كما سبق بيانه، فإن المجتمع الشبكي يخلّع تقنيًا عيشنا العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويخلّع السلطة والسيطرة عليها. يتعارض هذا التخليع مع الارتباط الوثيق الجوهري بين الحياة والزمان والمكان، كما يتعارض مع حاجة البشر الملحة إلى ممارسة قدر من السيطرة والموضّعة على شروط العيش وكما يثير كاستلز، فإنه في المجتمع الشبكي تكون «معظم العمليات الحاكمة، والسلطة المتركزة، والثورة والمعلومات منظّمة في فضاء من التدفقات. ويكون معظم التجربة البشرية، والمعنى، لا يزال قائمًا على أساس محليّ». هكذا، يعمد المجتمع الشبكي إلى «إزاحة العملية الاقتصادية، الرمزية، السياسية الرئيسة بعيدًا من المجال الذي يمكن فيه بناء المعنى الاجتماعي وممارسة السيطرة السياسية»[60].

وهذا يشير إلى أن المجتمع الشبكي يبدي توترًا عميقًا بين اللامكانية عميقًا بين اللامكانية المجردة التي يتّسم بها التوسّط الشبكي والرغبة العنيدة لدى بني البشر في أن يغرسوا حيواتهم في أمكنة محددة. وهذا التوتر غير المحلول، والذي هو نتيجة قطيعة بين التقانة المعولمة والهوية المحلية، يؤكد حالة اغتراب وصفها كاستلز بأنها «صراع بين الشبكة والذات»[61]. وهذا الصراع هو السبب الذي يبعث على عديد من العداوات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الشبكي. تأخذ هذه العداوات أشكالًا عينية عدة، فهي تتّصل بمجموعة من الحركات الساعية إلى إعادة تأسيس السلطة المحلّية (التي تعني القومية في بعض الأحيان، مادمنا في عالمٍ معولم)، والسيطرة الديمقراطية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية. ومن اللافت - بل من مفارقات عصرنا الحالي - أن عددًا من هذه الحركات منظَّم هو ذاته (دوليًا في بعض الأحيان)، على الطريقة الشبكية، وباستخدام تقانات شبكية متقنة ومعقدة.

---

(60) Castells, *The Power of Identity*, p. 124.

(61) Castells, *The Rise of the Network Society*.

خاتمة: روح المعلوماتية

لا يمكن لاسم أن يبوح أي اسم بكلّ ما يسمّيه. وهذه هي الحال، خصوصًا، في حالة أسماء التشكيلات الاجتماعية أو العهود. ومع ذلك، ينبغي للاسم أن يشير، على الأقل، إلى المغزى الأساس والمتداول في المجتمع الذي تكوّن في داخله. وما يلقي عليه الاسم الضوء هو الروح، أو المبدأ المحفّز، الخاص بزمان ومكان محددين. ومما يشكّل إضافةً أن يثير الاسم شيئًا من التأمل النقدي في المبدأ الذي يفصح عنه. وسوف تنظر بقية هذا الكتاب في ما إذا كان «المجتمع الشبكي» يلبّي هذه المعايير بالعلاقة مع المجتمع العالمي الذي يشكّل جسرًا بين القرنين العشرين والواحد والعشرين. وسوف تقدم الفصول التالية استقصاءً مفصلًا للتقانات والاقتصادات والسياسات والممارسات الاجتماعية التي تجتمع تحت هذا الاسم.

بدأ هذا الفصل بمناقشة التعريف الاستفزازي الذي خصصه فيبر لروح الحداثة، حين وصفها بأنها مفتقرة إلى الروح. ما هي روح المجتمع الشبكي؟ عَزَل كاستلز «أساسًا أخلاقيًا للمشروع الشبكي»، سماه «روح المعلوماتية»[62]. ورأى أنَّ هذه الروحَ توجد في الشيفرة الثقافية المشتركة التي تجمع معًا الشبكات المختلفة التي تشكّل معًا المجتمعات المعاصرة. ويستحق وصفه هذه الروح اقتباسًا طويلًا:

> إنها مؤلَّفة من ثقافات كثيرة، وقيم كثيرة، ومشاريع كثيرة تتقاطع في عقول مشاركي الشبكات المختلفين وتملي استراتيجياتهم، متغيّرة بسرعة تغيرهم، ومتّبعةً ما يطرأ على وحدات الشبكة من تحولات تنظيمية وثقافية. إنها ثقافة بالفعل، لكنها ثقافة العابر والزائل، ثقافة كلّ قرار استراتيجي، وخليط تجارب ومصالح، أكثر منها شرعة حقوق وواجبات. إنها ثقافة افتراضية متعددة الوجوه... ليست من نسج الخيال، بل قوة مادية تملي وتفرض قرارات اقتصادية مهمة في كل لحظة من حياة الشبكة. لكنها لا تمكث طويلًا: تمضي إلى ذاكرة الحاسوب كمادة خام للنجاحات والإخفاقات السابقة. والمشروع الشبكي يعلّم العيش ضمن هذه

(62) Castells, *The Rise of the Network Society*, p. 199.

الثقافة الافتراضية. وكلٌّ محاولة لبلورة الموقف على الشبكة كشيفرة ثقافية في زمان ومكان محددين تحكم على الشبكة بالتقادم، إذ تغدو أصلب من أن تلائم هندسة المعلوماتية المتغيّرة. إن «روح المعلوماتية» هي ثقافة «الغلاّق السريعة بسرعة الدارات الكهرضوئية التي تعالج إشاراتها[63].

تتردد، في هذا الاقتباس، أصداء كل خطاب من الخطابات الخمسة التي أتينا على ذكرها - ما بعد الصناعيّة، ومجتمع المعلومات، وما بعد الفوردية، وما بعد الحداثة، والعولمة - بوصفها طلائع أو أندادًا لأطروحة المجتمع الشبكي. غير أن هنالك أيضًا نغمة مميّزة بوضوح. ولعل من الممكن وصف هذا الكتاب بأنه تمرين على سماع تلك النغمة في الممارسات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الزئبقية التي يتحدّد بها وضعنا الراهن.

---

(63) Castells, *The Rise of the Network Society*, p. 199.

الفصل الثاني

التقانة الشبكية

المجتمع الشبكي مجتمعٌ تقني. وهو بهذا المعنى امتداد من أهم المسارات التاريخية للمجتمعات الغربية الحديثة، وليس افتراقًا عنه. ومن الطبيعي أن هناك نقاشًا وافرًا في شأن طبيعة الحداثة الأوروبية ومنشئها، ومن الاختزال السافر أن نعتبر التقانة خاصيتها الوحيدة الواسمة. غير أنه ليس من الحكمة كذلك التقليل من دور التقانة وروحها التي تعزز ازدهار الاقتصادات والسياسة والحياة الاجتماعية. ومع بداية القرن السابع عشر اقترح فرانسيس بيكون أن يحرر البشر المعرفة العلمية من قبضة الفلسفة التأملية، وأن يطلقوا لها العنان كي «تحسّن من وضعهم، وتزيد من سلطتهم على الطبيعة»[1]. ومن شأن السيطرة على العالم الواقعي، من خلال التطبيقات العملية للعلوم، أن تعيد جانبًا ممّا فقده الإنسان من سيطرة على الخلق، إبّان سقوطه ومغادرته البراءة. في هذا السياق نشأ المشروع التقاني للحداثة الذي نجح في فرض حد أدنى من التجانس على الرغم من أنه ترعرع في أحضان أمم ذات مشارب ومصالح وأيديولوجيات مختلفة فرّقت المجتمعات الغربية الحديثة. وكما أشار أندرو فينبرغ، فإن سائر التيارات الفكرية في الغرب الحديث، من اشتراكية ورأسمالية وأنظمة كليانية وديمقراطية «احتفت بالمهندسين، فاتحو الطبيعة الأشاوس»[2].

انبثقت فكرة «المجتمع الشبكي» من هذا المشروع، وترعرعت في ظل أحد منتجاته المخصوصة والملموسة: الحاسوب الرقمي الشبكي. لذلك، فإن فهم كنه المجتمع الشبكي يقتضي بالضرورة التفكر قليلًا في طبيعة العلاقة بين التشكيلة الاجتماعية والتقانة عمومًا، فضلًا عن النظر في أهم سمات هذه التقانة

---

(1) F. Bacon, *Advancement of Learning and Novum Organum* (London: Colonial Press, 1900), part 52.

(2) A. Feenberg, *Questioning Technology* (London: Routledge, 1999), p. vii.

خصوصًا. وهذا الفصل مخصَّصٌ للتطرّق إلى هذه النقاط بالذات. وسنبدأ بمناقشة مختلف نظريات التقانة ونختم بعرض سمات التقانة الشبكية المعاصرة التي ظهرت في السياق الراهن، باعتبارها الأهم بين الآثار الاجتماعية للتقانة والفرص التي تتيحها.

أولًا: نظريات التقانة والمجتمع

لا نكاد نجد من يعترض على العلاقة الوثيقة المتبادلة التي تجمع التقانة بالمجتمع الحديث، إلا أننا لا نلاحظ إجماعًا على طبيعة تلك العلاقة ومدى التأثير المتبادل بينهما. بعبارة أخرى، وبالعلاقة مع التقانة المخصوصة التي نتناولها هنا، يمكن تقديم الجدل القائم في شأن طبيعة العلاقة بين التقانة والمجتمع الحديث كما يلي: هل المجتمع هو الذي يجعل الإنترنت ما هو عليه؛ أم أنَّ الإنترنت هو الذي يجعل المجتمع ما هو عليه؟ بعبارة أخرى: هل الحواسيب الشبكية مجرد أدوات، أم أنها شيءٌ يفوق ذلك، شيءٌ تقني؟ ولو عقّدنا والمسائل أكثر: هل التقانات مجرد وسائل لبلوغ غايات خارجة عنها وأبعد منها، أم أنها تحدد تلك الغايات (ولا تقتصر على خدمتها)؟ والأدهى من ذلك، هل تلك الغايات تخرج من رحم التقانة ذاتها؟ إن هذه التجاذبات كلها حاضرة بقوة في كلمة «Technology» (تقانة) التي تجمع بين الكلمتين اليونانيتين القديمتين «techné» و«logos». وتشير كلمة «techné» إلى الفنون العملية، تلك الأشكال من المعارف التطبيقية التي تؤدي، في حال تنفيذها بمهارة إلى صناعة أشياء مفيدة. ويفضي التركيز على هذا الجانب من الكلمة إلى النظر إلى التقانة على أنها أداة أو آلة محايدة يستخدمها البشر لتحقيق غاياتهم، وهي غايات لا علاقة لها بالوسيلة التقنية المستعملة لتحقيقها. أمّا كلمة «logos» فتشير إلى «الكلمة» أو المنطق، وفي مدلولها الأوسع تشير إلى تقدير البشر لشيء ما، وهو تقدير يجمع العناصر المتفرقة لتستحيل كلًّا منطقيًا متجانسًا. ويفضي التركيز على هذا الجانب من الكلمة إلى النظر إلى التقانة باعتبارها ممارسة توحّد البشر ونشاطهم على نحو مخصوص من حيث كينونتهم في العالم، إنها منطق جامع لمجموعة محددة من الغايات والعلاقات الاجتماعية، وهي بمنزلة نتاج يجسّد تلك الكينونة وتلك والغايات والعلاقات. هكذا تحمل كلمة تقانة في طياتها

معنيين على الأقل. وغالبًا ما تتحوّل النقاشات في شأن طبيعة التقانة وعلاقاتها بالممارسات الاجتماعية والتشكيلة الاجتماعية إلى جدل يتعلق بطريقة الفصل في التجاذبات القائمة بين مختلف المعاني التي تبدو متناقضة.

1 - الأداتية

يوجد ضرب من الخطاب - من الضروب الأكثر اطرادًا وشيوعًا - يُصرّ على اعتبار التقانات أدوات محايدة ووسائل لا جوهر لها، تتمخّض عنها نتائج تتوقف تمامًا على الاستخدام الذي يخصصه لها بنو البشر. وتوصف هذه النظرة بـ «الأداتية»؛ لأنها تحصر التقانة في كونها أدوات صمّمها الإنسان بفضل براعته كوسائل لإتمام عدد من الغايات التي يراها ذات فائدة. وبهذا المعنى، تكمن أهمية السيارة، باعتبارها تقانة، في فاعليتها بنقل الأشخاص من مكان إلى آخر. كما تكمن أهمية الإنترنت في تيسير تبادل أحجام هائلة من المعلومات بسرعة فائقة بين أشخاص تحول بينهم مسافات شاسعة. ووفق المقاربة الأداتية، فإن الوسائل التقانية يمكن أن تستخدم لتحقيق غايات مختلفة (على سبيل المثال، يمكن أن تنقل الإنترنت ثقافة المواطنة الديمقراطية و/ أو الرقابة العادية للحريات)، ويمكن أن تُعَدّ تلك الغايات إما محمودة وإما مذمومة، وإما ذات شأن أو تافهة، لكن، في مطلق الأحوال، لن يصب جام الغضب على التقانة في حد ذاتها. وبحسب هذا الأنموذج، لا يمكن توجيه اللوم إلى التقانة إلا في ما يتعلق بفاعليتها في إتمام ما عُهد إليها من غايات. ولا يمكن الحديث عن تقانات جيدة وأخرى سيئة، وإنما عن تقانات فاعلة وأخرى قاصرة، لذلك ينصب التقويم الأخلاقي والسياسي على الغايات لا على الوسائل. والإنترنت مثلًا لا يمكن تقويمه استنادًا إلى معياري الخير أو الشر، وإنما إلى معيار الكفاءة والقصور.

لكن وجب التأكيد أن المقاربة الأداتية لا تُقصي المضمون الأخلاقي؛ ذلك أنه على الرغم من كون تلك المقاربة تلتزم بالمبدأ القائل إن التقانات المخصوصة حيادية تجاه الغايات، فإنها تُعَدّ كذلك جزءًا من التقليد الحديث الذي يرى التجديد التقاني، عمومًا، ممارسة محمودة بالطبع. ولا يشمل الصمت الأخلاقي الذي تلتزمه الأداتية تجاه التقانات المخصوصة مسألة،

التطور التقاني بوصفه كذلك. ففي هذه المسألة بالذات تبدو أخلاقية الأداتية أمرًا محسومًا؛ لأن الابتكار التقاني، بحسب هذه المقاربة، جزء لا يتجزأ من مسار «التقدم» الذي هو غاية محمودة من دون شك. وتمامًا كما بيّن بيكون، يحرر التطبيق العملي للعلوم لفائدة التقدم التقاني الإنسانَ، ويُمكّنه في الأرض، ويُساهم في رقيّه. صحيح أن الوسائل التقانية يُمكن أن توظَّف لغايات خسيسة ومتوحشة، لكن ينبغي ألّا ينحى باللائمة على التقانة ذاتها بقدر ما يجب أن يُلام من يتحكم بها ويوجهها، والأوضاع التي تنتشر فيها. إن العواقب السيئة للتقانة على نحو غير مقصود وغير متوقَّع ينبغي ألّا تقف حائلًا أمام مواصلة التقدم التقاني، لا بل إن ذلك يذكّرنا بأن الإنسان خطّاء بطبعه، ويُحفّزنا على تطوير العلوم وتوخّي المزيد من الحيطة في حساباتنا وتقديراتنا. وتجدر الإشارة إلى أن المقاربة الأداتية للتقانة، بوصفها حيادية، واعتبار التقدم التقاني محمودًا في المطلق، شكّل من الناحية التاريخية أساسًا للتقارب بين التيارات الفكرية العالمية المتناقضة؛ حيث ظل التقدم التقاني غايةٍ محورية في المشروع الليبرالي الرأسمالي الحديث، كما لقي اهتمامًا بالغًا في كلٍّ من النظرية الماركسية (التقانة حين تتحرر من براثن الرأسمالية والملْكية الخاصة ستؤدي إلى التحرر من الكدح)، وفي برامج أنظمة اشتراكية الدولة.

2- الجوهرانية

على الرغم من أن الأداتية الوسائلية ظلت الطاغية في العالم الصناعي الحديث، فإن الإجماع عليها لم يكن حاصلًا. وظهر تبعًا لذلك خطاب بديل يسائل الأطروحة القائلة إن التقانة محايدة، وإن التقدم الذي ينجرّ عنها محمود في مطلق الأحوال. تؤكد هذه النظرية (التي اصطُلح على تسميتها بـ «الجوهرانية»، وصاغها في التراث الغربي كل من ماكس فيبر[3] ومارتن هايدغر[4] وجاك إلول[5]

(3) M. Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, Translated by Talcott Parsons (New York: Scribner's, 1958).

(4) M. Heidegger, *The Question Concerning Technology and Other Essays* (New York: Harper and Row, 1977).

(5) J. Ellul, *The Technological Society*, Translated by J. Wilkinson (New York: Vintage, 1964).

وجورج غرانت[6] وألبرت بورغمان[7] على أنه خلف التنوع السطحي للوسائل التقانية وتطبيقاتها تقبع الروح ماهية جوهرية للتقانة تستبطنها في أعماق معاني الروح البشرية، وفي الطابع السائد للمجتمعات حيث منطقها يحكم السيطرة. ويمكن ألا تكون الآلات مسؤولة عن الغايات التي استُخدمت لأجلها (مثلما يرى غرانت: «لا يفرض علينا الحاسوب الطريقة التي يتعيّن استخدامه بها»)[8]، لكن التقانة بصفة عامة تجسّد نمطًا معيّنًا للوجود في هذا العالم وتصوّرًا مخصوصًا للعلاقات البشرية وتفرضهما علينا. وبحسب لغة هايدغر فإنّ التقانة تؤطّر، أو تُعَدُّ، أما بحسب غرانت، «أسلوبًا متكاملًا للنظر إلى العالم، أو هي الطريقة الرئيسة التي يخبر بها الغربيون وجودهم في العالم»[9]. ويبيّن فينبرغ، المقاربات الجوهرانية، قناعات الجوهرانيين بيانًا جليًا:

> يرى الجوهرانيون أن التقانة ليست حيادية بل تجسّد قيمًا مخصوصة. ولذلك فإن انتشارها ليس برئيًا تمامًا. والأدوات التي تستخدمها تشكّل نمط حياتنا في المجتمعات الحديثة، حيث التقنية هي الفاعل الرئيس في حياتنا. وفي هذه الحالة، لا يمكن الفصل بين الوسيلة والغاية. فتعريفُنا ذاتَنا مرتبطٌ بطريقة أدائنا للمهمات المنوطة بنا. وإن التطور التقاني ليغيّر ما يعنيه أن تكون إنسانًا[10].

لا يقتصر الأمر على أننا نصنع أشياء باستخدام وسائل تقانية مخصوصة، لا بل إن التقانة نفسها تصنع جانبًا من وجودنا.

التقانة بهذا المعنى لا تُقصي (بل تستدعي) التقويمات الأخلاقية كأنّ المقاربة الجوهرانية، وهي تعكس الاحتفاء الأخلاقي بالتقانة الذي ينطوي عليه الموقف الأداتي، تقتضي على الدوام كَيْلَ الانتقادات الأخلاقية الأشد جذرية للتقانة. والصورة التي رسمها فيبر (المشار إليها في الفصل الأول) للحداثة

---

(6) G. Grant: «A Conversation on Technology and Man,» *Journal of Canadian Studies*, vol. 4, no. 3 (1969), and *Technology and Empire* (Toronto: House of Anansi, 1969).

(7) A. Borgmann, *Technology and the Character of Contemporary Life* (Chicago: University of Chicago Press, 1984).

(8) G. Grant, *Technology and Justice* (Toronto: House of Anansi, 1986), p. 21.

(9) Grant, «A Conversation on Technology,» *Journal of Canadian Studies*, p. 3.

(10) A. Feenberg, *Questioning Technology* (London: Routledge, 1999), p. 2.

التقانية، على أنها «قفص حديد» يقبع في داخله أسرى هم «متخصصون بلا روح وشهوانيون بلا قلب»[11] هي صورة جنينية أولية على هذا الصعيد وتربط معظم المقاربات الجوهرانية التقانة بالعقلانية الأداتية والتنميط والمجانسة والاحتفاء بإحكام السيطرة على الطبيعة البشرية وغير البشرية (وهذا على وجه الدقة عكس الافتراضات الجوهرانية في شأن العلاقة بين التقانة والحرية) وتقديس المراكمة والفاعلية. وبالنسبة إلى المقاربة الجوهرانية، تُعَدّ التقانات المخصوصة، مثل الإنترنت، بمكانة الحيّز الذي يتجلّى فيه مزيج من تلك السمات التي هي جزء لا يتجزأ من جوهر التقانة وروحها وكينونتها[12]. وبهذا المعنى، فإن الاختراعات التي تُصوّرها المقاربة الأداتية على أنها تمظهرات للابتكار أو التغيير التقاني هي لدى منظّري المقاربة الجوهرانية ضرب من الاسترسال والتمادي للمسار الأساس الذي اتخذه مجتمع التقانة. ونتساءل هنا هل كانت الإنترنت مثالًا حيًا على القطيعة مع التقانات السابقة لها، أم أنها على العكس من ذلك كانت برهانًا قاطعًا على الاستمرارية والتواصل مع تلك التقانات؟

3 - البنائية الاجتماعية

تقدم النظريات الجوهرانية أساسًا فلسفيًا راسخًا لمقاربة نقدية للمجتمعات التقانية الحديثة، وهي مسألة مفقودة في المقاربات الأداتية. إلا أن المقاربة الجوهرية ذاتها نالت نصيبها من النقد كذلك. ورأى منتقدو تلك النظرية أن التشديد على الجوهر غير القابل للاختزال للتقانة، ذلك الجوهر الذي تفصح عنه في كل حدث تقاني، هو أمر موغل في الحتمية؛ أي إن التحليلات الجوهرانية يمكن أن تُتّهم بأنها تتعاطى مع التقانة على أنها قوة واحدة اللون ومستقلة لا تخضع للعلاقات الاجتماعية البشرية وإنما تخضعها لها. وباعتبارها قوة مستقلة؛ فإن التقانة في نظر المقاربة الجوهرانية الموضوعة موضع النقد، محكومة بمنطقها وزخمها الخاصين، وتُحدّد طبيعة الممارسات التي تتوسّطها

(11) Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, p. 182.

(12) D. Barney, *Prometheus Wired: The Hope for Democracy in the Age of Network Technology* (Chicago: University of Chicago Press, 2000), pp. 192- 235.

تحديدًا شاملًا مطلقًا. وتنطبق الانتقادات ذاتها على من يرى أن الإنترنت خير مطلق بفضل تكريسها اللامركزية والديمقراطية، وعلى من يراها شرًا مطلقًا لأنها ستؤدي بالضرورة إلى تقويض الديمقراطية. ويرى النقّاد أن الطبيعة الحتمية للنظريات الجوهرانية تنكر ما هو طارئ كما تنكر التغاير الذي يَسِمُ الثمار التقانية الفعلية الموجودة في هذا العالم، فضلًا عن إنكار دور العوامل التاريخية والثقافية والأثر البشري في تكييف تلك الآثار وإنفاذها. وبهذا المعنى، جاز اتهام المقاربة الجوهرية بأنها تحاكي المقاربة الأداتية في نفي أي دور للسياسة في تحديد آثار التقانة في العالم. وما يُعاب في المجمل على المقاربات الجوهرانية، هو كونها مقاربة موغلة في الفلسفة، ولا تُعطي الجوانب الاجتماعية حقها من الاهتمام.

ظهرت، تبعًا لذلك، مقاربة نقدية بديلة تسعى إلى تفادي الميول الحتمية في النظرية الجوهرانية. وتُعرف هذه المقاربة بالبنائية الاجتماعية، وتستمد جذورها من التحليلات السوسيولوجية والتاريخية للعلوم التي أجراها مفكرون، مثل توماس كون[13] وبول فيرابند[14] وساندرا هاردنغ[15]. ومثلما توحي تسميتها، فإن الافتراضات الأساس للمقاربة البنائية الاجتماعية تتمثّل في اعتبار الثمار الناجمة عن التقانة غير منبثقة عن روح التقانة ذاتها (هذا إن كان لهذا المفهوم وجود أصلًا، فالنظرية البنائية الاجتماعية تنفي ذلك كلية)، بل هي نتاج تفاعل بين التقانة المعنية والعلاقات/ البيئة الاجتماعية التي توجد فيها[16]. أما المبدأ الذي يتحكم بالثمرة الناجمة عن التقانة فليس بالضرورة أو حصرًا العقلانية والفاعلية التقنيتين اللتين تحتفي بهما الأداتية وتنتقدهما الجوهرانية. ويوجد بدلًا من ذلك تعددٌ في الإمكانات المتاحة لأي تقانة، حيث يتوقف الإمكان

---

(13) T. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago: University of Chicago Press, 1962).

(14) P. Feyerabend, *Against Method* (London: New Left Books, 1975).

(15) S. Harding, *Whose Science? Whose Knowledge?* (Ithaca: Cornell University Press, 1991).

(16) T. Pinch and W. Bijker, «The Social Construction of Facts and Artifacts: Or How the Sociology of Science and the Sociology of Technology Might Benefit Each Other,» in: W Bijker, T. P. Hughes and T. Pinch, eds., *The Social Construction of Technological Systems: New Directions in the Sociology and History of Technology* (Cambridge, MA: MIT Press, 1990).

الذي يتجسّد في الثمرة النهائية على تشكيلة متنوعة بالمثل من العوامل المادية والسياسية. وكتب فينبرغ في هذا الصدد:

> يرى منظّرو المقاربة البنائية أن سبلًا كثيرة تنبع من الأشكال الأولى للتقانة الجديدة وفيما يكون الإقبال على بعضها كبيرًا جدًا يُهجر بعضها الآخر سريعًا... وكان في الإمكان لبعض البدائل التقنية التي لُفظت أن تنتعش بدلًا من تلك التي لقيت رواجًا ونجاحًا. ولا يكمن الفرق في الفاعلية والتفوق اللذين تتسم بهما التصميمات الناجحة، بقدر ما يكمن في الظروف المحيطة بظهور كل نتاج. فالبيئة المحلية هي المحدد لنجاح أي نتاج أو فشله[17].

في حال طُوِّرت إحدى التقانات وفق قوة الأساس المنطقي لمبدأي السيطرة والفاعلية التقنيتين، فإن رواجها لا يعود أساسًا إلى جوهر التقانة ذاتها، بقدر ما يرجع إلى الأولويات الأيديولوجية التي إما دفعت شبكة الفاعلين إلى تحديد أحوال استخدامها، وإما إلى مأسسة تلك الأولويات في موضع مخصوص تتوضع فيه تلك التقانة، حيث كان يمكن لوجود أولويات ومؤسسات وعلاقات مختلفة أن ينتج ثمرة مختلفة.

بناء عليه، لن يكون الطابع الاجتماعي للتقانة، بحسب النظرة البنائية، متجانسًا أو شاملًا أو تتحدد خصائصه، على نحو كلّي، وفق منطق التقانة وجوهرها، بل على العكس، فالإنترنت مثلًا تتسم بطابع تعددي وغير متجانس، وستظل خاضعة على الدوام لنمط العلاقات الاجتماعية السائد والأوضاع المحيطة التي تدعم إحكامًا معينًا للتقانة وتنفذ الإمكانات الأخرى في سياق معين وبهذا المعنى يمكن للإنترنت أن تظهر بأشكال عدة في أماكن عدة، بل بأشكال عدة في مكان واحد. وهذا يعني أيضًا أن قدر الإنترنت الواقعي ليس قدرًا في الحقيقة؛ فالأثر الذي ينجم عن تلك التقانة سيكون نتاجًا للتنافس التفاوض، أي أنّه نتاج للسياسة، ويختلف طابعه تبعًا للأوضاع الأيديولوجية وميزان القوى السائدين في منطقة ما.

ختامًا، تطرح زاوية النظر هذه مسألة الحاجة إلى أن نكون واعين

(17) Feenberg, *Questioning Technology*, p. 10.

بالتعبيرات المهيمنة للتقانة، فضلًا عن استخداماتها وتطبيقاتها البديلة التي تواجه تلك الهيمنة. وتزعم البنائية الاجتماعية، بهذا المعنى، أنها تريد إعادة إدراج التاريخ والثقافة والاختلاف والتنافس والسياسة (**أي الفاعلية الإنسانية**) في دراسة التقانة، وتوصي بتغليب المقاربات السوسيولوجية والتجريبية على المقاربات الفلسفية والنظرية في هذا الصدد. وبالفعل، يرجّح كاستلز كفّة هذه المقاربة في دراساته السوسيولوجية لمجتمع الشبكات. فعلى الرغم من تشديده على الآثار التغييرية التي تتركها شبكات التواصل الرقمي، فإنه يشدد على «أن التقانة لا تحدد المجتمع... لأن المحصلة النهائية هي نتاج نمط من التفاعلات الشديدة التعقيد»[18]. وأشار كاستلز في أحد كتبه التالية إلى أن المقاربة البنائية ملائمة جدًا للإنترنت: «فالإنترنت تقانة مطواعة بامتياز وقابلة للتأثر تأثرًا عميقًا ببيئتها الاجتماعية، وفي إمكانها أن تؤدي إلى آثار اجتماعية جمّة، وهذه الآثار لا يمكن الإعلان عنها مسبقًا بل تُكتشف تباعًا»[19]، ويمكن لهذا الطرح أن يفضي إلى انتفاء الحديث عن مجتمع شبكات واحد إن حاضرًا أو مستقبلًا، وتغليب الطرح القائل باحتمال وجود مجتمعات شبكية متعددة تجدد نفسها وتشكلها باستمرار، وهو احتمال يتلاءم مع ما تتسم به الشبكة ذاتها من صعوبة في تحديد شكل دقيق لها.

4- نظرة مركّبة

من المغري تصوير المقاربة البنائية على أنها نوع من «الفهم الشائع» أو «الحسّ المشترك» الذي توصّل إليه فنهما لطبيعة التقانة بعد قرن أو أكثر من التطور النظري. لكن هذا الاستنتاج مضلِّل؛ إذ على الرغم من أن تلك المقاربة ساهمت مساهمة جبارة، وأحيانًا تصحيحية، في تعميق فهمنا لدينامية التقانة، لا يبدو أنها حسمت الأمور، أو أحاطت بالجوانب كلها التي قد تتراءى لنا من زوايا نظر أخرى. ولا شك في أن النظرية البنائية مثيرة للاهتمام، لكنها تفتقر إلى الكمال. فعلى سبيل المثال، يبدو أن الامتداد المنطقي للمقاربات البنائية

(18) M. Castells, *The Rise of the Network Society* (Oxford: Blackwell, 1996), p. 5.

(19) M. Castells, *The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business and Society* (Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 5.

هو الانكباب على دراسة المستويات الصغريّة للتقانة التي هي مستويات محلية، وتستعصي على التجريد والتعميم، إلى درجة إقصائها منذ البدء، أسئلة عن التقانة قد تتجاوز تقانة معيّنة في وضعية معيّنة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن ينال جانب اجتماعي ما في الإنترنت أهمية بالغة، على الرغم من الطريقة التي جرى بها تملّكه وبناؤه اجتماعيًا في سياق تاريخي أو ثقافي ما. ويُمكن أن تكون هذه الأهمية ناتجة من الآثار الناجمة عن تصميم التقانة أو عن جوهر الإنترنت، باعتبارها تقانة تشترك مع باقي التقانات في سمات معيّنة. وفي الأحوال كلها، تخاطر نظرية البنائية الاجتماعية، وهي تنفي هذا الإمكان، بإقصاء الطابع «التقاني» من الإنترنت مثلًا، باعتباره عاملًا مهمًا في أثر هذه التقانة في العالم.

إن حتمية التموضع التي تتسم بها المقاربة البنائية تتعارض مع شرعية استجلاب معايير نقدية من سياق تاريخي أو ثقافي إلى آخر. وهذا يوفر، من بعض النواحي، سدًّا أمام المركزية الإثنية، كما يعسر، في المقابل، إمكان إيجاد أسس متينة للنقد الأخلاقي والسياسي للآثار التقانية التي لا علاقة لها بالوضعيات التي يتم درسها. لذلك، تخاطر المقاربة البنائية بالسقوط في شكل من أشكال النسبية اللاأخلاقية واللاسياسية، بما يجعلنا قادرين على توصيف الآثار التقانية غير المتجانسة، لكننا غير قادرين على توجيه النقد إلى تلك الآثار. وربما نتمنى ألا نقتصر على توصيف مختلف الجماعات الرقمية التي يتّسم بها المجتمع الشبكي، بل نقوّمها أيضًا وفق معايير أخرى غير تلك الخاصة بها.

بذلك، فإن على أي نظرية نقدية للتّقانة ترنو إلى الاستمرار أن تشدد على ما علّمتنا إياه المقاربة البنائية: إن الحتمية التقانية الفجّة واهية، وإن المواجهات التقانية سياسية بامتياز، وإن احتمالات النزاع والطوارئ واللاتجانس حاضرة على الدوام في المواجهات التقانية. بناء عليه، وجب علينا أن نولي اهتمامًا بالغًا للاختلافات المحلية، على مستوى الآثار الناجمة عن التقانة. ومع ذلك، على مثل هذه النظرية أن تأخذ في الحسبان أيضًا حدود هذه المقاربة، وأن تظل منفتحة على التبصّرات التي يمكن أن توفّرها لنا المقاربات المخالفة. ويجب بالخصوص الانتباه إلى الدور الذي تؤدية في الآثار التقانية تلك التقنية التي توحّد التقانات في المستويات الأولية، ودور خصائص تصميم الأدوات التقنية.

ويجب الانتباه كذلك إلى أن الحقيقة الساطعة في ما يخص التقانة تكمن في الحوار بين العام والخاص، وبين الضروري الطارئ. وعلى التحليلات المنبثقة عن هذه النظرية المتوازنة والمركّبة، في رأينا، أن تولي اهتمامًا بالعوامل الأربعة التالية: **جوهر التقانة أو روحها والتصميم التقني والظروف الحافّة والاستخدام**. وسأسبر في ما يلي أغوار هذه العوامل، مع إحالة خاصة إلى التقانات الرقمية التي تضم في طياتها البنية التحتية المادية الحقيقية لمجتمع الشبكات.

ثانيًا: ثمار التقانة

1 - جوهر تقانة الشبكات

ما هو جوهر التقانة؟ على الرغم من أن مختلف الروايات في التراث الجوهراني، تتعاطى مع المسألة تعاطيًا مختلفًا، وتقترح مجموعة من الخصائص التي تعدّها حاسمة، فمن الممكن أن نستنتج بعض الأفكار المشتركة في هذا الصدد. **أولًا**، غالبًا ما تُعَدّ التقانة أمرًا اصطناعيًا بالأساس (مقارنة بما هو طبيعي)؛ فمهما تحقق لنا التقانة من إنجازات، فإنها ما كانت لتحققها لولا ذكاء الإنسان ومهارته، الأمر الذي تعجز الطبيعة عن تحقيقه بمفردها، ومن دون تدخّل من الإنسان. فليس من عمل الطبيعة تمكين مجموعة من الأشخاص من التواصل آنيًا، على الرغم من المسافات الشاسعة التي تفصل بينهم، ولن يكون ذلك ممكنًا من دون الاستعانة بشيء اصطناعي هو الإنترنت. وبذلك تكون الإنترنت مساهمة في الجوهر الاصطناعي للتقانة بشكل عام. أما بعضهم الآخر فيذهب بعيدًا في تبنّي هذه المقاربة، من خلال الزعم أن جوهر التقانة يتلخص، في واقع الحال، في **الاستغلال والهيمنة والتحكم** بالطبيعة، بما في ذلك الطبيعة البشرية. ويرى هايدغر أن جوهر التقانة هو الانقضاض على الطبيعة البشرية وغير البشرية، واستخدامها كـ «احتياطي» من الموارد المعدّة للاستغلال عاجلًا أو آجلًا[20]. وهي وجهة نظر يشاطره فيها غرانت الذي يرى أنّ جوهر التقانة

---

(20) M. Heidegger, *The Question Concerning Technology and Other Essays* (New York: Harper and Row, 1977), p. 17.

يتمثل في أنَّ الطبيعة شيء يستلزم الإخضاع والهيمنة، وهي فكرة تحطّم فكرة العناية الإلهية[21]. ويمكن القول إن هذه الخصائص مهمة للتقانات الرقمية بقدر أهميتها لغيرها؛ ذلك أن الإنترنت ليست اصطناعية أو غير طبيعية فحسب، بل هي تتحدى كثيرًا من العوائق الطبيعية أيضًا وتنكرها وتتحكم بها، وهي عوائق من شأنها أن تُعرقل التواصل البشري لولا هذا التحدي. وسبق لي أن قلت، في موضع آخر، إن التقانة الرقمية بشكل عام تنقضّ على العالم وتحوّل قاطنيه إلى «محمية من البيتات (Bits)» الجاهزة للاستغلال، وهي خاصية أساسية جوهرية في هذه التقانة نلاحظها، على سبيل المثال، في عمليات الرقابة الرقمية والتنقيب عن المعطيات[22].

الخاصية الثانية التي جرت العادة أن تُنسب إلى جوهر التقانة هي العقلانية الأداتية، وهي نمط تفكير يرجح كفّة تقويم فاعلية الوسائل على وجاهة الغايات، ويرسم السلوك البشري بإصرار بالغ. وضمن نظام العقلانية الأداتية، فإن ما يستحق الاهتمام هو اختيار الإجراء أو الوسيلة الأكثر فاعلية لأداء مهمة معيّنة، في حين لا يفضي أخذ الغايات بالاعتبار (استنادًا إلى معايير العدل والإنصاف والمصلحة العامة) إلّا إلى تعطيل الفاعلية والتقدم. ويوضح إلول أن جوهر التقانة هو التقنية التي يعرّفها بـ «مجموعة المناهج التي يتمّ التوصّل إليها على نحو عقلاني ويكون لها فاعلية مطلقة في كل مجال من النشاط البشري»[23]. ويرى إلول كذلك أن انتقال نمط التفكير هذا إلى مجالات أخرى غير تقنية (مثل السياسة والحياة الاجتماعية والروحية... إلخ)، يجعل المجتمع برمّته يتحول إلى مجتمع تقاني. ومن هذا العنصر الجوهري بالذات يستمد كثير من خصائص المجتمعات التقانية استمراره ومبرر وجوده: العلمانية، والتكنوقراطية، والإدارة البيروقراطية، والأتمتة، والنزعة التوجيهية، (التي تحدّ من التقدير والحكم البشريين) والتخصص الاجتماعي والاقتصادي.

---

(21) G. Grant, *Philosophy and the Mass Age* (Toronto: Copp Clark, 1959), pp. 52 and 111.

(22) D. Barney, *Prometheus Wired: The Hope for Democracy in the Age of Network Technology* (Chicago: University of Chicago Press, 2000), p. 209.

(23) J. Ellul, *The Technological Society*, Translated by J. Wilkinson (New York: Vintage, 1964), p. xxv.

هل تشارك التقانة الشبكية في هذا الجانب من جوهر التقانة؟ رأى بعض المحللين أن الشبكات الرقمية تمثّل انحرافًا عن الدينامية التي تربط بين التقانة والفكر الأداتي. وبهذا المعنى، تستتبع مرونة الشبكات الرقمية انفتاحًا لا انغلاقًا على الفرص التقانية، وتوسّعًا لظهور كم متنوع من الممارسات البديلة التي لا يمكن تبويبها ضمن نظام الفاعلية التقنية[24]. ويرى بعضهم الآخر أن الحواسيب ترفع العقلانية الأداتية والحسابات والفاعلية إلى ذروتها. ويعتقد جوزيف وايزنباوم، على سبيل المثال، أن الحواسيب اضطرت الإنسان إلى تبنّي مقاربة شديدة العقلانية تجاه مجتمعه، وصورة أكثر ميكانيكية عن نفسه[25]. ويؤيد دايفيد بولتر هذا الموقف عندما يصف الحاسوب بالشيء الذي «يجسّد العالم بالطريقة التي يرغب المناطقة في أن يروه بها»[26]. وليس من المستبعد، بحسب توركل وآخرين، أن يكون لتشبيك الحواسيب الدور الحاسم في تعديل تحيّزها لمصلحة الفكر الأداتي والحسابات. وليس مستبعَدًا مع ذلك أن تكون عملية التشبيك قد وسّعت هذه الخاصية المتجذرة للحوسبة وعمّقتها، وهي خاصية حاضرة أيضًا في جوهر التقانة عمومًا. ذلك أنه مهما تتمسك الممارسات البديلة بموقعها، على هامش الاستخدامات الأساسية للحاسوب والشبكات الرقمية، فإنه سيكون من الصعب إنكار أن التطبيقات الأولية لهذه الوسائل كانت في خدمة أنظمة ضبط وتنسيق أكثر فاعلية[27]، وتحسين فاعلية جمع المعطيات، وفي خدمة الحسابات والمراقبة[28]، ومستويات مرتفعة من

---

(24) S. Turkle, *Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet* (New York: Simon and Schuster, 1995), and M. Poster, *What's the Matter with the Internet?* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2001).

(25) J. Weizenbaum, *Computer Power and Human Reason: From Judgment to Calculation* (San Francisco: W. H. Freeman, 1976), p. 11.

(26) J. D. Bolter, *Turing's Man: Western Culture in the Computer Age* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984), p. 73.

(27) J. Beniger, *The Control Revolution: Technological and Economic Origins of the Information Society* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986), and K. Robins and F. Webster, *Times of the Technoculture: From the Information Society to the Virtual Life* (London: Routledge, 1999).

(28) D. Lyon, *Surveillance Society: Monitoring Everyday Life* (London: Open University Press, 2001), and R. Whitaker, *The End of Privacy: How Total Surveillance is Becoming a Reality* (New York: New Press, 1999).

الأتمتة، والبيروقراطية، والإدارة[29]، فضلًا عن المزيد من النزوع نحو توجيه الناس إلى تبنّي ممارسات وعلاقات اجتماعية معيّنة. ويمكن القول إن التعامل اليسير للشبكات الرقمية مع مثل هذه التطبيقات راجع إلى العقلانية الأداتية التي تكمن، في جوهرها، بوصفها تقانات.

من المتعارف عليه أن لجوهر التقانة خاصية ثالثة هي تحيّزه إلى التجريد والتعميم، والتنميط؛ فالتقانات لا تقتصر على تحديد طرائق القيام بالأشياء، وطرائق الوجود في العالم، بل تحدد كذلك طرائق القيام بالأشياء المجرَّدة من الوضعيات الملموسة بمختلف أشكالها فالممارسات الحقيقية والمتفردة - مثل طريقة إعداد الخبز - قد تختلف من مكان إلى آخر بحسب الأوضاع والعادات والأذواق. وما تقوم به التقانة، مثل آلة إعداد الخبز المؤتمتة، هو تيسير العمل الروتيني الذي لا يخص مكانًا بعينه، وهو روتين يمكن إنجازه في أي مكان في العالم، لأنه ذو طابع مجرد. والافتقار إلى التنميط في المستويات الدنيا يقوّض أسس التقانة؛ لأن التنميط أساس للتقانة، ويتطلّب تجريدًا من التعددية الجوهرية التي تسم الممارسات والوضعيات البشرية الملموسة. وهذا هو جوهر التمييز الذي يُقَام أحيانًا بين الأدوات والتقانات: فالأدوات تُستعمل في ممارسات محدَّدة محليًا وعلى نحو مميّز، أما التقانات فتُعنى بممارسات أعم، بغضّ النظر عن الخصوصيات المحلية. فليست آلة صنع الخبز المؤتمتة كالموقد العادي: فهي غير منفتحة على تنوّع المواد والممارسات الشائعة محليًا، بل على العكس، هي تستبدل بتنوّع الممارسات والمواد المحلية منظومة منمّطة من أجل المزيد من الراحة. ولا ريب في أن جوهر التقانة هو التجانس وانبتات الجذور، فتقانة جهاز صنع الخبز ليس متجذرًا في أي منطقة أو تراث. وعلى العكس، تتخذ التقانة طابعًا منمّطًا ومجرّدًا؛ فطريقة اشتغالها تتسم بالشمول والعموم، وهي توحّد تقاليد أو تاريخ المنطقة التي تُستخدم فيها على الرغم من الخصوصيات الملموسة. وهي بهذا المعنى تتحدى الممارسات المتجذرة في مجتمع ما، لذلك تُتّهم غالبًا بكونها مسؤولة عن التعارض البادي بين التقانة والثقافة الأصيلة.

(29) G. Rochlin, *Trapped in the Net: The Unanticipated Consequences of Computerization* (Princeton: Princeton University Press, 1997), and S. Zuboff, *In the Age of the Smart Machine* (New York: Basic Books, 1988).

لعلّ الشبكات الرقمية تمثّل بالنسبة إلى الاتصال الإنساني ما تمثّله آلات صناعة الخبز المؤتمنة بالنسبة إلى صنع الخبز. فثمة أسس متينة للاختلاف السائد في شأن اعتبار التقانات الرقمية وسائل تنميط ومجانسة أو وسائل تعدّد وتنوّع. ومن بين المزاعم المحيطة بهذه التقانات مسألة مقدرتها الفطرية - الناجمة عن عمارة الشبكة المؤلّفة من روابط متعددة بين عقد متعددة - على تيسير لامركزية مصادر المعلومات والخيارات التواصلية، وتكريس تعددها وتنوّعها. ومع التعدد الهائل لمتلقّي المعلومة بوساطة الحاسوب الذين قد يكون من بينهم من هو منتج لها وموزع، يبدو من الصعب تصور أن تكون تلك الشبكات وسيلة تجانس لا وسيلة تنوّع مطّرد ويُنظر إلى الشبكات الرقمية عادة على أنها كانت حاسمة في تطور ثقافة تجارية قائمة على الشخصنة والتكيف المرن مع الخصوصيات والأسواق المحلية. ويُقدّم هذا التطور عادة على أنه نقيض الأطروحة الداعية إلى تبنّي ثقافة وأسواق جماهيرية ذات نمط واحد. أخيرًا، وعلى الرغم من قدرة الشبكات على تأمين التواصل بين أماكن كثيرة تفصل بينها مسافات شاسعة بفاعلية فائقة (مفنّدة بذلك المزاعم القائلة إن قيود «المكان» أو الموضع تفرض، تقليديًا، ضغطًا على انتباه الفرد والتزاماته ونشاطه)، فإنّه يُقَال إن من بين أهم الآثار الناجمة عن ظهور تقانة التواصل الشبكي إعادة تشكيل الهوية والمصالح والسلطة المحلية، خصوصًا في المدن والمناطق التي تُعَدّ مركزية في الاقتصاد والسياسة العالميين. والحال، أن كاستلز يعتبر هذه المتروبوليتانية التي يتداخل فيها المحلي بالعالمي (Glocal)، من أهم السمات النهائية للمجتمع الشبكي[30].

من ثَمّ، فإنّ الدلائل كثيرة على أن التقانة الرقمية تتسم بخاصيات التجريد والكونية والمجانسة التي عدّتها المقاربة الجوهرانية جزءًا من جوهر التقانة بشكل عام. فبفضل تيسيرها للتواصل عبر مسافات شاسعة وبسرعة فائقة، تساهم التقانة في طمس القيود التي يفرضها الزمان والمكان على النشاط التواصلي للبشر. وبحسب كاستلز الذي أحكم رَسمْ «جغرافية الإنترنت»[31]، يظل

---

(30) Castells, *The Rise of the Network Society.*

(31) Castells, *The Internet Galaxy*, p. 207.

المكان ذا أهمية في العالم الشبكي، ذلك أن الأشخاص القاطنين في «أمكنة» معينة يحظون بمدخل إلى الشبكات العالمية أكبر بكثير مما يحظى به آخرون في أمكنة أخرى من العالم أقل حظًا، حيث التقانة غير متطورة بالقدر الملائم؛ أي إن في مقدور الأشخاص الذين يقطنون المناطق المحظوظة تخطّي حاجز المكان بفضل وسائل التواصل المتخطية لتلك الحدود، بينما يظل الباقون ممن لا يقطنون مناطق تزدهر فيها التقانة، حبيسي حدود المكان. وينطبق الشيء نفسه على الفقراء في المناطق المتطورة التي تزدهر فيها الشبكات الرقمية، على الرغم من أن الإحصاءات تؤكد أن نسبة استخدام الإنترنت في الدول المتقدمة أكبر بكثير من نظيرتها في الدول الفقيرة[32]. وبمعنى آخر، يحظى الأشخاص الذين يتمتعون بامتياز السكن في مناطق التطور التقاني بميزة الإحساس بالانعتاق الكوسموبوليتاني من حدود المكان خلال النشاط التواصلي (وهذه واحدة من أهم مقولات الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة)، بينما الأشخاص غير المحظوظين تلتصق بهم سمة «المحلية» الضيقة، فتصبح آفاقهم، على الرغم من كونهم أعمق جذورًا، ضيقة في ضوء أهم المعايير العصرية[33]. وتبسيطًا للمسألة، فإن لمكان المجتمع الشبكي أهمية بالغة بحسب سماحه أو عدم سماحه بالهروب الذي يتوسّطه الحاسوب من براثن المكان وقيوده على عملية التواصل.

تُعَدّ هذه الاعتبارات جزءًا من نقاش أعم بخصوص الدور الموكل إلى تقانات المعلومات والاتصالات الجديدة في دينامية العولمة. ويشمل النقاش، في أحد جوانبه على الأقل، مسألة تبدد الفروق «المحلية» (بمعنى «الوطنية»)، إنْ على صعيد الممارسات السياسية أو على صعيد الممارسات الاقتصادية أو الثقافية. وتصبح الشبكات الرقمية بهذا المعنى الجوهر الكوني للتقانة ويمكن

(32) P. Norris, *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 3- 94.

(33) T. W. Luke, «The Politics of Digital Inequality: Access, Capability and Distribution in Cyberspace,» in: C. Toulouse and T. Luke, eds., *The Politics of Cyberspace* (London: Routledge, 1998), pp. 129- 134.

رصد بعض هذا الوضع: تصلب الثقافة الجماهيرية الغربية وانتشارها[34]، وتجانس السياسة العامة في قطاعات الاتصال على الصعيد الدولي[35]، وتراجع الهويات المحلية[36]، وتنميط الإدارة والعمل والممارسات المهنية، خصوصًا في الأعمال التي لا تتطلب مهارات عالية وتتطلب استخدامًا مكثفًا للحاسوب[37]. وتحرّيًا للصدقية، وجب الإشارة إلى أن هذه الظواهر لا يمكن الزج بها، كلية، في جوهر التقانة، لأن كثيرًا من العوامل المتنوعة ساهمت في تلكم الثمار، ومن بينها مسائل التصميم والأوضاع الحافة، والتطبيقات والاستخدامات. ومع ذلك، من المنطقي القول إن تلكم الممارسات تتسم بالاتساق، في الأقل مع بعض الأوجه الخاصة بعملية الوساطة التي تؤمّنها التقانة، والتي عدّتها المقاربة الجوهرانية أساسية للتقانة عمومًا، وبذلك يمكن أن تُفهم على أنها حالات يتمظهر فيها جوهر التقانة.

2- تصميم تقانة الشبكات

إن التفكير في جوهر التقانة من شأنه أن يُجلي كثيرًا من خفايا مواجهتنا مع الشبكات الرقمية، لكن لن يكون منطقيًا الزعم أن جوهر التقانة يحدد لهذا الثمرة من ثمار التقانة لطابع العام في العالم، أو أن المقاربة الجوهرانية أجابت عن الأسئلة كلها التي قد نطرحها. وبهذا المعنى، علينا أن نعتني باعتبارات أخرى، من بينها التصميم الراهن لهذه الأداتية والأسلوب التقني لتطبيقها؛ ذلك

---

(34) J. Hannigan, «The Global Entertainment Economy,» in: D. R. Cameron and J. Gross Stein, eds., *Street Protests and Fantasy Parks: Globalization, Culture and the State* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2002).

(35) R. McChesney, *Rich Media, Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 1999); M. Raboy, «Communication and Globalization: A Challenge for Public Policy,» in: D. R. Cameron and J. Gross Stein, eds., *Street Protests and Fantasy Parks: Globalization, Culture and the State* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2002), and D. Schiller, *Digital Capitalism: Networking the Global Market System* (Cambridge, MA: MIT Press, 1999).

(36) R. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, 2000).

(37) H. Menzies, *Whose Brave New World? The Information Highway and the New Economy* (Toronto: Between the Lines, 1996), and G. Rochlin, *Trapped in the Net: The Unanticipated Consequences of Computerization* (Princeton: Princeton University Press, 1997).

أن لمسألة التصميم أهمية بالغة لأنها لا تكون محايدة بتاتًا، خلافًا لما تدّعيه المقاربة الوسائلية. ولدى «الأشياء التقنية»، على حد تعبير لانغدون وينر، «خاصيات سياسية»، وليست كلها مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية التي توجد فيها التقانة[38].

بحسب وينر، للنتاجات التقنية «سياساتها» بمعنيين مختلفين لكنهما مرتبطان: في الحالة الأولى، «يغدو اختراع أداة مخصوصة أو تصميمها أو إعدادها سبيلًا لحل قضية من قضايا مجتمع معيّن»[39]. كمثال على ذلك، يشير وينر إلى الجسور فوق الطرق السيارة في لونغ آيلند في نيويورك، والتي صمّمها روبرت موزس فجعلها منخفضة حتى لا تسمح للحافلات بالمرور تحتها. وكان هذا التصميم ذا خلفيات سياسية تهدف إلى منع الطبقات الفقيرة والأقليات المهمَّشة (التي لا تملك سيارات عادة وتضطر إلى ركوب الحافلات) من الوصول إلى الحديقة العمومية والشواطئ القريبة. وفي هذه الحالة تصبح الغايات التي لا يمكن تحقيقها عبر التشريعات ممكنة من الناحية التقانية. وإلى هذه النقطة بالضبط يلمح فينبرغ عند حديثه عن الطابع التشريعي للتصميم التقاني:

> إن للقائمين على شؤون المنظومات التقنية والقادة العسكريين والاقتصاديين والأطباء والمهندسين، سيطرةً على أنساق النمو المديني، وتصميم الأحياء السكنية وأنظمة النقل، وانتقاء الاختراعات، وعلى تجربتنا كموظفين ومرضى ومستهلكين، تفوق كثيرًا سيطرة المؤسسات المنتخبة كلها في مجتمعنا. إن السنن التقنية التي تشكّل حياتنا تعكس عددًا من المصالح الاجتماعية المخصوصة التي أوكلنا إليها مسؤولية تقرير نمط حياتنا وغذائنا وتواصلنا وترفيهنا وعلاجنا، وما إلى ذلك[40].

بالفعل، للنزعة القائلة إن التصميمات التقانية تحدد جانبًا من توجهاتنا السياسية موطئ قدم في مجال الاتصال، وهو من المجالات الأساسية، إن لم نقُل الحاسمة، في تقرير توجهاتنا السياسية عمومًا. وقالها مارشال ماكلوهان

---

(38) L. Winner, *The Whale and the Reactor* (Chicago: University of Chicago Press, 1986), p. 19.

(39) المصدر نفسه، ص 22.

(40) Feenberg, *Questioning Technology*, p. 131.

من قبل: «إن الوسيلة هي الرسالة»، ولاحظ أنَّ «محتوى الوسيلة مثل قطعة طرية من اللحم يحملها لصّ ليلهي بها كلب حراسة العقل». وكذلك فهم المهتمون بنظريات الاتصال أن تصميم وسائل الاتصال لديه غالبًا تأثير بالغ في البنية الاجتماعية والممارسات البشرية يفوق تأثير الرسائل التي تحملها تلك الوسائل[41].

هذه الحساسية على وجه الدقّة هي ما أبداه الباحث القانوني الأميركي لورنس لسيغ في دراسته المهمة هندسة الإنترنت وتصميمها الأساس. وقد رأى أنّ هذه الهندسة «هي نوع من القانون: «تحدد ما يسمح بالقيام به وما لا يسمح»[42]. وفي ما يخص الإنترنت، فإن الهندسة قائمة على «شيفرة» مُضمَّنة في البرمجيات والعتاد. مما يشكّل معًا هذه التقانة. وكما يقول لسيغ: «في الفضاء المعلوماتي، علينا أن نفهم كيف تقوم البرمجيات والعتاد اللذان يجعلان الفضاء المعلوماتي ما هو عليه بتنظيم هذا الفضاء على النحو الذي هو عليه... الشيفرة قانون». وكما هو حال القانون، فإن اختيارات الشيفرة - أي اختيارات التصميم الأساس للوسيط - هي اختيارات سياسية بالضرورة: «يمكننا أن نبني، أو نهندس، أو نشفّر الفضاء المعلوماتي بحيث نحمي القيم التي نحسبها أساسية، كما يمكننا أن نبني، أو نهندس أو نشفر هذا الفضاء بحيث نتيح لهذه القيم أن تختفي. ما من أرضية وسطى»[43]. وبحسب لسيغ، تعنى مسألة اختيار التصميم الملائم لشبكة الإنترنت بمسألة الحفاظ على سرية هوية المستخدمين ونشاطهم أو كشفها: أما السرية فتشجع الخصوصية والحرية، ويُفسح الكشفُ المجالَ للرقابة والتقنين، وهو الخيار الذي يحبّذه أصحاب المصالح التجارية الذين يرغبون في استغلال وسيلة الاتصال كسوق للتبادل، حيث يمكن تأمين الالتزامات التعاقدية الخاصة بالبيع والشراء وإنفاذها. كما يلقى هذا الخيار ترحيبًا متزايدًا لدى الحكومات الحساسة للتبعات الأمنية لوسائل الاتصال التي لا يمكن مراقبتها وتحديد الجهات التي تستغلها لتنظيم، أو أحيانًا، لتنفيذ عمليات إجرامية. ومهما تختلف الآثار الناجمة عن التقانة، فالواضح أن اختيار التصاميم ليس رهين خيارات

(41) M. McLuhan, *Understanding Media: The Extensions of Man* (New York: Mentor, 1964), p. 32.

(42) L. Lessig, *Code, and Other Laws of Cyberspace* (New York: Basic Books, 1999), p. 59.

(43) المصدر نفسه، ص 6.

هندسية محضة، بل هو في الحقيقة رهين «خيارات ذات علاقة بالطريقة التي نرغب في أن نشكّل العالم بها، وبالقيم التي نريد تغليبها»[44]. ومن زاوية النظر هذه، تتخذ مسألة التصميم التقني مكانة مهمة، لا بل فريدة، في الشؤون البشرية.

ثانيًا، يُنظر إلى التصاميم التقانية أحيانًا بوصفها «ذات طابع سياسي أصيل»، لأنها تبدو متطلبة لأنواع مخصوصة من العلاقات السياسية أو متوافقة معها[45]. وهنا، لا تكون الأدوات والأنظمة التقانية مرنة أو منفتحة عواقب آثار سياسية واجتماعية بديلة، كما توحي رواية لسيغ من الخيارات التي علينا اتخاذها بصدد شيفرة الإنترنت الأساس. ذلك أنّ لسيغ يرى في الإنترنت، مثلًا، وسيلة يُمكنها فرض نمط سياسي معيّن، من خلال السماح ببعض الممارسات ورفض أخرى. لكن الإنترنت، باعتبارها تقانة من التقانات، تظل منفتحة على الاختيار بين تصميم وآخر، وبين مجموعة من العواقب الاجتماعية وأخرى. وفي المقابل، فإن التقانة ذات الطابع السياسي الأصيل «لا بد أن تفرض على البشرية نمطًا معينًا من الشروط لها صبغة سياسية مميزة: مركزية أو لامركزية، مساواتية أو غير مساواتية، قمعية أو تحررية، على سبيل المثال». ذلك أن المنظومات التقانية المعقدة ذات المخاطر العالية غير متطابقة البتة مع الديمقراطية، وتفرض تسليط رقابة مركزية من النخب عليها[46]، وإلّا فإن غياب شبكات المراقبة يؤدي إلى انهيار تلك المنظومات التقانية. وكمثال معاصر على التقانات ذات الطابع السياسي الأصيل، ثمّة الأسلحة النووية، وهي تقانة تتطلّب سلطة سياسية فائقة المركزية وقادرة على السيطرة على انتشار تلك الأسلحة، ذلك أنَّ غياب سلطة مركزية يُعوَّل عليها يؤدي إلى دمار العالم.

طبعًا، إن هذا التصوير لبعض التقانات بوصفها «ذات طابع سياسي أصيل»، ينحرف بنا إلى مجال الحتمية التقانية. وبحسب وينر، يمكن تأسيس مقاربة أقل إيغالًا في الحتمية تزعم أن بعض التقانات «متوافقة تمامًا مع ما يسود من علاقات اجتماعية وسياسية في مكان ما، لكنها لا تفرض وجود

(44) Lessig, *Code, and Other Laws of Cyberspace*, p. 59.

(45) L. Winner, *The Whale and the Reactor* (Chicago: University of Chicago Press, 1986), p. 22.

(46) المصدر نفسه، ص 29.

تلك العلاقات فرضًا صارمًا»[47]. ولا تنقصنا بالطبع أقوال من هذا النوع في ما يخصّ الإنترنت. وافترض الخطاب الشعبي (في بداية ظهور التقانات الرقمية خصوصًا) أن تقانات المعلومات والاتصال الرقمية، ونظرًا إلى ما تتسم به من هندسة لامركزية وعدم تحديد مناطقي، أحدثت حالة من عدم التوافق بينها وبين السلطة القانونية التقليدية التي كانت تمارسها الدولة - الأمّة، لكنها توافقت مع الهيئات السياسية الذاتية التنظيم والفوضوية. ولا تفتقر هذه المقاربة إلى أسس تدعمها، لكنها تحتاج إلى أن يتم تعديلها لتُصبح متوافقة مع حقيقة أن هذه التقانات تبدو متوافقة مع القوانين المركزية، بقدر توافقها نفسه مع الديمقراطية القاعدية الشعبية الذاتية التنظيم. وكما ذكرنا آنفًا، يتضح أن كمًّا هائلًا من التحليلات يرى أن إعادة إنشاء الرقابة المركزية، ضمن تعقيدات المجتمع الصناعي المتأخر، كانت من بين العوامل المُحفّزة لتنمية تقانات المعلومات والاتصالات المتطورة ونشرها في النصف الثاني من القرن العشرين. وبهذا المعنى، فإن ثورة المعلومات أو الثورة الشبكية، جديرة بأن توصف بكونها «ثورة الضبط» بامتياز[48]، إلا أن كتّابًا آخرين، مثل أندرو شابيرو، يرون أن صعود تقانة الشبكات، وإن يكن يمثّل «ثورة الضبط»، فإنه يمثّل كذلك ثورة تقوم فيها الوسائل التقانية بدور الوسيط الذي «يقوم ربما بنقل خطِر للسلطة من يد المؤسسات إلى يد الأفراد... ما عاد التراتب الهرمي هو المتحكم بالأمور، ولا حراس البوابات هم المتحكمون، بل «المستخدمون النهائيون»[49]. وكلمة «ربما» أساسية هنا. ويشير شابيرو إلى أنّ النتيجة السياسية لهذه التقانة ستظل تتوقف على الصراع المحتدم في شأن التصميم والتشكيل. وكما قال: «يمكن للشيفرة أن تكون في القلب من صراعات عديدة على السلطة في العصر الرقمي». ولعلّة من الضروري أن نقلب هذه الملاحظة على النحو: الصراعات المتعددة على السلطة سوف تحدو، جزئيًا على الأقل، طابع العصر الرقمي[50].

---

(47) Winner, *The Whale and the Reactor*, p. 32.

(48) J. Beniger, *The Control Revolution: Technological and Economic Origins of the Information Society* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986).

(49) A. Shapiro, *The Control Revolution* (New York: Perseus Books, 1999), pp. 10-11.

(50) المصدر نفسه، ص 15.

يتبيّن، إذًا، أن تصميم التقانة الشبكية ذو أهمية بالغة، لكن طابعه غير المتّفق في شأنه يُحيل إلى أن الإنترنت ليست مثالًا لـ «التقانة ذات الطابع السياسي الأصيل»، على النحو الذي طرحه وينر، نظرًا إلى الاحتمالات المتعلقة بضروب الأوضاع السياسية التي يمكن أن يتوسطها، والمبادىء السياسية التي يمكن أن تملي استخدامها. ويتوقف كثير برمّته على الأولويات والمصالح التي تحرك الفاعلين، والمؤسسات التي تضبط تطور وسيلة الاتصال. وتُعَدّ التقانات ذات الطابع السياسي الأصيل نادرة، الأمر الذي ينبغي أن نؤكده، لكن ينبغي ألّا تنتقص من تقديرنا للمخاطر السياسية في التصميم التقاني. وسواء أكان الطابع السياسي متأصلًا فيها أم لا، فإن التقانات (كالإنترنت مثلًا) «سمات مركزية في الترتيبات والأوضاع المشتركة للحياة في المجتمع المعاصر»، والمسائل ذات العلاقة بتصميماتها «تتعلق بالضرورة بطريقة إدارة أفراد المجتمع شؤونهم المشتركة، وبالأسلوب الذي يتّبعونه في البحث عن المصلحة العامة»[51]؛ وبذلك يكون لتصميم التقانة الشبكية أهمية بالغة بالنسبة إلى الآثار الشاملة المترتبة على هذه التقانات في العالم.

3- أحوال التقانة الشبكية

العنصر الثالث الذي يؤدي دورًا في تحديد الآثار المترتبة على التقانة، هو الأوضاع الحافة بها، أي مختلف الأوجه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تَسِمُ السياق الذي تنشأ فيه التقانات وتُستَخْدَم؛ إذ ليست الآثار المهمة كلها الناجمة عن التقانة هي نتاج جوهر التقانة وتصميمها، لأن لجزء كبير من تلكم الآثار أسبابًا اجتماعية. وكما بيّنت المقاربة البنائية الاجتماعية، فإن التقانات لا تبرز في فراغ ولا تتطور فيه ولا تُستخدَم. وعلى العكس من ذلك، فإن للآثار الناتجة من التقانة خلفيات تاريخية واجتماعية. وتتطور التقانات وتُستخدم في سياق علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية موجودة مسبقًا، أما شبكات الفاعلين والأوضاع فهي التي تفرض على التقانة عددًا من

---

(51) L. Winner, «Citizen Virtues in a Technological Order,» in: A. Feenberg and A. Hannay, eds., *Technology and the Politics of Knowledge* (Bloomington: Indiana University Press, 1995), p. 67.

الأولويات والمواصفات وتبلورها عمليًا. وكما تؤثر التقانات الجديدة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تؤثر الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في التغير التقاني وآثاره الواقعية. ويرى كاستلز، على سبيل المثال، أن التطور التقاني لم يكن بمقدروه أن ينتج وحيدًا ما دعاه بالمجتمع الشبكي. ولم يكن لهذه التقانات، على حد تعبيره، أن تمتلك هذه القوة الفاعلة لولا وجودها في سياقات وأوضاع اجتماعية سياسية بعينها، وتتمثّل هذه الأوضاع في «حاجة الاقتصاد إلى الإدارة المرنة، وعولمة رأس المال والإنتاج والتجارة، فضلًا عن مطالب المجتمع التي أضحت قيم الحرية الفردية والتواصل المنفتح فيه ضرورة حتمية»[52]. وبحسب كاستلز، فإن «التكامل بين هذه التقانات وهذه العوامل السياقية كلها التي حفّت بها، هو الذي أفضى إلى هذه النتائج المتمثّلة في ظهور بنية اجتماعية قائمة أساسًا على الشبكات»[53].

ومن الضروري الانتباه إلى أهمية حال التقانة وأوضاعها حتى على المستويات التي هي أدنى من مستوى التغير المجتمعي. وكما حظيت مسألة التصميم بأهمية كبيرة، وجب إيلاء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحافة بالتقانة الأهمية ذاتها؛ لأنهما يؤديان معًا إلى حدوث آثار بعينها، ومنع حدوث آثار أخرى. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن التقانة، حين تخضع لأوضاع وسياقات معيّنة، تؤدي إلى نتائج بعينها قد لا تظهر في أوضاع وسياقات مغايرة. ويمكن القول، في السياق نفسه، إن في إمكان بعض الأوضاع والأحوال أن تقوّض احتمال تطورات واستخدامات بديلة للتقانة الواحدة ذاتها. ويمكن البرهنة على ذلك بطرائق مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، تختلف النتائج المترتبة على الشبكات الرقمية في بلد تحكمه حكومة تفرض تشريعات قوية متعلقة بالخصوصية عن النتائج التي قد تحدث في بلد تقوده حكومة لا تفرض مثل هذه التشريعات. والآثار المترتبة على الإنترنت في مجتمع يقوم على التباين السافر في توزيع الأمن المادي والموارد والسلطة، ستكون شديدة الاختلاف عن آثار الإنترنت في مجتمع تسوده العدالة والمساواة. كما ستتباين

---

(52) Castells, *The Internet Galaxy*, p. 2.

(53) المصدر نفسه، ص 2.

تلكم الآثار بين مجتمع تسود فيه التفرقة بين الجنسين ومجتمع تتدنّى فيه درجة التفرقة. وعندما نضع في الحسبان أن الأوضاع الحافة بالتقانة تتضمن سياقات متعددة ودينامية ومتغيرة (دع عنك أنّ الأوضاع ذاتها تتغيّر ما إن تصبح التقانة ذاتها جزءًا من السياق الذي تتوضّح فيه)، يمكن أن نتبيّن العلاقة المعقدة بين الأوضاع السائدة والآثار المترتبة على التقانة.

تجدر الإشارة إلى أن الأوضاع السائدة، أو السياقات، هي أيضًا عوامل تُساهِم في تحديد خيارات التصميم ذات العلاقة بانتقاء شكل الوسائل التقانية؛ إذ إن تلك الخيارات تخضع للقيم التي يحملها أولئك الذي يمكنهم الاختيار. فعلاقات القوة والأولويات الاجتماعية السائدة في السياق الذي تظهر فيه التقانة تتشكّل (أو تُصَمَّم) في شكل أدوات ووسائل. هكذا تصبح الآثار المترتبة على التقانة نتاج عدد من العوامل والأسئلة المتعلقة بمن يحق له اختيار التصميمات، وما هي قيمه ومخاوفه وما هي المحاسن والمساوئ الناجمة عن هذه الخيارات، وهنا بالضبط يتكشف النقاب عن الطابع السياسي للتقانة.

ومن الأمثلة الساطعة للتأثير السياسي للسياقات والأوضاع الحافة بالتقانة في تصميم التقانة الشبكية، ما يقدّمه لسيغ الذي يشير إلى أن الهندسة الأولية للإنترنت كانت تميل إلى الانفتاح لا إلى التقنين، وإلى الحفاظ على سرية هوية المستخدمين وحريتهم لا كشف هوياتهم ونشاطهم، في كلمة إلى تأمين التواصل بينهم من دون رقابة[54]. وكان ذلك نتيجة للسياق الذي نشأت فيه تلك التقانة وترعرعت (وهو سياق جرى فيه تصور الإنترنت على أنّه في المقام الأول أداة بحث أكاديمي وتشارك في الموارد)، حيث كان القائمون عليها يُغْلون من شأن الانفتاح والعلانية والحرية، وسهولة الحصول على المعلومة.

مع ذلك، كما يرى لسيغ، فإن الإنترنت التي تميّزت في مراحلها الأولى بعدم الانتظام، شهدت بعد ذلك نزعة نحو الانتظام والتقنين والرقابة. والسبب وراء ذلك هو التغيّر المتسارع للسياق العام الذي يحف بالقرارات المتخَذة في شأن تصميم وسيلة التواصل هذه. ذلك أن تصميم الإنترنت في تغير مستمر؛

(54) Lessig, *Code, and Other Laws of Cyberspace*, pp. 30- 42.

لأن الأوضاع السائدة تتغيّر باستمرار. ومن بين مظاهر هذا التغيّر غلبة الطابع التجاري على نشاط الإنترنت. ومعلوم أن التجارة من دون ضوابط قانونية غير ممكنة، كما أن الوسيلة التي تُستعمل لإجراء المعاملات التجارية حين تستعصي على الضوابط القانونية تصبح عاجزة عن تأمين تلك المعاملات. فالتجارة تتطلب معاملات آمنة وسليمة، والتقيد بالالتزامات التعاقدية والوفاء بالعهود وحفظ الممتلكات (يتطلب ذلك كله كشفًا صحيحًا لهويات المتعاقدين والتحقق من سلامة نشاطهم). ولذلك فإنّ درجة معينة من التقنين، من هذا النوع أو ذاك، كفيل بأن ييسّر التجارة وكما يبيّن لسيغ، ما إن تسيطر المصالح والهيئات التجارية على عمليات تبادل المعطيات التجارية بوساطة الشبكات الرقمية حتى يصبح التقنين والرقابة من الأولويات. ويضيف لسيغ أنّه «كي تتطور التجارة الإلكترونية تطورًا شاملًا، يتعيّن أن تُهَنْدَس شبكة الإنترنت بطريقة تؤمّن الثقة بين الأطراف كافة، فتكون هندسة الشبكة قائمة على المعاملات الآمنة والمحافظة على الخصوصية»[55]. وتقوم هذه الهندسة على إنشاء بروتوكولات التوثيق، والترخيص والإشهار ووسائل الرقابة باعتبارها شرطًا من شروط المرور والاستخدام.

تجدر الملاحظة أن هذه الهندسة التي تغلّب الطابع الأمني والرقابي لا تحفظ المعاملات التجارية فحسب، بل تستجيب أيضًا لأوضاع أخرى سائدة؛ إذ قد يستخدم بعضهم شبكة الإنترنت لإحداث ضرر بالآخرين وإرهابهم، ونشر ثقافة الترويع، ما يفرض اعتماد تصميمات تقلل من فرص استخدام الشبكة لهذه الأغراض. وبرزت المخاوف من وسائل الاتصال الفوضوية منذ ظهور التقانة الشبكية وارتباطها بمواقع تشجع على الرذيلة والدعارة والإباحية. وتظل هذه المخاوف قائمة وآخذة في التفاقم على الرغم من أن وتيرتها تصاعدت في إثر اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وظهور قرائن على أن الإنترنت استُخدمت في التخطيط لتلك الاعتداءات[56]. وكان

---

(55) Lessig, *Code, and Other Laws of Cyberspace*, p. 40.

(56) T. Thomas, «Al Qaeda and the Internet: The Danger of 'Cyberplanning',» *Parameters: U. S. Army War College Quarterly*, vol. 33, no. 1 (2003).

رد الولايات المتحدة وسواها على الاعتداءات المزيد من التشريعات التي لا تقتصر على مجرد مضاعفة رقابة الدولة على وسائل التواصل الرقمية، بل تعدّته لتطلب من شركات التزويد بخدمات الإنترنت أن تتولّى بدورها مهمات الرقابة وتيسيرها[57].

يتبيّن، إذًا، أن أولويتيْ الأمن والتجارة قد تضافرتا في خلق وضع يدفع ثمار التقانة الشبكية باتجاه محدَّد. ومن المؤكد أن أوضاعًا مختلفة، وقيمًا مختلفة، وأولويات مختلفة، وأشخاصًا مختلفين ذوي مصالح مختلفة، كان يمكن أن يتسببوا في آثار مختلفة. وإن تحديد معالم الأوضاع الحافة بالتقانة اعتباطي إلى حد ما، ويفتقر إلى الكمال بالضرورة. وتتسم السياقات الحافة بالتقانة الشبكية بالتعدد والتنوّع والتعقيد. ولن يكون بمقدور أي محلل للآثار الناجمة عن التقانة أن يحوط بذلك كله، ويتعيّن عليه في المقابل أن يكون متيقظًا، على الأقل، إلى أهمية الأوضاع الحافة من جهة، وتعقيدها غير القابل للاختزال من جهة أخرى.

4- استخدامات التقانة الشبكية

العنصر الأخير المسؤول عن تحديد طبيعة الآثار المترتبة على التقانة هو الاستخدام؛ ذلك أن جانبًا مهمًّا من الأثر الاجتماعي لتقانة معيّنة ناجم عن طريقة استخدام الأفراد والجماعات لهذه التقانة في وضعيات اجتماعية حقيقية. ويمكن القول إن نماذج الاستخدام هي المحدد الرئيس لتلك الآثار، لا جوهر التقانة وتصميمها وسياقاتها، كما يزعم بعضهم. فطابع الاستعمال اليومي والاستثنائي لتلك التقانة هو الذي يحدد أثرها النهائي والدائم. وبهذا المعنى، يكون جانب من عملية البناء الاجتماعي للآثار التقانية رهينَ الخيارات التي يقوم الناس بها، والممارسات التي يدأبون عليها، باعتبارهم مستخدمين للوسائل التقانية.

في كثير من الحالات استخدامات التقانة وينمّطها ويتبنّاها أفراد يتعاملون معها كمستهلكين، يستخدمون التقانة بحسب التوجيهات المحددة سلفًا، أو

(57) M. Rotenberg, *The Privacy Law Sourcebook 2002* (Washington, DC: Electronic Privacy Information Center, 2002).

يتركونها كلية. ويمكن القول إن هذه هي الطريقة التي يتبعها معظم المستخدمين اليوميين للتقانة وفي هذه الحالات، يبقى الاستخدام متغيّرًا مهمًّا في ثمرة التقانة، ما دام يمتثل للنظام الذي ينطوي عليه جوهر التقانة المعنية وتصميمها ووضعها ولا يتحدّاه. لكن توجد حالات أخرى يتدخّل فيها المستخدم ويتملك التقانة لأغراض غير تلك الموصوفة. وفي هذه الحالات، يظل الاستخدام محكومًا، مع ذلك، بالتداخلات بين الجوهر والتصميم والأوضاع. فالاستخدام رهين هذه العوامل الثلاثة وليس عملًا قصديًا واعيًا؛ إذ لا يمكنك استخدام تقانة بطريقة تتنافى وتصميمها (لا يمكنك اصطياد سمكة قرش بواسطة منارة). ومع ذلك، يمكنك استخدام التقانات بطريقة تختلف عما أراده لها مصمّموها (يمكنك استخدام منارة كمتحف)، وذلك طبعًا كلما سمح التصميم بذلك. وإننا نوظف التقانة أحيانًا لغير الغايات التي صمِّمت من أجلها. ويُعتبر تطور التواصل بوساطة الحواسيب الشبكية مثالًا لهذا التوظيف من أجل استخدامات غير مقصودة؛ إذ صُمِّمت الشبكات الرقمية في البدء للسماح بالتواصل مع الحواسيب الأساسية الضخمة. وسرعان ما اندثر هذا الاستخدام ليحل محله استخدام التقانة وسيلة للتواصل (الرسائل الإلكترونية)، وهو استخدام لم يكن غير مقصود فحسب، بل غير مرخص له أيضًا في بداية استخدام الشبكات[58].

يستخدم الناس التقانة بطرائق متعددة، وبعض هذه الطرائق ذو علاقة وثيقة بالتصميم، وبعضها الآخر لم يقصده المصمِّمون ولم تفرضه الأوضاع السائدة. وفي بعض الأحيان تعكس اختيارات المستخدمين وطرائق الاستخدام البنى القائمة وعلاقات القوة، وفي بعض آخر تقلل تلك الاختيارات من تأثيرها. ويبدو أنه توجد احتمالات كثيرة بين ما وصفه لويس ممفورد قبل عقود بقطبي «التقنيات السلطوية والتقنيات الديمقراطية»[59]. وأشار فينبرغ إلى الاستخدامات التي تنزع نحو القطب الثاني باعتبارها آتية من رحم «العقلانية الديمقراطية»، وهو يقصد الاستخدامات الخلّاقة التي تتحدى تراتبيات القوة والضبط القائمة، بحيث تستخدم التقانة للأغراض والمبادىء التي تجاهلها

(58) J. Abbate, *Inventing the Internet* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000), pp. 106 - 111.

(59) L. Mumford, «Authoritarian and Democratic Technics,» *Technology and Culture*, vol. 5, no. 1 (Winter 1964), p. 1.

المصمّمون[60]. ويقدّم فينبرغ المثال الخاص بتحويل نظام Minitel الفرنسي(*) (استجابة لرغبة المستخدمين) من قاعدة بيانات متاحة للعموم إلى وسيلة تواصل بين الأشخاص. وبالفعل، يبدو أن العقلنة ذات الطابع المدمر تساوي، على الأقل، بين القصد والتصميم في ما يتعلق بالطريقة التي تترجم بها تقانة الشبكات إلى تطبيقات روتينية. وربما يكون هذا هو السبب الذي جعل كاستلز يعتبر أخلاقيات القرصنة الإلكترونية - المسؤولة عن إنتاج اثنين من أهم التطبيقات الإلكترونية: حركة البرمجيات الحرة (مثل Linux) وتبادل الملفات بين المستخدمين (Peer-To-Peer File Swapping) (مثل Napster) - ذات مكانة مركزية ضمن الأبعاد الثقافية لمجتمع الشبكات[61].

إن للتطبيقات والاستخدامات أهميةً قصوى في تقدير الآثار المترتبة على التقانة. لكن من غير الواضح كيف يمكن التعامل مع هذه الأهمية، خصوصًا في سياق تقانة (مثل الشبكات الرقمية) ذات استعمالات متعددة، وتنتشر وتتطور باستمرار. وليس من السهل الإجابة عن سؤال «كيف أو لأي غاية تُستخدم تقانات المعلومات والاتصالات الرقمية؟»، فعلى سبيل المثال، ركزت دراسات عديدة، على الصعيدين الدولي والوطني، على محاولة توصيف خاصيات الاستخدام اليومي للإنترنت[62]. وأفادتنا الدراسات بأن الرسائل الإلكترونية بين الأصدقاء وأفراد العائلة والزملاء في أميركا الشمالية هي النشاط اليومي الأوفر على شبكة الإنترنت. ويأتي تصفّح المواقع في المرتبة الثانية، مع تصدّر البحث عن المنتوجات والخدمات والهوايات (الترفيه والرياضة) عمليات التصفح تلك[63]. ويميل المستخدمون الجدد إلى الاستخدام الأداتي (أي البحث

(60) Feenberg, *Questioning Technology*, p. 76.

(*) نوع من الفيديوتكس على الحاسوب يتم الولوج إليه عبر خطوط الهاتف. أُطلق في فرنسا عام 1982 [المراجع].

(61) Castells, *The Internet Galaxy*, pp. 41 - 52.

(62) W. Chen, J. Boase and B. Wellman, «The Global Villagers: Comparing Internet Users and Uses around the World,» in: B. Wellman and C. Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life* (London: Blackwell, 2002).

(63) P. E. N. Howard, L. Rainie and S. Jones, «Days and Nights on the Internet,» in: B. Wellman and C. Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life* (London: Blackwell, 2002), and United States Department of Commerce, *A Nation Online: How Americans are Expanding Their Use of Internet* (Washington, DC: US Department of Commerce, 2002).

عن معلومات معيّنة لا علاقة لها بعالم الإنترنت)، بينما ينزع المستخدمون المتمرسون نحو الاستخدامات الترفيهية (أي استخدام الإنترنت باعتبارها غاية اجتماعية في حد ذاتها، لا باعتبارها وسيلة). ويؤكد مؤلّفو دراسة عالمية تتناول نماذج الاستخدام أنّ «الخبرة والمعطيات [الحديثة] توحي بأن استخدام الإنترنت على نطاق عالمي سوف يتبع مسار التطور الأميركي الشمالي»(64).

مع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان الاستخدام الشخصي للإنترنت هو الغالب، عندما يتعلق الأمر بتقانات المعلومات والاتصالات الرقمية الشبكية. ويظهر أن نظام الهواتف المحمولة يحظى بالأهمية نفسها. ويبدو من غير الواضح ما إذا كان الاستخدام الشخصي للبريد الإلكتروني ومواقع «الويب» له الأهمية نفسها في تحديد الآثار الاجتماعية المترتبة على استخدام التقانات الرقمية، مقارنة بالاستخدامات الأخرى التي نجدها في سياقات وأشكال أخرى. فالاستخدامات الأمنية الوطنية والدولية لشبكات الحواسيب وقواعد البيانات الرقمية، تبدو هي الغالبة من حيث آثارها الاجتماعية، مقارنة بالاستخدامات ذات العلاقة بتبادل الرسائل الإلكترونية الشخصية بين الأصدقاء. لذلك، فإن دخول تقانات الشبكات إلى مواقع العمل ومواقع الإنتاج والبنية التحتية للتجارة الدولية والنزاعات العسكرية (أي استخدامها كأنظمة ضبط)، سيكون له اليد الطولى في تشكيل المجتمع الشبكي، مقارنة بالاستخدامات التواصلية بين الأفراد والجماهير. وإن التساؤل عن دور عامل «الاستخدام» في إحداث آثار تقانية من المسائل الأكثر توكيدًا، لكنه يستعصي على الإجابة الشافية الوافية، إلّا أن ذلك كله لا يمنع الحاجة إلى طرح ذلك التساؤل.

ثالثًا: من التقانة الشبكية إلى المجتمع الشبكي

تبيّن مما سبق أن العلاقة المعقدة بين جوهر التقانة وتصميمها والأوضاع الحافة بها واستخداماتها التي تنتج في النهاية آثارًا تقانية توحي بأن السمات التقنية الأساسية لوسيلة ما، ليست إلا جانبًا واحدًا من تلك التقانة، في تفاعلها مع العالم. وسعى كثير من الكتّاب المعاصرين إلى تحديد الآثار المخصوصة

(64) Chen, Boase and Wellman, «The Global Villagers: Comparing Internet Users and Uses around the World,» in: Wellman and Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life*, p. 109.

المترتبة على التقانات الرقمية. ولإنهاء هذا المحور، ربما يكون من المفيد البحث في بعض الأساليب التي جرى من خلالها الربط بين المزايا التقانية لشبكات الاتصالات والمعلومات الرقمية والأوضاع الجديدة للحياة البشرية المرتبطة بصورة نمطية بـ «المجتمع الشبكي».

1 - تضييق الزمكان

من بين أكثر الملاحظات تكرارًا في شأن تقانات الإعلام، وسمها بالوسائل المضيِّقة للزمكان (Time-Space Compression). والمقصود بذلك هو اشتغالها على اختبارنا للزمان والمكان، خصوصًا أنها تجعل المسافات ومرور الزمن أقصر أو أضيق، على الأقل في ما اتصل بنشاط التواصل. ويعرّف دايفيد هارفي التضييق الزمكاني في كتابه شرط ما بعد الحداثة بأنه:

> عمليات تُحْدِثُ ثورة في الخصائص الموضوعية الذاتية للزمان والمكان إلى الدرجة التي تضطرنا معها إلى تغيير الطريقة التي نمثّل بها العالم لأنفسنا تغييرًا جذريًا في بعض الأحيان. واستُعملت كلمة «تضييق» لأنه توجد دلائل قوية على أن تاريخ الرأسمالية قام على تسريع نسق الحياة، متغلبًا بذلك على حواجز المكان، بحيث يبدو في بعض الأحيان أنَّ العالم يُطوى طيًّا في داخلنا[65].

في نظر هارفي أن تكثيف دينامية تضييق الزمكان هو السمة المميزة لعصر ما بعد الحداثة. وفي عصر التقانة الشبكية بتنا نسمع عبارات مثل «العالم أصبح قرية صغيرة»، وأن الحوادث تسير بتسارع بسبب انتشار وسائل الإعلام الجديدة. ويعود ذلك أساسًا إلى يسر نقل الشبكات الرقمية لكميات هائلة من المعلومات الرقمية عبر مسافات شاسعة وبسرعات فائقة.

أكثر الأشياء التي تلقى إجماعًا من أولئك المنكبّين على دراسة التبعات الاجتماعية للوسائل الرقمية هو أن تلك التقانات (إضافة إلى ما يمكن أن تؤديه) تشتغل على اختبارنا لظاهرتي الزمان والمكان؛ ففي مجتمعات الشبكات، يرتكز الاهتمام والنشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أكثر فأكثر على

(65) D. Harvey, *The Condition of Postmodernity* (London: Blackwell, 1989), p. 240.

تدفق المعطيات بسرعات بالغة في مدة قصيرة. وفي ظل هذه الأوضاع، يظل الزمن زمنًا والمكان مكانًا إلا بالنسبة إلى غير المحظوظين الذين لا يمتلكون ربطًا بالشبكات الرقمية. أما بالنسبة إلى المحظوظين ممن يمتلكون ربطًا بتلك الشبكات فإنهم سيعيشون غربة إزاء ما اعتادوه من ثقافة وتاريخ وجغرافيا... وسيعيشون في فضاء مليء بالمعلومات المتدفقة، عوضًا عن الفضاء المكاني الذي اعتادوه. أما الزمن فيتبدد في منظومة التواصل الجديدة هذه... ويصبح فضاء المعلومات المتدفقة والزمن اللازمني الأسس المادية لنشوء ثقافة جديدة، ثقافة افتراضية حقيقية[66]. وبالنسبة إلى هذه المنظومة الجديدة، يتلخص مفهوم المكان في نقاط تدفق المعطيات ونقاط تلقّيها، وأما الزمن فيذهب هباء ويصبح أقرب إلى اللازمن منه إلى الزمن، في ما يتبدد مفهوم المكان، على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين تتوفر لهم التقانات الشبكية وتجعلهم أعضاء في المجتمع الشبكي.

2- انتفاء المكان(*)

في سياق متصل بدينامية تضييق الزمكان هذه، توجد خاصية أخرى لوسائل التواصل الجيدة: إنها الطابع النافي للمكان (Deterritorialization)؛ إذ كانت وسائل الاتصال القديمة (من تلغراف وهاتف ونحو ذلك) تسمح بالتواصل بين الناس، على الرغم من بُعد المسافات، لكن لم يحدث في التاريخ أن اتسمت عملية التواصل بهذا القدر من اليسر ومن التكلفة المنخفضة نسبيًا، ولم يسبق أن تناقل البشر هذا الكم من المعطيات بهذه السرعة الفائقة، وبهذا القدر من الموثوقية والتعقيد. ولم يسبق أن وُجِدَ نظام للتواصل الجماهيري أقلّ تقييدًا بالمدى المكاني وأقلّ احتواءً ضمنه.

---

(66) Castells, *The Rise of the Network Society*, p. 375.

(*) هذا المصطلح (Deterritorialization) الذي سبق أن نحته كلٌ من جيل دولوز وفليكس غواتاري في كتابهما ضد-أوديب، وراح يُسْتَخدَم في ميادين عدّة، خصوصًا الأنثروبولوجيا، كان يشير أولًا، في التحليل النفسي الفرنسي، إلى طبيعة الذات الإنسانية السائلة والمبعثرة في الثقافات الرأسمالية المعاصرة. لكن استخدامه الأكثر شيوعًا جاء مرتبطًا بسيرورة العولمة الثقافية. وعنى «عدم تجسّد»، أو «انفلات»، العلاقات الاجتماعية. كما بات يعني أيضًا «تخطي الحدود» [المراجع].

بعبارة أخرى، تعيد تقانات الاتصال الجديدة في المجتمعات الشبكية تشكيل العلاقة المفهومية والمادية بين الاتصال والجغرافيا، فتكفّ المسافة عن أن تكون عاملًا محدِّدًا. غير أنه سيكون من الخطأ المساواة بين انتفاء المكان الناجم عن استخدام الشبكات وغياب الجغرافيا. ويبدو كاستلز في كتاباته الأخيرة منتبهًا لتبعات المزاعم القائلة إن المجتمع الشبكي هو مجتمع من دون جغرافيا، أي مجتمع اللامكان:

> في الواقع، للإنترنت جغرافيتها الخاصة بها، هي جغرافية الشبكات والعقد التي تعالج تدفق المعطيات التي تتولد وتدار من أماكن معيّنة... والفضاء الذي ينجم عن هذا التدفق هو شكل جديد من الفضاء يختص به عصر المعلومات، لكن من الحيف القول إن هذا الفضاء هو فضاء لامكاني: فهو يربط الأماكن بوساطة شبكات الحواسيب المتصلة من بُعد، وأنظمة النقل المحوسبة. هذا الفضاء يعيد تعريف المسافة لكنه لا يلغي الجغرافيا كلية[67].

يعكس الاقتباس السابق نزعة خطابية معاصرة إلى حشد مصطلحات على غرار «فضاء» و«مكان»، واستعمالها على سبيل الاستعارة، أو على الأقل استعمالها بطريقة تعيد تعريف المفاهيم حتى لا تدل على مدلولاتها الفيزيقية (المادية) المتعارف عليها. وأصبح ممكنًا، بفضل هذا التعريف الجديد، استعمال كلمة «مكان»، في خطاب المجتمع الشبكي، للإشارة إلى بعض البيئات الافتراضية في شبكة الإنترنت. وبعبارة أخرى، يريد كاستلز، من خلال تعريفه لـ «جغرافية الإنترنت» (وعلى الرغم من تعاظم حجم التواصل البشري بوساطة الشبكات الرقمية) أن يذكّرنا بأن العالم المادي الحقيقي خارج تلك الشبكات لا يزال قائمًا كواقع عنيد ولا يمكن إنكاره. وعلى الرغم من غلبة الجغرافيا الافتراضية على الجغرافيا الحقيقية، فإن الصبغة المادية المتعنتة للعالم لا تزال قائمة، ويمكن رصدها مثلًا في التفاوت بين العالم المتقدم والعالم النامي، من حيث درجة النفاذ إلى الشبكات الرقمية، أو ما بات يُعرف بالفجوة الرقمية[68]. لذلك، يدعم بقاء كثير من الناس في الدول الفقيرة من دون

---

(67) Castells, *The Internet Galaxy*, p. 207.

(68) P. Norris, *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

ربط بالإنترنت الرأي القائل إن الجغرافيا لا تزال قائمة لدى هؤلاء، بينما تفقد الجغرافيا في المناطق المحظوظة جزءًا من خصائصها وآثارها.

مع ذلك، يرى بعضهم أن انتفاء المكان يؤدي إلى ظهور ديناميات اجتماعية اقتصادية وسياسية معاصرة عديدة، من بينها تنظيم النشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي وتنسيقه (عولمة الإنتاج والتجارة والعمليات المالية، عولمة استهلاك السلع الثقافية الصعوبات التي تواجهها السلطة السياسية القائمة على أساس الإقليم (أي الدولة الأمّة) في تنظيم ومراقبة النشاط الناجم عن تلك الوسائط؛ التنظيمات الاجتماعية والسياسية غير المرتبطة بدول بعينها، (بما في ذلك، ويا للمفارقة، الحركات المناهضة للعولمة). لهذه الديناميات وجود حقيقي لا افتراضي، وتتوسع جزئيًا، على الأقل بفضل العلاقة المعقدة بين تقانات الشبكات وعالم لا تزال الجغرافيا تؤدي دورها فيه.

3 - اللامركزية والضبط

ثمة خاصية أخرى مرتبطة بالتقانات الإعلامية الجديدة والمجتمعات التي تنتشر فيها تلك التقانات، هي اللامركزية؛ فبفضل هندستها القائمة على التشعب والتشبيك يمكن للإعلام الشبكي القيام بممارسات اتصالية عديدة وواسعة - تتراوح من توليد المحتوى إلى نقل الرسائل - وهي ممارسات لا يولدها مصدر أو عامل مركزي واحد ولا يسيطر عليها أو ينظّمها. وساهمت هذه التقانات في نشوء ظاهرة وسائل الاتصال ذات اللامركزية الفائقة التي تحافظ مع ذلك على طابعها الجماهيري. ومن هذا المنطلق يمكن التمييز بين وسائل الإعلام القديمة ووسائل الإعلام الحديثة، من خلال تبيّن موقع المتلقّي من العملية التواصلية برمّتها؛ ذلك أن وسائل الإعلام التقليدية، تلفزيون وإذاعة، تتعامل مع المتلقّي باعتباره مجرد متقبل سلبي للمعلومة، ما يجعل منظومة الاتصال شديدة المركزية وفي يد مجموعة صغيرة من المتحكمين. فالإذاعة والتلفزيون هما من تقانات البث، أي إنهما تقومان بتبليغ مجموعة من المعلومات المبثوثة من مصدر مركزي إلى عدد من المستقبلات المختلفة في وقت واحد. وتعني حصرية النفاذ إلى تقانة الإنتاج والتوزيع المعقدة والضرورية للبث الإذاعي

والتلفزيوني، ومحدودية طيف بث المعلومات بهذه الطريقة أن أغلبية الأشخاص المشاركين في هذا الشكل من التواصل هم من المتقبلين السلبيين، أي يستقبلون المعلومة ولا ينتجونها. وهذا يُنتج نظام اتصال تكون فيه سلطة التواصل متركّزة نسبيًا ومركزية تمامًا.

أما الشبكات الرقمية، وبفضل هندستها المتشعبة واقتصار النفاذ إليها على وسائط وبرامج محوسبة شديدة التطور والقوة، فتتسم باللامركزية؛ لأن تقانة التلقّي هي نفسها تقانة الإنتاج (أي إن كل شخص يمتلك تقانة التلقّي يمتلك في الوقت نفسه التقانة التي تمكّنه من إنتاج محتوى الرسالة التواصلية). وعلاوةً على ذلك، فإنّ لدى هؤلاء الأشخاص منفذ جاهز إلى نظام توزيع جماهيري رخيص نسبيًا لكنه واسع الانتشار وكفوء إلى أبعد حد موجود في الشبكة ذاتها، وهو نظام فيه نقاط دخول عديدة إلى الشبكة والاتجار فيها، بخلاف المدخل المركزي شديد الضبط (وسهل التنظيم). لكن ذلك لا يعني، بطبيعة الحال، أن وسائل التواصل الجديدة أكثر قوة من الوسائل التقليدية؛ فقناة «CNN» مثلًا أكثر قوة وتأثيرًا مني أنا، مع أن كلينا قادر على نشر معلومات على شبكة الإنترنت. وبصرف النظر عن هذه الحقيقة (حيث هناك المزيد من الأدلة على عناد الواقع المادي للعالم الموجود خارج الشبكة)، فإن مجموعة الصفات المشار إليها آنفًا غالبًا ما تؤدي إلى وصف المجتمعات الشبكية بأنها مجتمعات بات يصعب فيها الحفاظ على التراتبيات التي تدعمها وسائل الإعلام والاتصال المركزية.

لكن الجدير بالملاحظة هو أن هذه السمة التي تميز مجتمع الشبكات، أي اللامركزية، لها توأم، هو الرقابة المركزية؛ فعلى الرغم من أن الطابع اللامركزي لشبكات الاتصال الرقمية يعسر عملية الرقابة المركزية على وسائل التواصل ذاتها، فإن السمات التقنية للشبكات الرقمية تجعل من تلك التقانات أنظمة ضبط ورقابة.

كي تشتغل الأنظمة المعقدة (مثل الجيوش وأنظمة البريد ونظام حجز الرحلات الجوية وما إلى ذلك) «تحت الضبط والسيطرة» (أي بصورة موجّهة نحو بلوغ غايات محددة سلفًا)، فإنها تحتاج إلى تجميع كمٍّ هائل من المعلومات ومعالجته في وقت قصير، حتى يتم تنسيق نشاط النظام وتوجيهه

وتعديله استجابة لتغير الأوضاع. وتُعتبر الصبغة التقنية لشبكات الحواسيب الرقمية الأكثر ملاءمة لهذه المطالب، لذلك برزت باعتبارها ذات فائدة كبرى كتقانات لأنظمة الضبط والرقابة، على الرغم من أن الطابع اللامركزي لتقانات الإعلام الجديدة هذه يشي بكونها عصية على الرقابة المركزية التي تميّز تقانات البث مثلًا[69]. ويشهد تاريخ تجارة المواد الإباحية على الإنترنت، والهجمات على بعض المواقع، وانتشار تحميل الملفات بين المستخدمين، على صعوبة فرض رقابة مركزية على شبكة لامركزية. ومن المؤكد أن التقانات الرقمية ضرورية لفرض رقابة على الشركات المتعددة الجنسيات ذات النشاط المعقد التي تُهيمن على الاقتصاد العالمي، كما أنها ضرورية لأنظمة الرقابة الحكومية والخاصة التي ما فتئت تنتشر أكثر فأكثر. ولقد ارتأى عدد من الكتّاب أن يحدّدوا عددًا من السمات، باعتبارها سمات نهائية لهذه التقانة، استنادًا إلى رأيهم في أثرها الجيد أو السيئ في الحرية الشخصية والديمقراطية. ومن الواضح أن أخذ الجوانب كلها بالاعتبار يؤدي كذلك إلى قناعة بأن هذه الديناميات ستُلغي إحداها الأخرى. ويمكن لذلك أن يحدث، هذه الجدلية بين اللامركزية والرقابة تظلّ قائمة وعنصرًا أساسًا في أي مجتمع تسود فيه مثل هذه التقانات.

4- الطابع التفاعلي والاستجابة لرغبات المستخدمين

السمة الرابعة المرتبطة بالأثر الاجتماعي للتقانة الشبكية الرقمية، هي قدرتها على تأمين عملية تواصل تفاعلية. صحيح أن عمليات التواصل البشرية تتطلب، بالتعريف، تفاعلًا بين الأشخاص. وبما أن التقانة الشبكية تسمح بعملية تواصل بشرية واسعة النطاق، فإنها تفاعلية على نحو رفيع. وهذا هو التفاعل الذي يشير إليه الناس بصدد التطبيقات التحاورية للإنترنت (البريد الإلكتروني، منتديات النقاش، مواقع الدردشة والألعاب...) التي تتسم بطابع تفاعلي فائق، وتؤمّن تواصلًا بشريًا واسع النطاق.

بيد أن وسائل التواصل الحديثة لا تحقق التفاعلية الفائقة بفضل التطبيقات

(69) G. Rochlin, *Trapped in the Net: The Unanticipated Consequences of Computerization* (Princeton: Princeton University Press, 1997).

التحاورية فحسب؛ ذلك أن مصطلح التفاعلية يشير كذلك إلى قدرة وسائل التواصل الرقمية على فسح المجال واسعًا أمام المستخدمين للتدخّل واختيار طريقة تلقّيهم المعلومات، والإدلاء بدلوهم فيها. لكن هذا الطابع التفاعلي يتناقض مع الطابع غير التفاعلي للأشكال التقليدية من وسائل الاتصال، مثل البث الإذاعي والتلفزيوني، فضلًا عن المنشورات المطبوعة (التي يكون فيها المتلقي مجرد مستقبِل سلبي للمعلومات شكلًا ومضمونًا)؛ أي إن عملية تلقّي المعلومات، في ظل وسائل التواصل التقليدية، هي عملية سلبية. ويتجلى الطابع التفاعلي لتقانات الاتصال الرقمية، بخلاف ما سبق، في سماحها بقدر كبير من حرية الاختيار، والتدخل من خلال المستخدمين في كل ما يخص طريقة تلقّي المعلومات. وخلافًا لتقانات التواصل التقليدية، مثل الإذاعة والتلفزيون التي تجعل من المتلقّي متقبّلًا سلبيًا، فإن التقانات الجديدة تسمح للمستخدمين بالتفاعل والمشاركة في العملية برمّتها. ومن أبرز الأمثلة لذلك، صفحات «الويب» التي تسمح للمبحر بتصفّحها وتقليب وثائقها من دون التقيد بالتعليمات التي أرادها لها ناشر المعلومات الأصلي. ويستطيع المستخدم، بفضل ذلك، استنساخ المواد الرقمية بيسر، ومن ثم تخزينها وإعادة تنظيمها وتوزيعها.

عمومًا، تضع السمات التفاعلية للشبكات الرقمية بين أيدي المستخدمين وسائل اتصال تراعي رغباتهم وتطلّعاتهم الشخصية (الأمر الذي يبدو متناقضًا مع الطابع الجماهيري لهذه الوسائل التي يتوقع منها عادة أن تكون منمطة وصارمة ومتجانسة). وظهر مصطلح جديد يشي بما يبدو أول وهلة جَمْعًا لنقيضين: الشخصنة الجماهيرية. ويُعتقد أن من شأن هذه السمة أن تسبب تبعات اجتماعية وسياسية واقتصادية جمّة. ففي بعض الحالات، تُربط مسألة الشخصنة وإرضاء المطالب الشخصية للمستخدمين بكونها مطية لتمكين الأفراد على حساب سلطة مؤسسات الاتصال المركزية، ومن هنا تبرز فكرة الإعلاء من شأن الفرد، مواطنًا أكان أم مستهلكًا أم عاملًا. وفي المقابل، يرى بعضهم أن تكييف التقانة بحسب طلبات المستخدمين جعل منها شديدة السطحية، وأن الاختيارات التفاعلية لا تسمح إلا بمزيد من ملء قواعد البيانات بما يسمح بتكثيف عمليات المراقبة وإتقانها مزيدًا من الإتقان، وأن الشخصنة أدّت إلى مزيد من تشتيت

المجتمعات والجماعات، وكسر الروابط الاجتماعية والتضامن. وسواء نظرنا إليه من وجهة إيجابية أو سلبية، فإن مفهوم الشخصنة أو التكييف، بحسب طلبات المستخدمين، يظل مركزيًا في تصوّر المجتمع الشبكي.

اهتممنا في هذا الفصل بمسائل عدة؛ إذ استهللناه بعرض المقاربات النظرية للتقانة (الأداتية والجوهرانية والبنائية الاجتماعية)، وأوصينا بتبنّي مقاربة مركّبة تأخذ من كل مقاربة محاسنها. وتضمّنت هذه المقاربة المركّبة اعتناء بكثير من العوامل المساهمة في حدوث الآثار المترتبة على التقانة في العالم: جوهر التقانة وتصميمها، والأوضاع السائدة والاستخدام. وفي الختام، اهتممنا بعدد من السمات المهمة في اشتغال التقانة الشبكية من الناحية الاجتماعية، بما في ذلك التضييق الزمكاني وانتفاء المكان واللامركزية والرقابة والتفاعلية والشخصنة.

سنهتم في الفصول التالية بدور تلك السمات في تحديد الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتقانة الشبكية.

الفصل الثالث

الاقتصاد الشبكي

يبدو المجتمع الشبكي، باعتباره تشكيلًا تاريخيًا قابلًا للإدراك، بمنزلة نتاج للاقتصادات الرأسمالية ترعاه التقانة الرقمية. وهذا يعني أن على الرغم من بلاغة الثورة التي عادة ما تصاحب لحظات التجديد التقني الذي أسر إلى حدٍّ كبير مخيلة الجمهور في علاقته بانتشار تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، فإن المجتمع الشبكي يبقى نوعًا من الرأسمالية. وفي هذا السياق، يُعدّ تطور المجتمع الشبكي نقطة تواصل ضرورية لا قطيعة رئيسة في المسار الاقتصادي للمجتمع الغربي الحديث. ولا نقصد بهذا أنّ شيئًا لا يتغيّر في خصوص التنظيم والمعاملات الاقتصادية الرأسمالية، كاستجابة للإمكانات التي توفّرها التقانات الجديدة. فالأشياء تتغيّر، بلا ريب، لكن إذا اخترنا أن نصف التغيّرات التنظيمية والعملياتية بـ «ثورية»، فذاك اختيار يعتمد كليًا على طريقة تعريفنا تلك الكلمة. وبالتأكيد، اعترف حتى كارل ماركس الذي بُنيت آماله على الثورة التي ستزيل الرأسمالية، بأن هذا النوع من التغيير «الذي يحدِث ثورة متواصلة في وسائل الإنتاج» هو، في حقيقة الأمر، خصوصية مميزة للاقتصادات الصناعية المتقدمة، وكان، على نحو واضح، في خدمة مصالح النظام القائم[1]. لكن هذه التغيّرات تحدث بالتحديد، وتقريبًا على الدوام، في إطار استمرار أسلوب الإنتاج الرأسمالي. إذًا، من المهمّ لزوم الحذر في خصوص المصطلحات التي نستخدمها لوصف تلك التغيّرات. ولعلّ سياق مجتمع يمكن فيه تسمية تصميم جديدٍ للأحذية بالثوري هو السياق الوحيد الذي يسعدنا أن نستخدم فيه الكلمة أيضًا لتسمية تغيّر تقني أيضًا يعزز، على سبيل المثال، قدرة أرباب العمل على ممارسة مراقبة شاملة لأداء عمالهم وكيفية تصرّفهم، ويوفر وسيلة جديدة لتوسيع الثقافة الاستهلاكية.

(1) K. Marx and F. Engels, *Manifesto of the Communist Party* (Moscow: Progress, 1986), p. 37.

هكذا، يرتبط ظهور المجتمع الشبكي وكما يصفه كاستلز، بـ «توسّع وإعادة تجديد الرأسمالية، كما ارتبط التصنيع بتشكّلها كأسلوب إنتاج»[2]. ويرى كاستلز أن تقنيات الشبكات ومنطقها مركزيان في إعادة هيكلة الرأسمالية العالمية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، على أساس أنموذج يسمّيه «المعلوماتية». وما يقصده كاستلز هنا هو العملية التي تركّز الأنموذج الصناعي للرأسمالية في عقد من الشبكات الرقمية وتبلوره فيها. يقول كاستلز: «بينما يختلف الاقتصاد المعلوماتي العالمي عن الاقتصاد الصناعي، فإنه لا يتعارض مع منطقه. وهذا النوع من الاقتصاد يستوعب هذا المنطق من خلال التعميق التقني وتجسيد المعرفة والمعلومة في عمليات الإنتاج والتوزيع المادي كلها... بمعنى آخر كان من الواجب أن يصبح الاقتصاد الصناعي معلوماتيًا وعالميًا أو ينهار»[3]. وما إذا كانت «الرأسمالية المعلوماتية» قد تمكّنت من أن تحل محل سلفها الصناعي أو لم تتمكّن، تبقى هذه المسألة مدار جدل كبير. وبالتأكيد، تستمر الأشكال والممارسات الصناعية حتى في مجتمعات اخترقتها إلى حد كبير التقانات المعلوماتية. ومع ذلك، فإننا حتى لو سلّمنا بأن «المعلوماتية» هي صنف جديد من الرأسمالية، فالحقيقة أن هذه «المعلوماتية» تبقى مع ذلك صنفًا من الرأسمالية لا صنفًا اقتصاديًا جديدًا في كلّيته.

كما لاحظ كرستوفر ماي مؤخرًا: «لعلّنا نعيش في فترة يتغير فيها نمط حياتنا وممارساتنا بطرائق عديدة، لكنّ الجوهر الأساس لنظامنا الاقتصادي والاجتماعي كله يبقى هو نفسه»[4]. فالمفتاح هنا هو الفرق بين التغيّر على صعيد الشكل والممارسة والاستمرارية على صعيد الجوهر. وقد يكون التحوّل من رأسمالية صناعية إلى رأسمالية معلوماتية تغيّرًا مهمًّا في مستوى الشكل. وقد يكون التغيّر من عمليات وإدارة تراتبية وهرمية إلى عمليات وإدارة لامركزية، تغيّرًا في الممارسة. لكن هذه التغيرات يجب أن توضع في إطار يحسب حساب ضروب أساسية من الاستمرارية في جوهر الرأسمالية الذي تساهم فيه هذه التقانات ذاتها مساهمة مهمّة. وهي تشمل على سبيل المثال،

(2) M. Castells, *The Rise of the Network Society* (Oxford: Blackwell, 1996), p. 19.

(3) المصدر نفسه، ص 91-92.

(4) C. May, *The Information Society: A Sceptical View* (Cambridge: Polity, 2002), p. 1.

المِلْكية الخاصة، والتسليع والعلاقات الطبقية، والأسواق الحرة، والأنظمة الخاصة والعامة الكبرى المتعلّقة بتحفيز الاستهلاك وإدارته، والتراكم كحافز مركزي استراتيجي... إلخ. وهكذا «يبقى أن حياتنا»، كما يلاحظ ماي، «لم تتغيّر نسبيًا في كثير من النواحي» تحت السطح اللامع للتنظيم الاقتصادي والعمليات الاقتصادية التي أُعيدت هندستها[5].

الرأسمالية، بهذا المعنى، هي العنصر الأهم في الإطار الذي ينتظم ضمنه تطوير التقانات الشبكية والمجتمع الذي يتواصل عبرها. وتعكس التقانات الشبكية والمجتمع الشبكي ويثبتان ديناميات الحياة ومعالمها في الاقتصاد الرأسمالي. ومع ذلك، عندما نتذكر النظرة التي بيّنت في الفصل الثاني، نرى أنه ليس من الحكمة في شيء أن ننكر أن لهذه التقانات، في تصميمها واستخدامها واستعمالها، تأثيرًا كبيرًا في تلك الدينامية وتلك المعالم، وسيأخذ هذا الفصل بالاعتبار تلك الجوانب المتصلة بالعلاقة بين التقانة الشبكية والرأسمالية المعاصرة، تلك الجوانب التي تبدو مركزية في أطروحة المجتمع الشبكي. وتضم هذه الجوانب العولمة الرأسمالية، وظهور ما يسمّى «الاقتصاد الجديد»، والمؤسسات الشبكية، وأشكال عمل وتشغيل غير موحدة تحت معيار واحد، ومكانة المِلْكية. ومن خلال هذه الدراسة ستبرز جليًا صورة رأسمالية المجتمع الشبكي.

أولًا: الشبكات والعولمة

كما بيّنا في الفصل الأول، لا يمكن فصل التنظيم الاقتصادي للمجتمع الشبكي عن دينامية العولمة الاقتصادية التي ميّزت العقود الأخيرة من القرن العشرين. وبمعنى عام، تشير العولمة الاقتصادية إلى تنظيم الأشكال الذي يَسِمُ الرأسمالية، والإنتاج، والمالية، والخدمات، والتجارة، والاستثمار، والأسواق تنظيمًا عابرًا للقوميات، الأمر الذي بات ممكنًا جزئيًا بوساطة مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي وافقت أطرافها من الدول القومية على

---

(5) May, *The Information Society*, p. 2.

تخفيف إجراءات معيّنة من المراقبة المفروضة على عدد من ضروب النشاط الاقتصادي. وبذلك، فإن العولمة لا تشير إلى تنظيم الاقتصاد الرأسمالي عبر الحدود السياسية القومية فحسب، بل تشير أيضًا إلى بناء ذلك الاقتصاد وفق أنموذج ليبرالي جديد، يكون فيه الفاعلون في السوق متحررين أكثر فأكثر من القيود التنظيمية، وتجد فيه الدول أن خياراتها في التدخّل في الاقتصاد، واختياراتها في إعادة التوزيع، محكومة بحدود مضبوطة، بلغ تبنيها مستويات تكاد تكون كونيةً.

إن تطور التقانة الشبكية وانتشارها وديناميات العولمة الاقتصادية مترابطة ترابطًا وثيقًا. وكما بيّن رونالد ديبرت بالتفصيل، ثمة «انسجام» تاريخي معيّن بين ما يصفه بـ «بيئة الوسائط المتّصلة» والتحول من نظام اقتصادي وسياسي حديث منظَّم على أساس قومي إلى نظام اقتصادي وسياسي ما بعد حداثي منظّم على أساس عالمي[6]، ويتجلّى هذا الانسجام في عدد من المظاهر.

أولًا، تخدم هذه التكنولوجيات اشتغال الاقتصاد المعولم، بتوفيرها بنية تحتية وتقنيات ضبط لتنفيذ النشاط الاقتصادي وتنسيقه (أعني الإنتاج والاستهلاك والتجارة والمالية)، وهي التقنيات الموزعة في الواقع جغرافيًا وديناميًا. وعلى سبيل المثال، فإنّ تنسيق أنظمة الإنتاج العابرة للقوميات والمعقدة مستحيل من دون استخدام تقنيات الاتصال الشبكية وأدواتها. وتتجلى فائدة هذه التقنيات في نقل حجم هائل من المعلومات المعقدة عبر مسافات واسعة فوريًا وآليًا. وتكمن هذه الفائدة في التحكم من بعد، وفي تنسيق الأنظمة اللامركزية للإنتاج والتزويد والتوزيع. ومن دون اتصالات فاعلة، ستفتقر الشركات العالمية ببساطة إلى السرعة والاستجابة والمرونة اللازمة لتنفيذ عملياتها، على نحو مربح. وكما سنبيّن بالتفصيل لاحقًا، تمكّن التقنيات الشبكية من القيام بمشاريع تشترك فيها كثير من المؤسسات وتجعلها مرنة وقادرة على تحقيق عمليات إنتاجية في الحيّز الزمني المطلوب؛ عمليات تبقى واسعة لمناخ الإنتاج العالمي. ويقول ديبرت: «تربط الاتصالات الإلكترونية شركات من أقسام سلسلة الإنتاج

(6) R. Deibert, *Parchment, Printing and Hypermedia: Communication in World Order Transformation* (New York: Columbia University Press, 1997), p. 137.

كلها، محليًا ودوليًا، في إطار نظام سريع للتكيّف المتبادل والمتفاعِل؛ نظام يبدأ عـادة في اللحظة التي تُقرأ فيها شيفرة خطوط المُنْتج عند المحاسب في متاجر البيع بالتجزئة عند شراء البضاعة[7].

تتشابه هذه التقنيات في كونها ضرورية لعمليات النظام المالي الدولي والتداول الرأسمالي. وبالفعل، يمكن وصف العلاقة، على نحو أفضل، بأنها علاقة تبادلية، يغذي فيها كلّ من تقنيات المعلومات والتواصل وعولمة المال ورأس المال واحدهما الآخر. ووصْف ديبرت لهذه العلاقة التبادلية يوحي بالكثير:

> خلقت الضغوط باتجاه العولمة المالية طلبًا على تطورات جديدة في تقانات الاتصال وتحفيزًا لها، في حين غذّت هذه الأخيرة، بدورها، عمليات عولمة المال. فمن دون الوسائط المتصلة، ما كان للبنية المالية العالمية أن تنتشر على النطاق الهائل الذي تنتشر عليه اليوم... ومثل إحكام عقدة، فإن كلّ تطبيق متقدّم للوسائط المتّصلة في قطاع المال يعمّق التكامل العالمي للأسواق الرأسمالية في شبكةٍ كوكبية من التدفقات المالية المعقدة، والقائمة على المضاربة[8].

وكذا الحال بالنسبة إلى تقنيات الاتصال الرقمية التي تحتل مكانًا مركزيًا في إنتاج سلع الترفيه، والمعلومات التي تمثّل علامات تجارية، وهي سلع تحفز رغبة المستهلك في الانتفاع من الاقتصاد العالمي، وتُساهم في المحافظة على ثقافة تجارية عالمية؛ ثقافة تدير الخصوصيات القومية وتتعامل معها، فالتقانات الشبكية هي نظام تسليم وتوزيع «لخصوصية كونية يحبّذها رأس المال المعولـم، الخاصية الكونية ووسائل الإنتاج الإلكترونية، والثقافة الجماهيرية الموحدة»[9]. وقد يُبَالَغ في الحديث عن درجة التجانس الثقافي الذي يسود في ظل العولمة، ومن المهمّ أن نحدد المدى الذي تكون فيه الثقافة التجارية الكونية ملزمة بالتكيف مع خصوصيات الذائقة والسوق المحلية الباقية، ومدى قدرتها على

---

(7) Deibert, *Parchment, Printing and Hypermedia,* p. 143.

(8) المصدر نفسه، ص 148-152.

(9) J. Hannigan, «The Global Entertainment Economy,» in: D. R. Cameron and J. Gross Stein, eds., *Street Protests and Fantasy Parks: Globalization, Culture and the State* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2002), p. 21.

ذلك[10]. ومع ذلك، لا يقلل هذا الوصف من أهمية النقطة الأساس هنا؛ إذ تؤدي الشبكات الرقمية والتقنيات المساعدة لها والملحقة بها دورًا أساسًا باعتبارها وسيطًا، أو بنية تحتية، أو نظام تداول لعمليات اقتصادية - وهي في هذه الحالة استهلاك سلع ثقافية - تنظم وتُنَفَّذ على نطاق كوني.

تضع عولمة الاقتصاد الرأسمالي، بحسب أنموذج ليبرالية السوق، الشروط التي يجري في ظلها تطوير تقنيات الاتصال الشبكية واستخدامها. وتتمثّل خصائص الاقتصاد الكوني في تقييد الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدول القومية ذات السيادة؛ وفي القيود المفروضة من جانب اتفاقيات التجارة والاستثمار الدولية والمؤسسات الدولية التي تسهر على تنفيذها؛ وفي تقليص وظائف إعادة التوزيع والتنظيم التي تقوم بها الدول القومية والتمركز الواضح للسلطة الاقتصادية في أيدي عدد متناقض من الشركات العابرة للقوميات المتكاملة أفقيًا وعموديًا. هذه هي الأوضاع والشروط السياسية والاقتصادية التي سيتواصل في ظلها تكشّف تصميم التقنيات الشبكية واستخدامها وتطبيقها. وكما ذكرنا سابقًا، كانت التقنيات الشبكية ولا تزال عنصرًا أساسًا يمكّن من عولمة الاقتصاد الرأسمالي، وهي تخضع أيضًا للقيود والتوجهات التي يفرضها ذلك الاقتصاد وتتوضّع في إطارها.

أصبحت هذه الحال بيّنة في مستويات عديدة، نشأ معظمها من اندماج قطاعات الاتصالات والإعلام في إطار نظام نيوليبرالي دولي يسود منذ ثمانينيات القرن العشرين. ويتميز هذا النظام الاقتصادي بأربعة توجهات رئيسة: خصخصة المؤسسات العمومية، وتحرير الأسواق، وإعادة توجيه الهدف الذي يتوخّاه تنظيم الدولة بعيدًا عن حماية المصلحة العامة من أخطار فشل السوق وباتجاه توفير مناخ للاستثمار والشركات، وتتجير القطاع العام وتنظيمه على هيئة مؤسسات[11]. ويتجلّى هذا تاريخيًا من خلال عملية إضفاء طابع مؤسساتي مُعقّج ومُفصّل على هذا الهيكل النيوليبرالي في قطاعي الإعلام والاتصالات

---

(10) Deibert, *Parchment, Printing and Hypermedia*, pp. 144-150.

(11) G. Murdock and P. Golding, «Digital Possibilities, Marker Realities: The Contradictions of Communications Convergence,» in: L. Panitch and C. Leys, eds., *A World of Contradictions: Socialist Register 2002* (London: Merlin, 2001), p. 114.

العالميين، لكن الأطر الأولية لهذه العملية تبقى سهلة التحديد[12]. ففي ثمانينيات القرن العشرين، إبّان انسحاب حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، من اليونيسكو احتجاجًا على تقرير ماكبرايد الذي دعا إلى إرساء «نظام عالمي جديد للمعلومات والاتصالات»، نظام يحدّ من التدفق غير العادل للمعلومات والمنتجات الثقافية من الشمال الثري إلى الجنوب الأقل ثراء، شرعت هاتان الحكومتان في تطوير نظرة بديلة تتعلق بدور الاتصالات في الاقتصاد الكوني الصاعد. وسيصبح الاتصال الجماهيري الضخم، بحسب هذه النظرة، من ناحية محتواه وإعلامه، دافعًا أساسًا للنمو الاقتصادي والنشاط الكوني للشركات العابرة للقوميات. ويتطلب هذا تحرير الأوضاع الحافّة بالسوق التي في ظلها يمكن للشركات الخاصة أن تتطور وأن تستغل إمكانات تقانة المعلومات الحديثة والخدمات والسلع. ويتطلب ذلك التزامًا ببناء بنية تحتية للاتصالات تُصمَّم لتدعيم ذلك النشاط من دون إخضاعها لقيود تنظيمية غير ضرورية.

بدأت هذه العملية على مستوى قومي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحت إدارتي ريغان وتاتشر في ثمانينيات القرن العشرين. وفي ذلك الوقت جرى تحرير أسواق الاتصالات والبثّ وخصخصتها على نحو غير مسبوق تاريخيًا. وفي عام 1983، على سبيل الذكر، خُصخصت المؤسسة البريطانية للبريد والبَرْق والهاتف التي كانت سابقًا مِلْكًا للدولة، لمصلحة «بريتيش تِلكوم»، وهي شركة تجارية خاصة. وانتشرت في التسعينيات من القرن العشرين موجة خصخصة مؤسسات الاتصالات ورفع القيود عنها في أميركا الشمالية والاتحاد الأوروبي، وقُدّم تصميم مشروع مماثل في خصوص البنية التحتية والخدمات الرقمية في المبادرة التي قدّمتها مجموعة السبع (G7) في عام 1995، ودُعيت مبادرة «البنية التحتية الكونية للمعلومات»، وهو مخطط وُلِد في الولايات المتحدة ووصِف بـأنه «انتصار إمبريالي ذي بُعد غير

(12) R. McChesney, *Rich Media, Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 1999); M. Raboy, «Communication and Globalization: A Challenge for Public Policy,» in: D. R. Cameron and J. Gross Stein, eds., *Street Protests and Fantasy Parks: Globalization, Culture and the State* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2002), and D. Schiller, *Digital Capitalism: Networking the Global Market System* (Cambridge, MA: MIT Press, 1999).

مسبوق»[13]. و«كرّست هذه المبادرة نظرة أحادية، من جهة البرنامج والإطار السياسي، إلى دور تقانات الاتصالات، باعتبارها وسيلة لتحقيق مجتمع كوني مثالي؛ تقوده سوق رأس المال العابر للقوميات قواها»[14]. وركّز هذا الإطار على أهمية المِلْكية الخاصة للبنية التحتية للاتصالات، والأسواق المفتوحة للتجارة الخارجية، والاستثمار والمنافسة، والتخفيف من الإجراءات التنظيمية كشروط للنمو الاقتصادي، وعلى خلق الوظائف، والتجديد والتنافس على مستوى الاقتصاد العالمي. وجرى بالتدريج ترسيخ هذه المبادئ في إطار منفتح للتجارة الدولية والاتفاقيات الاقتصادية، وبالخصوص اتفاق منظمة التجارة العالمية الأساس الخاص بخدمات الاتصالات، والاتفاقية العامة المتعقة بتجارة الخدمات، وهما اتفاقيتان أقامتا معًا سوق إعلام واتصالات كونية بحسب الأنموذج النيوليبرالي. في ظل هذا الأنموذج، تُعرّف تقانات الاتصال ومحتواها وخدماتها، باعتبارها سلعًا، وبذلك تُرك الفاعلون الخواص العابرون للقوميات، الذين يتحكمون بهذه التقانات، أحرارًا نسبيًا من المخططات الجبائية ومخططات تدخّل الدولة في الاقتصاد، ومن ضمنها الإجراءات التي تضمن وجود قيود تتعلق بالخدمة العامة لدى تقديم القطاع الخاص خدماته الاتصالية[15].

تبدو النتائج المترتبة على واقع المجتمع الشبكي وتقاناته المكوِّنة ومنتجاته وخدماته في الاقتصاد السياسي النيوليبرالي للعولمة تلك النتائج ذات الأهمية. ويعكس هذا الواقع، في مقام أول، الهيمنة المتواصلة على الفضاء الإعلامي الكوني من طرف المصالح التجارية لمؤسسات الإعلام، وهي مصالح كانت قد ظهرت في البلدان المتقدمة للشمال الثري. وكما يقول جِل هيلز: فإن «السمة الثابتة لتسعينيات القرن العشرين هي السلطة التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للدفع نحو الاندماج الاقتصادي العالمي، حيث يحتل قطاع الاتصالات

---

(13) Raboy, «Communication and Globalization: A Challenge for Public Policy,» in: Cameron and Stein, eds., *Street Protests and Fantasy Parks: Globalization, Culture and the State*, p. 127.

(14) المصدر نفسه، ص 127.

(15) Schiller, *Digital Capitalism*, pp. 37-88.

موقع الطليعة في هذا الإطار»[16]. وبالفعل، تبدو سرعة الاتحاد وتعزيز القوى عبر الحدود الوطنية في قطاعي الاتصالات والإعلام استثنائية. وتعزّزت سرعة الاتحاد وتجميع القوى هذه بفضل الاندماج الأفقي والعمودي لشركات في مجالات تتعلّق بأشكال إعلامية مختلفة (الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، الفيلم والفيديو، تسجيل الموسيقى، النشر، الإرسال التلفوني)، والاتحاد في الفضاء الذي فصل، يومًا ما، الشركات العاملة في مجال إنتاج المحتوى عن تلك التي تتحكّم بالبنية التحتية التحميلية، والتي يتمّ عبرها تأمين توزيع منتوجات الإعلام. والنتيجة هي ما وصِف بـ «احتكار القلة للإعلام الكوني». وتقوم بهذا الاحتكار حفنة من المؤسسات الكونية الكبيرة الحجم، وهي حفنة في تناقص، كما تقوم به، إلى حد ما، كتل اقتصادية وطنية وإقليمية عدة[17].

يرتبط ذلك بنتيجة ثانية متّصلة بواقع المجتمع الشبكي في إطار العولمة الرأسمالية النيوليبرالية: تتمثّل هذه النتيجة في المسؤوليات أو الالتزامات القانونية الديمقراطية لهذا الاقتصاد السياسي. كما لاحظ مردوك وغولدينغ فإن «الديناميات النيوليبرالية» عزّزت كثيرًا فاعلية الشركات في قطاعات الاتصالات الأساسية ووسّعت مجالاتها»[18]. ورُبط تعزيز هذا التحكّم الذي يتمتع به رأس المال الخاص في مجال البنية التحتية للاتصالات والخدمات بتقلص فرص التعبير الديمقراطي المؤسساتي وحظوظ المصلحة العامة في هذا القطاع، خصوصًا في تلك الحالات التي لم تتجلّ فيها تلك المصلحة آليًا في مردودية السوق. هكذا، تبقى التقانة الشبكية، مهما تكن الإمكانات الإيجابية لاستعمالها بالنسبة إلى السياسة الديمقراطية، متموقعة ضمن اقتصاد سياسي فيه كثير من التحكّم العمومي الديمقراطي بمجال الاتصالات الذي هو مورد ديمقراطي

(16) J. Hills, «U. S. Rules. OK? Telecommunication since the 1940s,» in: R. McChesney, E. M. Wood and J. B. Foster, eds., *Capitalism and the Information Age: The Political Economy of the Global Communication Revolution* (New York: Monthly Review Press, 1998), pp. 119-120.

(17) E. Herman and R. McChesney, *Global Media: The New Missionaries of Global Capitalism* (London: Cassell, 1997), p. 70.

(18) G. Murdock and P. Golding, «Digital Possibilities, Marker Realities: The Contradictions of Communications Convergence,» in: L. Panitch and C. Leys, eds., *A World of Contradictions: Socialist Register 2002* (London: Merlin, 2001), p. 114.

أساس آل مآله إلى الحسابات الخاصة للفاعلين الاقتصاديين الكبار الذين يرتبطون في مسؤولياتهم بالمساهمين، ونادرًا بالمستهلكين بدلًا من أن يرتبطوا في تلك المسؤوليات بالمواطنين وحكوماتهم. وفي هذا الخصوص، على الأقل، يبرز اقتصاد المجتمع الشبكي، باعتباره اقتصادًا يجد فيه الأقوياء سلطتهم تتعزّز بدلًا من أن تتراجع على نحو محسوس.

ثانيًا: اقتصادٌ جديد؟

كما بيّنا في الفصل الأول، الفكرة القائلة إن شيئًا ما مثل «المعرفة» أو «المعلومات» هو شيء مركزي بالنسبة إلى الرأسمالية المعاصرة، هي فكرة لم تنبثق من الخطاب المتعلّق بالمجتمع الشبكي. في الحقيقة، ظهرت هذه الفكرة أيضًا وأساسًا، في الخطابات التي تُعلن ميلاد المجتمع «ما بعد الصناعي» أو «مجتمع المعلومات». لكن من الواضح أن هذه الفكرة عاودت البروز بقوة في التوصيفات الحديثة للمجتمع الشبكي. وتبقى المقولة الأساس من دون تغيّر نسبيًا منذ نشأتها في الإطار النظري للمجتمع ما بعد الصناعي: تحوّلُ أسس الحياة الاقتصادية دراماتيكيًا لا من الرأسمالية إلى نظام آخر، وإنما على العكس، من اقتصاد يحرك بفضل استخراج الموارد والتصنيع إلى اقتصاد يُدار عبر تداول المعرفة وتطبيقها. وهنا تأخذ الخدمات النوعية المتعدّدة التي يصعب تعريفها دورًا رئيسًا في الاقتصاد، كما تصبح للمعلومات والمعرفة أهمية جديدة واضحة باعتبارها موارد وسلعًا منتجة. ويبدو هذا التحول الظاهر نحو اقتصاد جديد، بالنسبة إلى أغلبية الناس، جليًا أكثر فأكثر في مستوى تجاربهم في عالم العمل والاستخدام في الوظائف. وكما يبيّن ماي: «الفكرة واضحة: نعمل في هذا الاقتصاد المعلوماتي الجديد قبل كل شيء بعقولنا عوضًا عن أيدينا، ومن الأحسن فهم هذه الأعمال على أنّها أعمال متصلة بالخدمات: توفير المعلومات، استخدام المعرفة... في هذا الاقتصاد الجديد الأفكار هي المهمة، والمعرفة هي المورد الأكثر أهمية»[19]. وسنعود في ما يلي إلى تحليل موضوع طبيعة العمل في الاقتصاد الجديد.

---

(19) May, *The Information Society*, p. 14.

تُعتبر العلاقة بين تقانة المعلومات والاتصالات الجديدة في الاقتصاد الجديد علاقة أساسية في أطروحة المجتمع الشبكي، وليس من الممكن ادّعاء المبالغة فيها. وسوف نبيّن أدناه أنّ التقانة الشبكية هي مسألة رئيسة في مستوى التنسيق بين مشاريع معقدة موزعة إقليميًا وشركات لامركزية تَسِمُ المجتمع الشبكي أكثر فأكثر. لكن، إضافة إلى هذا، يقال إن هذه التقانات أعادت توجيه الاقتصادات الرأسمالية بطريقة أكثر أهمية وشمولية، وفقًا لكاستلز:

> أدّى ظهور أنموذج تقني جديد ومنظَّم حول تقانة المعلومات الجديدة القوية والمرنة إلى جعل المعلومات ذاتها نتاج عملية الإنتاج. ولنكون أكثر دقة، نقول إن منتوجات صناعات تقانة المعلومات الجديدة هي أدوات معالجة للمعلومات أو معالجة المعلومات في حد ذاتها. وتؤثر تقانة المعلومات الجديدة، بتغييرها عمليات معالجة المعلومات، في مجالات النشاط الإنساني كلها، وتجعل من الممكن تأسيس أشكال غير متناهية من الترابط بين مجالات مختلفة كما بين عناصر هذه الأنشطة وفاعليها. وبذلك يبرز اقتصاد شبكي متبادل الاعتماد على نحو عميق ويغدو على نحو متزايدٍ قادرًا على تطبيق تقدمه في التقانة والمعرفة والإدارة على التقانة والمعرفة والإدارة ذاتها[20].

بهذا المعنى يجب أن تُفْهَم الفكرة القائلة إن الاقتصاد الجديد المبني على أساس المعرفة ليس ببديل ولا بمزيل للمؤسسات والاقتصادات والمهن الصناعية القائمة على الموارد، بل على العكس من ذلك، هو اقتصاد شامل لتلك المؤسسات والاقتصادات والمهن في شكل شبكات اقتصادية يكون فيها تداول المعلومات وانتشارها وتطبيقها عبر الوسائل التقنية علامة مميزة. وهكذا، تقوم المشاريع الصناعية، من قبيل صناعة السيارات أو التعدين أو الأعمال الزراعية، ويقدر ارتباطها تواصليًا في شبكات معقدة داخل المؤسسة وعبر الشركات، بتشغيل ذوي مهارة تقنية، كما تستخدم تقانة معلومات معقدة في عملياتها ومعاملاتها، وتبقى هذه المشاريع الصناعية جزءًا لا يتجزّأ من الاقتصاد الجديد للمجتمع الشبكي لا عنصرًا متميّزًا منه.

---

(20) Castells, *The Rise of the Network Society*, p. 67.

يتّسم ما يُسَمّى «الاقتصادات الجديدة» بتنوّع مهمّ في مستوى المؤشرات. وأغلب هذه المؤشرات مرتبط، بطريقة ما، بالدور الاقتصادي المهمّ الذي تؤديه تقانات المعلومات والاتصال الجديدة. وتضم هذه المؤشرات:

- زيادة إنتاجية القطاعات التقنية والصناعات الكثيفة التقانة.
- تنامي أسواق ومنتوجات وخدمات المعلومات/ المعرفة المُسَلَّعة.
- تنظيم للشركات والأسواق والخدمات عابر للقوميات.
- الاعتماد أكثر فأكثر على التقانة في إدارة النشاط التجاري والمالي (مثال التجارة الإلكترونية).
- ازدياد الطلب على اليد العاملة ذات المهارات العالية (عمال المعرفة).
- أهمية بارزة لتعليم المهارات والتدريب (بمعنى «التعلم مدى الحياة»).
- النمو المتواصل للتشغيل في مجال معالجة المعلومات/ الخدمات.
- إعادة هيكلة العمل والتشغيل استجابة لمقتضيات تقانة المعلومات ومستجدّاتها.
- التجديد والبحث والتطوير بوصفها محركات للنمو الاقتصادي والتنافسية.
- وفرة النماذج الجديدة في ما يخصّ الإنتاج والإدارة «المرنين».
- ظهور «تمايزات رقمية» متنامية بين أولئك الذين يتموقعون في وضعيات تمكّنهم من الاستفادة من التقانة الشبكية وأولئك الذين ليس في مقدورهم فعل ذلك.

يُعتَقَد أن هذه الشروط أو المؤشرات تبرز، بنسب متفاوتة، أينما يظهر شيء يسمّى «الاقتصاد الجديد»، وكل واحد منها مرتبط ارتباطًا وثيقًا بوفرة تقانة المعلومات والاتصالات الجديدة وتطورها.

يستحق المؤشر الأخير في القائمة عرضًا مفصَّلًا هنا، لأنه يشير إلى عنصر حاسم ونظامي بين عناصر الاقتصاد الجديد للمجتمع الشبكي. يشير هذا المؤشر إلى ميزة للاقتصادات الجديدة تعمّق الاستقطاب المادي والسياسي بين أولئك

الذين اندمجوا بطريقة فاعلة في الشبكات التقنية والاقتصادية وأولئك الذين ظلّوا مستبعدين من تلك الشبكات. ويقوم هذا الاستقطاب كذلك داخل الحدود الوطنية بين الأفراد داخل البلدان المترفهة اقتصاديًا، وكذلك بين المناطق ضمن البلدان، كما يتجلّى دوليًا بين البلدان الثرية والبلدان الفقيرة. وعلى أي حال، فإنّ الاتصال يتماشى مع الثروة والنفوذ، كما يتماشى انقطاع الاتصال مع الفقر والضعف. وتشمل الخصائص البنيوية للمجتمع الشبكي منطق الإقصاء، وهو منطق يتماشى فيه الانفصال عن التقانة مع الحرمان الاقتصادي والسياسي. وفي هذا السياق، كتب كاستلز عن «ثقوب سوداء للرأسمالية المعلوماتية» تشمل العالَم الرابع من المجتمع الشبكي الكوني. وهذا العالم الرابع مجموعة متنوعة من المناطق الجغرافية والأشخاص يربط بينهم إقصاؤهم المشترك عن الشبكات الكونية للتقانة والثروة والسلطة. ويضم هذا العالم الرابع بلدان أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا الفقيرة، لكنه موجود أيضًا عند مختلف السكان المهمّشين في «كل بلد وكل مدينة»[21] وكما يلاحظ كاستلز، فإنّ «نشوء العالم الرابع لاينفصل عن نشوء الرأسمالية المعلوماتية الكونية»، فهو، بهذا المعنى، جزء من الاقتصاد الجديد الذي يشترك مع الاقتصاد القديم في العديد من النواحي.

يعارض كثير من الناس، كما سبق أن ذكرنا في الفصل الأول، فكرة اقتصاد جديد مرتكز على المعرفة. ويرى بعضهم أن هذا الاقتصاد يسوّق تصورًا مريبًا للمعرفة (المعرفة كمعلومة، والمعرفة كمهارة/ خبرة، والمعرفة كتقانة/ تقنية)، ويشعر آخرون بأن فكرة اقتصاد معرفة تبالغ في القول بالزوال المزعوم للأساس الصناعي للرأسمالية؛ هذا الأساس الذي يبقى مركزيًا في معظم الاقتصادات الرأسمالية، حتى في تلك الاقتصادات التي تعتمد التقنيات الجديدة على نحو واسع. ويؤكد بعضهم أحيانًا أنّ كل اقتصاد هو اقتصاد معرفة، إلى حدّ أنّه لا يمكن تحقيق التنفيذ الفاعل للعمل الإنساني المنتج من دون تنظيم المعرفة التي يستلزمها ذلك الجهد. وفي الأخير، يتّهم النقاد خطاب «الاقتصاد الجديد» بكونه يحجب الاستمراريات الأساسية للاقتصاد الرأسمالي القديم الموجودة حتى في البيئات المشبعة بالتقانة. ويبرز هذا التوجه مصطلحات مثل

---

(21) Castells, *End of Millennium*, p. 164.

«الاقتصاد ما بعد الصناعي» و«الاقتصاد الجديد» و«اقتصاد المعرفة»، باعتبارها مصطلحات محمّلة بمعانٍ أيديولوجية ودعائية أكثر مما هي محمّلة بمعان وصفية. بمعنى آخر، يقترح بعضهم أن خطاب الاقتصاد الجديد، على الرغم من أنه يدّعي تقديم وصف موضوعي ومحايد لعدد من الديناميات التي تجري من حولنا أأحببنا أم كرهنا، يعمل، في الحقيقة، على المطالبة بتنظيم محدَّد للحياة الاقتصادية وتبريره وبلورته، مع أنّه تنظيم طارىء وليس ضروريًا في الواقع[22].

مع ذلك، تبنّت دول في كل مكان من العالم، وبالخصوص حكومات الدول الغنية، خطاب الاقتصاد الجديد من دون تحفظ. وفي هذا المستوى، أصبح الترويج لما وصف بأنه مكوّنات أساسية في وصفة الاقتصاد الجديد، معطى لا يمكن التفاوض في شأنه، في ما يبدو، وجانبًا مهمًّا للنجاح المادي في السياق المعاصر. وثمة مثال مميّز للمقاربات القومية للاقتصاد الجديد في **الكتاب الأبيض**[*] (*White Paper*) بعنوان **مستقبلنا التنافسي: بناء الاقتصاد الذي تقوده المعرفة**، وهو كتاب تبنّته الحكومة البريطانية في عام 1998. وفي هذا الكتاب جرى التعبير عن ضرورة العناية بالاقتصاد الجديد على نحو واضح جدًّا:

> لم يعد بوسعنا أن ننافس بالطريقة القديمة؛ فاقتصاد اليوم الذي أصبح أكثر كونية بأشواط، غدا رأس المال فيه متحركًا، وأصبحت التقانة قادرة على الهجرة بسرعة، ويمكن صنع البضائع في بلدان فيها تكلفة الإنتاج منخفضة، ومن ثمّ يمكن شحنها إلى الأسواق المتطورة. وعلى بريطانيا أن تنافس من خلال استغلالها قدرات لا يستطيع منافسوها أن يضاهوها بسهولة أو يحاكوها. وهذه القدرات المميزة ليست مواد خامًا أو أرضًا أو وصولًا إلى اليد العاملة الرخيصة. وبالتأكيد فإن هذه القدرات هي المعرفة والمهارات والإبداع التي تخلق أعمالًا ذات إنتاجية عالية وبضائع وخدمات ذات قيمة مضافة. لهذا، فإننا لا نستطيع أن نتنافس بنجاح في المستقبل إلّا إذا أبدعنا اقتصادًا «تقوده المعرفة» بحق[23].

---

(22) May, *The Information Society*, p. 8.

(*) الكتاب الأبيض، تقرير مرجعيّ أو دليل يساعد القارىء على فهم قضية ما، أو حلّ مشكلة، أو اتّخاذ قرار. ويستخدم هذا التعبير في المجالين الحكومي والتسويقي بين الشركات [المراجع].

(23) United Kingdom, Secretary of State for Trade and Industry, *Our Competitive Future: Building the Knowledge Driven Economy* (London: Department of Trade and Industry, 1998), p. 10.

بهذه الطريقة، تلتزم الحكومة البريطانية تطوير «اقتصاد تقوده المعرفة»، وتُعرّفه بأنه «اقتصاد يؤدي فيه توليد المعرفة واستثمارها الدور الأكبر في خلق الثروة، فهذا الاقتصاد لا يتعلق، بكلّ بساطة، بتوسيع حدود المعرفة فحسب، بل يتعلق أيضًا باستعمال أنواع المعرفة كلها في أشكال النشاط الاقتصادي كلها بمزيد من النجاعة»[24]. وبريطانيا إذ تردّد صدى الحكومات في البلدان المتطورة عبر العالم، ترى أن اقتصاد المعرفة القوي أساسٌ لربح معركة التنافسية وخلق الوظائف والنمو الاقتصادي.

يقتضي هذا الالتزام بتطوير اقتصاد تقوده المعرفة مفهومًا محدّدًا لدور الدولة ومسؤوليتها في توفير الأوضاع التي في ظلها يزدهر هذا الاقتصاد. ويمثّل الكتاب الأبيض للحكومة البريطانية أنموذجًا في تحديده الواضح لهذا التصور لدور الدولة. ومن أولويات هذا البرنامج الجهد المنسّق لتأسيس مناخ مضياف للاستثمار والمحافظة عليه، مع اعتماد سياسة المبادرة وركوب المخاطر. فالهدف الرئيس هنا هو دعم «التجديد»، لا لتحقيق إنتاج متزايد من الشيء نفسه فحسب، بل أيضًا لإنتاج أشياء جديدة فُضلى بطرائق جديدة وفُضلى. وتتضمن الإجراءات التي قُدِّمت على أنها ضرورية لخلق ثقافة التجديد تحرّرًا واسعًا نسبيًا من الأنظمة والضوابط تحريرًا للسوق (بالخصوص في قطاعات متصلة بالاتصالات والتقانة، وهي قطاعات وصِفت بصفة مميّزة باعتبارها مدعمة للمنافسة)، والإعفاء من الضرائب وحوافز أخرى، مثل إقرار سياسات مرنة عند العجز عن الدفع، وتشجيع الاستثمار لرأس المال المغامر، والإنفاق العمومي المتزايد على البحث والتطوير التقنيين، والتشجيع العملي على ترويج البحث العلمي، إضافة إلى توفير بنية تحتية للتعاون والشراكة القطاعية الوطنية والإقليمية والمحلية، وتحديد أنظمة الملْكية الفكرية لدعم تطوير المنْتج. ويتمحور القسم الثاني من الإجراءات حول إدارة الدولة للعلاقة بين التعليم والاقتصاد. ومن أجل خدمة اقتصاد تقوده المعرفة، اقتُرحت فكرة خلاصتُها أنه يجب أن يرتبط التعليم مفصليًا بحاجات المشروع وحاجات الصناعة كلّها.

---

(24) United Kingdom, Secretary of State for Trade and Industry, *Our Competitive Future: Building the Knowledge Driven Economy; Analytical Paper* (London: Department of Trade and Industry, 1998), p. 2.

وهذا يعني أولًا إحداث تحوّل في التركيز على التعليم بوصفه تدريبًا على المهارات، سواء المهارات «الخشنة» التي يحتاج إليها الفنيون في صناعة التقانة المتقدّمة أو ما يسمّى بـ «المهارات الناعمة»، وهي مهارات التكيف والتواصل واتّخاذ القرار وتقويم الأخطار، والعمل الجماعي المطلوب لإنجاح المشاريع الذكية والمرنة للاقتصاد الجديد. ويستلزم اقتصاد المعرفة تعزيز نماذج جديدة لإيصال التعليم، من بينها التعلّم «من بُعد» والتعلم «مدى الحياة» عبر الوسائل التقنية، وهو نوع من التعليم يرمي إلى تسهيل إعادة التدريب بشكل متواصل، والتأهيل المستمرّ الضروري للعاملين في سوق عمل دينامية تقنيًا. أخيرًا، هناك من يرى أن من الضروري أن تُطوِّر الدولة عمليًا بنيتَها الأساسية التقنية والقانونية لدعم تطور التجارة الإلكترونية في تجلّياتها المختلفة (التسويق الإلكتروني، والمعاملات بين الشركات، وشبكات المشاريع... إلخ).

يشكّل هذا، كما يصفه رئيس الوزراء توني بلير في مقدمته لـ الكتاب الأبيض «مقاربة جديدة للسياسة الصناعية»؛ مقاربة ترسم «الطريق نحو النجاح والرخاء التجاري للجميع»[25]. وبالفعل، تُعَدّ المقاربة البريطانية محلّ إجماع تلتقي عنده أغلب الدول الرأسمالية – الليبرالية. بوصفه موضح الأمور الضرورية للنجاح في الاقتصاد الجديد. لكن الجميع لا يلتقون عند نظرة رئيس الوزراء المتفائلة، المتصلة بمصير الاقتصاد الجديد؛ ففي الحقيقة، يفهم كثير من الناس الاقتصاد الجديد على أنه مجرّد تسريع وتوسيع وتعميق للعملية والبنية والعلاقات الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي القديم. وهي إجراءات تُنفَّذ تحت الغطاء الأيديولوجي للضروريات التقنية الآتية من تطوير الشبكات الرقمية الكونية[26]. ويُعتقد عمليًا أن أفضل طريقة لفهم الإجراءات المذكورة آنفًا هي فهمها على أنها حوافز منسّقة لتحرير الرأسمالية الكونية والرأسماليين من عبء الالتزامات التي يفرضها عليهم تطور دول الرفاه القومية. ويبدو الاقتصاد

---

(25) United Kingdom, Secretary of State for Trade and Industry, *Our Competitive Future: Building the Knowledge Driven Economy*, p. 5.

(26) D. Barney, *Prometheus Wired: The Hope for Democracy in the Age of Network Technology* (Chicago: University of Chicago Press, 2000); McChesney, Wood and Foster, eds., *Capitalism and the Information Age*; K. Robins and F. Webster, *Times of the Technoculture: From the Information Society to the Virtual Life* (London: Routledge, 1999), and Schiller, *Digital Capitalism*.

الجديد، من خلال هذه النظرة، اقتصادًا استعادت فيه الدولة بوضوح دور خادم رأس المال، وهو دور ابتعدت عنه، إلى حدٍ ما، في منتصف القرن الذي تلا الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين. وهذا لا يعني أن الدولة أصبحت ضعيفة في الاقتصاد الجديد، بل أصبحت، تحت راية «التنافسية»، فاعلة جدًا في تحديد شروط التراكم الخاص مع ضمان الرفاه العام، وإقامة بنية تحتية وقوة عاملة مرنة وقابلة للتجديد، ودعم الروّاد الوطنيين الجاهزين للصدامات في الأسواق العالمية، وتشجيع الاستثمار. ويُمكن فهم الاقتصاد «الجديد» للمجتمع الشبكي، على الأقل جزئيًا، على أنه تنفيذ تقني لهذه الأجندة.

ثالثًا: المؤسسة الشبكية

بحسب كاستلز، «يتعلّق التغيير الأكثر أهمية الذي يشكل أساس ظهور الاقتصاد الكوني بإدارة الإنتاج والتوزيع، وبعملية الإنتاج في حد ذاتها»[27]. وقد وصفنا في الفصل الأول التحوّل من النظام الفوردي إلى النظام ما بعد الفوردي في التراكم والتنظيم الاقتصاديين، باعتباره تحوّلًا من التقييس أو التنميط الشامل إلى الشخصنة أو الصنع المرن بحسب طلب الزبون، باعتباره قيمة جوهرية في عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ويبرز في هذا الإطار أنموذج الشبكة – شبكة من العقد شبه المستقلة ذاتيًا والتي تترابط في ما بينها بروابط متعددة سهلة التشكّل تمرّ عبرها تدفقات كثيرة – وتقانات الحواسيب الشبكية على نحوٍ يشكّل تضافرًا ملائمًا أشدّ الملاءمة لتحقيق المرونة في النشاط الاقتصادي، ويؤدي هذا التضافر عمليًا إلى ظهور ما يسمّيه كاستلز منطقًا تنظيميًا جديدًا يُميّز النشاط الاقتصادي في المجتمع الشبكي: ألا وهو المؤسسة الشبكية.

على العكس من الشركة التراتبية والممركزة والمعزولة والمحدَّدة إقليميًا، وسلاسل الإنتاج والتزويد والتوزيع الصلبة والنمطية الموجودة داخل المؤسسة، وتميز الأنموذج الفوردي للإنتاج، يبدو أن «الشبكة هي المؤسسة» في المجتمع الشبكي. ويصف كاستلز المؤسسة الشبكية على النحو الآتي:

---

(27) Castells, *The Rise of the Network Society*, p. 96.

[إنّها] الشكل التنظيمي الذي تنتظم ضمنه مشاريع وأعمال تعاونية بين أجزاء مختلفة لشركات متعدّدة، مرتبطة في ما بينها شبكيًا طوال مدة إقامة مشروع عمل معيّن، مشكّلةً شبكات لتنفيذ كلّ مشروع... وبذلك فالمؤسسة الشبكية ليست شبكة من المؤسسات ولا تنظيمًا شبكيًا داخل الشركة، بل هي الفاعل البسيط الذي يقوم بالنشاط الاقتصادي وتنتظم ضمنه مشاريع عمل معيّنة يتم إحداثها بوساطة شبكات متعدّدة التركيبة والأصل... بينما تواصل الشركة وجودها باعتبارها وحدة مراكِمة لرأس المال، وحقوق الملْكية، والإدارة الاستراتيجية، فإن إنجاز العمل تقوم به شبكات أُقيمت لهذا الغرض بالذات. وتتمتع هذه الشبكات بالمرونة وبالقدرة على التكيف التي يقتضيها اقتصاد كوني يعتريه تجدّد تقني لا يتوقف، ويتمّ تطويره بناء على تزايد المطالبة بالتغيير(28).

هكذا، لا تكون المؤسسة الشبكية متواضعة إقليميًا (على الرغم من أنها تبرز في بعض الأحيان في مناطق معيّنة) باعتبارها شبكة لشبكات العُقد الاقتصادية، وهي تركيبة يشابه بناؤها تصميم تقنيات الاتصال الرقمية المتقدمة التي تجعل ذلك البناء ممكنًا. وتحوي هذه المجموعات شبكات متداخلة للإنتاج والتوزيع داخل الشركة أو بين الشركات (حيث تعمل الشركات الصغرى والوسطى مع الشركات الكبرى)، كما تحوي تحالفات استراتيجية وقطاعية مؤقّتة بين شركات كبرى لها مصالح مشتركة (ولو كانت متنافسة)، علاقات مباشرة نسبيًا (على الرغم من أنها متباعدة جغرافيًا) بين البائعين والمستهلكين، أما استراتيجيات التسويق الجديدة، متضافرةً مع أنظمة مرنة للإنتاج والتسليم في الوقت الملائم، فتهدف إلى تطوير عملية شخصنة الزبون إلى أقصى حدّ باعتماد علامة تجارية مألوفة واستراتيجيات إدارة أفقية تهدف إلى التكامل بين الاستقلالية المحدودة للعُقد (بمعنى عمال، مديرين، شركاء، فِرق) والضبط المركزي المتطور. وترمي هذه الإجراءات إلى إحداث أسلوب تنظيمي سريع بما يكفي لأن يكون ناجعًا في ظروف الرأسمالية العالمية ما بعد الفوردية.

كما أشرنا آنفًا، فإن مصطلح «المؤسسة الشبكية» يجمع في الواقع عددًا من الأشكال التنظيمية المترابطة، لعل أولها هو الترابط الشبكي الداخلي

(28) Castells, *The Internet Galaxy*, p. 67.

واللامركزي للشركات الكبرى. ويقال إن المؤسسة الشبكية هي مؤسسة يجري فيها تسطيح تراتبيات الشركات المنظمة على نحوٍ تقليدي فتتحول إلى شبكات أفقية تتكوّن من «فِرق» يعتمد بعضها على بعضٍ، وتدير شؤونها بصفة ذاتية، ذلك أنَّ بنى السلطة المركزية والبيروقراطية والتراتبية، مع إجراءاتها الشكلية ووحداتها المتعددة في مستوى الإدارة الوسطى، ليست سريعة ومرنة بما فيه الكفاية لتتكيف مع دورات الطلب المتغيّر، والأسواق والمستجدّات التقنية. ثم إنَّ الشبكات الأفقية غير المركزية نسبيًا من اليسير إعادة تشكيلها مقارنة بالتراتبيات القائمة. ويمكن تطوير عمليات الإنتاج المنظمة وفق أنموذج الشبكة بطريقة أفضل وأكثر مرونة من تلك العمليات المنظمة بصفة تراتبية. إضافة إلى ذلك، ليس من اليسير على الدوام، في اقتصاد المعرفة والتجديد، التنبؤ بمواعيد حاجة طرف من المؤسسة إلى أن يكون قادرًا على التعاون وظيفيًا من طرف آخر في الوقت الملائم وبطريقة فاعلة، بغية تحقيق أهداف مشروع معيّن أو استراتيجيا محدَّدة. والبيّن أن فصل الوظائف المختلفة داخل الشركة في حاويات مُحكمَة الإغلاق لا ترتبط واحدتها بالأخرى إلا من خلال مستويات تنظيمية عمودية بيروقراطية فحسب، هو أمر مزعج، بطيء، ولا يمكن أن يكون سريعًا بما فيه الكفاية كي يواكب نسق العمليات الحيوية التي تحدث في أوضاع دينامية. وبالمقابل، فإنَّ معيار المؤسسة الشبكية هو ترابط شبكي داخل شركة ما؛ ترابط لامركزي لفِرق يتّجه تركيزها نحو «مشروع الجودة الشاملة».

العنصر الأساس الثاني في أنموذج المؤسسة الشبكية هو سلاسل الإنتاج والتوزيع المُتشظّية الموجودة في مواقع متعددة، سواء داخل الشركات أم في شراكات بُنيت على أساس الاستعانة بمصادر خارجية. ويتمثّل أحد انعكاسات العولمة الاقتصادية في أن الاقتصادات الوطنية تجد نفسها منشغلة بـ «منافسات محلية»؛ تتنافس فيها على الاستثمار المنتج عبر إحداث مناخ استثمار جذّاب للشركات (أعني الأجور المنخفضة؛ الإعفاء الضريبي؛ القروض والإعانات المالية؛ قوى عاملة مدربة ومنضبطة؛ مناخ قانوني مشجّع،...إلخ)[29]. وفي هذا المناخ، تجد الشركات حوافز تدفعها إلى نقل أجزاء متعدّدة من عملياتها

(29) Deibert, *Parchment, Printing and Hypermedia*, p. 156.

إلى المواقع التي توفر أحسن الأوضاع الضامنة للربحية. وهكذا ينظم كثير من المؤسسات الكبرى الآن سلاسل الإنتاج على هيئة شبكات متعدّدة المواقع وعابرة للقوميات، حيث يتم إنتاج عناصر عديدة لمنتَج نهائي وتجميعها في أماكن عدة. وفي بعض الأحيان تعمل هذه الشبكات الموزّعة إقليميًا تحت رعاية شركة واحدة، أما في أكثر الأحيان فتكون عبارة عن شبكة من المنتجين أو المصنّعين أو مقدِّمي الخدمات المستقلين نسبيًا، تعاقدوا ليوفروا مكوّنًا معيّنًا أو خدمة محددة توضع في الأخير تحت علامة تجارية واحدة. وما يهمّ في خصوص هذه الإجراءات هو قدرتها على التكيّف؛ إذ يمكن إعادة تشكيل سلاسل الإنتاج المرتبطة شبكيًا كي تستجيب للتجديد أو للطلب المتغيّر بيسر كبير، وذلك مقارنة بعملية ضخمة تقام تحت سقف واحد وفي موقع واحد. ويمكن التخلي عن العُقد أو إعادة موقعتها عندما تكون الأوضاع في مكان آخر أكثر جاذبية، من دون تعريض سلامة المؤسسة بأكملها للخطر.

يتمثّل العنصر الثالث للمؤسسة الشبكية في وفرة شبكات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتصلة بشبكات أكبر، وهو ما يسمّى «أنموذج بنيتون» (Benetton Model)، تيمّنًا باسم شركة إيطالية للملابس نالت شهرة عالمية على أساس شبكة من المنتجين الصغار (الموجودين في بعض الأحيان في منازلهم) الذين يرتبطون بسلسلة عالمية من منافذ البيع بالتجزئة تحمل العلامة التجارية نفسها. ولا ينطبق أنموذج الشبكة على الشركات الكبرى العابرة للقوميات فحسب، بل ينطبق أيضًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتخصصة بالتجارة عبر المنافذ الصغيرة (niche areas)، وتحقّق أرباحها باتصالها بشبكات أكبر منها تجلب لها عقودًا لمنتجاتها وخدماتها، إما تعقد مفردة صغيرة وإما جزءًا من مجموعات عقد صغيرة مع شركات صغيرة أخرى. وتستطيع هذه العمليات الصغرى أن تؤمّن معًا القيام بأنواع العمليات الإنتاجية المتخصصة والمرنة الضرورية في اقتصادات تتميز بالصنع بحسب الطلب والتجديد المستمر. ويخفف وجود هذه العمليات أيضًا من حمل الشركات الكبرى، في المحافظة على الموجودات الضخمة بُغية تحقيق نمو اقتصادي قيّم، وهو أمر صعب في إطار أسواق تعتمد ربحيتها على الشخصنة والصنع بحسب الطلب، ودورات الطلب القصيرة والتجديد المتواصل. ويتضمن الربط الشبكي

بين الشركات علاقات بين الموزعين والزبائن. تكون فاعلة ومؤثرة جدًّا، حيث يوفر المزوِّدون بسرعةٍ عناصر لعملية الإنتاج بحسب الطلب مما يجنّب الزبون مساوئ المحافظة على موجودات ضخمة. ويتطلّب هذا بالطبع عمليات إنتاجية داخل شبكات الشركات الصغرى التي تبقى هي ذاتها شديدة المرونة.

أما العنصر الرابع لأنموذج المؤسسة الشبكية فهو الأهمية المتزايدة للتحالفات الاستراتيجية على المستوى القطاعي والمشاريع المشتركة، المحدثة لغرض ما، والمركّزة حول مشروع بين الشركات.

إضافة إلى ما سبق ذكره من تشبيك داخلي بين الشركات والمنظمات الكبيرة وتشبيك بين الشركات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بشركات وشبكات كبيرة، تتميز المؤسسات الشبكية أيضًا بتكاثر التشبيك بين الشركات ومتنافسين سابقين على المستوى القطاعي، وذلك غالبًا في مشاريع مشتركة محدثة لغرض ما، وفي سياق تحالفات استراتيجية موقتة في شأن مشاريع محددة. وتبيّن هذه النزعة أن الاقتصاد الشبكي هو اندماج غريب بين التعاون والمنافسة؛ وهو ليس غريبًا إلا إذا استحضرنا في مقاربتنا الأفكار الفوردية وتركيزها على الشركات المعزولة نسبيًا التي تتنافس في أسواق لها حدود مستقرة وثابتة. أمّا في أوضاع ما بعد الفوردية، فيبدو هذا الانعزال محفوفًا بالمخاطر، ولا يمكن دعمه لأنه غير مربح بما فيه الكفاية حتى تتم المخاطرة من أجله. ويحمل تشخيص كاستلز لهذه الدينامية عددًا من المعاني:

> تبرز بنية الصناعات العالية التقانة في العالم في شكل شبكة معقدة جدًا من التحالفات والاتفاقيات والمشاريع المشتركة، تكون فيها معظم الشركات الأكبر حجمًا مرتبطة بعضها ببعض، وتُدار عملياتها الفعلية مع شركات أخرى: ليس فحسب مع المئات أو الآلاف من مؤسسات التعاقد الفرعي والمؤسسات الملحقة، بل أيضًا مع عشرات الشركات المكافئة نسبيًا التي تتعاون وتتنافس في ما بينها في آن، في هذا الاقتصاد العالمي الجديد الجريء، حيث يكون الأصدقاء هم أنفسهم الأعداء[30].

(30) Castells, *The Rise of the Network Society*, p. 163.

في عام 2000، على سبيل المثال، أعلنت أربع من شركات المناجم والتعدين الأضخم تكوين مشروع مبني على أساس الإنترنت، لتسهيل شراء المواد المنجمية وبيعها بطريقة أكثر فاعلية ومرونة من حيث التكلفة. وعلى الرغم من أن هذه الشركات تتنافس في حقل أعمال المناجم والتعدين، فإنها أدركت أن مصالحها المشتركة تتمثّل في تخفيف التكلفة والقيام بالأعمال عبر مشاريع مشتركة مماثلة. وبناء عليه، ليس من العسير أن نتبيّن لماذا فهم كثيرون التنظيم اللامركزي للإنتاج في الاقتصاد الشبكي على أنّه يمثّل تركيزًا مهمًّا للسلطة والمصالح في السجلات الكبرى للرأسمالية الكونية، حتى وإن كان ذلك في خضمّ خطاب يتميز بالتركيز على «المنافسة» التي تميّز التصور الليبرالي الذي يتصوّر به هذا الاقتصاد ذاته.

يتعلق الجانب الأخير في أنموذج المؤسسة الشبكية بنمو **شبكات التفاعل المتزامن بين المستهلكين/ الزبائن والبائعين/ الشركات**، وهي شبكات ضرورية بالنسبة إلى دورات الشخصنة الشاملة والصنع بحسب الطلب تميّز الجانب الاستهلاكي للاقتصاد الشبكي. وها هنا، يتصرف المستهلكون الأفراد باعتبارهم عُقدًا داخل المؤسسة المنتجة، عبر تقديم المعلومات لتلك المؤسسة، وتخص هذه المعلومات بيانات تسويقية وخيارات المستهلك، وهي معلومات تدفع نحو التجديد، وتُمكّن المؤسسة من التحكّم بالطّلب، وتوفر منتوجات موجّهة إلى زبون معيّن، وتقدّم خدمات في مقابل أثمان مدروسة. وما يهم هنا هو أنّ التدفق بين عُقد الزبون وعُقد المؤسسة، هو تدفق يتّسم بالتفاعل والتبادل: وهذا لا يعني أن الزبائن يستقبلون التدفقات (أعني المنتجات) فحسب، بل يعني أيضًا أنهم يقدّمون تدفقات (معلومات) تغدو أساسية في عملية إنجاح المؤسسة بأكملها، وهي ضرورية في مستوى الشخصنة الشاملة، وفي مستوى الدورات القصيرة لحياة المنتوج التي على أساسها يرتكز الأنموذج بأكمله. ويتمّ القسم الأكبر من تلك العملية آليًا عبر وسائل مراقبة المستهلك التي توضع داخل أغلب الواجهات التجارية الإلكترونية. وهكذا، سواء أشكّل الزبائنُ المنتوج فعليًا وفق ما يُفضّلونه أم أشاروا إلى ميولهم قصدًا عبر إرسال المعلومات آليًا، فإنهم يساهمون في عملية التجارة الإلكترونية بأشكالها المتعددة، ويقومون الآن بجهد كبير في البحث التسويقي من دون أجر، ويخفّفون الحمل عن الشركات

التي تبيعهم المنتوجات. ويدلّ ذلك، في كثير من الجوانب، على العبقرية النوعية لأنموذج المؤسسة الشبكية.

يمكن أن تلاحَظ مظاهر مختلفة من أنموذج المؤسسة الشبكية شَغَّالَةً عبر القطاعات الاقتصادية. وثمّة أمثلة مهمّة في مجال شركات الكمبيوتر والاتصالات، مثل «دِل»، و«نوكيا»، و«سيسكو»، لها علامات تجارية، لكنها لا تحتفظ إلا بأقل الموجودات، إذ تضم منتوجاتها مكوّنات من شبكة مؤلّفة بالمعنى الحرفي من مئات المزوّدين المستقلين عبر العالم، وتوزّع للمستهلكين بضائعها المشخصنة نسبيًا عبر واجهات إلكترونية متاحة على الإنترنت. وهي شركات لا تدير عمليات بيع مختلفة بالتجزئة (الغذاء، الملابس، الكتب والموسيقى) والتجارة عبر الإنترنت فحسب، بل تنخرط أيضًا في شبكات دينامية معقدة من المزوّدين والموزّعين، وكذلك في شبكات لعملاء مؤسسات صغرى ينتجون أنواعًا عديدة من المواد التي تنتهي إلى علامة تجارية خاصته بالمؤسسة. وحتى المؤسسات الصناعية التقليدية، على غرار صناعة الطائرات والسيارات الملابس والأسلحة، أعادت تشكيل نفسها وفق هذا الأنموذج، معتمدة الشبكات التي تربط أطرافًا محددة داخل الشركة وفي ما بين الشركات، مؤسسة نسيجًا شبكيًا كونيًا معقدًا للتزويد والإنتاج والتوزيع. وترتبط تلك الشركات، بعضها ببعض، في إطار مشاريع استراتيجية مشتركة في القطاع الذي تنشط ضمنه، لكن عبر الحدود الوطنية، منتفعة بالإمكانات التجارية التي يوفرها البيع والإعلان وتسويق البضائع عبر الوسائل الإلكترونية وبمساعدتها. وأنجزت هذه المنظومة نشاطًا خدماتيًا مختلفًا يضمّ المصارف والطاقة والمالية والسياحة والصحة والتعليم. وهكذا، تبدو المؤسسة الشبكية، على الرغم من الصعوبات المستجدّة وسوء الحظ الذي يواجه «اقتصاد الدوت كوم» (dot-com Economy) المتضخّم والـ (Tech Boom) على أنّها الأنموذج التنظيمي للرأسمالية ما بعد الفوردية.

طبيعي أن السبب الرئيس لنجاح هذا الأنموذج، كان ولا يزال، وفرة المعلومات الرقمية وتقنيات الاتصال. وبهذا يستحيل تنظيم وتشغيل أنموذج المؤسسة الشبكية الذي أتينا إلى ذكره سلفًا، من دون هذه المعلومات والتقانات.

ويرسم داير وذفورد صورة مشرقة للعلاقة الثلاثية بين المؤسسة والتقانة الشبكية ورأس المال الموجِّه:

> تسمح أنظمة المعلومات الإلكترونية، خصوصًا للشركات العابرة للقوميات، بجعل عملياتها لامركزية، وذلك بإرساء تنمية تعمل وفق مركزية المراقبة؛ إذ يفتح الموظفون الإداريون في مكاتب تورنتو نوافذ على شاشات حواسيبهم تعرض أداء مشغلي الآلات في مصانع سيئول. وتعتمد الاستراتيجيات التصنيعية للمنتوجات، مثل «السيارة العالمية» لشركة فورد، على الاتصالات البعيدة لتنسيق تدفقات الإنتاج في مصانع القارات المختلفة، وكذلك لجعل عملية المعايرة والتقييس لأجزاء الوحدات تامة دقيقة... (وتستخدم) الصناعات الكونية التي تنجز محليًا، مثل تلك التي تتعهدها بنيتون، الحواسيب الشبكية لربط المزوِّدين بالبائعين، ووصل الإنتاج بالموجودات، ومراقبة عمال موزعين في أماكن مختلفة، والتحقيق في نوعية التزويد وسرعته عبر مراتبها الهرمية كلها. ويسمح المنطق نفسه، إلى هذا الحدّ أو ذاك، لمتاجر كندية ببيع الزهور المقتطفة للتوّ من أفريقيا، كما يسمح لوكالات السفر في بون وطوكيو بحجز رحلات السياحة الجنسية إلى تايلند والفيليبين[31].

تتطلّب المؤسسات الشبكية تقانة ضبط متطوّرة لضمان عملها الفاعل والكفوء. وعلى خلاف الفكرة القائلة بتعويض الإدارة العلمية التيلورية بالإدارة الذاتية اللامركزية، مكّنت التقانات الشبكية من جعل عمليات الإدارة لامركزية في خضمّ تزايد نفوذ الإدارة والضبط المركزيين[32]. كما يقول ماي: «من المؤكَّد أنَّ المعلومات والمراقبة والفاعلية، وهي مبادئ التايلورية الأساسية، قد تعزّزت، وامتدّت وتأتمتت من خلال تطبيق تقنيات الاتصالات والمعلومات الجديدة. كما ارتقت الإدارة العلمية بفضل ثورة المعلومات ولم يكن مصيرها التهميش»[33].

---

(31) N. Dyer-Witheford, *Cyber-Marx: Cycles and Circuits of Struggle in High-Technology Capitalism* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 1999), p. 136.

(32) Robins and Webster, *Times of the Technoculture*, pp. 11-130, and Rochlin, *Trapped in the Net*, pp. 51-73.

(33) May, *The Information Society*, p. 69.

هذا لا يعني أننا نعتبر ظهور تقانات الاتصالات والمعلومات الجديدة السبب في إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي وفقًا للأنموذج الشبكي. أغلب الظن أن هذه العلاقة علاقة جدلية؛ إذ يقتضي الشكل التنظيمي الجديد تعزيز إمكانات الاتصال، والمستجدّات التقنية التي تُستحضر لتلبية هذه المتطلبات تدفع بدورها نحو صقل وترسيخ متزايدين للمنطق الشبكي على المستوى التنظيمي. ويبدو جليًا أن أنموذج الأعمال الشبكي يعتمد، إلى حد كبير، على المعلومات والاتصالات، ويتطلب تبادل كمّ هائل من المعلومات المتّصلة بالعمل، وخزنها واسترجاعها ومعالجتها سريعًا وعلى نحوٍ موثوق (الطريقة الآلية هي المثلى)، وعلى نحوٍ متحرّر من القيود الجغرافية، وهذا ما أصبح ممكنًا على وجه التحديد عبر شبكات الحواسيب الرقمية والتقنيات المتصلة بها. وتشكّل تقانة المعلومات والاتصالات الجديدة البنية التحتية الضرورية بالنسبة إلى المؤسسة الشبكية. وبناء على ذلك، يمكن أن يوزّع النشاط الاقتصادي في شبكات عمليات دينامية لامركزية، شبكات تبقى، على الرغم من ذلك تحت إشراف ومراقبة مركزيين صارمين.

رابعًا: العمل الشبكي

في المجتمع الرأسمالي، يجب أن يعمل أغلب الناس لتحصيل رزقهم، وكان كثير من النتائج الاقتصادية للتقانة الشبكية التي تسترعي الاهتمام، ولا يزال، يلاحَظ في بنية العمل والتشغيل وممارستهما اليومية. ويشير هذا إلى الطبيعة الشاملة للتقنيات الرقمية التي ليست مجرّد أدوات اتصال ومعلومات، بل هي أيضًا، وبالأساس، أدوات إنتاج. وكما كانت هذه التقانات مركزية في عملية إعادة هيكلة المشروع الرأسمالي في مستوى الشركة كذلك كانت محركًا أساسًا لإحداث تغييرات في هيكلة التشغيل والتنظيم وممارسات العمل في الاقتصادات الرأسمالية. وتبدو في هذا الخصوص التقانات الشبكية التي تتميّز بها الماسحات الضوئية الرقمية السريعة عند أبواب المحلات الكبرى وأنظمة الحجز عبر شبكة من أجهزة الكمبيوتر في مراكز النداء، أكثر ربحية من الناحية المادية، مقارنة بتقنيات خدمات المحادثة عبر الإنترنت ومواقع «الويب» المتخصصة بالترفيه التفاعلي والتصويت الإلكتروني.

1- الشبكات والعمالة (البطالة)

تبدو حدود العلاقة بين التقنيات الشبكية والعمالة، حدودًا معقّدة ومتعددة. وفي المراحل الأولى من تطور التقانة الشبكية وتطبيقها في العمليات الإنتاجية، أثير جدل واسع في شأن إمكان ارتفاع نِسب البطالة الناجمة عن التقنيات الحديثة. فالحواسيب المرتبطة شبكيًا هي تقنيات تشغيل آلي بامتياز. وأينما يتم تشغيل آلي على هذا النحو، يمكن أن تتبادر إلى الذهن فكرة استبعاد العمل الإنساني. وانتشرت هذه المخاوف في الخطاب الرسمي، في الدولة القومية وفي العالم على حد سواء، المتعلق بأهمية تطوير تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة التي ترتبط ارتباطًا واضحًا بالنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

من الصعب الإجابة عن سؤال: هل أدّت التقانة الرقمية إلى القضاء على فرص العمل أم إلى خلقها؟ فمن جهة، من المؤكد أن التشغيل الآلي وإعادة هيكلة الأعمال التي توظف فيها تقنيات الحاسوب قد أدّيا إلى إقصاء عدد كبير من العاملين من مواطن شغلهم؛ لأن في الإمكان إنجاز الأعمال التي كانت تتطلّب، في وقت مضى، تدخّلًا مباشرًا للعنصر البشري بطريقة آلية، حيث تنجز حاليًا، في كلّيتها، باعتماد نظام حاسوبي من طرف عدد أقل من العمال. ويرجع ذلك إلى الفاعلية الإنتاجية التي توفّرها الحوسبة، أو إلى نظام إدارة يستخدم من بُعد جهاز الحاسوب(34). وبناء عليه، ستنتهي وظائف عمّال الهاتف وعمّال الاستقبال، وسيقلّ عدد الوظائف في صفوف عمّال تجميع السيارات. وسيتكفل مديرو الإدارة الوسطى بأعمال مراقبة العمل من بُعد، باستعمال تقنية آلية لمراقبة مكان العمل. ويحذّر النقاد أيضًا من ضلالة الفصل بين التقانات المعلوماتية الجديدة والديناميات الأخرى التي تجعل العمالة في خطر في المناخ الاقتصادي المعاصر. وحتى في الحالات التي لا يمكن فيها الربط مباشرةً بين فقدان العمل أو البطالة وتقانة معيّنة، فإنّ التقنية الرقمية تكون عميقة التورّط، مثلًا، في حركية العمليات الإنتاجية، وحركية رأس المال، وهو

(34) H. Menzies, *Whose Brave New World? The Information Highway and the New Economy* (Toronto: Between the Lines, 1996), pp. 59-69.

نوع من التدفق الذي يؤدي غالبًا عند حدوثه إلى القضاء على التشغيل. وعندما تتحول عملية تصنيعية إلى مكان ما بعيد لتستفيد من تدنّي الأجور أو من تحرير الأسعار أو من الأداءات المنخفضة، فإن ذلك يؤدّي إلى فقدان فرص العمل في مكان الإنتاج الأصلي. وإذا ما كانت التقانة الرقمية هي التي تمكّن من تقسيم المشاريع، وجعلها عابرة للحدود الوطنية بهذه الطريقة، بتسهيلها إعادة التموقع الفيزيائي لتلك المشاريع من دون فصل العملية الإنتاجية عن شبكة الشركة، في هذه الحالة يمكن أن نتساءل: هل تساهم التقانة الرقمية في العمالة الفعلية أم في البطالة الفعلية؟ يقول النقاد إننا إذا أردنا فهم كيفية تأثير التقنيات الرقمية في مستويات العمالة، فيجب النظر إلى الدور الذي تقوم به التقانة في الديناميات الاقتصادية للعولمة عمومًا، ويظهر كثير من هذه الديناميات باعتباره من بين الأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار في سوق العمل.

من جهة أخرى، لا يمكن أن ننكر أن البلدان التي تبدو فيها التقانة الشبكية متطورة جدًّا ومنتشرة لم تشهد مستويات بطالة كارثية أو حتى مرتفعة، نتيجة للتقدم التقني. وتشير منظمة العمل الدولية، في **تقرير العمالة العالمي 2001**، إلى «تحوّل كبير في أوضاع العمالة» في بلدان المنظمة الدولية للتعاون والتنمية (OECD)، حيث «تقلّصت البطالة الإجمالية تقلصًا حادًا» في التسعينيات، وهي الفترة نفسها التي دخلت فيها التقنيات الشبكية اقتصادات تلك البلدان[35]. وعلى الرغم من ذلك، يشير التقرير أيضًا إلى أن «عددًا متزايدًا من العمال لا يجدون فرصًا للعمل، على الرغم من ثورة المعلومات التي تحدث في العالم اليوم»، مبيّنًا حقيقة مفادها بقاء ثلث اليد العاملة في العالم في عام 2001، أي ما يقدّر بـ 3 مليارات، من دون شغل[36]. وبهذا المعنى، يظهر أن الاقتصاد العالمي القائم، جزئيًا في الأقلّ، على التقانة الشبكية، نادرًا ما كان دافعًا للتشغيل. لكن منظمة العمل الدولية، وجوقة من المنظمات المماثلة، صريحة في قبولها أنّ التطور العام لتقانات الاتصال المتقدمة هو بمنزلة الدواء للبطالة المعتادة في

(35) International Labour Organization, *World Employment Report 2001: Life at Work in the Information Economy* (Geneva: International Labour Organization, 2001), p. 1.

(36) International Labour Organization, *World Employment Report 2001*, p. 1.

الاقتصادات النامية، شرط أن يُدْعَم اعتماد هذه التقنيات باستراتيجيات تهدف إلى مساعدة المهمّشين على استخدام تلك التقنيات لمصالحهم، عوضًا عن أن تكون مصدر ضرر يلحق بهم.

هكذا يتّضح، إجمالًا، الإجماع على أن التقانات الشبكية ليست ذات تأثير هدام في نِسب العمالة التي تخوّف منها أوائل النقّاد. ويردّد كاستلز خطاب ما بعد الصناعية ومجتمع المعلومات، قائلًا إن المهمّ هو الخصائص المميزة للعمالة لا مستوى العمالة في المجتمعات التي تنتشر فيها التقانة الشبكية. وفي إشارته إلى بلدان مجموعة السبع (G7)، يحدد كاستلز العديد من التوجّهات في هذا الخصوص، على غرار التخلص التدريجي من العمالة الزراعية، والتقلّص المتواصل للأعمال الصناعية، وظهور قطاع الخدمات وتنوّعه (يُعرف عمومًا بأنه يشمل خدمات الأعمال والخدمات الاجتماعية، والتجارية، والترفيهية، والشخصية) باعتباره المصدر الأساس للعمالة، وتزامن مع ذلك تزايد عدد الكفاءات العليا (الإدارية والحِرفية والتقنية)، وارتفاع نسب الكفاءات الدنيا (الكتبة وخدمات البيع بالتجزئة والخدمات الشخصية) في البنية المهنية[37]. ويضيف كاستلز في خصوص هذه النقطة أن نِسب ازدياد الكفاءات في المراتب العليا من البنية المهنية تفوق نِسب حضور الكفاءات الدنيا، ما يؤدّي إلى تحسّن نسبي في البنية المهنية عبر الزمن[38].

غني عن القول إن هذه الخصائص الواسمة لوضع العمالة في اقتصادات المجتمع الشبكي القائمة على «المعلوماتية» المتقدمة لم تكن في منأى عن النقد. ويبيّن ماي، مثلًا، على نحو مقْنع، أن الدراسات المتعلقة بتحوّل كمّي وكيفي إلى اقتصاد خدمات جديد، ما بعد صناعي، غني بمتخصصين بالمعلومات، وإنما هي دراسات تعتمد كثيرًا على مجموعة من التبريرات المفهومية التي هي محل تساؤل نوعًا ما. وتتعلّق هذه التبريرات بتعريفات العمل الخدماتي، وهي تعريفات لا تفرق بما فيه الكفاية بين أنواع مختلفة من الوظائف التي جُمعت تحت هذا الصنف، كما تتعلّق بافتراضات تقول إن الأعمال تعتمد بصفة كبيرة

(37) Castells, *The Rise of the Network Society*, pp. 228 - 229.

(38) المصدر نفسه، ص 229.

على المعلومات دون غيرها فقط عندما يتعلّق الأمر باستعمال أجهزة الحاسوب (وأن جميع الأعمال المماثلة هي وظائف معلوماتية)، وتتعلّق أيضًا بنماذج إحصائية مرنة تستوعب بيسر تغيير اسم وظيفة ما باعتبار ذلك دليلًا على تغيّر نمط تلك الوظيفة ووضعها[39]. ومن ثمّ، ما معنى «العمالة الخدماتية» إذا كانت تشتمل على كلٍّ من مدير المصرف والشخص الذي يبيعه قهوته حين يدخّن، وهل عمل وكيل حجز التذاكر «أشدّ معلوماتية» من عمل ناظر المدرسة لمجرّد أن مهماته اليومية تُنجَز باستخدام وسائل رقمية معقدة، وهل يغدو عمل من يسجّل شكاوى الزبائن عبر الهاتف «هامشيًا» عندما يُعاد تسميته «مدير العلاقات الزبونية». على الأقل، يجب أن يضاف إلى محاولات توصيف التغييرات بنية العمالة، على المستوى الكلي (Macro) في المجتمعات الشبكية المعلومات، اهتمام دقيق بخصوصيات المستوى الجزئي (Micro) التي كثيرًا ما تؤكد تلك التوقّعات الكبرى أو تحيد بها عن مسارها.

2 - الشبكات وإعادة هيكلة العمل والعمالة

إن الإجماع على اعتبار التقنيات مرتبطة بعملية إعادة هيكلة القيام بالعمل وتنظيمه في الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة، يبقى أقلّ عرضة للجدال من مسألة تأثير التقنيات الشبكية في العمالة. وكما تُبيّن بربرا كراو وغراهام لونغفورد، «أثّرت الرقمنة في طبيعة العمل المؤدى في الاقتصاد بقدر ما أثّرت في حجم العمالة»[40]. إن ثمّة نسبة قليلة من الشك في أنه تمّ استخدام التقانة الشبكية لمصلحة إعادة هيكلة مهمّة للعمل وعلاقته بالعمالة، تمشّيًا مع حاجات الاقتصاد العالمي ما بعد الفوردي والمشاريع الشبكية التي تقوده. وكما أشرنا سابقًا، فإن المرونة هي المبدأ الفاعل الأساس والقيمة التنظيمية الرئيسة للاقتصاد ما بعد الفوردي. وسبق أن بيّنا كيف تحقّقت المرونة في تنظيم الشركات وفي الإنتاج والتمويل، في الأغلب، من خلال إعادة هيكلة تلك الشركات على هيئة شبكات تتوسطها التقانة الرقمية. وما تبقّى من نقاش هو مدى تحقّق المرونة في

---

(39) May, *The Information Society*, pp. 53-66.

(40) B. Crow and G. Longford, «Digital Restructuring: Gender, Class and Citizenship in the Information Society in Canada,» *Citizenship Studies*, vol. 4, no. 2 (2000), p. 211.

العمل الإنساني، من خلال إعادة هيكلة العمل وأماكنه طبقًا للأنموذج الشبكي وتوسّط التقانات الشبكية الرقمية للعمل.

وجّه تنظيم الشغل والعمل بحسب أنموذج دولة الرفاه/ الأنموذج الصناعي نحو ضمان الحماية بدلًا من المرونة. وأدى هذا التنظيم إلى تصنيفات للعمل محدّدة جيدًا ودائمة نوعًا ما، وكذلك إلى التزام دائم بواجبات معينة من جانب العمال - مهرة وغير مهرة - غالبًا ما تنصّ عليه أنظمة العمل أو الاتفاقيات الجماعية الملزمة التي يصعب تحويرها أو خرقها. وكان الشكل القياسي للعمالة دوامًا كاملًا وعملًا متصلًا يتم في مكان عمل، ويشرف عليه ربّ العمل. وكان الناس يدرَّبون على عدد من المهارات اليدوية، وكانوا يبنون مسيرتهم المهنية على نمط واحد عمومًا، ليبقوا في الأغلب في العمل نفسه لمصلحة الشركة نفسها، في الجزء الأكبر من حياتهم العملية، أو ليواصلوا الحركية صعودًا في هرم الشركة. واعتمدت أغلبية القوانين الوطنية التأمين على البطالة الذي تديره الدولة ويهدف، من بين أشياء أخرى، إلى التخفيف من خطر البطالة وما يمكن أن تثيره من فوضى. وبهذا المعنى، أصبح العمل ممأسسًا، وتبيّن أنه جامد وليس بتلك المرونة.

يبقى العمل الإنساني مكوّنًا أساسًا لا غنى عنه للاقتصادات الحديثة، لكن طلبات المرونة - التي يفرضها اقتصاد يعتمد نموّه على التجديد والشخصنة الدائمين - غيّرت التشغيل والعمل بطرائق جذرية. وكان من الواجب إعادة تشكيل العمل، مثله مثل بقية أجزاء المؤسسة الشبكية، باعتباره شيئًا قابلًا للتكيف، ومتنوّعًا وسريعًا، ويمكن إعادة توجيهه بسهولة. ومن الناحية الإجرائية، فإن العمل لامركزي، وفي الوقت ذاته يبقى تحت مراقبة مركزية. وأصبح العمل في الاقتصاد الشبكي غير مؤسساتي بصفة جذرية، كما غدا «فردانيًا» ليصبح أكثر مرونة، وأكثر استجابة لطلبات التكيّف التي تشجّع المشروع الشبكي عمومًا. وعلى أساس دراسة توجّهات سوق العمل في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة؛ هذه الدراسة التي تقدم برهانًا واضحًا على الهيمنة الشاملة (باستثناء بارز هو اليابان) لأشكال العمالة غير النمطية والمرنة والطارئة. ويستنتج كاستلز أن «الشكل التقليدي للعمل، المؤسَّس على مبدأ العمالة بدوام كامل، وعلى واجبات وظيفية محددة ومقسمة بطريقة واضحة، وعلى امتداد حياة مهنية تدوم

دورة حياة، هو بصدد التآكل ببطء وبصفة مؤكدة»[41]. ولـ «مرونة» العمل هذه العديد من التجليات، يستحق كلٌ منها ههنا قراءة دقيقة.

يمكن تبيّن تلك المظاهر المختلفة، على نحو أفضل، إذا نحن أدرجناها تحت عنوان **أشكال العمالة غير القياسية**. وسبق لنا أن عرّفنا **الشكل الأول**، وهو الشكل القياسي للعمالة في ظل النظام الصناعي الفوردي باعتباره عملًا دائمًا، محدّدًا على نحو جيد، واضح المعالم، يتمّ على مدى ساعات منتظمة وفق جدول زمني ثابت نسبيًا، في مكان تشغيل يشرف عليه المستخدِم، وهو عمل يتّخذ مسارًا مهنيًا خطّيًا في العادة. وكما بيّن كاستلز، لم يعد هذا القياس أو المعيار يصف الأوضاع التي يعمل في إطارها عدد كبير من الناس. وفي استعاضة عن ذلك، أصبح المقياس الجديد هو إجراءات عمالة أكثر مرونة أو «غير قياسية» أو «طارئة» (بمعنى غير يقينية). ومن أهم هذه الإجراءات نذكر **العمل بدوام جزئي والعمل الموقّت**، ويمثّل هذا الأخير مثلًا أكثر القطاعات استقطابًا لليد العاملة الأميركية. وإنه لأمر معبّر أن تكون «مان باور»، وهي وكالة تشغيل موقّت، المستخدم الأكبر والوحيد في الولايات المتحدة بـ 600.000 شخص في جدول الرواتب (مقارنة بـ 400.000 شخص في «جنرال موتورز» و350.000 في «آي ب م»)، ووكالات التشغيل الموقّت هي أيضًا من ضمن الشركات الأوروبية الأسرع نموًا. وقاد مثل هذه الإحصاءات بعض النقّاد، مثل ناعومي كلاين، إلى وصف العمل المستأجَر بأنه واحد من أحد أسرع أنواع التشغيل نموًا في أميركا الشمالية وأوروبا[42].

الشكل الثاني من العمالة غير القياسية الصاعدة في المجتمع الشبكي هو **العمالة الذاتية والعمل التعاقدي المتقطع، والعمل الاستشاري أو «العمل المستقل»**، وفيه ينتقل العمال من عقد أداء عمل قصير المدى إلى آخر، من دون إجراءات طويلة المدى مع مستخدِم واحد[43]. وكما بيّنا آنفًا، وفي علاقة بنمط العمل الخدماتي، تمثّل «العمالة الذاتية» في الحقيقة عددًا واسعًا من وضعيات

---

(41) Castells, *The Rise of the Network Society*, p. 268.

(42) N. Klein, *No Logo: Taking Aim at the Brand Bullies* (Toronto: Vintage Canada, 2000), p. 247.

(43) L. Vosko, *Temporary Work: The Gendered Rise of a Precarious Employment Relationship* (Toronto: University of Toronto Press, 2000).

العمل المتنوعة، تتراوح بين المحترفين وأصحاب الأعمال الصغرى وعمال الحِرف المستقلين والتجار والعمال المتعاقدين في قطاع الخدمات وعمال الخدمات بالقطعة. ويظهر عبر هذه الأصناف تقسيم آخر مهم بين أولئك الذين يستغلون هذه الوضعية لتشغيل آخرين، وأولئك الذين يعملون في هذا الإطار بشكل فردي فحسب. ومع ذلك، من الواضح أن العمالة الذاتية تنمو بطريقة دراماتيكية منذ الثمانينيات؛ إذ تفوق نسبة نموّها نسبة العمالة المؤجّرة في 15 بلدًا من ضمن بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الـ 24، في الفترة بين عامي 1979 و1997[44]. وبالفعل، فإن أهمية أشكال ترتيبات العمل غير القياسية المذكورة آنفًا، هي تلك الأهمية المتصاعدة في الاقتصادات المتقدّمة كافة[45]. وجدير بالذكر أن هذه الأشكال من العمالة غير القياسية هي أكثر انتشارًا في قطاعات الخدمات والتقانة العالية، وهذه القطاعات مركزية في اقتصاد المجتمع الشبكي، وأن النساء، وهذا يتعلق تقريبًا بأشكال العمل غير القياسي كلها، هنَّ أكثر تمثيلًا، وعلى نحو دراماتيكي في القوى العاملة الطارئة، أكان على الصعيد العالمي أم على صعيد الدول الوطنية[46]. «وبصفة عامة، أصبح 'رجل المؤسسة' في الخارج، وأصبحت 'المرأة المرنة' في الداخل»، على حدّ قول كاستلز[47].

يتعلّق القسم الثالث من المظاهر المتصلة، بإعادة هيكلة العمل في أشكال غير قياسية، بما يمكن وصفه بـ **تخلّع العمل زمانًا ومكانًا**. ويشير **التخلع الزمني** إلى إجراءات عمالة لا ينحصر فيها العمل المدفوع الأجر في حدود 8 ساعات، أي يوم عمل يمتد من التاسعة إلى الخامسة، بمعدّل أربعين ساعة في الأسبوع،

---

(44) J. Fudge, E. Tucker and L. Vosko, *The Legal Concept of Employment: Marginalizing Workers* (Ottawa: Law Commission of Canada, 2002).

(45) M. Carnoy, *Sustaining the New Economy: Work, Family and Community in the Information Age* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000).

(46) C. Benner and A. Dean, «Labour in the New Economy: Lessons from Labour Organizing in Silicon Valley,» in: F. Carré [et al.], eds., *Nonstandard Work: The Nature and Challenges of Changing Employment Arrangements* (Campaign, IL: Industrial Relations Research Association, 2000), and Vosko, *Temporary Work*, p. 361.

(47) Castells, *The Internet Galaxy*, p. 95.

من الإثنين إلى الجمعة. فبدلًا من ذلك، يظهر زمن العمل في ظلّ الإجراءات غير القياسية المميزة للاقتصاد الشبكي باعتباره «وقت عمل مرنًا» على نحوٍ متزايد، حيث لا ينظّم العمل بناء على جدول عمل زمني ثابت، قياسي، لكنّه يتكيف بصفة مستمرّة بحسب حالة المدّ والجزر في مستوى الطلبات. وأصبح وقت العمل هنا مرنًا بمعدّل 12 ساعة اليوم و3 ساعات غدًا. إنه، بعبارة أخرى، جدول زمني بمعدّل 74 ساعة هذا الأسبوع، و20 ساعة في الأسبوع التالي، وثلاث فترات عمل تناوبي من ساعتين مع عناية بالأطفال والواجبات المنزلية، عوضًا عن نوبة عمل من 6 ساعات؛ وهي نوبات ليلية عوضًا عن فترات عمل تمتدّ خلال النهار، لتلبية حاجات زبائن على بعد 4 مناطق زمنية، قصد الاستجابة لطابع الزمن المضغوط الذي يميّز الأسواق العالمية والمحلّية الحديثة. ووفق كاستلز: «لا تتّبع نسبة تقدّر بين ربع السكان المشتغلين وثلثهم، في البلدان الصناعية الكبرى، الأنموذج الكلاسيكي للعمل بالدوام الكامل وفق جدول عمل زمني منتظم... والنزعة السائدة في القطاعات المتطورة في الاقتصادات المتقدمة هي التنويع العام لزمن العمل»[48].

تشير عملية التخلّع المكاني إلى القيام بالعمل في أماكن فيزيقية هي أقل ديمومة ومركزية من المرافق الدائمة والمركزية التي يوفرها المستخدِمون ويصونونها. ويحوي العمل المتخلع مكانيًا على أنواع من النشاط المهني، من بينها العمل المنزلي والعمل في مراكز الاتصالات (التي يكون فيها العمال مركزيين لكن يكون فيها العمل موزّعًا مكانيًا في شبكات إلكترونية)، و«العمل من بُعد» (حيث يُنْجَز العمل الموصول بجهاز الحاسوب من مكان بعيد من دون الحضور إلى مكان عمل مركزي)، أو «العمل من بُعد عبر الحاسوب» (وهو عمل ينجز في المنزل عبر جهاز الحاسوب وعلى فترات، لكنه يقع عمومًا في مكان عمل عيني ودائم)[49]. ومن المهم أن نُقرّ بأنه ما عاد هناك شكل واحد للعمل المنخلّع كلّيًا هو الأنموذج الجديد المعياري لإجراءات العمل

---

(48) Castells, *The Rise of the Network Society*, p. 442.

(49) P. Gurstein, *Wired to the World, Chained to the Home: Telework in Everyday Life* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2001), and L. Johnson, *The Co-Workplace: Teleworking in the Neighbourhood* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2003).

في الاقتصادات المتطوّرة تقنيًا[50]. وعلى الرغم من ذلك، تلتقي بصفة روتينية أشكال متعددة من العمل المنخلعة زمانًا ومكانًا مع أشكال العمل التقليدية المُوضَّعة لتشكّل طرائق لتنظيم العمل متعدّدة وحيوية جدًّا، تكتسب بمقتضاها التقانات المعلوماتية والاتصالات الشبكية مكانة مهمّة، وفيها لا يعود ضروريًا ممارسة العمل بوصفه أمرًا يتمّ في أوقات منتظمة.

يتجلّى مظهر آخر من مظاهر نزع قياسية في العمل في الاقتصاد الجديد، في **الأفول الظاهر للحياة المهنية التي تمتد طول العمر في شركة واحدة أو في مهنة واحدة**. الثابت؛ أي فكرة الموقع المديد الذي يتطلب مهارة ثابتة ومستدامة ومتوقّعة، ويكون غالبًا في شركة واحدة، وفكرة الحياة المهنية الثابتة؛ أي فكرة المسار المحدّد مدى الحياة لتطور مصدر رزق المرء وإتقانه، أمرًا من أمور الماضي التي فات أوانها في المجتمع الشبكي. ويمكن الآن أن يُنتظر من الأميركي العادي ذي العامين من التكوين الجامعي، أن يُغيّر أعماله على الأقل إحدى عشرة مرة، وعليه أن يجدد مهاراته (بمعنى أن عليه ألّا يُحدِث تغييرات بسيطة في تكوينه فحسب) على الأقل ثلاث مرات خلال حياة عملية تدوم أربعين عامًا. وهذا لا يعني أن لم يعد هناك عمل، بل يعني أنَّ تكشّف العمل ضمن أصناف من الوظائف والمهن بات يتناقص وراحت هذه الأصناف تتحوّل إلى آثار أو ذكريات باستثناء بعضها. وبدلًا من أشخاص لهم أعمال مرتبطة بمسار مهنيّ محدّد ومقرّر، يوصف أهل الاقتصاد الجديد بأنهم «عمّال رحّل»[51](*)، لأنّهم أناس ينتقلون من واجب أو عقد أو مشروع إلى آخر، منشئين شبكة من التجارب المحمولة، والصلات والمهارات من دون أن يقتصروا على شغل ثابت.

---

(50) A. Gillespie, and R. Richardson, «Teleworking and the City: Myths of Workplace Transcendence and Travel Reduction,» in: J. Wheeler, ed., *Cities in the Telecommunications Age: The Fracturing of Geographies* (London: Routledge, 2000).

(51) C. Handy, *The Empty Raincoat: Making Sense of the Future* (London: Hutchinson, 1994).

(*) Portofolio Works، في العام 1989، كتب تشارلز هاندي عن ظهور هؤلاء العمال الذين يرفضون فكرة الموقع الوظيفي الواحد الدائم ويستخدمون مهاراتهم واهتماماتهم ومنجزاتهم المتنوعة في توفير عدد من الأدوار الموقتة غالبًا لدى جهات عديدة [المراجع].

أمّا النتيجة المباشرة لهذا التحوّل من المهن إلى شبكات من المشاريع والعقود والمهارات فهي التركيز الاجتماعي المتزايد على قيمة ما يسمّى «التعلم مدى الحياة»، أو التطوير المطّرد لـ «المهارات» والمؤهلات، بغية تحقيق أقصى ما يمكن من الحركية والمرونة، وضمان التوافق مع المتطلّبات التقنية والتنظيمية المتغيرة باستمرار للمشروع الشبكي. وتعني المرونة بالنسبة إلى الأفراد في سوق العمل إرادة التكيّف بسرعة وبصفة متكرّرة مع المتطلبات التقنية، ومتطلّبات البراعة والخبرة المتغيرة، وذلك بدلًا من الالتزام بنوع واحد من فرص العمل والمهارات التي طُوّرت في مستهل الحياة العملية للفرد. وتتوافق القدرة على إعادة التأهيل المستمرّ مع ما يصفه كاستلز بالتمييز بين العمل «المبرمج ذاتيًا» والعمل «العام »، و«يستطيع العمل المبرمج ذاتيًا أن يُعيد برمجة نفسه في مستوى المهارات والمعرفة والتفكير، طبقًا للواجبات المتغيّرة في بيئة أعمال متطورة باستمرار. ويقتضي العمل المبرمج ذاتيًا نوعًا جديدًا من التعلّم الذي يمكن فيه توسيع المعرفة والمعلومات التي روكمت في عقل العامل، كما يمكن تعديلها طوال حياته»[52]. أمّا العمل العام، من جهة أخرى، فـ «يتجسّد في العمال الذين لا يتمتّعون بمهارات خاصة أو قدرة خاصة على امتلاك مهارات في مستوى العملية الإنتاجية، ما عدا المهارات الضرورية لتنفيذ التعليمات الإدارية. ويمكن أن يعوَّض العمل العام بآلات أو بعمل علمي في أي مكان آخر من العالم...»[53]. ويركز خطاب المجتمع الشبكي على العمل المبرمج ذاتيًا، وإعادة إنتاجه المتواصلة من خلال التكوين المستمر (الذي يُعبَّر عنه بعبارة «التعلم مدى الحياة»)، باعتباره ركيزة مستقبله الاقتصادي. وبقولنا هذا، يبقى من الواضح أن نفاذ رأس المال إلى تجمعات العمل العام الكبرى يبقى أمرًا حاسمًا تمامًا بالنسبة إلى استراتيجيات التراكم في المجتمع الشبكي شأنه شأن النفاذ إلى الأشكال المختلفة من العمل ذي المهارة الرفيعة.

في بعض الحالات، غالبًا ما تكون التقانة الرقمية، وبصفة مباشرة، أداة رئيسة من أدوات إنجاز عدد من الأعمال غير القياسية المذكورة آنفًا، وذلك،

---

(52) Castells, *The Internet Galaxy,* pp. 90-91.

(53) المصدر نفسه، ص 94.

مثلًا، بتوفير ضروب مختلفة من النشاط المهني غير الثابت مكانًا وزمانًا، وتقديم خدمات «التعلم مدى الحياة»، وجعل إعادة التكوين عبر الإنترنت ممكنة. وبقولنا هذا، يجب أن نقرّ بأن من الخطأ زعم أن التقانة الرقمية كانت سببًا، على نحوٍ ما، في وفرة علاقات العمالة الطارئة، والعمالة الذاتية، وإحلال العمل الرُّحل محل المهن. وبدلًا من ذلك، ظهرت هذه المُعطيات على أنها جزء من الالتزام الاستراتيجي لرأس المال بالمرونة، باعتبارها حلًا تنظيميًا لمشكلات اقتصاد الإنتاج الضخم الفوردي. وكانت التكنولوجيات الشبكية، ولا تزال في هذا الإطار، عاملًا مساعدًا في تحقيق ذلك الالتزام. والسؤال هنا: ما هي الوضعيات التي تكون فيها هذه الإجراءات مرنة؟ ذلك أنّها منظمة، مثل المشروع الشبكي، وفق التزامات قصيرة المدى، إضافة إلى أنها تقوّض تصنيفات العمل، ووضعيات العمالة الثابتة، والترتيبات المؤسساتية الجامدة التي تضمنها (مثلًا، الاتفاقيات الجماعية، وأنظمة التأمين على البطالة... إلخ)؛ وهي تجعل المؤسسات في حِلّ من تكاليف ومخاطر إدارية مهمّة، وذلك بتوزيع هذه التكاليف والمخاطر في ما بين شبكة من العمّال/ العُقد الموزّعين والفردانيين الذين تقيم معهم المؤسسة التزامات محددة بعيدة المدى. كما تمكّن هذه الإجراءات من إعادة هيكلة سريعة لليد العاملة في الشركة، ونشاطها ومواردها؛ لتتلاءم مع التجديد أو الطلب المشخصن. وتوجّه هذه الإجراءات أيضًا مؤهلات الفرد الشخصية نحو صقل مستمر لمهارات العمل «الناعمة» الموجهة نحو عمليات معيّنة، تلك المهارات القابلة للنقل أكثر من المهارات التجارية التقليدية المثقلة بالمحتوى (في المستويات الدنيا للاقتصاد الشبكي خصوصًا). ويمكن أن يكون هذا التحرير للمؤسسة من عبء المسؤوليات ذات العلاقة بالعمالة - مسؤوليات التدريب؛ وتوفير مكان عمل آمن وصحي؛ والمساهمة في التأمين الصحي، ومنحة التقاعد، والتأمين على البطالة، والعُطَل، ومنافع أخرى؛ مسؤوليات التقيّد بالقواعد المتعلقة بمدة يوم وأسبوع العمل - الحافز الرئيس للتحوّل الواسع الانتشار نحو جعل العمل غير مؤسساتي في المجتمع الشبكي.

طبعًا، ليست هذه باللوحة التي يرسمها أولئك الذين يؤيدون التحول إلى عمالة غير قياسية باعتباره نوعًا من التحرير المدعّم تقنيًا للطبقات العاملة. وثمة

خطاب مهمّ يعتبر سمة المرونة التي حققها العمال في هيكلة العمل بطرائق غير قياسية سمةً يتمتّع بها أيضًا هؤلاء العمال أنفسهم، فهم يتسمون بالعمالة الذاتية، والإبداع، والمعرفة بتنظيم المشروعات، والحرية في صوغ وضعيات عملهم، وفي رسم طريقهم في سوق العمل وفقًا لحاجاتهم ومصالحهم وقدراتهم، فيكونون رؤساء أنفسهم، ويعملون بعقولهم بدلًا من أجسادهم، ويزيدون من حركيتهم واستقلالهم ورضاهم عن العمل. وبالتأكيد ثمة دعامة ثقافية لهذه النظرة. فثمّة تزايدٌ في اعتبار البقاء في العمل نفسه مع المؤسسة نفسها لمدة طويلة من الزمن علامة فشل لا علامة نجاح، إذ تشير إلى نقص في المبادرة والإبداع والطموح والاندفاع. ولا يوجد في المناخ الحالي عمل هو غاية أو محطة وصول. وكل مشروع هو خطوة على الطريق إلى غاية أو نهاية دائمة التطور لكنّها غير محددة. ومن المهم أيضًا أن ننظر مليًا في القيمة الثقافية التي بُنيت ولا تزال حول المرونة في إجراءات العمل. ففي المناخ الحالي، يرى كثير من الشباب في العمل الثابت والمضمون - العمل الذي يدوم من الإثنين إلى الجمعة ومن التاسعة إلى الخامسة - حكمًا بالإعدام لا حكمًا بالحياة. وبطريقة أخرى، فإن الناس في العصر ما بعد المادي، عصر الجيل الذي لم يعان ويلات الحرب والكساد، مهيأون لإبدال المرونة بالأمن من دون تردد. والأرجح أن يفلح خطاب المجتمع الشبكي في تعريف المرونة بأنها شرط للأمن، وكلّ ما يعرّضها للخطر (كالنقابات مثلًا) عدوّ للأمن.

لا يمكن أن ننكر أن كثيرين من الناس يعتمدون إجراءات العمل غير القياسية، باعتبارها إجراءات مشجعة ومحفّزة ومحرّرة. ومِن هؤلاء مَن يتمتّعون حاليًا بوضعية الأفضلية في سوق العمل (محترفون مهنيون مبدعون عمال ذوو مهارات عالية)، وهم الذين بيدهم الوسيلة ليوفروا لأنفسهم ظروف عمل صحّية في غياب المستخدِم، ويعدّون التكوين المموّل ذاتيًا وتطوير المهارات استثمارًا أكثر منه تضحية مادية، وهؤلاء هم الذين يجدون في إجراءات العمل غير القياسية المرونة التي تشجعهم على/ تتيح لهم الالتحاق بمجال العمالة المدفوع الأجر مرة أخرى، وهو أمر ما كانوا ليتحصّلوا عليه لو تبنّوا وجهة نظر معاكسة. وتشمل هذه الفئة الأخيرة النساء خصوصًا، فكثير منهنّ ينجحن في التحوّل أو في تحقيق التوازن بين العمل المنزلي غير المؤجّر والشغل المدفوع الأجر،

بسبب المرونة التي توفّرها إجراءات العمل غير القياسي، مثل العمل لبعض الوقت والعمل المنزلي، والعمل الذي يدار إلكترونيًا. ويرى كاستلز، في الواقع، أن انخراط النساء في اليد العاملة المدفوعة الأجر مرتبط ارتباطًا وطيدًا بظهور إجراءات العمل غير القياسية عندما يكتب قائلًا: «لقد دخل كلّ من وقت العمل المرن محدّد الفترة البنى التعاقدية الخاصة بزمن العمل، باعتبار أن ذلك يلائم، إلى حدّ كبير، عمل النساء وحاجاتهن إلى التوفيق بين مهمات رعاية الأطفال وحياتهن المهنية»[54]. والملاحَظ مؤخرًا أن النساء المتعلمات «يوفرن مخزونًا ضخمًا لليد العاملة الماهرة والمرنة والمستقلة، وهذا ما يقتضيه الاقتصاد الإلكتروني (E- Economy)». ويستنتج كاستلز أن «الانخراط البنيوي للنساء في سوق العمل كان ولا يزال الأساس الضروري لتطوير الاقتصاد الجديد...»[55]. وليس من حقّ أحد أن يتعجّل فينكر الجوانب التقدمية لسوق العمل التي مكّنت خصائصها التنظيمية من دخول أعداد متزايدة من النساء المتعلّمات مجال العمالة المأجورة في مهن مهمّة.

من ناحية أخرى، ثمّة سبب مهم للاعتقاد بأنّ تأثير إجراءات العمل المرنة وغير القياسية في الحياة العملية اليومية للناس لن يكون بالضرورة إيجابيًا على ذلك النحو الواضح. ففي الحدّ الأدنى، نجد أنّ لفردنة العمل وجهين: وجه لأولئك الذين يختارون هذا النمط من العمل بحرّية أو يحتلون موقعًا يمكّنهم من استغلال قدرته على توفير الاستقلال والرضا؛ ووجه ثانٍ يتمثّل في أولئك الذين ليس لهم خيار سوى التوجه نحو العمل غير القياسي من دون إرادتهم، وأولئك الذين تنقصهم الوسائل ليجعلوا من هذه الوضعية وضعية صحّية. وبالنظر إلى هذا الوجه الثاني بالتحديد - الوجه الذي يواجه الأغلبية الكبرى من الناس الناشطين في الاقتصاد الجديد - ينظر المرء إلى عدم الاستقرار المهني ونزع القياسية من وجهة نظر مختلفة إلى حدّ ما. وتظهر المرونة من خلال هذه النظرة باعتبارها عملية فصل للعمل عن العمالة الثابتة والمدخول الثابت. وهي تعني انعدام الأمان والاستقرار البنيوي الذي يدفع ثمنه العمال الأفراد

(54) Castells, *The Rise of the Network Society*, p. 443.

(55) Castells, *The Internet Galaxy*, p. 93.

بطريقة غير متكافئة في بيئته تقلصت فيها مساهمة دولة الرفاه في أمان الفرد واستقراره. وتعني هذه المرونة كذلك المسؤولية الفردية عوضًا عن المسؤولية الجماعية بإزاء الروتين والبطالة الدورية، كما تعني التنافس عوضًا عن التضامن بين العمال كأفراد على المستويين الوطني والدولي. وإلى جانب ذلك، تعني المرونة العزلة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص الذين انخلع روتين عملهم مكانيًا وزمانيًا مقارنة بأولئك الذين يقومون بالعمل نفسه أو يعملون لمصلحة الشركة نفسها. إضافة إلى ذلك، تعني المرونة تغير تكلفة التقانة وأدوات العمل ومخاطرة المستخدَمين بالعمال. وتعني المرونة من جهة أخرى اعتبار ممارسات العمل وظروفه معزولة عن الأمن والتنظيم العامين. فضلًا عن ذلك، تعني المرونة الحرمان من المنافع غير المتصلة بالأجر والتي تُصاحِب في العادة العمل الدائم الكامل الوقت. وتعني المرونة كذلك أن الأشخاص يتحملون مسؤولية التحسين المتواصل لقدراتهم والتدريب الفردي؛ ليبقوا مطلوبين في سوق يشكّل فيها التجديد السريع والمتوالي المعيار والقاعدة. باختصار، إن المظهر الثاني من العمل غير القياسي وجه يثير قلقًا كبيرًا وحساسية كبيرة بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون هذا النّمط من العمل يوميًا.

قاد هذا المظهر الآخر كثيرًا من المحلّلين إلى وصف سوق العمل بأنها سوق مبنيّة وفق آلية استقطاب دينامية سائدة. وعمومًا، فإنّ هذا الاستقطاب يظهر كبرهان على الهوّة بين المتعلمين جيدًا، ولهم درجة عالية من المهارة، ويتقاضون مرتّبات عالية، وباختصار أولئك الذين يسمّون «عمال المعرفة» المستقرّين والمطمئنين، من جهة أولى، وطبقة سفلى من العمال الأقل تأهيلًا؛ والمدرّبين لكنهم لم يتعلّموا بما فيه الكفاية، والهامشيين، والذين يمكن استبدالهم، ويتقاضون الأجر الأدنى وليسوا مؤمّنين، سواء كانوا يعملون في مجال المعلوماتية أو في سواه من المجالات، من جهة أخرى. ويمكن تبيّن هذا الاستقطاب في أسواق عمل الاقتصادات الشبكية الأكثر تطوّرًا وبين السكان في تقسيم عالمي للعمل تواصل فيه ظواهر التهميش، والتبعية والاستغلال وانتفاء الصلة بالسوق تأدية أدوار بنيوية. وبالطبع تتجلّى هذه الضروب من التقسيم في نتائج «عينية ومادية». وتوزع منافع انتشار أشكال العمل والتشغيل غير القياسيين بطريقة تفاضلية بين أولئك الذين تعني لهم المرونة مصدرًا أو

نتيجة لمزيةٍ وسلطةٍ مستمرتين، وبين أولئك الذين يعيشون المرونة باعتبارها مصدرًا وانعكاسًا لتجريدهم من السلطة، وإلحاق الضرر بهم باستمرار. هذه الحقيقة المادية هي ما يقف وراء الانتقادات المتعلّقة بإعادة هيكلة العمل في المجتمعات الشبكية على نحو يميّز تمييزًا عميقًا بين الجنسين، حيث تكون النساء، وبشكل متفاوت، منتميات إلى أولئك الذين تتصف تجربتهم في العمل غير القياسي والمرن بعدم الأمان وبالاستغلال، وذلك في الاقتصادات المتطورة والاقتصادات الهامشية على حد السواء[56]. إن إعادة هيكلة العمل والتشغيل التي تميز المجتمع الشبكي تضمن بقاء توزيع البضائع المادية المسوَّقة، وحركتها، والتعويضات، وأمن العمل والرضا عنه، وأوضاع العمل الصحية، والاستقلالية، ذلك أن التوزيع غير العادل الذي يعكس التفاوت.

خامسًا: المُلْكية الشبكية

لا يمكن لتناول ملامح الرأسمالية الشبكية أن يكون كاملًا من دون إيلاء شيء من الاهتمام لوضع المِلْكية في سياق انتشار تقنيات المعلومات والاتصال. وتُعَدّ هذه المسألة مركزية في مسار ما يسمّى الاقتصاد الجديد. وكانت المِلْكية الخاصة وعلاقات التبادل التي تنبثق من تسليع هذه الملكية، ولا تزال، أمرًا حاسمًا في عمل الاقتصادات والمجتمعات الرأسمالية وفي شكلها. ومن الصواب أيضًا التنبيه إلى أن أشكالًا مختلفة من «منتوجات» المعلومات والاتصال حازت لفترة طويلة وضعية سلع موضوعة للتبادل في الأسواق الحرّة. ويقال إن التقانات الشبكية أثّرت في منزلة المعلومات والمعرفة والتواصل باعتبارها ملْكية وسلعًا بطريقتين متناقضتين إلى حدّ ما. ففي المقام الأول، وفّرت هذه التقانات، وأسواقها، الوسائل والدافع لتوسّع في تسليع المعلومات والمعرفة غير مسبوقة في التاريخ. والمراد أن المعرفة والمعلومات والتواصل، على اختلاف أشكالها، تعرض لـ «البيع» على أنها «ملْكية فكرية»، وهذا أمر يميّز الاقتصاد الجديد. وترد في المرتبة الثانية المميزات التقنية للتقانة الشبكية

---

(56) Crow and Longford, «Digital Restructuring: Gender, Class and Citizenship in the Information Society in Canada,» *Citizenship Studies*; Menzies, *Whose Brave New World?*, and Vosko, *Temporary Work*.

التي هي على نحوٍ يجعل ضبط هذه السلع ومراقبتها - وهما أمران حاسمان في ما يتعلّق بمكانتها كملكية قابلة للتبادل لقاء المال أو لقاء ملكية أخرى - بعيدين عن الاستقرار باطراد. وتمكّن التقانة الشبكية من نَسْخ المعلومات نسخًا رخيصًا فاعلًا ونشرها بسرعة في هيئة رقمية، من أطراف مبعثرين عبر المناطق والدول وإليها، ممن لا يسهل على الدوام تحديد هويتهم أو موضعهم. وكلُّ هذا يجعل من الصعب الحدّ من النفاذ إلى المعلومات المُسَلَّعة، كما يجعل من الصعب مراقبة أولئك الذين يتجاوزون هذه الحدود بطريقة غير مشروعة. ولأن قيمة السلع في السوق هي مسألة مرتبطة بحصر النفاذ إلى تلك السلع في أولئك الذين يدفعون مقابلًا، فإنّ هذا يمثّل مشكلًا كبيرًا بالنسبة إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل كبير على تداول سلع المعلومات المربح. ولعلّ المثال الأكثر تجلّيًا لهذا المشكل هو الجدل الدائر حديثًا في شأن خدمات تبادل الملفات على الإنترنت بطريقة الندّ للندّ (Peer-to-peer)، ومثال عليها نابستر (Napster) التي تتيح تداول سلع المعلومات (وهي في هذه الحالة التسجيلات الموسيقية في المقام الأول) من دون دفع مقابل مادّي لقاء تلك السلع.

من المغري أن نخلص إلى أن التقانة الشبكية تُهدد أمن المِلْكية الفكرية وسلع المعلومات، ونتيجة ذلك تقوّض الأسس الرأسمالية للاقتصاد الشبكي. والحال، أن إعلان ستيوارت براند المثير: «تريد المعلومة أن تكون حرّة»[57]، يبقى ذلك النفير الذي يدعو إلى تعزيز ذلك التحالف الضعيف الذي يرى في التقانات الشبكية احتمال بديل غير قائم على الملكية على محل التطور التجاري للإعلام الرقمي. وممن يشملهم هذا التحالف المدافعون عن تبادل الملفات بطريقة الندّ للندّ، وتبادل المعلومات بوساطة «الويب» والبريد الإلكتروني والترميز والبرامج المجانية والبرامج التجريبية والبرنامج المفتوح المصدر والترخيص للعموم والشبكات الحرّة وعدد آخر من البروتوكولات والتطبيقات التقنية التي لا تخضع للمِلْكية. ويسمّي كاستلز ذلك «أخلاقيات القراصنة» التي يعتبرها أساسية في مجال «ثقافة الإنترنت»: «أسمى شيء في مجموعة هذه

---

(57) S. Brand, *The Media Lab: Inventing the Future at M. I. T* (New York: Penguin, 1987), p. 202.

القيم هو الحرية: حرية الخلق والإبداع، حرية تملّك أي معرفة متوافرة، وحرية إعادة توزيعها تحت أي شكل وعبر أي قناة يختارها القرصان»[58]. ويؤدّي الحضور المكثّف لتلك الأخلاقيات إلى نشأة «ثقافة الهبة» التي تبلغ ذروتها في صيغة «اقتصاد الهبة» الذي يتحدّى مباشرة تسليع المعلومات في البيئة الشبكية ويناقضها.

مع ذلك، تبدو إقامة صلاة الميت، أعني الصلاة على انهيار التجارة والتسليع والملْكية الخاصة في عصر المعلومات أمرًا غير دقيق وسابقًا لأوانه. ففي حين يصحّ القول إن التقنيات الشبكية يمكن أن تطرح تحديات في خصوص فرض الملْكية الفكرية، وإن الإعلام الشبكي يقدّم دلائل واعدة ومستقبلية تكون بمقتضاها المعلومة غير مملوكة، ويكون تداولها غير تجاري، فإنه من الصحة بمكان أيضًا، اعتبار أن رأس المال قد استجاب بقوة إلى هذه التحدّيات[59]. ذلك أنّ حاملي أصحاب ملكية فكرية كبارًا - مثل مقدّمي المحتوى في صناعات الترفيه الجماهيري والنشر، وشركات البرامج - تبنّوا استراتيجية متعددة الأوجه لمقارعة ما يعتبرونه خطرًا حقيقيًا يهدّد حقوق ملْكياتهم ويهدّد التجديد والمشروع الحرّ عمومًا. وتضمّنت هذه الاستراتيجيا الضغط من أجل توطيد البُعد التشريعي لحقوق الملْكية الفكرية وإجراءات تحصين تقانة التسويق، ووسائل الخزن والإنتاج التي تحول دون إعادة الإنتاج والتوزيع غير المرخص فيهما لنسخ مطابقة للأصل من المواد التي تحصل على حقوق الملْكية، ما يعوّق أولئك الذين ينتهكون حقوق النشر والتأليف، خصوصًا النشطاء منهم، ويمكّن من رفع دعوى قضائية ضدهم من شأنها أن تسلط عليهم عقابًا تأديبيًا، ويرتبط ذلك مع الأمل ببلورة إطار قانوني يحظر «انتهاك» حقوق النشر والتأليف، الأمر الذي قد يؤدي بصفة فعلية إلى تدعيم رقابة الشركات وتوليد أشكال ملْكية فكرية ذات قيمة وتوزيعها والتنصيص عليها عموديًا وأفقيًا على جانبي القسمة بين المحتوى/ المحمول. تدفع هذه

---

(58) Castells, *The Internet Galaxy*, pp. 46-47.

(59) L. Lessig, *The Future of Ideas: The Fate of the Commons in a Connected World* (New York: Random House, 2001), and S. Vaidhyanthan, *Copyrights and Copyuvrongs: The Rise Intellectual Property and How it Threatens Creativity* (New York: New York University Press, 2001).

التكتيكات، إذ تؤخذ معًا، نحو تركيز جهد دينامي في مستوى المراقبة على الملْكية الفكرية في المجتمع الشبكي، والتعامل بصفة فاعلة مع الشائعات القائلة بالموت الوشيك للبضاعة المعلوماتية. ويتمثّل ما شهدناه في العصر المعلوماتي في «إعادة تشكيل المعلومة باعتبارها ملْكية، **على الرغم من إمكان توافرها مجانًا**»[60]. ومن المفارقات أن أولئك الذين انتفعوا أكثر من غيرهم من إعادة تحصين حقوق الملْكية هذه، استخدموا على نحو مبالغ فيه شبح القرصنة المتفشي الذي أصبح من الناحية التقنية ممكنًا، وبذلوا قصارى جهدهم، من دون جدوى، لإقناع الحكومات بالعمل لمصالحهم من أجل ضمان فاعلية اقتصاد المعرفة وبقائه.

بدأ هذا الفصل بملاحظة مفادها أن المجتمع الشبكي، مهما تكن طبيعته، هو مجتمع رأسمالي. وإذا كان مفهوم المجتمع الشبكي يساعد في التفكير بهذه التشكيلة الاحتمالية على أنها ثمرة ضَرْبٍ معين من ضروب الثورة (ولستُ متأكدًا من أنه يساعد على ذلك)، فإنَّ علينا أن نفكر على الأقل في أن هذا الضرب من الثورة قد أبقى الدعائم الأساسية للاقتصادات الرأسمالية - تقسيم العمل الذي يؤدّي إلى عدم التساوي في مستوى السلطة والمصالح والثروة؛ والعلاقات الاجتماعية المبنية على أساس الملْكية الخاصة وتبادل السلع؛ والثقافة التجارية - سليمة كما كانت تمامًا. وتبيّن المراجعة التي قمنا بها لديناميات العولمة و«اقتصاد المعرفة» وإعادة هيكلة العمل وتدعيم الرقابة على الملْكية الفكرية، أن الرأسمالية الشبكية ما هي إلا نسخة كاملة من ذاتها السابقة، وبذهابنا هذا المذهب يتعيّن على هذه الدراسة أن تبيّن أن الاقتصاد الشبكي ليس مماثلًا تمامًا للاقتصادات الرأسمالية التي سبقته تاريخيًا. ويتطلّب إدراك وضعنا الراهن أيضًا أن نأخذ بالاعتبار ضروب الاستمرارية التي تصل هذا الصنف الرأسمالية بأسلافه، وضروب الانقطاع التي تميّزه منها. ولا يمكن لهذه المهمّة أن تتحقّق إلّا إذا تخلصنا من ضباب الأيديولوجيا الناجم عادة عن خطاب الثورة، خصوصًا إذا كان ذلك الخطاب مستخدمًا من جانب أولئك الذين تكمن مصالحهم في نقيض الثورة.

---

(60) التشديد مضاف. انظر: May, *The Information Society*, p. 72.

الفصل الرابع

السياسات الشبكية

تقول الحكاية إنّه لولا آلة الطباعة، لما كان هناك وجودٌ لحركة الإصلاح أو التنوير. ولما كان وجود للدولة القومية أيضًا، بالمناسبة. ولطالما نُظر إلى تقانات الاتصال على أنها تضطلع بدور مركزي في التنظيمات والممارسات السياسية. ولا تُعَدّ تقانات الاتصال استثناء في هذا، لأن الاتصال يُعتبر من أساسيات الحياة السياسية. وتشمل السياسة كلًّا من إطلاق الأحكام واتخاذ الإجراءات ذات العلاقة بالشؤون العامة، ولا يمكننا فصل الأولى أو الثانية عن عملية الاتصال فصلًا كاملًا. وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة يلتزم أكثر من غيره بالشفافية على مستوى الاتصال، في ما يتعلّق بالأحكام والإجراءات العامة، فإن الديمقراطيات الليبرالية، على سبيل المثال، وعلى الرغم من نقائصها مقارنة بالمعايير المُثلى للديمقراطية، لطالما اعتمدت على الاتصال في مجال إصدار الأحكام واتخاذ الإجراءات على نحو أوسع كثيرًا ممّا تمارسه الأنظمة الطغيانية. في الديمقراطيات الليبرالية يُعدُّ الاتصال بأشكاله المختلفة التي تتراوح من تسجيل الأفضليات البسيط إلى التداول النشط، لا غنى عنه، شكليًا على الأقل، في ممارسة إطلاق الأحكام العامة وإقرار الأفعال العامة. كما أن هذه الأفعال غالبًا ما تتّخذ أشكالًا اتصالية، مثل نشر القوانين وتوفير التعليم وتوزيع الخدمات ومختلف فنون الإقناع والدعاية والاحتجاج التي تحتلّ مجتمعة مساحة كبيرة من الفضاء السياسي في الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة. لذلك، تساهم التقانة التي تقوم بدور الوسيط في عملية الاتصال مساهمة مهمة في الإمكانات والاحتمالات التي تنطوي عليها السياسة في أي سياق من السياقات. وتُعَدّ السمات التقنية لآلة الطباعة (وهي أداة لامركزية قادرة على إنتاج كم ضخم من الوثائق المحمولة بأسعار منخفضة نسبيًا)، محفّزًا مهمًّا للتوجّهات السياسية التي دفعت حركات الإصلاح والتنوير في

أوروبا[1]. كما ساهمت أيضًا في ترسيخ الهوية السياسية وسيادة السلطة على مستوى الدولة القومية عبر توحيد اللغات المحليّة وتجسيد سلطة الدولة غير المشخصنة، من خلال الوثائق[2].

هذه النقطة الأخيرة على غاية من الأهمية، لأنها تُعَدّ، على وجه الدقّة، تحدّيًا للقوة السياسية المنظّمة على نطاق الدولة القومية التي انبثقت جزئيًا من طريق تقانات الاتصال الرقمي وتطبيقاتها التي هي في جوهر السياسة التي يعتمدها المجتمع الشبكي. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، فإنَّ كلاً من تنظيم السلطة السياسية والنشاط القائم على مستوى الدولة القومية ذات السيادة، والممارسات السياسية التي تبنيها هذه المنظّمات، تعيش أزمة ستتمخّض عنها أشكال جديدة وأكثر تنافسية من سابقاتها في مجال التنظيم والعمل السياسي. وتنبثق هذه الأزمة من الممارسات الدينامية التي نوقشت في الفصلين الأول والثالث في باب العولمة. وكما رأينا، فإن منطق الشبكات وتقاناتها مرتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه الديناميّات. وكما سنكتشف لاحقًا، فإنَّ منطق الشبكات وتقاناتها شديد الارتباط بالسياسات التي يزعم أنها انبثقت في أعقاب هذه الأزمة. وسيتمّ التطرّق إلى هذا الموضوع في هذا الفصل عبر ثلاث طرائق، تتمثّل الأولى في فحص الافول المزعوم للدولة القومية، باعتبارها الوعاء الأول للقوة السياسية والتنظيم والتطبيق العملي في الحقبة الراهنة. وتتمثّل الثانية في التدقيق في «السياسات الجديدة» التي تقدَّم على أنها الحالة الدائمة للأوضاع السياسية في المجتمع الشبكي. أمّا الطريق الثالثة فهي تقويم التوقّعات الديمقراطية للحياة السياسية في خضم المجتمع الشبكي.

---

(1) M. Edwards, *Printing, Propaganda and Martin Luther* (Los Angeles: University of California Press, 1994); E. Eisenstein, *The Printing Revolution in Early Modern Europe* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); L. Febvre, and H. J. Martin, *The Coming of the Book: The Impact of Printing, 1450-1800*, Translated by D. Gerard (London: New Left Books, 1976), and E. Gellner, *Reason and Culture: The Historic Role of Rationality and Rationalism* (Oxford: Blackwell, 1992).

(2) B. Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983); R. Deibert, *Parchment, Printing and Hypermedia: Communication in World Order Transformation* (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 86-92; Febvre and Martin, *The Coming of the Book*, pp. 319-332, and E. Gellner, *Nations and Nationalism* (Oxford: Blackwell, 1983), pp. 34-35.

أولًا: العولمة، من الدولة القومية إلى الشبكة

كان الموقع الذي تحتلّه السيادة في مؤسسات الدولة القومية، ولا يزال، المميّز الأساس للتنظيم السياسي الحديث. والسيادة، في شكلها الكلاسيكي، تشير إلى حيازة السلطة السياسية العليا وممارستها سلطة إصدار الأحكام (كالأحكام المتعلّقة بتوزيع الموارد الجماعية أو تنظيم السلوك الفردي) التي تُفْرَض على الآخرين الموارد، إضافة إلى سلطة الموارد (مثل استعمال القوّة أو تقديم حوافز لفرض الامتثال لتلك الأحكام). خلاصة القول هنا هي أن السيادة تدل على سلطة الحكم. وفي تاريخ المجتمع السياسي الإنساني كانت السيادة بطبيعة الحال تنظّم بطرائق مختلفة، تمْنَح لسلسلة من الكيانات أو الهيئات، مثل اللوردات المحلّيين والكنيسة الكاثوليكية وأباطرة مختلف الطوائف، وهذه ليست سوى أمثلة قليلة. ويعتقد أن حيازة الدولة السيادة انطلقت في أوروبا في عام 1648، تطبيقًا لمعاهدة وستفاليا التي انتهت بموجبها حرب الثلاثين عامًا وحدّت من سلطة الكنيسة وأسست المبادئ المعيارية التي بُني عليها نظام الدولة الحديث، المتمثّل في «السيادة الإقليمية، والمساواة الرسمية بين الدول، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى المعترف بها، واعتماد رضا الدول حجر أساس للمعاهدات القانونية العالمية»[3]. تجسّدت هذه المبادئ، في نهاية الأمر، في الدول القومية التي خرجت من رحم أوروبا الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عبر عمليات تصفية الاستعمار، وانحلال الإمبراطوريات وتنافسها، لتتمكّن بعد ذلك من التوسّع في كامل أنحاء العالم مع أواخر القرن العشرين.

بالفعل، يُعَدّ التنظيم الجغرافي للسيادة أساسًا في التعريف الكلاسيكي للدولة، كما قدّمه فيبر، بوصفها: «جماعة بشرية تحتكر الاستعمال الشرعي للقوة في منطقة معينة وعلى شعب معيّن». وفي هذه الحالة يُعتبر الاستعمال الشرعي (أي المرخّص له قانونًا؛ فمن بين فصائل المجتمع كلها، تتفرّد الدولة ومفوّضيها وحدهم باستعمال القوة شرعيًا) للقوة التعسفية التعبير الأقصى،

(3) D. Held and A. McGrew, *Globalization/Anti-Globalization* (Cambridge: Polity, 2002), p. 11.

مع أنّه ليس الوحيد، للقوة السيادية. فالدولة هي الكيان الوحيد الذي يتمتّع بالصلاحية القضائية التي تمارَس على النشاط الذي يقع في مجال جغرافي محدد، والتي تشمل أيضًا الحقّ الحصري في التدخّل التعسفي في حال فشل الوسائل البديلة كلها، مثل الحلول الاجتماعية أو الإقناع أو التحفيز، في فرض ذلك الحكم القضائي. وإن ما يضمن السلطة السيادية التي تتمتّع بها الدولة في ما يتعلق بالمجالات كلها التابعة لإقليمها الجغرافي، هو أمن هذه القوة القصوى. ولا تقتصر مهمّة الدولة على استعمال القوة (فالمفترض عمومًا هو أن غياب استعمال القوة التعسفية يُعَدّ أفضل مؤشّر على استقرار سيادة الدولة وشرعيتها وأمنها) لكن احتمال الالتجاء إلى القوة القصوى إذا اقتضى الأمر، تكفله جميع الأحكام والإجراءات الأخرى التي تتعهدها الدولة. وتنخرط الدول في أنواع النشاط كلها، بما في ذلك، على سبيل المثال، إعادة توزيع الثروات العامة والخاصة، لكن ما تنفرد به الدولة في هذا النشاط عن بقية الفاعلين السياسيين والمؤسسات هو قدرتها الحصرية على اتخاذ إجراءات قانونية وتعسفية لتطبيق أحكامها إذا ما جرى اعتراض هذه الأحكام.

يُعَدّ تمتّع الدولة باحتكار شرعية استعمال القوة في نطاق حدودها الجغرافية أمرًا حاسمًا، وذلك لأن هذا المزيج بين احتكار هذا الحقّ والتمتّع بحدود جغرافية محدّدة هو ما يولّد ضروب الحصرية التي تعرّف سيادة سلطة الدولة. أي إن الدولة كيان سيادي إذا ما تمتّعت بالسلطة الحصرية والنهائية بخصوص ما يجري في نطاقها الجغرافي. ويعني هذا أنه لا يمكن أن يوجد أي فاعل أو كيان داخل حدودها (مثل المليشيات المدنية)، يتحدّى كمال سيادة الدولة ويدّعي حقّ استعمال العنف (أو التشريع أو فرض ضريبة أو التنظيم أو أي نشاط آخر يندرج ضمن السلطة الحصرية للدولة) متى يرى ذلك ملائمًا، من دون ترخيص الدولة ذاتها. وهذا يعني كذلك أنه لا يمكن لأي فاعل أو كيان خارج حدود الدولة (مثل دولة أخرى) أن يوكل لنفسه الحقّ في ممارسة السلطة التعسفية في النطاق الجغرافي للدولة من دون إذن منها. وحين تتمكّن قوة داخلية منافسة للدولة من تحدّي السلطة العليا لتلك الدولة، في حدود إقليمها، تنحلّ سيادة هذه الدولة ليسفر هذا عن حرب أهلية أو ثورة. وحين تنجح قوة خارجية منافسة للدولة في مثل هذا التحدي، تغتصب سيادة الدولة باندلاع

حرب أو استعمار. وفي حال نجاح الدولة في الحفاظ على سلطتها القصوى في نطاق إقليمها وحماية نفسها من خطر منافسيها في الداخل والخارج، تتمكن من التمتع باستقلاليتها وحقها في تقرير مصيرها، وهذا ما يشكّل دعائم سيادتها. وكما بيّن كلٌّ من دايفيد هيلد وأنتوني ماكغرو، تكمن ميزة الدولة الحديثة في تجسيدها «التناظر والتناسق بين السيادة والإقليم والشرعية»[4].

يمكن للسيادة، ضمن الدولة القومية، أن تنتظم بطرائق شتى وتترسخ في مختلف المؤسسات. وجرى ترسيخ سيادة الدول القومية، أساسًا، في شخوص الحكام ذوي السلطة المطلقة. واستمر نظام السلطة المطلقة هذا، لكن علاقته بالسلطة السياسية السيادية هي علاقة رسمية إلى حد كبير، مع بعض الاستثناءات. ومنذ الثورات الليبرالية التي اندلعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا وأميركا، أخذت سلطة الملكيات القومية بالتهاوي، وأُعيد تكوين السيادة في المؤسسات المستقلة عن شخص الحاكم المطلق، وأصبحت ترتبط ارتباطًا جوهريًا بالدولة القومية الحديثة. وفي أيامنا هذه، تتمثّل الشرايين الظاهرة لسيادة الدولة في الدساتير والتشريعات المكتوبة، وكلٍّ من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وقوات الأمن والجيش، إضافة إلى أجهزة الدولة البيروقراطية. وفي المجتمعات الليبرالية الديمقراطية تقوم شرعية السلطة السيادية، المتجسدة في هذه المؤسسات، أساسًا، على رضا المواطنين الذين تمارَس عليهم تلك السلطة. وتباينت السمات الدقيقة والعلاقات التي تنظم هذه المؤسسات بين دولة وأخرى، كما أن بعض الدول التي نعدها دولًا «فدرالية» أكثر منها «دولًا وحدوية»، تقسم السيادة إلى وحدات فرعية إقليمية داخل حدود إقليمها القومي. على الرغم من ذلك، يبقى التنظيم الأساس للسيادة غير المشخصنة التي تمارس في المؤسسات ضمن الحدود القومية، تنظيمًا معياريًا نسبيًا. وهذا التكوين أو القوام هو الذي يَسِمُ عمومًا تنظيم السلطة السياسية في العالم الحديث.

لماذا انصهرت السيادة في وحدات قومية في الفترة الحديثة؟ ليس في

(4) Held and A. McGrew, *Globalization/Anti-Globalization*, p. 10.

وسعنا تقديم إجابة شافية وافية عن هذا السؤال، بالنظر إلى تعقيد المسألة وتشعبها، ذلك أنها تتجاوز كثيرًا نطاق بحثنا الراهن. لكن جانبًا من الإجابة هو أنّه في الفترة التي كانت فيها السلطة السيادية في حالة إعادة تنظيم وهيكلة، كان النشاط الاقتصادي، من أسواق وتجارة، يشكّل نفسه أيضًا على هيئة وحدات قومية (أي أوسع من النطاق المحلي والإقليمي) في أنحاء أوروبا. وتطورت الدول القومية، جزئيًا على الأقل، بوصفها المقياس المنطقي الضابط لممارسة السلطة السيادية في تنظيمها للنشاط الاقتصادي وإنفاذ العقود، وإدخال العملات المشتركة، وحماية الأسواق، ونحو ذلك. وإنّه لتبسيط مفرط للأشياء أن نعتبر أن تنمية الاقتصادات القومية هي ما «أنتج» الدول القومية. لكن الصواب هو أن تنظيم السلطة السياسية ذات السيادة في وحدات قومية تزامن مع التنظيم الحديث لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، في شكل وحدات قومية أيضًا. ويعكس هذا التنظيم القومي للسلطة السياسية في مؤسسات الدولة القومية، تبعًا لذلك، التنظيم القومي للحياة الاجتماعية والاقتصادية ويعززه. ويُنظر إلى السياسة، في هذه التركيبة المعقدة على أنها ما يضم تلك المجموعة من الأنشطة الذي تتنافس (أو تتعاون) فيها مختلف الجهات المدنية الفاعلة للتأثير في تطبيق الدولة لسلطاتها السيادية في الحكم والفعل، حيث تتفاعل بموجبها الدول، بعضها مع بعض، على الساحة الدولية. ومن بين المآخذ المقبولة على هذا الفهم لمعنى السياسة، «المتمحور حول الدولة»، هو أنه فهم ضيق الأفق وغير شامل، وذلك لأنه يفشل في الاعتراف بأن السياسة، باعتبارها الممارسات الاجتماعية للحكم والعمل وممارسة السلطة، توجد مواقع ليس لها سوى علاقة طفيفة بالسلطة السيادية للدولة القومية. وبهذا المعنى الأوسع، فإن السياسة موجودة في العلاقات الإنسانية كلها. وبعد هذا التوضيح، فإن المعاني المهيمنة المتعلقة بـ «السياسة» في العصر الحديث، تحدد هذه الكلمة بوضوح في مجال المنافسة للسيطرة على السلطة السيادية للدولة القومية المنظمة في شكل مؤسسات، والسيطرة كذلك على الحكومات التي تدير تلك السلطة.

من المهم أيضًا الإشارة إلى أن أحدث تقانات الاتصال، مثل الآلة الطابعة والتلغراف والبث الإذاعي والتلفزيوني، كان لها دور أساس في تنظيم النشاط

الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك في ضمان ممارسة السلطة السياسية السيادية والحفاظ عليها على الصعيد القومي. وفي الحالة المشار إليها آنفًا، فإن هذه التقانات عينها هي التي خلقت إمكان الاتصال شبه المتزامن والموحد بين السلطة السياسية الموجودة في جهاز الدولة المركزي والجمهور القومي المنتشر على ذلك الإقليم القومي؛ كما أن هذه التقنيات مكّنت هذه السلطات المركزية من تلقّي معلومات في شأن مؤامرات أو تهديدات (داخلية أكانت أم خارجية)، ما مكّنها من الرد عليها بعد ذلك ردًا أسرع[5]. كما تفرّدت تقانات وسائل الإعلام، مثل الصحافة والإذاعة، بدور فاعل في تكوين مجالات الحياة القومية العامة والمجالات السياسية للمجتمع المدني، وصيانتها وتشكيلها، حيث يُسن مفهوم المواطَنة الديمقراطية الليبرالية، ويتشكل الرأي العام، وتُختبر شرعية السلطة السيادية للدولة[6].

ممّا يزعَم أن هذا الجمع اضطرب مؤخرًا، متسببًا بظهور ما وصِف بأنه تحوّل إلى نظام جغراسياسي ما بعد حداثي مختلف، حيث تفككت الدولة القومية باعتبارها الجهة المستقلة ذات الاختصاص الحصري في السلطة السياسية السيادية[7]. ونتيجة ديناميات العولمة، يقال إن السلطة المستقلة والسيادية للدولة تراجعت تراجعًا حادًا. وتقرّ العولمة، بالطبع، بمعانٍ متعددة، وترتكز على الكثير من الجوانب. لكن في ما يتعلق بوضع السلطة السياسية التي تُنظَم وتُمارَس على مستوى الدولة القومية، فإن المعنى الذي تحمله العولمة هو معنى محدد تمامًا؛ إذ إن قدرة الدول على الممارسة الحصرية لسلطتها المطلقة في إصدار الأحكام واتخاذ الإجراءات داخل أراضيها قد تقلصت بشكل حاسم. وبعبارة أخرى، أصبحت السيادة مفككة، لأن الدول ما عادت تتمتع بتلك السلطة الحصرية التي تخوّلها فرض وحظر أي نشاط في مجال

---

(5) H. Innis, *Empire and Communications* (Toronto: University of Toronto Press, 1950).

(6) J. Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere*, Translated by T. Burger (Cambridge, MA: MIT Press, 1989).

(7) Deibert, *Parchment, Printing and Hypermedia*, p. 138; D. Elkins, *Beyond Sovereignty: Territory and Political Economy in the Twenty-First Century* (Toronto: University of Toronto Press, 1995), and J. Ruggie, «Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations,» *International Organization*, vol. 47 (Winter 1993).

اختصاصها القضائي القومي. وتتقاسم السلطة الآن كوكبةٌ من الأطراف الفاعلة المحلية والدولية والعامة والخاصة، إضافة إلى المؤسسات، بدءًا من الشركات الخاصة العابرة للقوميات، وصولًا إلى مجموعة متزايدة من مواقع صنع القرارات الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة السبع والاتحاد الأوروبي ومنظمة دول آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي واتفاقية ميركوسور، على سبيل الذكر لا الحصر. وبحسب ملاحظات هيلد وماكغرو، فإن «الدولة القومية أصبحت منحصرة، على نحو متزايد، في مجموعة واسعة من نُظم الحكم العالمية والإقليمية والمتعددة الطبقات، وهي نُظم لا تقدر الدولة القومية على مراقبتها بالكامل، دع عنك السيطرة عليها»[8].

تكمن جذور الأزمة الظاهرة التي تمر بها سيادة الدولة في ديناميات انتفاء المكان، الأمر الذي سبق أن ناقشنا بعض جوانبه في الفصول السابقة. وبتعبير أبسط، استند منطق تنظيم السيادة على الصعيد القومي وفاعليته واستثماره حصرًا في الدول القومية، إلى تنظيم موازٍ للنشاط الاجتماعي والاقتصادي الأساس ضمن النطاق القومي. لكن، مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أصبح قدر كبير من النشاط الاجتماعي والاقتصادي يتم عبر حدود الدول لا داخلها. ونتيجة ذلك، ما عادت السلطة السياسية المنظمة على الصعيد القومي، تتوافق مع التوجّهات المكانية السائدة للاقتصاد والمجتمع. ويبرز، في هذا المناخ المتوتر بالضبط، التحدي الذي يهدد سيادة الدولة القومية واستقلاليتها.

كما ناقشنا في الفصل الثاني، تتجلى دينامية العولمة في ما تعرّض له النشاط الاقتصادي منذ ثمانينيات القرن العشرين من انتفاء المكان وتخطي الحدود القومية. وما عاد بمقدور أي اقتصاد حديث أن يظل حبيس حدوده الإقليمية، وانخرطت الدول كافة انخراطًا تامًا في المبادلات والعمليات التجارية عبر الحدود. مع ذلك، ثمة فرق كبير بين الاقتصاد الدولي الذي يتفاعل فيه

---

(8) Held and McGrew, *Globalization/Anti-Globalization*, p. 19.

مختلف الفاعلين الاقتصاديين القوميين، بعضهم مع بعض، وبين الاقتصاد الذي يكون فيه النشاط الاقتصادي والفاعلون الاقتصاديون ذاتهم منظمين على النطاق العابر للقوميات. وفي مرحلة معيّنة، ومن الناحية الكمّية الصّرف، سجل النشاط الاقتصادي الجاري عبر الحدود القومية - مثل التجارة والإنتاج والمضاربات المالية ومبادلات العملة والاستثمار الخارجي والاستهلاك - ارتفاعًا هائلًا أخذ يتزايد إلى مستوى التغيير النوعي. وبناء عليه، ما عاد حريًا بنا أن نصف الاقتصادات الحديثة بكونها «منظمة أو مُخَطَّطة أو مقيسة أو حبيسة حدودها السيادية الإقليمية المنفصلة»[9]. وساهمت عوامل عدة في تحفيز عملية انتفاء المكان الاقتصادي هذه، من بينها ارتفاع أعداد المهاجرين على الصعيد الدولي، والتقدم الملحوظ الذي شهدته تقانات النقل والاتصال. لكن ربما أهم هذه العوامل هو القرار الطوعي الذي اتخذته الدول المزدهرة لتخفيف القيود التي تفرضها سلطتها السيادية المستقلة على المؤسسات الاقتصادية والتراكم ضمن السوق الحرة.

قُنِّن هذا التوافق في سلسلة من المعاهدات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتفاقيات العالمية، مثل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GAAT)، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، إضافة إلى مجموعة متنوعة من الاتفاقيات الإقليمية المماثلة، مثل اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)، والمعاهدات المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي. وتشكّل هذه الاتفاقيات مجتمعة دستور الاقتصاد العالمي، محددة تبعًا لذلك، المعايير التي تضبط للدول حدود ممارسة سلطتها السياسية السيادية. وما تطالب به هذه الاتفاقات، أساسًا، هو أن تعامل الدول السلع ورؤوس الأموال والمؤسسات الأجنبية كما تعامل المحلية منها، وبالتالي إزالة بعض القيود مثل التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، والإعانات المالية، والامتيازات الضريبية المستهدفة، والقيود المفروضة على الاستثمار والملْكية الأجنبية، إضافة إلى أشكال أخرى من المعاملات الرامية إلى حماية الشركات المحلية ومساندتها أو تحقيق مصالح وأولويات وطنية لا علاقة لها بالسوق.

---

(9) Deibert, *Parchment, Printing and Hypermedia*, p. 138.

ويمكن أن يترتب على خرق هذه الاتفاقات، اتخاذ تدابير ثأرية، أو رفع قضايا ضد الدولة المخالفة من الطرف المعتدى عليه، أو فرض عقوبات توجهها لها المحاكم الدولية المكلفة بفض النزاعات بموجب هذه الاتفاقيات. وخلاصة القول هنا، أن الدول تعهدت بتحرير تدفق النشاط الاقتصادي (نعني بذلك السلع ورؤوس الأموال والعملات والخدمات)، وذلك من طريق تقييد قدرتها على تنظيم هذه التدفقات بشكل مستقل استجابةً للضغط المحلي أو الأولويات التي قد لا يكون الهدف منها تحقيق النمو الاقتصادي. وبهذه الطريقة، تكون الدول قد تنازلت في الأساس عن جزء من سيادتها، أولًا إلى جهات اقتصادية قوية وعابرة للقوميات على نحو متزايد تفيد كثيرًا من هذه الترتيبات، وثانيًا إلى المؤسسات الدولية الناشئة التي أنشئت لإنفاذ الدستور الجديد للعولمة. فعلى ما يبدو، ما عادت الدول تتمتع بالاختصاص القضائي الحصري بشأن ما يحدث داخل أراضيها. وما يثير الاهتمام هنا هو أن هذه التجزئة التي حصلت في سيادة الدولة تمّت من دون عنف ثوري من الداخل، أو حرب من الخارج. كما تحتفظ الدول باحتكارها للاستخدام المشروع للقوة داخل أراضيها، حتى في خضم ما يمكن أن يوصف بأنه زعزعة خطرة لاستقلالها السياسي. ومع ذلك، وبدلًا من أن تؤكد هذه الحقائق أن سيادة الدولة لم تتأثر بالعولمة، فإنها تدعم الشكوك التي تحوم حول التعريفات التقليدية للسيادة التي تحصرها في الاحتكار الكلي لممارسة العنف المادي المشروع.

كما تطور تأميم السياسة، والمجتمع المدني، ومفهوم المواطنة بالتوازي مع تطور النشاط الاقتصادي والأسواق المبنيّة ضمن الأراضي القومية، كذلك حفزت العولمة والاقتصاد العالمي انتفاء مكان السياسة وتخطيها الحدود الإقليمية. ولا يتجلى هذا فحسب في النمو المذكور آنفًا للمؤسسات العالمية التي تتمتع بالنفوذ والاختصاص القضائي، على الرغم من أنها لا تسيطر سياسيًا على أراضٍ أو أقاليم معيّنة، لكن أيضًا في مجموعة من ضروب «تخطي الحدود الإقليمية» الأخرى، مثل الارتباط بين فكّ الأرض والهوية الذي برز واضحًا حين ارتفعت نسب الهجرة الدولية وعدد الجماعات المهجرة، إضافة إلى بروز قضايا إقليمية متعددة واشتداد الوعي بها، مثل حقوق الإنسان والبيئة، وبداية تكوّن مجتمع مدني عالمي، أو ربما حتى مجال عام عابر للقوميات والأقاليم.

وبطبيعة الحال، فإن ما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه الظواهر كلها، هو تسارع عملية تقويض الحدود بين الدول في مجال الاتصال، وذلك بفضل انتشار التقانات الرقمية التي تؤمّن البث المتعدد الوسائط عبر الحدود والمسافات الشاسعة بفاعلية كبيرة[10].

يرى كثيرون أن الإشكال الذي تطرّقنا إليه في ما سبق هو المسؤول عن الأزمة الديمقراطية التي يقال إنها تَسِمُ سياسات العولمة. وتعمل هذه الأزمة على صعيدين: الدولة القومية والدوائر الدولية التي يبدو أنها ما انفكت تنتزع المزيد من سلطات الدولة. أما على المستوى الأول، وكما بُيّن أعلاه، تتوقف العضوية في السوق الاقتصادية العالمية على مجموعة من الالتزامات التي تتعهد بموجبها الدول الامتناع عن التدخل المتحيّز في تدفّق مجموعة من القيم الاقتصادية. وهذه الالتزامات الاقتصادية هي أيضًا التزامات سياسية، ما دامت تُحد من قدرة الدولة على تأمين السلع للعموم من خارج نطاق السوق، وعلى الاستجابة لإرادة مواطنيها المعبَّر عنها ديمقراطيًا إذا طلبوا منها ذلك. علاوة على ذلك، فإن الالتزامات المترتبة على العضوية في اقتصاد السوق العالمي تقوّض في كثير من الحالات قدرة الدولة على توفير الرفاه الاجتماعي والأمن الذي كان حجر الزاوية في شرعية الدولة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويصف كاستلز الوضع على النحو التالي:

> إن عولمة الإنتاج والاستثمار تهدد كذلك دولة الرفاه، وهي عنصر أساس في السياسات التي اعتمدتها الدولة القومية على مدى نصف القرن الماضي، وهي تُعَدّ كذلك حجر الزاوية الأساس الذي يحمي شرعيتها في الدول الصناعية... وفي هذا الاقتصاد الذي اندمجت أسواقه الرئيسة لتبادل رؤوس الأموال والسلع والخدمات على نحو متزايد وبمقياس عالمي، لم يبق هنالك متسع من المكان لدول الرفاه... التي تتضاءل إلى القاسم المشترك الأصغر الذي يواصل الهبوط، مؤدّيًا بذلك إلى تلاشي مكوّن أساس من مكوّنات شرعية الدولة القومية واستقرارها[11].

(10) Deibert, *Parchment, Printing and Hypermedia.*

(11) M. Castells, *The Power of Identity* (Oxford: Blackwell, 1997), pp. 252-254.

إن روح الاقتصاد العالمي هي ذاتها روح ليبرالية السوق العالمية التي تنطوي على تقليص دور الدولة في استخدام سلطتها السيادية في إعادة توزيع الموارد بحسب الحاجات الاجتماعية المحلية، كما تنطوي على تفكيك الوسائل اللازمة لتأدية هذا الدور. ويقتضي الاقتصاد العالمي الحديث أن تسهر الدولة على رفاه مواطنيها، عبر منافستها دولًا أخرى في توفير شروط السوق الملائمة لجلب الشركات الخاصة والمستثمرين الأمر الذي تلحّ الأرثوذكسية الليبرالية على أنّه أساس الازدهار العام. ويستلزم ذلك تقليص حجم تدخّل الدولة في إعادة توزيع الثروات وسن القوانين قدر الإمكان، ما يجعل الدولة غير قادرة على توفير متطلبات الأمن المادي الذي استمدت منه الدولة الليبرالية الديمقراطية شرعيتها السياسية. وفي ظل هذه الأحوال يصبح المواطن غير ملمٍّ بما يمكن أن تفعله الدولة من أجله، أو بالتأثير الذي يمكن أن يُحْدثه في القرارات والإجراءات التي تتخذها.

تساهم عولمة السياسة (التي تلي زمنيًا عولمة الاقتصاد)، بطريقة أخرى، في أزمة الديمقراطية؛ ذلك أن شبكة المؤسسات الدولية تقاسم الدول جزءًا كبيرًا من سيادتها. ولا شك في أن للقرارات التي تتخذها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، تأثيرًا حاسمًا في البلدان التي تطبَّق عليها. ومع ذلك، تفتقر هذه المؤسسات، مع بعض الاستثناءات، إلى آليات المشاركة والتمثيل والتدقيق والمحاسبة التي من شأنها أن تكسبها الشرعية الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، ليس لدى منظمة التجارة العالمية مواطنون. صحيح أن أعضاء هذه المنظمات هم ممثلو دول ذات سيادة مسؤولون أمام شعوبهم، من خلال هياكل الديمقراطية الليبرالية مثل الانتخابات، إلّا أن كثيرين يرون أن هذه الآليات غير المباشرة غير كافية ومنقوصة، وأنها ملائمة لمصالح الشركات العابرة للقوميات أكثر ممّا هي ملائمة لمصالح المواطنين العاديين، إضافة إلى أن هذه المؤسسات القوية تُعَدّ أكثر انغلاقًا وحصريةً من حكومات الدول القومية. ويمكن إيجاد الدليل المؤيد لهذه الرؤية في شوارع سياتل وجنوة وبراغ ومدينة كيبيك، وفي أكوام زجاج النوافذ المكسور وعبوات الغاز المسيل للدموع المبعثرة، وفي وجوه آلاف الناشطين الغائمي العيون الذين يلحّون وينفّسون غضبهم الديمقراطي

عند أسيجة السلاسل في مواجهة قوات مكافحة الشغب التي أصبحوا يفصلونها بشكل روتيني عن حكامهم. لذلك، عادة ما نتحدث عن سياسات العولمة كأزمة ديمقراطية على المستويين الوطني والدولي.

من المهم أن نشير إلى أن كثيرين يرون أن التقارير الواردة بخصوص زوال الدولة القومية وسيادتها هي تقارير مبالغ فيها. وقد أخذ النقاش الدائر بين المؤمنين بتقدم العولمة وتراجع الدولة القومية والمشككين في ذلك فرصته وزيادة، ولذلك لن نعيد التطرق إلى هذا الموضوع على نحو شامل ها هنا[12]. وباختصار، يسوق أولئك الذين لا يؤمنون بعمق العولمة وشمولها، كما تبيّن سابقًا، مجموعة من الحجج الداعمة لآرائهم؛ فهنالك من يقول إن العولمة التي يراها بعضهم ظاهرة جديدة ليست سوى امتداد لظاهرة قديمة وهي الاعتماد الاقتصادي والسياسي بين الدول الوطنية. وشهد هذا الاعتماد تزايدًا مستمرًا، ومن ثمة أصبح ظاهرة عامة مع سقوط الاتحاد السوفياتي والبلدان التابعة له في العقد الأخير من القرن العشرين[13]. أما بعضهم الآخر فيعتقد أن مصطلح «العولمة» يسيء تسمية الوضعية الحالية، لأن مساوئها ومحاسنها موزعة توزيعًا غير متساوٍ عبر أنحاء العالم، الأمر الذي ينزع عنها صفة العالمية، ذلك أن شعوبًا كثيرة لا تزال ترزح تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة[14]، أو لأن ما يحدث حقيقة هو «أمركة» للعالم (امتداد لسيطرة أميركا الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية في أنحاء العالم عقب انهيار منافسها الأول)[15]. ويشير خبراء الاقتصاد إلى أن «الحدود» لا تزال محافظة على قدرتها على «التأثير»، فهي تحصر الاقتصاد في الحدود الجغرافية القومية واللغوية والثقافية بطريقة تمنح الدول استقلالية سياسية أكبر في إدارة الشؤون الاقتصادية، مقارنة

---

(12) Held and McGrew, *Globalization/Anti-Globalization.*

(13) P. Hirst, «The Global Economy: Myths and Realities,» *International Affairs*, vol. 73, no. 3 (1997), and A. M. Rugman, *The End of Globalization* (London: Random House, 2000).

(14) A. Hoogvelt, *Globalization and the Post Colonial World: The New Political Economy of Development* (London: Macmillan, 1997).

(15) Gilpin, *The Political Economy of International Relations.*

بما تخبرنا به مختلف المقاربات الخاصة بالعولمة[16]. على المنوال نفسه، يعتقد أصحاب المقاربة الواقعية أنه، إذا استثنينا مسألتي الطابع التعددي والاعتماد المتبادل، فإنه لا يمكن لأي منظمة أن تنافس الدول القومية الحديثة في اقتصادها المستقل ومواردها العسكرية وقوّتها. ويلمح النقاد المتطرفون إلى أن العولمة وسيلة أيديولوجية أكثر منها حقيقة مادية، وأنها خطاب وجِد للتعتيم على مسؤولية الدولة في التزامها السوق الرأسمالية النيوليبرالية، ولطمس تخلّيها عن الرفاه الاجتماعي، ولإخفاء قدرتها على التمسك بهذه الالتزامات[17]. وهنا تُخرج هذه البلاغة من قبعتها دولةً ما بعد حديثة عاجزة تتّخذ لها وجهًا أداتيًا، وبذلك تتحول هذه البلاغة إلى ضرب من النبوءة التي تحقق ذاتها بذاتها: ما دام الناس يعتقدون أنّ العولمة قد أفقدت الدولة قدرتها، فإن مطالبتهم لها بأن تتدخّل في استراتيجيات تراكم الرأسمال الخاص لمصلحة الخير العام لا بدّ أن تقلّ.

لا تخلو وجهات النظر هذه من الصحة، لكن الدلائل تشير (كما استنتج هيلد وماكغرو) إلى أن «الدولة الحديثة ما انفكت تندمج في شبكات من الترابطات العالمية والإقليمية المخترقة من قوى بين - حكومية عابرة للقوميات، تتجاوز مستوى الدولة، فتغدو غير قادرة على التحكم في مصائرها بنفسها»[18]. وفي جميع الأحوال يظل التفسير المقدم سابقًا لأفول الدولة القومية تحت ضغط العولمة أساسًا في أطروحة المجتمع الشبكي. فبالنسبة إلى كاستلز بوجه خاص، لا يمكن أن تفهم السياسة المعاصرة، إلاّ في ضوء تراجع سيادة الدولة القومية واستقلالها. ويضيف: «لقد تجاوزت تدفقات رأس المال والبضائع والخدمات والتقانة، والمعلومات والاتصالات، على المستوى الدولي، سيطرة الدولة على المكان والزمان»[19]. ويُعَدّ موقف كاستلز قاطعًا في ما يتعلق بالآثار السياسية لاقتصاد العولمة، ذلك أن «عجز الدولة القومية ما انفك يتفاقم بإزاء

---

(16) R. Helliwell, *Globalization and Well-Being* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2002).

(17) A. Callinicos [et al.], *Marxism and the New Imperialism* (London: Bookmarks, 1994).

(18) Held and McGrew, *Globalization/Anti-Globalization*, p. 23.

(19) Castells, *The Power of Identity*, p. 243.

السيطرة النقدية وتقرير الميزانية وتنظيم الإنتاج والتجارة، وجمع الضرائب من الشركات، والوفاء بالتزام توفير المنافع الاجتماعية. وباختصار، فقدت الدولة القومية معظم عناصر قوتها الاقتصادية...»[20]. ويقدم كاستلز أنموذج الشبكة باعتباره نتيجة وسببًا لتهاوي وضع الدولة نحو العجز. إذ سلبت الدولة قوّتها «شبكات رأس المال والإنتاج والاتصال والجريمة، والمؤسسات الدولية، فضلًا عن الأجهزة العسكرية التي تتجاوز المستوى الوطني، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الدينية، وحركات الرأي العام العابرة للقوميات». والمحصلة النهائية لعملية إعادة التنظيم هذه هي أن «الدولة القومية ستظل موجودة، بل وستوجد في المستقبل المنظور، إلّا أنها لن تكون سوى **عقدة في مهبّ شبكة قوة أكثر اتساعًا**»[21]. ومثّلت الدولة القومية، في ما سبق، السلطة السيادية النهائية بلا منازع، ولذلك، تمحور العمل السياسي حينذاك على السيطرة على جهاز الدولة؛ وعندما تُجعل الدولة القومية مجرد عقدة في شبكة شديدة التعقيد، فإن اكتساب السيطرة على أجهزتها «يصبح وسيلة واحدة من وسائل ضمان القوة لا غير»[22]. ولو صح هذا الرأي (الذي لا يزال يثير اللغط)، فمن غير المرجح أن تحافظ سمات العمل السياسي في مجتمع الشبكات على السمات ذاتها المتعارَف عليها سابقًا.

ثانيًا: وسائل إعلام جديدة، سياسات جديدة

سبق أن بيّنا أن إحدى نتائج العولمة هي ما تشهده الديمقراطية الليبرالية من أزمات متعاظمة في نظر بعضهم؛ إذ يجد المواطنون أن الدول التي ينتمون إليها ما انفكت تفقد فاعليتها، وأن المؤسسات الدولية التي أحكمت قبضتها على السلطة الفعلية لا تترك لهم مجالًا لممارسة مواطنيتهم الديمقراطية. وردًّا على ذلك، صاغ بعض المنظّرين التقدميين نماذج لنظام سياسي عالمي قائم على الحوكمة والمواطنة الديمقراطية العالمية. لكن، على الرغم من وجاهة

(20) Castells, *The Power of Identity*, p. 254.

(21) المصدر نفسه، ص 304.

(22) المصدر نفسه، ص 305.

أفكارهم، يتعيّن على هؤلاء أن يرسّخوا آراءهم ويزيدوها إحاطةً[23]. وباتت التحديات التي فرضتها العولمة على الديمقراطية جلية، من خلال التراجع الذي شهدته الديمقراطية في أغلب البلدان الغربية (وفق ما يراه كثير من المحللين)، إذ بات المواطنون يشعرون بالمزيد من الاغتراب والريبة إزاء الإجراءات الرسمية ومؤسسات المشاركة الديمقراطية، بما في ذلك مسائل التصويت لممثليهم في الانتخابات، ومناصرة الأحزاب السياسية القائمة.

تنبثق السياسة السائدة في المجتمع الشبكي، في شكلها الجديد، على ما يبدو، من ركام الأزمة الديمقراطية التي عرفتها السياسة في شكلها القديم[24]. وينعت كاستلز السياسة الجديدة بـ «السياسة المعلوماتية»، ويربطها مباشرة بتقانات شبكات الاتصال، قائلًا:

> أهم ما يمكن ملاحظته هو أن وسائل الإعلام الإلكترونية (ولا يقتصر ذلك على التلفزيون والمذياع، بل يشمل أيضًا أشكال الاتصال كلها، مثل الجرائد والإنترنت)، أصبحت فضاء السياسة المفضَّل. ولا يعني ذلك أنه يمكن أن تُختزل السياسة كلّها في الصور والأصوات أو التلاعب الرمزي، لكن من دونها لا وجود لفرصة للفوز بالسلطة أو ممارستها... وبسبب الآثار المتداخلة للأنظمة السياسية التقليدية، والتغلغل المتفاقم لوسائل الإعلام الجديدة، فإن ما يتعلق بالحياة السياسية كلها من معلومات وجوانب اتصالية، يصبح أسيرًا لوسائل الإعلام. أمّا ما هو خارجها فيُعَدّ هامشًا سياسيًا لا غير[25].

أحكمت وسائل الإعلام، من منظور كاستلز، قبضتها على السياسة، وتقصير الفاعلين السياسيين القدامى والمؤسسات التقليدية في التكيف مع «السياسة المعلوماتية» هو أصل أزمة الديمقراطية في عصر المعلومات[26]. وفي

---

(23) D. Archibugi, Held and M. Kohler, *Re-imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy* (Cambridge: Polity, 1998); D. Held, *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance* (Cambridge: Polity, 1995), and K. Hutchings and R. Dannreuther, *Cosmopolitan Citizenship* (London: Macmillan, 1999).

(24) F. Webster, ed., *Culture and Politics in the information Age: A New Politics?* (London: Routledge, 2001).

(25) Castells, *The Power of Identity*, pp. 311-312.

(26) المصدر نفسه، ص 312.

تقدير كاستلز: «ما دامت الأنظمة السياسية الراهنة قائمة على البنى التنظيمية والاستراتيجيات السياسية للعصر الصناعي، باتت تلك الأنظمة بالية وفاقدة استقلاليتها جرّاء ما يشهده العالم من تدفّق رهيب للمعلومات، تعتمد عليه السياسة»[27].

إذًا، السياسة الجديدة هي سياسة مكابدة ومثابرة، من أجل إدارة المعلومات وإحكام السيطرة عليها في «الفضاء» الذي بنته وسائل الاتصال، باعتبار ذلك شرطًا مسبقًا وضروريًا للنفاذ إلى أشكال السلطة الأكثر مادية. ومن هذا المنظور، ليست السياسة في واقع الأمر إلا صراعًا لتحديد معايير الخطاب العام واللغات الرمزية والثقافية التي يُعبَّر من خلالها عن المعايير والتطلعات التي يجري تداولها. يعني هذا أن النشاط السياسي مشروط بتوفر الحد الأدنى من النفاذ أو الحضور و/أو التمثيل في وسائل الاتصال الجماهيري التي تدور فيها هذه المعارك. ولهذا السبب، فإن كل من يُستبعَد بانتظام من الحصول على المعلومات والنفاذ إلى وسائل الاتصال المتطورة، أو من يقتصر نفاذه إليها على التلقّي السلبي للمحتوى الذي يتّخذ هيئة السلعة، لا يهمَّش في المجتمع الشبكي اقتصاديًا فحسب، بل سياسيًا كذلك. وتبعًا لذلك، فإن الهوّة الرقمية هي في الوقت نفسه تقانية واقتصادية وسياسية، وهوّة تحدد شروط النفاذ إلى المواطنة ذاتها، وذلك ضمن المناطق المتقدمة تقانيًا وفي ما بين المناطق الثرية والفقيرة في نظام العولمة.

بغضّ النظر عن توافر هذا الحد الأدنى من النفاذ إلى وسائل الاتصال (الذي أثبت فاعليته على أرض الواقع)، يقتضي النشاط السياسي النافذ راهنًا التمكن من جميع الأشكال والتقنيات والتقانات المعقدة للتعبئة الرمزية والاتصال السياسي. وليست السياسة، في هذا السياق، مجرد ممارسة للحكم والفعل العامين، بقدر ما هي إدارة للعلاقات العامة القائمة على التبادل المعقد لـ «الرسائل» العالية الترميز، باستخدام تقانات شديدة التعقيد في جمع المعلومات ونشرها. ومن الناحية التاريخية، كان النفاذ إلى هذه الموارد موزّعًا توزيعًا غير عادل. ولطالما كانت الديمقراطية قائمةً على سياسة الإقناع. كما

---

(27) Castells, *The Power of Identity*, pp. 311-312.

كان يُنظر إلى السياسة على أنها قدرة على التلاعب بالخطاب العام، حيث كان يشترط اكتساب مهارات البلاغة والقدرة على الإقناع لامتلاك زمام السلطة. أما البلغاء من رجال السياسة الذين كانوا لا يمانعون في عرض خدماتهم لقاء مقابل فارتفعت أسهمهم وبلغ تأثيرهم في الحياة السياسية مبلغًا عظيمًا. في الوقت الحاضر، تظل القدرة على رسم ملامح الخطاب العام ودفعه عبر وسائل الاتصال حاسمة في ممارسة السلطة والتأثير في الشأن العام، على الرغم من أن «الدولة المدينة» (polis) تنازلت عن سلطتها لفائدة القنوات الإخبارية التلفزيونية التي تبث على مدار الساعة، وحلّت محلّ سفسطائيي أثينا مؤسسات استطلاع الآراء واستشاريو الصورة والمحللون ومهندسو قواعد البيانات وفِرق العلاقات العامة وخبراء الإعلانات الذين تسلّحوا بشعارات أثبتت جدواها في السوق، وباستراتيجيات وسائل الإعلام وتصميمات مواقع الإنترنت والسمات الديموغرافية. وبهذا المعنى، استثمرت السياسات المعلوماتية للمجتمع الشبكي ما كان شائعًا من توجهات على مر التاريخ، في كل مكان كانت فيه السلطة السياسية منظمة من طريق مؤسسات ذات طابع ديمقراطي شكلي في الأقل.

يمكن مناقشة طابع «السياسة الجديدة» والدور الذي تضطلع به تقانة المعلومات والاتصالات الجديدة في هذه السياسة، من حيث علاقتها بسياسة العولمة. ووفق أنموذج السياسة المعلوماتية، يمكن فهم التنافس السياسي على العولمة على نحو أفضل بوصفه مثالًا على سياسة التدليل أو صنع الدلالات والمعاني، أي كصراع على الشيفرات الثقافية التي تدخل عبرها دلالة «العولمة» الخطاب العام، ويجري تداولها ضمنه، وهذا يعني أن هذا الصراع هو صراع على المعنى. ما معنى العولمة؟ أو ما سيكون معنى العولمة؟ هل تؤدي/ ستؤدي العولمة إلى توسيع نطاق الانتفاع بالحقوق والحريات ذات الصلة بالديمقراطية الليبرالية، وتقاسم الثروة الناتجة من رأسمالية السوق، وتطوير مستوى العيش، وتحسين مستوى التفاهم والتناغم بين الثقافات، والسلم العالمي، وتشجيع التضامن، وتكريس الديمقراطية العالمية؟ أم أنها تؤدي/ ستؤدي إلى إلغاء قدرة الدولة على تقرير مصيرها واستقلاليتها، وعلوية الشركات والمؤسسات العابرة للقوميات وغير القابلة للمساءلة على الحكومات الديمقراطية، والهيمنة العالمية للسلع الثقافية الأميركية، وتفاقم تبعية العالم النامي واستغلال العالم المتقدم له،

فضلًا عن التدهور البيئي والاعتداء على مصالح الطبقة العاملة؟ تفضّل القوى الرأسمالية العابرة للقوميات (التي تسعى إلى تحقيق أكبر استفادة ممكنة من العولمة، بحسب الأنموذج الليبرالي الجديد، المجموعة الأولى من المعاني، بينما تفضل الحركة الاجتماعية العابرة الحدود والمتعددة الأوجه التي برزت لمواجهة هذه القوى، المجموعة الثانية. والمعنى الذي سيستقر في النهاية على أنه المعنى النهائي في الخطاب الشعبي والمخيلة العامة، يتوقف (في الأنموذج الذي نحن بصدد مناقشته) على ما سيؤول إليه الصراع على التعريف الثقافي، ذلك الصراع الدائر في دوائر الاتصال العالمي. من سينجح في جلب العولمة إلى صفه؟ هذه هي السياسة المعلوماتية للمجتمع الشبكي.

توفّر التقانات الشبكية الموارد لطرفي هذه المنافسة. ولقد فصّلنا في الفصل الثالث القول في أهمية هذه التقانات بالنسبة إلى قوى رأس المال العابرة للقوميات. وتوفر التقانات الشبكية البنية الأساسية لمختلف التدفقات الاقتصادية للرأسمالية العابرة للقوميات، فيما تضعف قدرتها على تخطي المكان قدرة الحكومات الوطنية (المسؤولة ديمقراطيًا عن المصالح العامة)، على فرض قيود على هذه القوى الاقتصادية الفاعلة. كما وفرت التقانات الشبكية للنخب العابرة للقوميات فرصة تعزيز هيمنتها على المشهد الإعلامي العالمي، وذلك عبر التركيز الكبير للملْكية، باعتماد التكامل الأفقي والرأسي، عبر المواقع الإعلامية، وعبر الانقسام بين المحتوى والنقل[28]. وتهيمن فئة قليلة من التكتلات العابرة للقوميات هيمنة متنامية على البنية التحتية لشبكات الاتصال العالمية ومحتواها. وتتداخل مصالح هذه التكتلات على نحو معقد مع مصالح بقية الفاعلين الرأسماليين في نظام العولمة، على مستوى الملْكية، كما على مستوى الاعتماد، على الإعلانات التجارية[29]. وليس من فراغ أن تحرير

(28) B. Compaine and D. Gomery, eds., *Who Owns the Media? Competition and Concentration in the Mass Media Industry* (Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum, 2000); R. McChesney, *Rich Media, Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 1999), and D. Schiller, *Digital Capitalism: Networking the Global Market System* (Cambridge, MA: MIT Press, 1999).

(29) E. Herman and R. McChesney, *Global Media: The New Missionaries of Global Capitalism* (London: Cassell, 1997).

أسواق الاتصالات العالمية كان، في نواح كثيرة، الضربة الحاسمة التي أدت إلى ترسيخ قدم العولمة. وحقق الهوس بالاندماج بين وسائل الإعلام العالمية الذي ميز أواخر التسعينيات أقصى ما يمكن جنيه من أرباح في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين، لكن هذا لا يقلل من الدور الذي أدته التقانات الرقمية في إحكام قبضة رأس المال العابر للقوميات على صناعة الثقافة والوعي العالميين[30]. ويمنح هذا، بطبيعة الحال، أفضلية كبيرة لكل من تكمن مصلحته في ظهور العولمة بمظهر جيد.

لا تقتصر الشبكات الرقمية على توفير الدعم للأطراف الرأسمالية فحسب، بل تتيح لأطراف الصراع الثقافي الأخرى كذلك فرصة الإدلاء بدلوها في صوغ معنى العولمة. والواقع أن البروز المتزايد لـ «الحركات الاجتماعية الجديدة» العابرة للقوميات والمرتبطة بشبكات المجتمع المدني العالمي، اعتمد اعتمادًا كبيرًا على انتشار تقانات الاتصالات الشبكية، وعُدّ دورها عنصرًا أساسًا بالنسبة إلى الديناميات السياسية للمجتمع الشبكي[31]. ويجمع مصطلح «الحركات الاجتماعية الجديدة» في طياته مجموعة واسعة من ضروب النشاط السياسي والأيديولوجيات والأولويات، لكنه يشير خصوصًا إلى التشكيلات السياسية المعارضة التي لا تشملها الأحزاب السياسية المؤطرة وجمعيات الأعمال ونقابات العمال وجماعات الضغط والمنظمات غير الحكومية[32]. إن العديد من الحركات الاجتماعية هي ذات طابع قومي أساسًا، مثل الزاباتيين في ولاية تشياباس في المكسيك، والرابطة الثورية لنساء أفغانستان، والميليشيات اليمينية «الوطنية» في الولايات المتحدة، وهي أمثلة قليلة نسوقها على سبيل الذكر لا الحصر. ووظفت هذه الحركات تقانات الاتصال الشبكي توظيفًا كبيرًا في نضالاتها، فتركت تأثيرًا داخل حدود بلدانها وخارجها. لكن تجدر الإشارة

---

(30) D. Croteau, and W. Hoynes, *The Business of Media* (Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press, 2001).

(31) Castells, *The Power of Identity*, pp. 68-109, and R. Deibert, *Parchment, Printing and Hypermedia: Communication in World Order Transformation* (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 157-164.

(32) R. Dalton and M. Kuechler, *Challenging the Political Order: New Social and Political Movements* (Cambridge: Polity, 1990).

إلى أن صعود تلك الحركات الاجتماعية الجديدة العابرة للقوميات تحديدًا ونشاطها، يُعدّان أكثر ارتباطًا بسياسة المجتمع الشبكي، لأن هذه الحركات ذاتها تكوّنت بنيويًا في شكل شبكات. ومن بين هذه الحركات، يمكننا أن نضيف حركات السلام العالمي، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والبيئة، والحركات النسوية، وهي ائتلافات دينامية متخطية للحدود تضم جماعات محلية وقومية ودولية، كلٌّ منها تمثّل عقدة في شبكة متشعّبة من التدفقات التي يعتمد تنسيقها اعتمادًا كبيرًا على الاتصالات التي يسّرتها الشبكات الرقمية[33].

باتت الفرص المتاحة للحركات الاجتماعية الجديدة، من طريق شبكات المعلومات والاتصالات الرقمية، بالغة الأهمية؛ إذ تتيح هذه الأدوات، خصوصًا تطبيقات البريد الإلكتروني والوسائط المتعددة والمواقع الإلكترونية ذات النصوص التشعبية، إمكان عقد تحالفات بين نشطاء من مناطق متباعدة تتوافر لديهم الوسائل التي تخوّلهم إنجاز مجموعة من المهمات التي تُعَدّ أساسية لنشاطهم، وللأثر الذي يرغبون في إحداثه. ويشمل ذلك:

ـ جمع المعلومات (السياسية خصوصًا التي يتعذّر نشرها على نطاق واسع، وبتكلفة زهيدة، عند استعمال وسائل أخرى) وإنتاجها وأرشفتها ونشرها عالميًا.

ـ منصة للترويج للحوادث والتحشيد وجمع الأموال والتماس أشكال أخرى من الدعم.

ـ منظومة لتنمية مستوى الوعي والتعليم والتدريب السياسيين (على سبيل المثال، تعليم طرائق العمل المباشر الخالي من العنف).

ـ وسيلة لإنشاء روابط الاتصال مع المنظمات المتعاطفة والمتحالفة، ومع الشبكات التي هي جزء من هذا العمل.

ـ منظومة اتصال للتنظيم الداخلي، والإدارة، والتعبئة (مثال «الحفز على الفعل» وتنسيق الأنشطة.

(33) M. McCaughey and M. Ayers, *Cyberactivism: Online Activism in Theory and Practice* (London: Routledge, 2003).

ـ منظومة اتصال تخدم الحوار والنقاش الديمقراطي بما يساهم في إيجاد إطار عام ديمقراطي عالمي.

ـ وسيلة للتواصل السياسي المحظور عبر الدول القمعية.

ـ منظومة انتشار لوسائل الإعلام المستقلة والتقارير الإخبارية والصحافة البديلة التي تتجاوز وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الشركات الكبرى.

ـ أداة للانخراط في أشكال جديدة من العمل السياسي المباشر (مثل «النضال عبر القرصنة الإلكترونية»، وحملات البريد الإلكتروني المكثفة، وهجمات وقف بعض الخدمات، والعرائض الإلكترونية، وتشويه المواقع الإلكترونية، والمواقع الإلكترونية الساخرة... إلخ).

وثّقت الحركات الاجتماعية الجديدة استخدام الشبكات الرقمية للقيام بإحدى الوظائف المذكورة أعلاه توثيقًا جيدًا في الكثير من الأدبيات التي تدرس الوضعيات حالة بحالة. وتتطرق تلك الأدبيات إلى تفصيلات استغلال بعض الحركات لعدد من هذه التقنيات في مساعيها ونشاطها[34]. وتشير دراسات عدة إلى القيود والتحديات التي واجهتها الحركات الاجتماعية الجديدة عند ممارسة نشاطها ونضالاتها اعتمادًا على التقانات المتطورة، بما في ذلك مسائل توفير الموارد التقانية والمالية، والتحكم بالوقت، وإيجاد العمالة الكافية لإنشاء حركات «رقمية» فاعلة والحفاظ عليها. أضف إلى ذلك قضايا إدارة مسائل الخصوصية والرقابة، والاعتماد المفرط على التقانات التي لا يزال توزيعها أبعد ما يكون من العدالة، والتأثر والهشاشة عند إخفاق التقانة في تبليغ الرسائل المطلوبة، فضلًا عن قضايا الرقابة وحرية التعبير، على سبيل المثال لا الحصر. لكن، على وجه العموم، هنالك إجماع على أن ما يُحسب للشبكات الرقمية من دور في الترويج للحركات الاجتماعية الجديدة، وشبكات المجتمع المدني العالمية التي تندمج في هذه الشبكات وتأمين فاعليتها، أكثر ممّا يُحسب عليها.

---

(34) McCaughey and Ayers, *Cyberactivism*; M. Pendakur and R. Harris, *Citizenship and Participation in the Information Age* (Aurora, Ontario: Garamond, 2002), and F. Webster, «A New Politics?» in: Webster, *Culture and Politics in the Information Age*.

كانت هذه بالتأكيد الحال بالنسبة إلى تلك الحركات المشاركة في النضال الثقافي، الهادف إلى التعريف بالخطاب الحافل بالعولمة. وهناك من يرى أن الحركة المناهضة للعولمة هي المثال النموذجي للحركة الاجتماعية العابرة للقوميات وغير المقيّدة بحدود إقليمية التي استخدمت التقانة الشبكية لتنظيم وتنفيذ حملة سياسية ترمي إلى التدخل في ما تصوغه الشركات من معنى ثقافي (في هذه الحالة المعنى المقصود هو العولمة الرأسمالية على النمط النيوليبرالي). وما يُعَد رمزيًا في هذا الصدد هو استعمال الإنترنت بوساطة النشطاء المعارضين لاتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف (MAI) التي تفاوضت في شأنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أواخر التسعينيات[35]. ولو اعتُمدت هذه الاتفاقية، لكان على الدول الموقعة عليها تخفيف الرقابة الوطنية على الاستثمارات الأجنبية، بما يؤدي إلى الإضرار بالمصالح المحلية، ولاضطرت تلك الدول إلى كفالة حق الشركات الخاصة في مقاضاة الدول التي تنتهك هذا التعهد. وترى تشكيلة واسعة من المجموعات الدولية في اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف انتقاصًا كبيرًا من السلطة السيادية للحكومات الوطنية ومواطنيها المسؤولة أمامهم، فضلًا عن كونه تكريسًا خطِرًا في قوة سلطة رأس المال العابر للقوميات. ويرى ديبرت أن:

> قائمة معارضي اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف تضم مجموعة واسعة من جماعات المصالح (600 منظمة غير حكومية في سبعين دولة على الأقل بحسب بعض التقديرات)، ينشطون في مجالات البيئة والعمل والثقافة، ولكل منها انتقاداتها الخاصة بقطاعها. لكن أكثر الاعتراضات شيوعًا تتمحور حول موضوعات رئيسة عدة، في مقدمها مسألة تراجع سيادة الدولة لمصلحة الشركات التي نالت حقوقًا وسلطات متزايدة[36].

(35) R. Deibert, «Civil Society Activism on the World Wide Web: The Case of the Anti-MAI Lobby,» in: D. R. Cameron and J. Gross Stein, eds., *Street Protests and Fantasy Parks: Globalization, Culture and the State* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2002), and P. Smith and E. Smythe, «Globalization, Citizenship and Technology: The Multilateral Agreement on Investment Meets the Internet,» in: Webster, *Culture and Politics in the Information Age.*

(36) Deibert, «Civil Society Activism on the World Wide Web: The Case of the Anti-MAI Lobby,» in: D. R. Cameron and J. Gross Stein, eds., *Street Protests and Fantasy Parks: Globalization, Culture and the State,»* pp. 92-93.

دُمِجَت هذه الجماعات، في نهاية المطاف، لتنشئ شبكة عالمية، وليبلغ نشاطها ذروته حين قمعت الشرطة بعنف التظاهرات الضخمة المعارضة لاتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف التي حدثت إبان اجتماعات منظمة التجارة العالمية في عام 1999 في سياتل، وتبعها انهيار (موقت) للاتفاقية.

يرى معظم المحللين أن الحملة المناهضة لاتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف تمثّل لحظة مؤسسة في مسار تطور الحركة الدولية المناهضة للعولمة. كما يشيرون إلى الدور الجوهري الذي تؤديه شبكة المعلومات وتقانات الاتصال الجديدة، ولا سيما شبكة الإنترنت، في تطوير هذه الحركات. واستُخدم البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية، على نطاق واسع، لتبادل المعلومات بين النشطاء، ولتوفير منتديات لمناقشة القضايا والمقالات النقدية والاستراتيجيات، بغرض صوغ خطط التحركات الجماعية وتعميمها وتنسيقها، ومن ذلك الاحتجاجات التي وقعت في سياتل. كما استُخدمت الإنترنت أيضًا لتلقين الناشطين تكتيكات العصيان المدني، ولنشر المعلومات ذات العلاقة بمسوّدات الاتفاقية، والتعليقات والتحليلات المتعلقة بها، وذلك لتوفير وسائل إعلام بديلة ومصادر مستقلة للمعلومات، فضلًا عن الانخراط في عمل مباشر يمارس ضغطًا على المسؤولين والوكالات الحكومية[37]. ويشير سميث وسمايث إلى أن «شبكة الإنترنت قدمت مساعدة جوهرية في كسر احتكار رجال الأعمال وقادة الحكومات والمسؤولين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمعلومات»[38]. وفي سياق يُنظر فيه إلى السياسة باعتبارها صراعًا من أجل السيطرة على الشيفرات الثقافية والخطاب والمعنى، ينبغي ألّا يُستهان بأهمية هذا التطور. لكن، من جهة أخرى، ينبغي ألّا نبالغ أيضًا في تقدير أهميتها. وقليلون أولئك الذين ينكرون أن التقانة الشبكية كانت ولا تزال، عاملًا مهمًّا في

---

(37) Deibert, «Civil Society Activism on the World Wide Web, The Case of the Anti-MAI Lobby,» in: Cameron and Stein, eds., *Street Protests and Fantasy Parks: Globalization, Culture and the State*»; E. Potter, «Anarchy Makes a Comeback,» in: S. Ferguson and L. Shade, eds., *Civic Discourse and Cultural Politics in Canada: A Cacophony of Voices* (Westport, CT: Ablex, 2002), and Smith and Smythe, «Globalization, Citizenship and Technology: The Multilateral Agreement on Investment Meets the Internet,» in: Webster, *Culture and Politics in the Information Age*.».

(38) Smith and Smythe, «Globalization, Citizenship and Technology: The Multilateral Agreement on Investment Meets the Internet,» in: Webster, *Culture and Politics in the Information Age*.» p. 200.

تيسير الحملة المناهضة للعولمة، وأن نجاحات هذه الحملة كانت أمرًا متوقعًا منذ ارتأت المؤسسات الدولية زيادة الشفافية وإشراك «المجتمع المدني» في إجراءات صنع القرار. ومع ذلك، من غير المنصف القول إن التقانات الشبكية هي ما «خلق» الحركة المناهضة للعولمة، أو إن الإنترنت كانت مسؤولة عن انهيار اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف، أو إن أثر الاحتجاجات المنسقة شبكيًا على الرأي العام الواسع قد بات الآن أمرًا روتينيًا ويفرض نفسه على اجتماعات هيئات العولمة الرأسمالية على نحو لا لبس فيه[39].

هذا ما يثير سؤال هل من المجزي التفكير بشكل حاسم في أن سياسة المجتمع الشبكي هي سياسة «جديدة» على نحو حاسم. إذ من المؤكد أن مجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية، وكثير منها غير مرتبط بأيّ مكان محدّد في تنظيمه أو في شواغله، برزت واشتهرت في الأعوام الأخيرة، ووجدت في تقانات المعلومات والاتصال الشبكية أداة مميزة مكّنتها، في كثير من الحالات، من تبليغ صوتها السياسي. مع ذلك، ينبغي ألّا ننسى أن الاستخدامات السياسية للتقانة الشبكية، وإن كانت ذات أهمية كبرى للحركات الاجتماعية الجديدة وكذلك للجهات السياسية التقليدية، فإنها لا تمثل سوى جزء بسيط من استخدامات معظم الناس الذين يستعملون هذه التقانات بشكل يومي.

حتى في البلدان التي بلغ فيها النفاذ إلى التقانات الشبكية مبلغًا كبيرًا نسبيًا، فإن الاستخدام السياسي لهذه الوسيلة يظل استثناء لا قاعدة؛ إذ تكشف عيّنة من إحصاءات مستعملي الإنترنت في الاتحاد الأوروبي، في عام 2000، أن 69 في المئة من المستخدمين يتبادلون البريد الإلكتروني مع الأصدقاء والعائلة وزملاء العمل، وأن 47 في المئة يستخدمونها للمشاركة في التدرّب أو التعلم عبر الإنترنت، و47 في المئة يُجرون أبحاثًا للحصول على معلومات تخص بعض المنتجات، و43 في المئة لتنزيل برامج الكمبيوتر مجانًا، و38 في المئة يقومون بعمليات بحث عن معلومات رياضية وترفيهية، و28 في المئة يشاركون في ألعاب، و23 في المئة يستعملونها للبحث عن عمل. وتفوق هذه الاستخدامات غير السياسية، بدرجة كبيرة، القدر الصغير من الاستخدامات

(39) E. Potter, «Anarchy Makes a Comeback,» in: S. Ferguson and L. Shade, eds., *Civic Discourse and Cultural Politics in Canada: A Cacophony of Voices* (Westport, CT: Ablex, 2002), pp. 96-104.

السياسية السائدة، مثل زيارة مواقع الحكومة (15 في المئة)، ومواقع الأحزاب السياسية (10 في المئة)[40]. وأفضت بعض الدراسات التي أجريت مؤخرًا في أميركا الشمالية، بخصوص استخدامات الإنترنت، إلى نتائج مماثلة[41]. ولعل ترتيب الاستخدامات السياسية ذات العلاقة بالنشاط الدؤوب للحركات الاجتماعية سيكون أدنى من ذلك من دون شك. وبالفعل، فإن 10 في المئة فحسب من المستخدمين العاديين للإنترنت في الاتحاد الأوروبي أبدوا بعض الاهتمام باستخدام الإنترنت لغرض الاتصال برجل سياسة أو المشاركة في نقاش سياسي[42]. ويحصل الانطباع نفسه حين ننظر في أصناف المواقع التي يبحث عنها المستخدمون أو يزورونها. ويشير دوردوي وميللور إلى أن «أكثر سبع كلمات بحث مفتاحية من مجموع 20 كلمة أولى في نيسان/ أبريل من عام 2000 كانت على علاقة بالجنس، وثلاث بغرف الدردشة أو «الهوتميل»، وخمس متعلقة بمجال موسيقى أو ألعاب الكمبيوتر. **ولا يظهر أي مصطلح متعلّق بالخطاب السياسي في قائمة الكلمات المئة الأولى**»[43]، ما يشير إلى أن الإنترنت تعزز في المقام الأول أنماط المشاركة والالتزام السياسي القائمة، بدلًا من التشجيع على الأنماط التي تشمل التحفيز على تبنّي مقاربات مواطنية وسياسية جديدة. ويعبّر بيبا نوريس عن هذه الدينامية على النحو التالي:

> عبر الاستعمال المتكرر [للإنترنت]، سيصبح الأشخاص الناشطون سياسيًا أكثر اندفاعًا في نشاطهم المدني. وفي المقابل... سوف يكون الأشخاص غير المهتمين بالسياسة أكثر تحصينًا من الرسائل السياسية المنتشرة على شبكة الإنترنت... وإذا كان هذا التفسير صحيحًا، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه مع انتشار استخدام الإنترنت وتنميطه، فهذا يشير إلى تكون «فجوة ديمقراطية» آخذة في الاتساع في

(40) P. Norris, *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 225.

(41) D. Barney, «Invasions of Publicity: Digital Technology and the Privatization of the Public Sphere,» in: Law Commission of Canada, ed., *New Perspectives on the Public-Private Divide* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2003).

(42) Ibid., p. 223.

(43) A. Dordoy and M. Mellor, «Grassroots Environmental Movements: Mobilization in an Information Age,» in: Webster, *Culture and Politics in the Information Age*, p. 175.

مجال المشاركة المدنية. وبعيدًا من تعبئة الجمهور العام، قد تعمل شبكة الإنترنت بالتالي على زيادة الانقسامات بين الناشطين واللامبالين داخل المجتمعات... ومن الصعب أن نعرف كيف للإنترنت، في حد ذاتها، أن تصل إلى المواطنين الذين أحجموا عن المشاركة في الحياة المدنية[44].

تتيح التقانات الشبكية أدوات متميزة للأقلية العنيدة من المواطنين الملتزمين سياسيًا في الديمقراطيات الليبرالية الغربية حتى يستمروا في بذل الجهد خدمة لأفكارهم، بل ولمضاعفته. وتوفر هذه التقانات نفسها الأدوات التي من شأنها أن تمكن الأغلبية العنيدة غير المسيسة من مواصلة ابتعادها المستمر عن الحياة السياسية. فباستثناء الوسائل المستعملة، لا يمكن أن نلاحظ أي جديد على مستوى الممارسات السياسية.

لا تفضي الأدوات الجديدة، بالضرورة، إلى ظهور سياسة جديدة، لكن توصيفنا للسياسة في زمن المجتمع الشبكي بكونها أمرًا «جديدًا» لا يخص بالأساس صنف الأدوات التي يستعملها رجال السياسة فحسب، بل يخصّ أيضًا بعض الافتراضات ذات العلاقة بالعمل السياسي وتنظيم السلطة السياسية. وعلى هذه الأسس أيضًا، على ما أعتقد، لدينا سبب للتشكيك في أطروحة «السياسة الجديدة». فالقول إن السياسة معلوماتية في المقام الأول، وإن السلطة تُكسِب وتُجْمع في الممارسات التواصلية المتعلقة بالتشفير الثقافي والتلاعب الرمزي، وإدارة الخطاب، هو قول محلّ خلاف. ومن وجهة نظر كثير من الناس في العالم، في البلدان الغنية والفقيرة كلها، فإن مصدر السلطة وأدواتها تبقى الثروة المادية والقوة الفيزيقية، أي الدولار والبندقية، وتبقى السياسة تجسيدًا للصراع من أجل السيطرة على هذين العنصرين، وهو صراع تبقى فيه السيطرة على الخطاب والمعاني الثقافية أمرًا مهمًا لكنه لا يزال ثانويًا. فلنتمعن في المقطع التالي لكاستلز:

إن المعارك الثقافية هي معارك القوة في عصر المعلومات. وهي تخاض في المقام الأول في وسائل الإعلام وعن طريقها، لكن وسائل الإعلام ليست صاحبة

---

(44) Norris, *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide* pp. 230-231.

> السلطة. فالقوة التي تتمثّل في القدرة على فرض سلوك محدد، تكمن في شبكة تبادل المعلومات والتلاعب بالرموز التي تربط الفاعلين الاجتماعيين، والمؤسسات، والحركات الثقافية، من خلال الأيقونات والخطباء والمتحدثين باسم الفكر والثقافة. وعلى المدى البعيد لا يهم حقًا من هو في السلطة، لأن توزيع الأدوار السياسية سيصبح دوريًا وعلى نطاق واسع. ما عاد للنخبة ذات القوة المستقرة وجود[45].

من الصعب أن نقنع السكان الأصليين في كندا أو النساء في أفغانستان (الذين استخدموا تقانة المعلومات استخدامًا فاعلًا ومبتكرًا، وانخرطوا انخراطًا باهرًا في سياسات المعنى الثقافية) بأنه «لا يهم حقًا من هو في السلطة»، وبأن عصر النخب السياسية ذات القوّة المستقرة ولّى وانتهى. وممّا لا شك فيه أن كفاح هؤلاء يتخذ طابعًا ثقافيًا بالأساس، لكن الأكيد أيضًا أنه لا يقتصر على ذلك، بل ربما يأتي الطابع الثقافي لكفاحهم في المرتبة الثانية. ونصل هنا، على ما يبدو، إلى الحد الأقصى الذي يتيحه الأنموذج الشبكي في فهم السياسة، على الرغم من إقرارنا بأننا نعيش في عالم تتوسّط فيه التقانات الشبكية تغيّرات مهمة. وفي هذه الحالات، وفي كثير من الحالات المشابهة لها، لا تنتشر السلطة الفعلية المهمة في ثنايا «شبكات تبادل المعلومات والتلاعب الرمزي»، بل تتركز في قبضة الدولة، وتتحكم بها النخب الاقتصادية والعسكرية المسيطرة على أدوات الحكم والفعل السياديين، بحيث لا تكون السلطة «دورية» ومتحولة بل ثابتة ومستقرة، حتى في الديمقراطيات الاسمية. وينطبق الأمر ذاته على غزو العراق في عام 2003، حين فشلت حركة اجتماعية تتخطّى الحدود الإقليمية، على الرغم من استخدامها التقانات الشبكية المتطورة لتعبئة المعارضين وتنظيم التحركات، في التأثير في السلطة السيادية للدول القومية في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وأستراليا (نذكر ثلاث دول فحسب) التي ارتأت تأمين المنطقة وفقًا لمصالحها. تُمَارَس هذه السلطة، وهي ضرب عريق وراسخ من السلطة، بطرائق ملموسة أكثر منها رمزية، وليس من السهل الفرار منها ولا معارضتها معارضةً ناجعة باستخدام التقانات الشبكية.

---

(45) M. Castells, *End of Millennium* (Oxford: Blackwell, 1998), p. 368.

ثالثًا: التقانات الشبكية والديمقراطية

إذا وضعنا جانبًا المسألة المتعلقة بما إذا كان المجتمع الشبكي يمكن وصفه بأنه يصدر عن سياسات جديدة جوهريًا بخضوعه لسياسات جديدة، فمن المهم أيضًا النظر في الإمكانات التي تقدمها التقانات الشبكية للأنماط السياسية القديمة التي هي، على الأقل في بعض أجزاء من العالم، أنماط معتمدة في الديمقراطية الليبرالية المنظمة على المستوى القومي. ومن المعروف أنّ وصول تقانات المعلومات والاتصال الجديدة رافقه خطابٌ غالبًا ما كان منتشيًا، مفاهده أنّ هذه التقانات هي أدوات نهضة ديمقراطية جذرية، واستمر هذا الخطاب طويلاً. وكما يلاحظ كاستلز: «كان من المتوقع أن تكون شبكة الإنترنت أداة مثالية لإرساء المزيد من الديمقراطية ولا تزال تُعَدّ كذلك»[46]. ويتمثّل واحد من أعمق حدوسنا الديمقراطية الليبرالية في أنّ التقدم العام الذي شهدته قدرتنا على جمع المعلومات وتبادلها، والتواصل، بعضنا مع بعض، هو ما ينعش السياسة الديمقراطية. وفي اعتقادنا، تُعتبر المعلومات والاتصالات مكوّنًا جوهريًا للديمقراطية، لذلك يجب أن تساهم التقانات التي توسع نطاق نفاذنا إلى هذه المعلومات والاتصالات مساهمةً إيجابيةً في تحقيق الديمقراطية وتعزيزها. إن الإنترنت الذي يُمكّننا من النفاذ نفاذًا فوريًا وعلى نحو واسع النطاق إلى كميات متزايدة من المعلومات المتعلقة بالسياسة، يتيح الاتصال المباشر والسلس بين المواطنين في ما بينهم، وبين المواطنين وحكّامهم، لا بدّ أن يكون من هذه التقانات.

لا يبدو هذا الحدس المتعلق بما نتنظره من الإنترنت بعيدًا عن المنطق. فالديمقراطية، أيًا يكن شكلها، هي نوع من السياسة القائمة على تواصل عميق، وتتطلّب التواصل وتبادل المعلومات والآراء. كما تستلزم الديمقراطية أيضًا الحوار وتوفير مجال عام يُمكّن المواطنين من المشاركة في النشاط الذي يحقق مواطنيتهم، ويشي بأن مجتمعهم مجتمع ديمقراطي. ويتمثّل هذا النشاط في نشر المعلومات، والتعبير عن الآراء مهما تباينت والنظر فيها، والنقاش العقلاني

---

(46) M. Castells, *The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business and Society* (Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 155.

النقدي في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتدقيق في ممارسات السلطة العمومية والسياسة المُنتَهَجة، وعرض الوقائع والطعن فيها، فضلًا عن مساءلة المسؤولين. وينبثق المجال العام، في التنظيمات السياسية ذات الحجم الصغير، من التواصل العام المباشر والوجاهي. أمّا في الوحدات السياسية الكبرى، مثل مدننا ومقاطعاتنا ودولنا القومية الحديثة، فينبثق المجال الديمقراطي العام، في حال وجِد، بفضل الإعلام الجماهيري وتقانات الاتصال في المقام الأول، على غرار الصحافة المكتوبة والصورة والإذاعة والسينما والتلفزيون. وفي أيامنا هذه الإنترنت.

مع ذلك، لم تكن العلاقة بين تقانات الاتصال الجماهيري والديمقراطية بهذه البساطة. وكما يشير بروس بيمبر، خدع تاريخ تطور الإعلام الجماهيري ووسائل الاتصال في القرن العشرين حدسنا؛ لأنه على الرغم من المسار المثير للتوسع التقاني، في مجال القدرة المعلوماتية والاتصال، لم تتحسن المشاركة الديمقراطية بشكلٍ ملحوظ من حيث الكمية أو النوعية خلال هذه الفترة. وعلّق بيمبر في مقالة توثّق عدم وجود أدلّة إحصائية تربط استخدام الإنترنت بشكل فردي بزيادة المشاركة السياسية (بمختلف أشكالها) في الولايات المتحدة قائلًا:

> يبدو أن تحسّن فرص إلمامنا بالمعلومات زادت على مرّ التاريخ، إذ إن السياق المعلوماتي للسياسة أصبح أغنى وأفضل مع وسائل الإعلام والتواصل السياسي الذي بات أكثر يُسرًا. لكن حتى الآن، عجزت تطورات القرن العشرين التقانية كافة عن تحسين مشاركة المواطنين السياسية. فلا الهاتف ولا المذياع ولا التلفزيون نجح في ترك أثر إيجابي واضح في عملية المشاركة، على الرغم من أنها كلها خفّضت تكاليف المعلومات ويسّرت حصول المواطن عليها[47].

مع ذلك، التوقعات التي تُرجّح أن تكسر الإنترنت هذه المعادلة تبقى مرتفعة. ويمكن القول إن الإنترنت سوف تنجح حيث فشلت وسائل التواصل الجماهيري السابقة، وذلك تحديدًا لأن خصائصها التقنية (هندستها اللامركزية وتطبيقاتها التفاعلية على وجه الخصوص) تتيح إمكانات تفتقدها وسائل

(47) B. Bimber, «Information and Political Engagement in America: The Search for Effects of Information Technology at the Individual Level,» *Political Research Quarterly*, vol. 54, no. 1 (2001), p. 57.

الإعلام المركزية والأحادية الاتجاه، مثل الصحافة الجماهيرية والمذياع والتلفزيون. فشبكة الإنترنت ليست بأي حال من الأحوال شبيهة في سِماتها ببقية تقانات المعلومات والاتصالات التقليدية.

هنالك، بالتأكيد، أسباب كثيرة تبعث على الأمل في أن تتمكن هذه التقانات من المساهمة في إرساء حياة سياسية أكثر اطلاعًا ومشاركة والتزامًا وشمولًا واستجابة وعدالة، أو في كلمة واحدة، أكثر ديمقراطية. ويمكن لنا أن نذكر ما يلي، من بين المساهمات الممكنة التي تستطيع أن تُقدّمها لتحسين السياسات الديمقراطية:

ـ مزيد من **النفاذ الملائم والعام إلى كمٍّ هائل من المعلومات ذات الصلة بالحياة السياسية**، بما في ذلك المعلومات التي تأتي من الحكومة وعنها ومن منتقديها.

ـ أداةُ نشر مصادر متعددة كمًا كبيرًا من المعلومات التي تخص المصلحة العامة، عوض ما تتسم به وسائل الإعلام الجماهيري التجارية من مركزية تسيطر عليها كبرى الشركات الخاصة.

ـ أداة قوية وفي متناول أغلب الناس، لـ **التنظم والتعبئة والعمل**، وذلك بالنسبة إلى الناشطين الأفراد، والمجموعات، والمنظّمات.

ـ وسيلة لـ **الاتصال اليومي الروتيني العمودي المتطور** بين المواطنين والمسؤولين/ المشرعين، بما يتيح تمثيلًا أفضل للشعب، والمزيد من التدقيق والمساءلة وتحسن استجابة السلطة.

ـ وسيلة لـ **اتصال أفقي متطور** بين المواطنين، وتشمل توسيع نطاق الفرص المتاحة **للحوار العام، والتداول** في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ـ آليةً تُتيح المزيد من **أشكال المشاركة الشعبية المباشرة في عملية صنع القرار الديمقراطي**، مثل التصويت عبر الإنترنت واستطلاعات الرأي المتداولة.

ـ بنية تحتية يمكن أن يقوم عليها **مجال عام يهتم أكثر بالجوانب السياسية، ويدمج المزيد من المواطنين** في العمل السياسي، خلافًا لما تُروّج له وسائل الإعلام الجماهيري التجارية القائمة.

تُعد هذه المساهمات، لو طُبّقت، بالغة الأهمية. ويمكن للتقانات الشبكية، بفضل ما يتوافر لها من قدرات تقنية، أن تُساهِم في تحقيقها على نحو متميز. وتجسّدت هذه الإمكانات بدرجات متفاوتة في الممارسات السياسية الفعلية، وفي مجموعة متنوعة من السياقات، وألهمت عددًا من المحاولات الإبداعية في هذا الميدان(48). ولا يوجد أي سبب يبرر الرفض الأولي للاحتمال الذي يرجح أن التقانات الشبكية قد تتمكن من تحقيق مساهمة كبيرة ومستمرة في تعزيز الممارسة الديمقراطية القائمة على أرض الواقع.

من ناحية أخرى، هنالك أيضًا أسباب وجيهة تدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه الإمكانات المحدَّدة لن تتحقق، وأن التقانات الشبكية هذه قد تستخدم أيضًا لخدمة النزعات غير الديمقراطية القائمة في السياسات المعاصرة السائدة، وربما حتى لتقويض إمكان تحوّل هذه السياسات نحو الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، وكما سبق وأوردنا مرارًا في الصفحات السابقة، شاركت التقانات الجديدة في مجال المعلومات والاتصال من قُرب في دعم سلطة وسائل الإعلام الجماهيري العالمية القائمة والتابعة لكبرى الشركات وتوسيع نطاقها. وفي عصر تقانة شبكة الإنترنت، أحكمت وسائل الإعلام التجارية العابرة للقوميات والتابعة للتكتلات الكبرى قبضتها على الإعلام والوعي العالميين في الوقت الذي كان يظن بعضهم أن سلطتها ستضعف(49). وندرك جميعًا أن قلة قليلة من الناس تستخدم شبكة الإنترنت بحثًا عن معلومات سياسية، وأن الأغلبية العظمى من هؤلاء تبحث عن تلك المعلومات من خلال زيارة القنوات الإخبارية التابعة لوسائل الإعلام الجماهيري القائمة، على غرار «سي أن أن» والصحف القومية الكبرى، و«بي بي سي» وغيرها(50). ويشير ذلك إلى أن

(48) J. Coate, «Cyberspace Innkeeping: Building Online Community,» in: P. Agre and D. Schuler, eds., *Reinventing Technology, Rediscovering Community: Critical Exploration of Computing as a Social Practice* (Greenwich, CT: Ablex, 1997); T. Becker and C. Slaton, *The Future of Teledemocracy* (Westport, CT: Praeger, 2000); D. Schuler, *New Community Networks: Wired for Change* (New York: Addison-Wesley, 1996), and R. Tsagarousianou, D. Tambini and C. Bryan, eds., *Cyberdemocracy: Technology, Cities and Civic Networks* (London: Routledge, 1998).

(49) R. McChesney, *Rich Media, Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 1999).

(50) Norris, *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide* pp. 218-219.

احتمال تقديم شبكة الإنترنت عددًا وافرًا من المعلومات المختلفة أو البديلة في ما يتعلق بالسياسة، هو احتمال غير مُرجّح الوقوع، على نطاق واسع، في وقت قريب، على الرغم من أن هذا النوع من المعلومات مُتاح على نحو غير مسبوق من طريق هذه الوسيلة.

ليس هنالك سوى قدر قليل من الأدلّة التي تشير إلى أن التقانات الشبكية استُعملت لتسهيل تحوّل ديمقراطي منهجي في ممارسات الحوكمة والتمثيل في المؤسسات الرئيسة للأنظمة الديمقراطية الليبرالية. وكانت الحكومات سبّاقة إلى تبنّي التقانات الشبكية بُغية تحقيق الفاعلية في مجالات النفاذ إلى المعلومات وتقديم الخدمات. لكن في معظم الأحيان لم تكن هذه الحكومات متحمسة أو مبدعة في حشدها هذه التقانات بهدف تحسين الديمقراطية وتعزيز المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار والسياسة المنتهجة. واستنتجت إحدى الدراسات التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شأن الدول الصناعية الكبرى الثماني في عام 1999، أنه على الرغم من المكاسب التي تحققت بالنسبة إلى النفاذ الإلكتروني إلى المعلومات وإيصال الخدمات، أخفق التأثير العام لاستخدام شبكة الإنترنت بوساطة الحكومات في تسهيل الوصول إلى صنّاع القرار، وتحسين شفافية صنع القرارات الحكومية، وتسهيل المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي[51]. وأكدت هذه النتائج أيضًا الدراسة الشاملة التي خصصتها نوريس للنظر في التوجهات العامة لـ «المواقع الإلكترونية الحكومية»، والتي شملت تحليلًا تجريبيًا لمواقع «الويب» الخاصة بالدوائر الحكومية لما يقارب 3000 مصلحة حكومية في أنحاء العالم كلها، إضافةً إلى 125 مجلسًا تشريعيًا في 82 بلدًا. وتوصلت نوريس إلى نتائج مفيدة جدًّا؛ إذ إن «المواقع الحكومية نادرًا ما تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم دونما تدخّل أو تعديل، وقلّة هي التي تنشر ردات الفعل الشعبية في شأن المقترحات السياسية، أو تستخدم منتديات المناقشة، أو قوائم البريد الإلكتروني والنشرات الإعلامية. لكن وجِدت في بعض الأحيان تجارب استخدمت الأشكال التفاعلية»[52].

---

(51) OECD (Organization for Economic Cooperation and Development), *Impact of the Emerging Information Society on the Policy Development Process and Democratic Quality* (Paris: OECD, 1999).

(52) Norris, *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide* p. 130.

وتؤكد دراسات دولية مماثلة ما قد يُعَدّ توجهًا عامًا يخص اعتماد الحكومات في أنحاء العالم كلها إلى تبنّي التقانات الشبكية بُغية تحقيق فاعلية أكثر في مجال النفاذ إلى المعلومات وتقديم الخدمات. لكنها في المقابل لم تبذل سوى جهد قليل نسبيًا في استخدام هذه التقانات لتغيير الممارسات المعتمدة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات[53]. ويشي هذا بأن تأثير تقانات الشبكة في الحوكمة، لجهة تعزيز آفاق الديمقراطية، اصطبغ بصبغة محافظة، ولم نرَ تحولات عميقة وجذرية.

مع ذلك، أدرجت الحكومات الأنموذج الشبكي ضمن عملياتها وممارساتها، الأمر الذي يوحي بإمكان حدوث تحوّل مهم، كنشوء ما يُعرف بـ «الحوكمة الشبكية»[54]. ويشير مصطلح «الحوكمة الشبكية» إلى توزيع بعض الوظائف الحكومية على شبكات متعددة القطاعات، تتجاوز الحدود المكانية والقضائية والقطاعية التي شكلت الأساس الذي استند إليه تنظيم تلك الوظائف تقليديًا. وفي ظلّ هذا الأنموذج، تصبح الوكالات الحكومية وفاعلو القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية عُقدًا في شبكات تقوم بالحوكمة بأشكال من بينها التشاور على السياسات وتطويرها، وتوليد المعرفة ونشرها، وتوصيل الخدمات، وضبط المعايير، وتنفيذ البرامج. وتنشأ هذه الشبكات، بشكل موقت، في عدد من الحالات من أجل التعاطي مع مسألة ما أو تنفيذ مشروع معيّن، بحيث تتوزّع المخاطر والمسؤوليات على نحو أفقي، عوض أن تركز السلطة في أعلى التراتب المؤسساتي. وعلى هذا النحو، يعتبر كثيرون أن الحوكمة الشبكية ملائمة تمامًا للأوضاع المتغيرة التي تفرضها العولمة وما يشهده العالم من ابتكارات تقانية:

> تمكّن الشبكات الحكومات من حسن إدارة المخاطر ومن استغلال الفرص التي يوفرها التحرير الاقتصادي والتغير التكنولوجي... وتُعَدّ وسيلة واعدة تستطيع

(53) S. Coleman, J. Taylor and W. Van de Donk, eds., *Parliament in the Age of the Internet* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

(54) W. Reinicke, «The Other World Wide Web: Global Public Policy Networks,» *Foreign Policy*, vol. 117 (Winter 1999).

الدول ومنظماتها العالمية من خلالها أن تنجز مهمتها، وأن تحافظ على كفاءتها في بيئة عالمية متغيرة، كما تستطيع أيضًا أن تخدم المواطنين بطرائق أكثر فاعلية وشرعية[55].

إذا قارنّا الحوكمة الشبكية بالحوكمة التي تحتكرها المؤسسات التراتبية المركزية ألفيناها تسمح بالمزيد من الفاعلية والمرونة، وتتيح إدماج المزيد من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية. كما أن الحوكمة الشبكية تُيسّر تبادل المعلومات وإصدار القرارات وتحقيق الإجماع على مسائل مختلفة، وحسن التعامل مع الأوضاع المتغيرة مهما تختلف الحالات والوضعيات. وتقدِّم **الشبكة العالمية للسياسة العامة**، وهي جزء من مشروع «فيجن بروجكت» (Vision Project) التابع للاتحاد الأوروبي، بعض النماذج العالمية لتطبيق الحوكمة الشبكية ابتداء من الحملة العالمية لحظر الألغام الأرضية، وانتهاء إلى اللجنة العالمية للسدود[56]. ومن المؤكد أن هذا الأنموذج الشبكي يبشّر بإضفاء المزيد من اللامركزية والديمقراطية على الحوكمة، لكن ينبغي ألّا ننساق وراء المبالغات القائلة إن هذا الأنموذج حلّ محلّ التنظيم التراتبي البيروقراطي للسلطة السياسية المؤسساتية، أو إنه سيكون ديمقراطيًا بالضرورة من حيث النيات والمحصلة النهائية؛ إذ قد يخشى بعضهم من أن تؤدي الحوكمة الشبكية إلى تسلل المصالح الخاصة إلى فضاء الحوكمة العامة، أو إلى إعادة تنظيم القطاع العام خدمة لمصالح الشركات. كما يخشى أن تكون الحوكمة الشبكية بمنزلة استراتيجيا احتواء معارضة المجتمع المدني من دون إحداث أي تحول مهم في السلطة، أو بمنزلة أسلوب إدارة عامة متحرر من المساءلة وهياكل التمثيل الديمقراطي التقليدية. ويبقى أنموذج الحوكمة الشبكية، شأنه في ذلك شأن التقانات الشبكية، مفتوحًا للاحتمالات غير الديمقراطية كما هو مفتوح للاحتمالات الديمقراطية.

ماذا عن الطرائق التي تستعمل بها الأحزاب السياسية القائمة الشبكات؟ توجد الأحزاب، في الديمقراطيات الليبرالية، كي تقوم، أساسًا، بتنظيم عمليات

---

(55) J. Witte, W. Reinicke and T. Benner, «Networked Governance: Developing a Research Agenda,» Paper Presented at: *The Annual Meetings of the International Studies Association*, New Orleans, 24-7 March, 2002, p. 22. Available at: at www.isanet.org/noarchive/ Reinicke-Benner-Witte%20ISA%202002.pdf.

(56) Global Public Policy Network, Publications at: www.globalpublicpolicy.net.

التصويت في انتخابات الممثّلين والحكومات، لكنها طالما اضطلعت أيضًا بدور تثقيف الرأي العام وتجميعه وصياغته، واحتضان السياسة العامة. وعلى مر التاريخ اعتُبرت الأحزاب السياسية فضاء للمواطَنة والمشاركة الديمقراطية. وتواصل الأحزاب الاضطلاع بهذه الأدوار، لكن مكانتها تغيرت تغيرًا جذريًا مع تطور وسائل الإعلام العامة والعلاقات العامة، ومع دخول السياسة طور «الاحتراف». وأدّى ذلك إلى تحوّل الأحزاب السياسية، في كثير من الحالات، إلى نوع من التضافر بين آلات لجمع الأموال، وعلامات تجارية تنشط بين مناسبة انتخابية وأخرى، لكنها تخلد إلى الراحة في ما بينهما. وترى أطروحة «السياسة الحديثة» أن الأحزاب السياسية أصبحت مؤسسات تقليدية فاقدة الصدقية وغير ملائمة لعصر المجتمع الشبكي وسياساته. لكن هناك من يشير إلى دور الأحزاب المثابر في تنظيم الناخبين والحكومات، وإلى قدرة التقانة الشبكية على بث الروح في الأحزاب معيدةً إليها الحيوية في ممارسة وظيفتها الديمقراطية، باعتبارها الحوامل التي تشكّل الرأي العام وتصوغ السياسات.

والحال، إنّ الأحزاب الموجودة في الدول الليبرالية الديمقراطية الثرية تبنّت، بالفعل، تقانات المعلومات والاتصال الحديثة[57]. وفي معظم الحالات، تستعمل الأحزاب هذه التقانات تمامًا مثلما تستعملها الحركات الاجتماعية الجديدة؛ إذ تستخدم الرسائل الإلكترونية ومواقع الإنترنت باعتبارها وسائل نشر، وتجنيد، وتمويل، وتعبئة، وتنظيم[58]. كما تستعمل الأحزاب التقانة الرقمية أيضًا لتطوير طرائقها في جمع المعلومات، ما يسمح لها بالقيام بحملات انتخابية ذات مواصفات عالية؛ ذلك أنها تجمع بين القوائم الانتخابية الإلكترونية المُعدَّة بوساطة مسؤولي الانتخابات واستطلاعات الرأي والمعلومات المتاحة في شأن عمليات الاقتراع التي تجمعها الأحزاب بنفسها، وتضيف إلى ذلك البيانات المتاحة للعموم وتلك التي تقتنى من الشركات

(57) Norris, *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide* pp. 148-158.

(58) C. Smith, «British Political Parties,» in: J. Hoff, I. Horrocks and P. Tops, eds., *Democratic Governance and New Technology* (London: Routledge, 2000), and S. Ward and R. Gibson, «The First Internet Election? U. K. Political Parties and Campaigning in Cyberspace,» in: I. Crewe, B. Gosschalk and J. Bartle, eds., *Political Communications: Why Labour Won the General Election of 1997* (London: Frank Cass, 1998).

التجارية المتخصصة في جمع المعلومات، ثم يقع تجميع هذه المواد كلها وتحليلها لإنتاج معطيات ديموغرافية ومعطيات تتعلق بالرأي العام ذات جودة. وتستعمل الأحزاب هذه المُعطيات لتحضير حملاتها الانتخابية عبر صوغ ملفات مفصّلة عن الدوائر والمقاطعات الانتخابية والأحياء، بل حتى عن الأسر والأفراد[59]. وفي النهاية، تسمح مواقع الأحزاب، شأنها في ذلك شأن مواقع الإنترنت الحكومية والبرلمانية، بأشكال عدة من التفاعل والتواصل. فهي تدرج روابط لعناوين البريد الإلكتروني للمسؤولين في الحزب وممثليه ومرشحيه، وتترك المجال لترك تعليقات وملاحظات، وتفتح أبواب النقاش عبر المنتديات واستطلاعات الرأي على شبكة الإنترنت، وفي بعض الحالات تتيح فرص التصويت للمترشحين للقيادة أو للمشاركة في نقاشات في شأن سياسة الحزب. ومع هذا، يعتقد النقّاد أن هذه الوظائف التفاعلية لا تزال أقل تطوّرًا من وظائف الدعاية، وأن مدى تأثيرها على أرض الواقع في نتائج سياسة الحزب لا يزال غير واضح[60]. ويبدو جليًا أن استعمال الأحزاب السياسية القائمة والسائدة تقانة المعلومات والاتصال الحديثة يُعَدّ تطورًا نوعيًا لافتًا في مجال ممارسات الديمقراطية الانتخابية والتمثيلية التي أصبحت مؤخرًا محل استياء واسع النطاق في الديمقراطيات الليبرالية الغربية.

في الوقت الذي اختارت الحكومات والأحزاب السياسية أن تستفيد من القدرات التفاعلية التي تتيحها تقانة الاتصال الرقمية من أجل إرساء التزام ديمقراطي متين، ليس واضحًا مطلقًا أنّ أكثرية المواطنين، أو حتى أقلية مهمة منهم، قد أفادت من هذه الفرصة. وكنا قد بيّنا في جزء سابق من هذا الفصل أن فئة قليلة من المواطنين، في ما يسمّى الديمقراطيات «المتقدمة» للغرب الرأسمالي، تعير اهتمامًا كبيرًا لتقانة المعلومات والاتصال الحديثة، أو تتجه إليها مباشرة، لأغراض سياسية صريحة، لذلك لن نكون متفائلين برغبتهم في

---

(59) K. Carty, W. Cross and L. Young, *Rebuilding Canadian Party Politics* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2000), pp. 200-210.

(60) Ward and Gibson, «The First Internet Election?»; M. Margolis and D. Resnick, *Politics as Usual: The Cyber Space 'Revolution'* (Thousand Oaks, CA: Sage, 2000), and P. Nixon and H. Johansson, «Transparency through Technology: The Internet and Political Parties,» in: B. Hague and B. Loader, eds., *Digital Democracy: Discourse and Decision-Making in the Information Age* (New York: Routledge, 1999).

المشاركة في الحياة السياسية بشكل منتظم. ويؤكد كاستلز أنه «في عالم يعاني أزمة شرعية سياسية متفاقمة، ونفور المواطنين من ممثليهم، تعجز الإنترنت، بما هي قناة اتصال تفاعلية ومتعددة المشارب، عن استقطاب كثير من النشطاء على طرفي نقيض الحياة السياسية». ولا شك في أن أسباب دينامية نزع السياسة المزمنة هذه هي أسباب معقدة، فلا أريد أن أوحي هنا بأنَّ الإنترنت هي التي يجب أن تلام وحدها، أو حتى بالدرجة الأولى، على ذلك. ومن ثمّ، فإن القول إنَّ الإنترنت يمكن أن تتغلب على هذه الدينامية هو قول محل شكّ بالمثل. وحتى كاستلز الذي عادةً ما يرى إلى الإنترنت كتقنية تغييرية، يبدي شيئًا من الاعتدال في تقويمه احتمال أن يعمل هذا الوسيط على دقرطة السياسة التقليدية بصورة جذرية: «في الواقع، سوف يكون من المدهش إذا ما قلبت الإنترنت، بواسطة تقنيتها، ما لدى غالبية المواطنين في أرجاء العالم من انعدام الثقة الراسخ بالسياسة... ليس للإنترنت أن تقدم حلًا تقنيًا لأزمة الديمقراطية»[61].

ماذا عن احتمال أن توفر الإنترنت أداةً لمجال عام من الحوار والجدال السياسيين الديمقراطيين أشدّ نشاطًا واستيعابًا ومستقلًا عن الحكومة والنظام الحزبي؟ ثمّة إشارات إلى أنَّ الإنترنت تحمل وعدًا بأن تعمل كمجال عام ديمقراطي على نحو جذري، وأن تتغلب على ضروب التحيّز والإقصاء التي تقوّض السياسات الديمقراطية الليبرالية القائمة[62]. لكن أسبابًا كثيرة تدفعنا إلى الشكّ في هذا الرأي. على سبيل المثال، أشير إلى أنّ التأثير الأكثر احتمالًا للاتصال الشبكي في المجال العام هو مساهمته في توليد ظرف من «التعددية المُسَرَّعَة»[63]. وهذا يعني تسريع الميول السياسية الديمقراطية الليبرالية القائمة واتّخاذها هيئة تنازع بين مجموعات تجتمع حول مصالح ضيقة التحديد، لكنها قليلة الاهتمام بالسياسة التي تتعدّى قضاياها الخاصة. ومثل هذه التعددية لطالما كانت تميّز معظم الديمقراطيات الليبرالية، وهي ليست غريبة تمامًا عن المنظور الديمقراطي. لكن النقّاد يقلقهم أنّ الإنترنت سوف تزيد الأوجه السلبية

---

(61) التشديد مضاف. انظر: Castells, *The Internet Galaxy*, p. 156.

(62) M. Poster, *What's the Matter with the Internet?* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2001), pp. 171-188.

(63) B. Bimber, «The Internet and Political Transformation: Populism, Community and Accelerated Pluralism,» *Polity*, vol. 31, no. 1 (1998).

للتعددية، حيث يتشظّى المجال العام إلى مجموعات صغيرة كثيرة تسعى وراء مصالحها الخاصة ضد الآخرين، أو بمعزل عنهم، من دون انخراط أيّ منها مع الآخرين في ما يهمّ المصالحة العامة[64]. وكان تود غيتلن قد وصف هذا بأنّه تحوّل من مجالٍ عام شامل ومشترك إلى كوكبة من «المُجَيْلات العامة» المستقلّة والمتكاثرة، ورأى فيه تَبِعَةً من تبعات الديمقراطية لا منفعةً من منافعها[65].

علاوةً على هذا، وعلى الرغم من صحّة أن الإنترنت يمكنها أن تكون جامعة وإدنائيّة بطرائق غير متاحة لغيرها من الوسائط، ليس من الواضح ما إذا كانت المشاركة في هذه الوسيلة تُلبّي معايير المساواة الضرورية لاعتبارها مجالًا عامًا ديمقراطيًا بما فيه الكفاية. والحال، أنّ هناك ضروبًا من عدم التكافؤ المادي تَسِمُ النفاذ إلى التقنيات الرقمية واستخدامها. وفي المقام الأول، إنّ مستويات النفاذ إلى المعلومات وتقنيات الاتصال الجديدة تعكس توزيع القوة والموارد غير المتكافئ القائم في المجتمع. وبالطبع، فإنّ النفاذ إلى الإنترنت لا يخالف ما هو قائم من مؤشّرات عدم التكافؤ والغبن الاقتصادي - الاجتماعي[66]. وفي المقام الثاني، فإنّ من يمكنهم «النفاذ» إلى هذه التقنيات هم أنفسهم أبعد ما يكون عن التكافؤ والتساوي. وفي حين يمكن كل امرئ أن يكون منتجًا وموزّعًا وجامعًا مستقلًا للمعلومات عن طريق الإنترنت، تبقى الحقيقة أنّ معظم البشر يختبرون هذه الوسيلة، معظم الوقت، كما يختبرون أيّ وسيلة اتصال جماهيري أخرى: أي كجمهور لا سلطة له نسبيًا بالعلاقة مع أولئك الذين يتحكّمون بتصميمها، ومحتواها واستخدامها. وأخيرًا، نعود من جديد إلى الواقع الرديء الذي مفاده أنّ معظم المستخدمين لا يستخدمون التقنيات الرقمية بغية الانخراط في ذلك النوع من النشاطات السياسية التي تَسِمُ مجالًا عامًا ديمقراطيًا. ويختبر معظم الناس، في معظم الوقت، التقنيات الرقمية بوصفها تقنيات عمل واستهلاك وتسلية وتكيّف اجتماعي. ويمكن القول، في هذا المجال، إنّ هذه التقنيات كانت أداةً لخصخصة المجال العام خصخصةً

---

(64) C. Sunstein, *Republic.com* (Princeton: Princeton University Press, 2001).

(65) T. Gitlin, «Public Sphere or Public Sphericules?» in: T. Liebes and J. Curran, eds., *Media, Ritual and Identity* (London: Routledge, 1998).

(66) Norris, *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide* pp. 68-94.

راديكالية، كما كانت أداةً لتحويله الديمقراطي تحويلًا راديكاليًا[67]. وكما يلاحظ ألبرت دالبرغ، فإنّه قبل أن تتمكن الإنترنت من المساهمة الحقّة في مجال عام ديمقراطي، فإنّ على المجتمعات الديمقراطية أن تواجه واقعة «المواطنين الذين نشأوا في ثقافة تجارية وفردية معادية للتدارس العام»، وأن تجد سبيلًا كي تولّد لديهم إحساسًا يدفعهم إلى المشاركة في الحياة السياسية أصلًا»[68]. وهذه مسألة ثقافية، وليست تقنية. وعلى هذه النحو، فإن «المجال العام لا يتّسع من خلال انتشار أداة تقنية جديدة فحسب»، كما يستنتج دالبرغ[69].

بدأ هذا الفصل بملاحظة أن تقانات المعلومات والاتصالات أساسية في تنظيم السلطة والفاعلية السياسيتين وممارستهما. لا ينبغي لشيء في النقاش التالي أن يُثنينا عن تقدير السُّبُل التي تثبت فيها الشبكات الرقمية هذه الحقيقة الأساس. ولا شك في أنّ تقنيات المعلومات والاتصالات الرقمية كانت أساسية في الممارسات السياسية التي تَسِمُ المجتمع الشبكي. وما يبقى عرضةً للنقاش هو حدود التحول والثبات اللذين يسِمان هذه السياسات وقوامهما الدقيق. وسبق أن ناقشنا العلاقة بين الشبكات وديناميات التدهور والأزمة التي قيل إنها حلّت بالدولة القومية ذات السيادة في عصر العولمة. وتناولنا السجالات التي دارت في شأن القول إننا في خضم «سياسات جديدة» تتميز بالصراع الثقافي والسياسات المعلوماتية والحركات الاجتماعية الجديدة التي أفادت كثيرًا من الإمكانات التي فتحتها التقانات الشبكية. كما عرضنا حصيلة المواجهة بين هذه التقانات والمؤسسات التقليدية الخاصة بالسياسات الديمقراطية الليبرالية. لكن هناك ما يدفع المرء بقوة، حتى بعد هذه النقاشات، إلى تحديد السمات الأساسية لسياسات المجتمع الشبكي. وكان قد برز بقدرٍ كبير من الإلحاح أنّ المجتمع الشبكي يطرح على مأسسة السياسات التشاركيّة والمساواتية والجامعة وذات الروحية العامة والديمقراطية تحديات ضخمة بمثل ضخامة الفرص التي توفّرها.

---

(67) D. Barney, «Invasions of Publicity: Digital Technology and the Privatization of the Public Sphere,» in: Law Commission of Canada, ed., *New Perspectives on the Public-Private Divide* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2003).

(68) L. Dahlberg, «The Internet and Democratic Discourse: Exploring the Prospects of Online Deliberative Forums Extending the Public Sphere,» *Information, Communication and Society*, vol. 4, no. 4 (2001), p. 615.

(69) المصدر نفسه، ص 630.

الفصل الخامس

الهوية الشبكية

إلى هذا الحد، كنّا قد تطرقنا إلى أطروحة المجتمع الشبكي في علاقتها بالتقانة والاقتصاد والسياسة. لكن هذه الدراسة تركت أحد الأسئلة من دون إجابة: ماذا عني؟ لا أقصد، بضمير المتكلم هنا نفسي، أنا مؤلف الكتاب، بل سؤال الهوية الإنسانية. لا شك في أن الهوية (Identity) فكرة معقدة؛ فالكلمة ترجع إلى الأصل اللاتيني idem الذي يعني «نفسه». ويشير معناها الأول إلى صفة التماثل، وهذا ما يوحي بأن دلالة كلمة الهوية لا تكتسب معناها إلّا في سياق علائقي؛ فعندما يكون شيئان متماثلين فإننا نقول حينها إنهما يُظهران هوية، أي أنهما يوصَفان في اللغة الإنكليزية بكونهما متماثلين (identical). ويرتبط هذا المصطلح كذلك بالممارسات البشرية الخاصة بتسمية الأشياء وتصنيفها، ذلك أننا حين نسمّي شيئًا، فإننا نحدد هويته، ومن خلال هذا التحديد للهوية نحدد ماهية ذلك الشيء عبر تصنيفه مع الأشياء التي تُشبهه، وتمييزه من الأشياء التي لا تشبهه. لذلك، تُعرَف الهوية في نطاق علاقات التماثل والاختلاف، والاقتران والتمايز، والجماعة والفرد.

أمّا بالنسبة إلى دلالة الكلمة في علاقتها بنا، باعتبارنا بشرًا، فإننا نستعملها لنشير إلى وعينا بماهيتنا، وإحساسنا بالسمات الأساسية التي تُميّزنا. باختصار (واختيارنا الكلمات التالية مقصود)، تتحد هويتي من خلال الأفكار التي يحملها عني الآخر، والأفكار التي أحملها عن «نفسي». ذلك أن هوية الإنسان، كما هو حال الأشياء كلها، تتحدّد ضمن علاقات التماثل والاختلاف التي يعيشها مع الأشياء الأخرى، بما في ذلك، خصوصًا، بني جلدته. وتعكس الهوية البشرية أمرين اثنين: ارتباط الإنسان بالأشخاص الآخرين، وتميّزه منهم في الوقت نفسه. ومع ذلك، وبعيدًا من هذا التصور الأساس، يحتدم الجدل في شأن طبيعة الهوية الإنسانية ونمط اشتغالها. من أين تأتي هوية الشخص؟ هل يمكنه أن

يختار هويته، أم أنها أمر يخصّه به الآخرون؟ وهل تُسْتَمَدُّ من خصائص داخل الشخص، أم من البيئة التي يعيش فيها؟ هل مصدر الهوية الرئيس روحاني أم فكري أم ثقافي أم بيولوجي؟ هل الهوية انعكاس لسمات طبيعية أم بناء اجتماعي؟ ما هي أهم العوامل المساهمة في تشكيل هوية الشخص؟ وهل الهوية أمر مستقر ثابت أم مسألة طارئة ودينامية تاريخيًا؟

يمكن لقائمة الأسئلة هذه أن تزداد طولًا، لكن ليس هذا مقام السعي إلى فض الجدل المحتدم في شأن مفهوم الهوية في السياق المعاصر. ويكفي هنا أن نشير إلى ما هو واضح: إن الهوية مكوّن أساس من مكوّنات الذاتية الإنسانية، ومن مكوّنات تجربتنا باعتبارنا أطرافًا فاعلين وواعين في العالم. لذلك، ليس مستغربًا أن تتضمن المقاربات التي عُنِيت بالحياة في المجتمع الشبكي أقوالًا عن إعادة توجّه الخبرة الإنسانية في شأن الهوية مقترنةً بالتغيرات الحاصلة في النظام التقاني والاقتصادي والسياسي البشري. وسنقوم في هذا الفصل، بالتعاطي مع التساؤل بخصوص الهوية، على النحو الذي يناقش به الخطاب الذي يكتنف المجتمع الشبكي. وسوف ننظر أيضًا في ظاهرتين عادةً ما ترتبطان ارتباطًا وثيقًا بقضايا الهوية، هما الجماعة والثقافة اللتان تبرزان على نحو خاص في نقاش المجتمع الشبكي.

أولًا: الهوية في مواجهة الشبكات

سبق أن أشرنا، بإيجاز، في الفصل الأول، إلى مقاربة كاستلز التي ترى أن منطق الهوية يتخذ أهمية بالغة في مجتمع الشبكات. وتتعاظم مكانة الهوية نظرًا إلى الأوضاع الحافة بالمجتمع الشبكي، كما تُعَدّ هذه المكانة البارزة مصدرًا مهمًّا للمقاومة الاجتماعية والسياسية لتلك الأوضاع. ويشرح كاستلز ذلك قائلًا:

> في عالم تدفقات الثروة والسلطة والصور العالمية يصبح البحث عن الهوية، فردية أكانت أم جماعية، مُسْنَدَةً أم مكتسَبة، المصدر الأساس للمعنى الاجتماعي... تصبح الهوية المصدر الأساس، وأحيانًا الوحيد، للمعنى في فترة تاريخية تتسم بتدمير شامل للمنظمات، وبنزع شامل لشرعية المؤسسات، واندثار أهم الحركات

الاجتماعية، والتعبيرات الثقافية سريعة الزوال. وما عاد الناس يؤسسون المعنى استنادًا إلى ما يفعلونه ، بل اعتمادًا على ما هم عليه، أو ما يظنون أنهم عليه... مجتمعاتنا تتخذ على نحوٍ متزايدٍ بنيةً قائمةً على تقابل ثنائي بين الشبكة والذات[1].

تُقَدَّم الهوية هاهنا باعتبارها قوة جدلية نشيطة تقابل ديناميات المجتمع الشبكي المُخلِّعة. وتظهر الهوية باعتبارها «آخر» العولمة المغترب، آخر «الزمن اللازمني» و«فضاء الدفق» الذي ليس مكانًا. ويظهر هذا «الآخر» تارة جزءًا من الشبكات العالمية، وطورًا عنصرًا متفلّتًا من قبضتها. وبهذا المعنى، تتراءى الهوية باعتبارها قوة تنظيم تعمل عملها في صفوف أولئك الذين يرون في المجتمع الشبكي عاملًا يُحدّ من استقلاليتهم، ويرون في القوى العالمية عامل تهديد لخصوصياتهم. كما يرى هؤلاء أن قدرتهم على تحديد شروط وجودهم تتراجع؛ لأن أطرافًا ومؤسسات أخرى أحكمت قبضتها على مصيرهم. وتجاهد الهوية في هذه المناطق من العالم، حيث يكتسي الوجود طابعًا محليًا متعاظمًا، وحيث الانتماء إلى الفضاء الكوني ليس خيارًا جراء الإقصاء المنهجي من الشبكات التقانية والاقتصادية والسياسية العالمية. من هنا، تساهم العالمية القسرية والمحلية القسرية (بما هما ظاهرتان ناتجتان من المجتمع الشبكي)، كلّ على طريقتها، في تغيير ماهية سلطة الهوية، على حد تعبير كاستلز.

بحسب كاستلز أيضًا، من بين السمات التي تميّز المجتمع الشبكي «الصعود واسع النطاق للتعبيرات القوية عن الهوية الجماعية التي تتحدى العولمة، العالمية لمصلحة التفرد الثقافي وسيطرة الناس على حياتهم وبيئتهم»[2]. وممّا لا شك فيه أن التعبئة السياسية لمسألة الهوية ليست أمرًا مستجدًا، لكن اللافت في شأن المجتمع الشبكي هو مدى ترسّخ الهوية، باعتبارها قوة اجتماعية وسياسية، على الرغم من الطابع المعولم للشبكات والتقانات والأسواق العالمية. أما السمة المميزة الثانية للمجتمع الشبكي، بعيدًا من المعيار التاريخي للحقبة الحديثة، فهي فقدان الدولة القومية صفة الحامل أو المحرك الوحيد للهوية السياسية. وبحسب كاستلز، تتجلّى أولويّة الهوية في المجتمع الشبكي،

---

(1) M. Castells, *The Rise of the Network Society* (Oxford: Blackwell, 1996), p. 3.

(2) M. Castells, *The Power of Identity* (Oxford: Blackwell, 1997), p. 2.

وقوّتها فيه (وضده)، في عدد من الحركات الاجتماعية التي ينتظم بعضها على الصعيد القومي، لكن كثيرًا منها ينتظم على صعد أشمل، حيث تكون أسس بناء المعنى لدى هذه الحركات متعددة ومُتشعّبة.

يتفحّص كاستلز في كتابه سلطة الهوية[3] مختلف الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع ويميّز ثلاثة أصناف مختلفة، هي: **الهويات المُشَرْعِنَة** التي تُمليها المؤسسات المهيمنة والأيديولوجيا بغرض فرض رؤيتها لبنية الأدوار والعلاقات الاجتماعية، بما فيها علاقات القوة والسلطة، والإدماج والإقصاء، والهيمنة والخضوع وتبرير ذلك كلّه. وترسم هذه الهويات حدود المجتمع المدني في سياق مخصوص. ومن بين الأمثلة للهويات المشرعنة مسألة المواطنة التي تستمد معناها من قوانين الدولة القومية ومؤسساتها، وهي هوية ترسم حدود المجتمع المدني للبلد، وتحدد علاقات الإدناء والإقصاء، في ما يتعلق بالحقوق والواجبات والمنافع وحماية حق المواطَنة. أما **الهويات المقاومة** فتتشكل على أساس معارضة الخضوع للهويات المشرعنة في مجتمع ما ولمؤسساته، ومقاومة الإقصاء الذي تتعرّض له؛ ذلك أن عمليات الإقصاء والتهميش والإخضاع التي تفرضها القوى المهيمنة، في مجتمع ما، تولّد هويات جماعتية مقاومة لشرعية النظام السائد ومؤسسات المجتمع المدني. وتتقوقع هذه الهويات المقاومة عادة حول الأسس التي أدّت إلى إقصائها أو تهميشها من المجتمع المدني السائد، كأن تتمسك بالعامل البيولوجي فيها (العِرق والجنس) أو التاريخي (الطبقة أو الأقليات الدينية والإثنية) أو الجغرافي (الأقليات الإقليمية). لذلك، تتقوقع الهوية النسوية الليبرالية، على سبيل المثال، حول مسائل الإقصاء والسيطرة والإخضاع في المجتمع المدني القائم على التمييز بين الجنسين، وتعمد إلى النضال باسم «حقوق المرأة». وفي هذه الحالات، تعمل هويات المقاومة على عَكْس حكم القيمة في الوقت نفسه الذي تعزّز فيه الحدود»[4]. ومثل هذه الهويات تتحدى بنية المجتمع المدني كي تُصبح أقل قمعًا للاختلاف، وكي يغدو صدرها أكثر اتساعًا وإدناءً للآخر. وإضافة إلى

(3) Castells, *The Power of Identity*, pp. 8-10.

(4) المصدر نفسه، ص 9.

الهوية النسوية نجد ضمن هذا الصنف كذلك، الهوية الأميركية - الأفريقية المرتبطة بحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وكثير من الهويات التي تشكّلت حول الأقليات الخاضعة والإثنية والدينية والجغرافية في مختلف بلدان العالم.

أخيرًا، تظهر الهوية باعتبارها مشروعًا عندما «تبني الأطراف الاجتماعية الفاعلة (استنادًا إلى العوامل الثقافية المتاحة لها) هوية جديدة تُعيد تحديد وضعها في المجتمع، ساعيةً من خلال ذلك، إلى تغيير بنية المجتمع كلّه»[5]. وتقاوم هذه الهويات كذلك شرعية المجتمع المدني وتتحداه لأنه مفروض من الفئات والمؤسسات المهيمنة. لكن هذه الهويات تختلف عن هويات المقاومة في أمرين: أولهما أنها لا تتقوقع حول فئات تعكس ببساطة أسس الإقصاء/ الخضوع المترسخة في الهويات المشرعنة لمجتمع ما، بل تبني هوية جديدة تمامًا، وثانيهما، وخلافًا للهويات المقاومة، لا تسعى الهويات باعتبارها مشاريع إلى إدنائها أو قبولها في المجتمع المدني السائد، بل تسعى إلى تغيير بنية المجتمع برمّته. ومن بين الأمثلة لهذا الصنف من الهويات، الهوية التي بُنيت في نطاق حركة البيئة العالمية، وربما يشمل ذلك أيضًا الهويات التي تقف وراء حركات السلام العالمي.

في رأي كاستلز، يتّسم صعود المجتمع الشبكي بانهيار شرعية الهويات المشرعنة، جرّاء العولمة الاقتصادية والدينامية التقانية، وتراجع ميل الدولة القومية وغيرها من المؤسسات التقليدية (بما فيها العائلة الأبوية خصوصًا) وقدرتها على منح مناصريها شيئًا من الاستقلالية والفاعلية، أو تقديم الرفاه الاجتماعي اللازم لضمان الولاء والقبول. وتنتج أزمة الهويات المشرعنة من انتشار أصناف كثيرة من الهويات المقاومة التي يلجأ إليها الأفراد، بحثًا عن المعنى المحلي وبناء الاستقلالية، في مواجهة لحالة انعدام السلطة وانعدام المعنى التي يعيشونها في ظل العولمة الاقتصادية والتقانية، وفي ظل اندثار تقاليد المجتمع الصناعي المعاصر. وهذه الهويات المقاومة، في رأي كاستلز،

---

(5) Castells, *The Power of Identity*, p. 8.

ما هي إلا «ردات فعل دفاعية» تجاه التهديدات التي تطاول التنظيم الاجتماعي التقليدي، بسبب العولمة ومنطق التشبيك والمرونة والانهيار (المزعوم) لعلاقات العائلة الأبوية[6]؛ ففي هذا السياق تبرز «النفس»، أو الهوية، باعتبارها قوة مضادة شاملة، وإن تكن متنوّعة، تواجه «الشبكة»، أو المجتمع الشبكي العالمي.

تُحفّز هذه التهديدات الحركات الاجتماعية التي نشأت حول هويات المقاومة بأشكال متنوعة. ويشمل ذلك **الأصولية الدينية**، كما تتجلّى في كل من الأصوليتين الإسلامية والمسيحية الأميركية؛ كما يشمل **القوميات الإثنية** والأقلوية كالتي ازدهرت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، فضلًا عن أمثلة أخرى تضم القوميات الكردية والكاتالونية والكيبيكية؛ **والجماعات المناطقية** التي تجتمع حول موضع للهوية على المستوى المديني، سواء في حركات إصلاحية مدينية تقدمية أو في معتزلات وجيوب متقوقعة ورجعية ترنو إلى حماية الجماعة من أدران العالم الخارجي[7]. ويؤكد ظهور هذه الحركات وغيرها من حركات المقاومة، بحسب كاستلز، التعطش إلى هوية في وجه المجتمع الشبكي.

لكن ماذا عن الهوية باعتبارها مشروعًا؟ يبرز هذا الصنف من الهويات حين تتجذّر هويات المقاومة، وعندما لا يصبح همّ مجموعة من الناس المهمشين والخاضعين مجرد الاندماج والإدناء في المجتمع المدني، بل رفض المجتمع الذي لفظهم والتوق إلى تغييره. ويكون هذا الصنف من الهويات ذا طابع سياسي عميق وفيه وعي للذات، وينطوي على مواقف أيديولوجية متباينة. لذلك، يؤكد كاستلز، على سبيل المثال، وجود «ثلاث حركات وقفت بوضوح ضد النظام العالمي الجديد لفترة التسعينيات»[8]: المتمردون الزاباتيون في الشياباس (المكسيك)، والميليشيا اليمينية والحركة الوطنية في الولايات المتحدة، وحركة «أوم شينريكيو» اليابانية. وظهرت كل حركة من هذه الحركات

(6) Castells, *The Power of Identity*, pp. 65-66.

(7) المصدر نفسه، ص 12-64.

(8) المصدر نفسه، ص 69.

جرّاء التزام أسلوب جديد بديل في الحياة الاجتماعية المُنظَّمَة بحسب مواقع كل حركة. وعلى الرغم من أن هذه الهويات المشاريع أقل تطرفًا، فإنها ذات طابع راديكالي، وجرى تشكيل بعضها في سياق الانشغال الشديد بالنظام البيئي العالمي، أو في سياق تحدي المجتمع الأبوي، كما يظهر ذلك في الحركة النسوية العالمية[9]. ويمكن أن نضيف، في هذا الإطار، حركة مناهضة العولمة الناشئة التي ظهرت في نهاية التسعينيات، على الرغم من أننا لم نتبيّن إذا ما كانت الأطراف المختلفة لهذا التحالف الدينامي والفضفاض تلتزم بمشروع مشترك متماسك وإيجابي، أم أنها لا تشترك سوى في معاداة مختلف أشكال الرأسمالية العابرة للقوميات والهيمنة الأميركية. وفي الأحوال كلها، يرى كاستلز أن الأمل في تغيّر اجتماعي، في عصر المعلومات، يكمن في تحويل الهويات المقاومة التقدمية إلى مشاريع تهدف إلى تحقيق تغيير جوهري[10].

كنّا قد عرضنا في الفصل الرابع العلاقة الحميمة بين الحركات الاجتماعية الجديدة وتقانات المعلومات والاتصالات التي تميز سياسات المجتمع الشبكي. وتشي دراسة الحركات القائمة على هويات المقاومة، وعلى الهويات باعتبارها مشروعًا، بأن تلك العلاقة هي علاقة متجاذبة يشوبها التناقض في كثير من الحالات. فمن جهة، نجد أنَّ الحركات المدفوعة بهويات تطورت في معارضة «النظام العالمي الجديد»، هي، في الحقيقة، معارضة للنظام الذي بنته التقانة الشبكية. وإن ما يستثير (على الأقل جزئيًا) تلك الحركات الاجتماعية القائمة على الهويات المقاومة، على الرغم من تنوّعها الأيديولوجي، هو «تجريد القوة في شبكة من الحواسيب التي تفكك آليات الرقابة الاجتماعية والتمثيل السياسي القائمة». إنها تشترك في «رفض العولمة، لأنها تؤازر الرأسمالية، وترفض إضفاء الطابع المعلوماتي لأجل التقانة»[11]. ومن جهة أخرى، وكما أشرنا في الفصل السابق، فإن العلاقة بين الحركات الاجتماعية الجديدة وتقانات المعلومات والاتصالات الجديدة يمكن أن توصف بأنها

---

(9) Castells, *The Power of Identity*, pp. 110-242.

(10) المصدر نفسه، ص 12.

(11) المصدر نفسه، ص 60 و71.

مصيرية؛ ذلك أن شبكات الحواسيب توفّر الشريان الذي يهب الحياة لتلك الحركات. وبحسب تعبير كاستلز، فإن «التأثير القوي الذي أحدثته هذه الحركات آتٍ إلى حد كبير من حضورها الإعلامي واستخدامها الفاعل لتقانة المعلومات... لذلك، إن دور تقانات الاتصال الجديدة دور أساس حتى تتمكن تلك الحركات من البقاء»[12]. ويمكن، في المجتمع الشبكي، أن تتعارض «الشبكة» مع «الذات»، لكنهما يظلان مرتبطين، واحدتهما بالأخرى، على نحو معقد.

ثانيًا: الهوية باعتبارها شبكة

ليس كل من خَبِرَ ما للعولمة والتقانة الشبكية من طاقات نابذة ستتولّد لديه هوية مقاومة أو هوية مشروع تجعله طرفًا في الحركات الاجتماعية الساعية إلى منابذة نظام المجتمع المدني الطاغي. لكن هذا لا يعني في المقابل أن هويات هؤلاء أو ممارسات بناء الهوية لديهم تظل غير قابلة للتأثر بديناميات العولمة والتقانات الجديدة. وبالفعل، حتى بالنسبة إلى أولئك الذين لا يستمدون هويتهم من معاداة التيارات السائدة في المجتمع المعاصر، يمكن أن يُفهَم الوضع الراهن على أنه وضع تحضر فيه أسئلة الهوية بالنسبة إلى الأفراد، على المستوى الشخصي، بطريقة مباشرة تمامًا. وهذا ما يشير إليه أنتوني غدِنْز عندما وصف الوضع المعاصر بـ «النظام ما بعد التقليدي»، حيث «تصبح الذات مشروعًا انعكاسيًا مرنًا»[13]. إذ شهد سكان الغرب المعاصر احتجابًا تدريجيًا للكثير من مصادر المعنى والهوية التقليدية، بما في ذلك السنن الدينية والأخلاقية، والثقافات القومية المتجانسة، والأواصر العائلية المستقرة الممتدة على أجيال متعاقبة، والمسيرات المهنية الطويلة المدى القابلة للتوقع، بل حتى الاستقرار في منطقة جغرافية ما مدة طويلة. وتلاشت أهمية مصادر المعنى والهوية التقليدية في المجتمعات الغربية الرأسمالية المعاصرة، فاسحة

(12) Castells, *The Power of Identity*, pp. 106-107.

(13) A. Giddens, *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age* (Cambridge: Polity, 1991), p. 32.

في المجال للناس كي يبنوا هويتهم بطريقة انعكاسية، بدلًا من قبول الهويات القائمة بطريقة سلبية. وكانت الأسئلة، في ما سبق، على غرار «من نحن؟» اختصاصًا حصريًا للشعراء والفلاسفة ورجال الدِّين. أمّا الآن فإن الأفراد في المجتمعات المعاصرة يعيشون على وقع سؤال «من أنا؟»، في «اختياراتهم أسلوب الحياة» يوميًا. ويؤكد غدِنز أنه «بقدر تلاشي التقاليد واكتساب الحياة اليومية طابعًا جدليًا بين المحلي والعالمي، يزداد اضطرار الأفراد إلى مفاوضة اختياراتهم أسلوب الحياة بين تشكيلة من الخيارات... ويصبح تخطيط الحياة المنظّمة على نحو انعكاسي مرن... السمة المركزية في بناء الهوية الذاتية»[14]. ومثلما ناقشنا في الفصل الأول، وسّع مفكرو ما بعد الحداثة هذا التصور للهوية، معتبرين أن عناصر الهوية أو جلّها لا تتحقق بالتلقي بتاتًا. وعلى العكس، يرى هؤلاء أن الهوية تُفرض على الناس من خلال سيرورات إدماجهم في العلاقات الاجتماعية. وهي كذلك شيء يمارسه الناس في أثناء عمليات التملّك التي يقومون بها عند تويدهم الخطاب الاجتماعي وتداولهم إيّاه؛ ذلك أن الهوية ما بعد الحداثية تُبنى باعتبارها خليط معقد من العلاقات والخيارات والأفعال التي يؤتى بها في سياقات متوازية ومتداخلة. وما عادت الهوية أمرًا ثابتًا طبيعيًا متكلّسًا ذا عناصر مستقرة، بل أصبحت في عصر ما بعد الحداثة مسألة مصطنعة ومرنة، وعارضة وحمّالة أوجه ومتحولة.

يمكن القول إن الهوية ما بعد الحداثية لها خصائص الشبكة نفسها. وليس مستغربًا أن يكون اتساع دائرة نفاذ الأفراد إلى التقانة الشبكية وبلورة هوية ما بعد الحداثة مشتركين في كثير من السمات. ولعل أبرز نقاط الانسجام بين الأمرين هو ما ذكرته شيري توركل في كتابها **الحياة على الشاشة**[15]، حين درست المجال الاجتماعي للبيئات الإلكترونية التي يستعملها كثير من المستخدمين، ونجحت نجاحًا باهرًا في كشف التناسق المزعوم بين الشبكات الرقمية والهوية ما بعد الحداثية. وترى توركل أن «الحواسيب لا تغيّر حياتنا فحسب، بل

(14) Giddens, *Modernity and Self-Identity,* pp. 1 and 5.

(15) S. Turkle, *Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet* (New York: Simon and Schuster, 1995).

تغيّر ذواتنا أيضًا»[16]. وتغيّر الحواسيب، بهذا المعنى، ذواتنا، من خلال مدِّنا بالأدوات الجديدة التي تكفل البناء الاجتماعي لذواتنا، على نحو موجَّه صوب الذات. فعلى شبكة الإنترنت، كما تقول توركل، «تُبنى الذات، وتُبنى قواعد التفاعل الاجتماعي، ولا تُتَلقّى تلقّيًا»[17]؛ فأن نستخدم شبكة الإنترنت يعني أن «نبتدع ذواتنا على نحوٍ متواصل... فأنت ما تزعم أنّك عليه... وهويتك على الحاسوب هي محصّلة حضورك المشتت... ذلك أن هويتك شديدة السيولة والتعدد إلى الدرجة التي تجعل مفهوم الهوية ذا حدود فضفاضة»[18]. وبالفعل، وخلافًا لما كانت عليه الهوية من ثبات وفردية وموثوقية، فإن الهوية على الإنترنت، كما تراها توركل، متعددة وقابلة للاصطناع والمراجعة مرارًا وتكرارًا. ولممارسات الذات التي تتم بوساطة الشبكات «طابع مختلف ومتعدد ومتغاير ومتشظٍّ... ارتبطت الأفكار القديمة عن الهوية بمفهوم الأصالة، لكن التجارب الافتراضية ما فتئت تخرّب ذلك أيما تخريب... لم يجرِ إسقاط مركزية الذات فحسب، بل تعددت الذات وانفرطت حدودها أيضًا»[19]. وبالنسبة إلى أولئك الذي انغمسوا في تقانات المجتمع الشبكي، فإن السؤال المطروح، في ما يتعلق بالهوية، ليس «من أنا؟» (?Who am I) بل «من ذواتي؟» (?Who am we)[20].

يتوافق كثير من السمات التقنية لبيئات الوسائط الشبكية مع الهوية ما بعد الحداثية الذي تتبنّاه توركل. وأولى هذه السمات هي الطابع اللامكاني لشبكات الاتصالات التي تقلّص النطاق الجغرافي ليصبح عاملًا حاسمًا في تحديد الهوية، على الأقل بالنسبة إلى أولئك العالميون (الكوسموبوليتانيون) الذين يُوفّر لهم الاتصال وسيلة للفرار الافتراضي من المحلية. ففي البيئة الافتراضية، حيث الإنسان مجرد رمز «@»، يُصبح للأماكن التي يُمكنه «الذهاب» إليها،

---

(16) S. Turkle, «Who Am We?» in: D. Trend, ed., *Reading Digital Culture* (Oxford: Blackwell, 2001), p. 236.

(17) Turkle, *Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet*, p. 10.

(18) المصدر نفسه، ص 10-12.

(19) Turkle, «Who Am We?» in: Trend, ed., *Reading Digital Culture*, p. 242.

(20) المصدر نفسه، ص 236.

والأشياء التي يُمكنه «الحصول» عليها، أهمية بالغة في علاقته بتحديد الهوية، تتجاوز أهمية «المكان» الذي يوجد فيه حينها، أو «المكان» الذي يتحدّر منه. ثانيًا، إنَّ الاتصال الشبكي غير مُجسَّد، ولا يتطلب حضورًا مشتركًا للتفاعل الروتيني بين الأشخاص. وكان الجسد البشري قد مثّل تقليديًا أساسًا ثابتًا نسبيًا ومستقرًا لتحديد الهوية، لكن الواسطة التي تمكّن من قيام الاتصال من دون وجود الأجساد معًا في الزمان والمكان قللت من أهميته باعتباره سمةً ملازمةً للهوية في التفاعل الاجتماعي. وتكتسب مسألة عدم حضور الجسد أهمية كبرى، باقترانها بالعتامة التي تتسم بها الاتصالات الرقمية؛ إذ لا تسمح الشبكات، في معظمها، للمتخاطبين بأن يرى بعضهم بعضًا، الأمر الذي يقلل من دور المظهر الخارجي والسلوك في رسم ملامح الهوية، خلافًا لما كان سائدًا سابقًا؛ ذلك أن محددات الهوية، مثل الجنس ولون البشرة وشكل الجسم والسن واللباس، لا يمكن إدراكها ما لم يتطوع الآخر بكشفها، حتى حينها لا يمكن الوثوق بما يخبره لنا الآخرون من معلومات.

يمكن أن يسمح غياب المكان والتجسّد إضافة إلى العتامة في الاتصال الشبكي بقدر فائق من السرية والمرونة في البناء الاجتماعي لذواتنا، وتجسيد المقاربة لما بعد حداثية للهوية؛ ففي العالم الافتراضي يصبح بمقدور الأفراد أن يبنوا هوياتهم وفق مشيئتهم، بدلًا من أن يقرر عنهم الآخرون كنه ذواتهم، بناء على سمات منحازة، مثل المكان والجسم والصفات الفيزيقية. ولاحظ كاميرون بايلي أن «التقابلات الثنائية بين الأنا/ الآخر، والأبيض/ الأسود، والذكر/ الأنثى، والكاتب/ القارئ، ستندثر في عالم الخطاب الإلكتروني البعيد من اليقين أشدّ البعد. فالرسائل تأتي وتروح من دون وجه، والحوارات تتم من دون أن تُرى أطرافُ الحوار... وفي العالم الافتراضي، يختار الناس هوياتهم، ويتلاعبون بها، ويشوهونها أو يبرزونها بوصفها بناءً... حيث لا يمكن الثقة بأي مَعْلَم من المعالم المعتادة»[21]. وإلى جانب ذلك، يمكن للناس أن يختاروا أكثر من هوية، وأن يراجعوا هوياتهم المتعددة بيسر، ويضمنوا أنَّ «ذاتهم» لم تعد رهينة

(21) C. Bailey, «Virtual Skin: Articulating Race in Cyberspace,» in: D. Trend, ed., *Reading Digital Culture* (Oxford: Blackwell, 2001), p. 335.

تاريخهم إلا بقدر ما هي رهينة اسمهم أو جسدهم أو غير ذلك. وفي إطار هذه البنية، ما عادت الذات أو الهوية أمرًا تتوسطه الشبكة فحسب، بل باتت الهوية ذاتها تكتسب سمات الشبكة (نظام من العُقد التي تربطها وصلات مختلفة القوة والعمر، تُمارَس الهوية عبرها، ولا تكون مجرد وجود قبليّ.

يُقدّم كثير من الملاحظين هذه الوضعية باعتبارها وضعيّة تقدمية، ما دامت الشبكات الرقمية قد استخدمت أداة تحرير من الأحكام المسبقة والقمع والحيف التي ميّزت مجموعات الهويات التي وجدت في حقبتي ما قبل الحداثة والحداثة. وليست الهوية، في المجتمع الشبكي، شيئًا نتلقّاه فـ «يطبّع» أو «يُجوهر» التصنيفات الاعتباطية المتعلقة بالأصل الإثني – العرقي، والموقع الجغرافي والجسد المجنّس؛ إذ أصبح بمقدور الأفراد أن يسيطروا تقانيًا على شروط تمثّلهم لذواتهم/ هويتهم. وهكذا، يُقَدَّم الفضاء الافتراضي، باعتباره يحرِّر البشر من هوياتهم التي خصّوا بها تاريخيًا، جرّاء الإقصاء والتهميش وحالات السيطرة والإخضاع. وجرت البرهنة على ما تنطوي عليه البيئة الشبكية من طاقة تحررية بالنسبة إلى النساء[22] والأقليات العرقية[23]، والمثليين[24]. ويصبح لغياب المكان والجسد وحضور الاتصال المعتم، في البيئات الشبكية، دور بالغ في تمكين النساء وأصحاب البشرة السمراء والمثليين من ممارسة هوياتهم كما يشاؤون، بدلًا من أن يسند لهم الآخرون هويات لا تخدم مصالحهم أو تقضّ مضاجعهم. ورأى بعض المعلقين أن مساهمة الشبكات

---

(22) D. Haraway, *Simians, Cyborgs and Women* (New York: Routledge, 1991); N. K. Hayles, *How We Became Posthuman: Virtual Bodies in Cybernetics, Literature and Informatics* (Chicago: University of Chicago Press, 1999); S. Plant, *Zeros and Ones: Digital Women + The New Technoculture* (New York: Doubleday, 1997), and A. R. Stone, «Will the Real Body Please Stand Up? Boundary Stories about Virtual Cultures,» in: M. Benedikt, ed., *Cyberspace: First Steps* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992).

(23) B. Kolko, L. Nakamura and G. Rodman, eds., *Race in Cyberspace* (New York: Routledge, 2000).

(24) D. Morton, «Birth of the Cyberqueer,» in: J. Wolmark, ed., *Cybersexualities* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1999); N. Wakeford, «Cyberqueer,» in: A. Medhurst and S. Munt, eds., *Lesbian and Gay Studies: A Critical Introduction* (London: Cassell, 1997), and R. J. Woodland, «Queer Spaces, Modem Boys, and Pagan Statues: Gay/Lesbian Identity and the Construction of Cyberspace,» *Works and Days*, 13, nos. 1-2 (1995).

في تحرير الهوية ومواقع الذات جعل من الفضاء العام أكثر تعددية وديمقراطية وإدناءً[25].

لا يحظى هذا التقويم التقدمي لعملية بناء الهوية، في عصر تقانة الشبكات، بإجماع شامل؛ إذ رأى بعضهم أنه على الرغم من الطابع التقدمي لهذه العملية، فإن غياب الجسد وسرية المعلومات في أثناء التفاعلات الشبكية لا يعالجان مشكلات التمييز والحيف القائمة على أساس الهوية في العالم الحقيقي، بقدر ما يخفيها ويتيح الهروب منها، ذلك أن التقارب الحاصل هنا بين ما بعد الحداثة والفضاء الافتراضي ينتج مجالًا من الذاتويّة مفرطة الجمال ومنزوعة السياسة، حيث «يتم التنصل من واقعية العالم الواقعي، ويتفتّت تناسق الذات، وتتحول التجربة إلى مجرد أحاسيس ونشوة... وحيث التمكين يستتبع رفضًا للاعتراف بالواقع الجوهري والمستقل للآخرين، والانخراط في علاقات الاعتماد المتبادل والمسؤولية المشتركة»[26]. ويؤدي ذلك إلى طرح أسئلة في شأن التبعات الأخلاقية للتقاطع بين التقانات الشبكية والهوية ما بعد الحداثية. وتعليقًا على «الترويج للغُفْليّة التي تتيح بناء الهوية على نحو مرن وسري ومتعدد»، تعبّر ميشال ويلسن عن قلقها من أن «يتسبب تفكيك الذات والطابع الزائل لعملية التواصل الإلكتروني، في فصل الفرد عن الفعل المادي، وإبعاده عن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والشخصية عن الآخرين »[27]. كما أشار آخرون إلى أنَّ غياب الجسد يسلب الاتصال شروط الخطر التي تسبغ عليه معنى وتمنحه جوهرًا وتشجّع على اعتدال التأكيد العدمي على الإرادة الشخصية دون حدود[28].

لا شك في أن هذه الانتقادات الموجَّهة إلى الهوية ذات الطابع الشبكي

---

(25) M. Poster, *What's the Matter with the Internet?* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2001), pp. 183-188.

(26) K. Robins, «Cyberspace and the World we Live in,» in: D. Bell and B. Kennedy, eds., *The Cybercultures Reader* (London: Routledge, 2000), pp. 84-85.

(27) M. Willson, «Community in the Abstract: A Political and Ethical Dilemma?» in: D. Bell and B. Kennedy, eds., *The Cybercultures Reader* (London: Routledge, 2000), p. 650.

(28) H. Dreyfus, *On the Internet* (New York: Routledge, 2001).

المصطنع، تستحق النظر والدراسة، لكنها تظل مع ذلك مثيرة للجدل، كما هي الحال مع المزاعم القائلة إن الوسائط الشبكية، مثل الإنترنت، تمثّل موقعًا مهمًّا للممارسات «المابعد حداثية»، ذات العلاقة ببناء الهوية. ولعل من المبالغة اعتبار الإنترنت أحد العوامل الرئيسة في صنع الهوية في حقبة ما بعد الحداثة، لأن الاستنتاجات والتحليلات في هذا الخصوص تتم من خلال التركيز المفرط على أدلة حكائية مستمدّة من ممارسات هامشية تمامًا بالعلاقة مع الميول السائدة في استخدام الإنترنت. وتؤكد البراهين والتجارب التي أُجريت مؤخرًا، أن عدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت بانتظام، من أجل بناء هويتهم، هو عدد محدود. ويذهب هذا المذهب أيضًا كاستلز الذي يرى أن «التفاعل الافتراضي المراد به تأدية دور وبناء هوية يمثّل نسبة صغيرة لا غير من عمليات التواصل الاجتماعي الافتراضي، فضلًا عن أن تلك الممارسات تشيع لدى المراهقين عادة... ومن المؤكد أن تأدية الدور هي تجربة اجتماعية موحية، لكنها لا تمثّل بأي حال من الأحوال تلك النسبة المهمة من التفاعل الاجتماعي على الإنترنت هذه الأيام»[29]. وقد يستمر هؤلاء المراهقون في تقمص شخصيات بديلة وهم سائرون على طريق النضج والتحول إلى مستخدمين راشدين، ولكن العكس قد يكون صحيحًا أيضًا. وربما ينجح أولئك الذين يبحثون عن أداء هويات بديلة من الهويات التي أسندت إليهم في العالم الحقيقي، في الاستمرار في تقمص تلك الهويات على منصّة الإنترنت. إلّا أن معظم الناس يدخلون العالم الافتراضي حاملين هويات مكتملة وليسوا ساعين إلى إيجاد هويات جديدة. والشيء نفسه بالنسبة إلى التركيز على الغُفْليّة في التعاملات الافتراضية؛ إذ يمكن أن يعمي على نقطة مهمة تتعلق بالهوية في سياق الاتصال بوساطة الإنترنت. وفي هذا الصدد يذكّرنا المتخصصون في قضايا الرقابة والخصوصية بأن الغُفليّة المطلقة أمر مستحيل التحقق (ذلك أن الانخراط في المجتمع الشبكي يعني بالضرورة أن تكون هويتك محددة، وأن تكون مراقَبًا ومُصنَّفًا باستمرار)[30]. وبناء عليه،

(29) M. Castells, *The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business and Society* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 118-119.

(30) D. Lyon, *Surveillance Society: Monitoring Everyday Life* (London: Open University Press, 2001), and R. Whitaker, *The End of Privacy: How Total Surveillance is Becoming a Reality* (New York: New Press, 1999).

يمكن التأكيد أن التقانات الرقمية يمكن أن تمثّل وضعًا يكون فيه الناس أقل سيطرة على هوياتهم من ذي قبل.

ثالثًا: الجماعة الشبكية

تُعَدّ مسألة الجماعة (Community) وثيقة الصلة بقضية الهوية. وقد اتسعت دائرة نقاش العلاقة بين الشبكات والجماعة في الأعوام الأخيرة، على الرغم ممّا يشوب تعريف كلمة Community في اللغة الإنكليزية من تعقيد وضبابية. ويمكن أن تحمل الكلمة في الخطاب المعاصر دلالات مختلفة؛ إذ قد تشير إلى موقع جغرافي، أو مكان تقطن فيه مجموعة من البشر، أو ربما أكثر دقة، إلى جمع من البشر يقطنون في مكان مشترك، سواء كان حيًا أم بلدة أم مدينة. ويُمكن أن تشير الكلمة كذلك إلى مجموعة من البشر يشتركون في الهوية أو السمات أو القيم أو نمط الحياة (مثل الجماعة الدينية أو الإثنية المثلية). ويمكن أن تكون الجماعة مجموعة من الأشخاص الذين يجتمعون على أساس المصالح المشتركة أو المتبادلة (مثل الجماعة التجارية أو البيئية أو جماعات المناصرين). إلى جانب ذلك، يُمكن للممارسات التي يشترك فيها أفراد الجماعة أن تكون شديدة التنوع. وعلى سبيل المثال، يمكن لكلمة جماعة أن تشير إلى روابط لا تملك عناصر مشتركة بينها، سوى عملية الاتصال القائمة بين أعضائها. وفي الختام، لا يوجد إجماع في شأن طبيعة العلاقة التي يجب أن تسود بين الأعضاء ليستحقوا تسمية «الجماعة». ويرى بعضهم أن الجماعة تتطلب وجود علاقة التزام أخلاقي «كثيفة» محكومة بأواصر وممارسات قوية، دائمة ومتعددة تتحدد بها الأدوار والمعايير والهوية، ولا تنفصم عراها بسهولة. ويرى آخرون أن «الجماعة» تسم العلاقات «الناعمة» التي تشمل الأواصر الطوعية والدينامية القابلة للمراجعة، والمستندة إلى المصالح والحاجات الفردية المشتركة.

يرجع الطابع الإشكالي للعلاقة بين التقانة الشبكية والجماعة إلى هذا التعقيد كله الذي يشوب المسألة والذي لا يمكن تجاهله. وترتبط الهوية بالجماعة ارتباطًا عضويًا، وفي الوقت نفسه، لطالما اعتبرت تقانات الاتصالات ذات أهمية بالغة في تكوين الجماعات والحفاظ عليها وإعطائها طابعها؛ ففي

الخمسينيات أكد أرنولد إينيس أن الموازنة بين غلبة عامل الزمان وغلبة عامل المكان في مجتمع تسود فيه وسائط الاتصال (أي بين غلبة توجّه الاتصال نحو المحلية والدوام في الزمن، وغلبة توجّهه نحو المدى الواسع والسرعة عبر الفضاء) هي موازنة حاسمة في توليد الجماعات في المجتمع[31]. وأشار جيمس كاري بعد عقود من ذلك إلى الاختلاف بين وظيفة الاتصال باعتباره أداة «نقل» للمعلومات ووظيفته «الشعائرية»، وذلك بأخذ الاتصال على أنّه ممارسة ثقافية جارية يتمّ فيها تشارك المعلومات بين المجموعات التي تشكل جماعة، خاصةً في أشكاله «الكثيفة»[32]. وأشار كثير من المفكرين إلى أهمية الاتصال الذي تتوسطه التقانات في بناء وحفظ الجماعات الواسعة النطاق التي لا يوجد قرب وتواصل مباشر بين أفرادها، وإنما يوجد نظام رمزي مشترك بينهم تنتقل عناصره بوساطة تقانات الاتصالات.

يطرح هذا مسألة مثيرة للاهتمام كان لها أهمية بالغة في النقاشات التي دارت في شأن التقانة الشبكية والجماعة. ولطالما كانت موجودة تلك الفكرة التي مفادها أنّ الاتصالات قادرة على تعويض القرب الجغرافي كأساس للجماعة. وقد كتب جون ديوي في عام 1916 أنه «لا يغدو الأشخاص مجتمعًا بالعيش في تقارب ماديّ، كما لا يتوقف شخص عن التأثر الاجتماعي لكونه يعيش بعيدًا بأميال من الآخرين. وقد يشكّل كتاب أو رسالة رابطة بين بشر تفصلهم آلاف الأميال وتكون أشدّ حميمية من تلك التي تربط من يعيشون تحت السقف ذاته»[33]. وأثار ملفين وبر منذ 40 عامًا إمكانية أن تؤدي النزعة الحضرية الحديثة، المرتبطة بتراجع العلاقات الجماعية العضوية، إلى ظهور «جماعة من دون تجاور»[34]. وفي عصر الاتصال الجماهيري وتقانات النقل، ما عادت الجماعات بحاجة إلى أن تكون موجودة في مكان واحد، ولا بحاجة إلى أن يتلاقى أفرادها وجهًا لوجه. وفي تعليق على دور الطباعة في تأسيس

(31) H. Innis, *Empire and Communications* (Toronto: University of Toronto Press, 1950).

(32) J. Carey, *Communication as Culture* (Boston: Unwin-Hyman, 1989).

(33) J. Dewey, *Democracy and Education* (New York: Macmillan, 1964), pp. 4-5.

(34) M. Weber, «Order in Diversity: Community without Propinquity,» in: L. Wingo, ed., *Cities and Space* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1963).

هوية جماعية، على صعيد الدولة القومية، كتب بينيدكت أندرسن مؤخرًا ما يلي: «كل الجماعات التي تفوق في حجمها حجم أبسط القرى القائمة على التماس والاتصال المباشرين هي جماعات متخيَّلة... هي متخيَّلة لأن أفراد أيّ أمّة، بما فيها أصغر الأمم، يلتقوهم، أو حتى أن يسمعوا بهم، مع أن صورة تشاركهم تعيش حيّة فيذهن كلّ واحد منهم»[35]. وبما أن الناس ما عادوا يعيشون في أماكن موحَّدة، فإنه يمكننا أن نعتبر أن تقانات الاتصال أصبحت، بشكل أو بآخر، المكان الذي تعيش فيه الجماعة.

من جهة أخرى، أشرنا إلى أن لانتشار تقانات الاتصال يدًا في ما يُعرف الآن بالتراجع الطويل الأمد الذي تشهده حيوية الجماعة في الغرب الحديث. وتفطّن إلى هذا التراجع منذ نهاية القرن التاسع عشر فرديناند تونيز[36] الذي رأى في ظهور الدولة الصناعية الرأسمالية الليبرالية تحوّلًا من العلاقات الجماعية التقليدية الواجبة والمُشَخْصَنَة (الجماعة)، إلى علاقات اجتماعية أكثر قانونية وطوعية ولاشخصية (المجتمع). وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين ازداد زخم التصور القائل إن «الجماعة» بدأت تفقد بريقها. ويرى روبرت بِللاه وزملاؤه في الكتاب الموسوم **عادات القلب**[37] أن مأسسة أيديولوجيات الفردانية الليبرالية والنزعة الاستهلاكية الرأسمالية، في الثمانينيات والتسعينيات، قوّضت إمكان ظهور الجماعات (جرّاء الإفراط في إعطاء قيمة للإنجازات الفردية والتنافس وتحقيق الذات، على حساب المصلحة العامة، والتعاون والهوية المدنية). ويستخدم روبرت بوتنام[38] الحجج ذاتها في توثيقه تراجع أعداد المنضمين إلى الجمعيات المدنية الطوعية في الولايات المتحدة في العقود القليلة الماضية، في إشارة إلى تراجع خطر في «رأس المال الاجتماعي»

---

(35) B. Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983).

(36) F. Tönnies, *Community and Society: Gemeinschaft and Gesellschaft*, Translated by C. P. Loomis (East Lansing: Michigan State University Press, 1964).

(37) R. Bellah, [et al.], *Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life* (Berkeley: University of California Press, 1985).

(38) R. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, 2000).

(الموارد والطاقات المتوافرة لإنجاز المشاريع ذات النفع العام). واللافت أن كثيرًا ممن قرعوا جرس الإنذار، مُنبّهين على تراجع منزلة الجماعة، هم أنفسهم من يحددون الأدوات الكفيلة بجعل الجماعات «الخيالية»، ممكنة في الشروط الحديثة: تقانات الاتصال. ويمكن القول إن تقانات الاتصال لا تخترق حاجز العزلة المكانية وحالة التباعد في الحياة الاجتماعية المعاصرة، بقدر ما تُعزّزهما وتُشجّع عليهما. وعرّف بعضهم تقانات الاتصال، خصوصًا التلفزيون، بأنها ذات قدرة على تغييب المكان وتذرير الأشياء وخصخصتها، إلى الدرجة التي تجعلها تُضعِف الجماعة ذلك الإضعاف المهلك، بدلًا من المساهمة في إنشاء جماعة ذات مغزى. وبهذا المعنى، ما عادت تلك الجماعات التي تساهم في إيجادها التقانات تستحق أن يُطلَق عليها اسم جماعة؛ فما هي إلا مجرد «أشباه جماعات» لها مظهر الجماعة لكن جوهرها خاوٍ من سمات الجماعة الأصيلة(39).

يمكننا أن نضع مسألة الجماعة والتقانة الشبكية في سياق هذه النقاشات. فمن الواضح أن الشبكات الرقمية تيسّر سبل الاندماج في المجتمع والتفاعل التواصلي. وكما يؤكد ستيف جونز: «إن التواصل بوساطة الحاسوب ليس مجرد أداة فحسب، بل هو في الوقت نفسه تقانة ووسيط ومحرك للعلاقات الاجتماعية. ولا تقتصر مهمة هذا الضرب من التواصل على بناء العلاقات الاجتماعية، ذلك أنه المكان الذي تقع فيه العلاقات، والأداة التي يستخدمها الأفراد للدخول إلى ذلك المكان»(40). والسؤال المطروح: هل المكان التقاني الذي توفّره الشبكات الرقمية لعملية الاندماج الاجتماعي قادر على تأسيس جماعات قوية، أم أنه سيؤدي - على العكس - إلى تفاقم ضعفها؟

بالنسبة إلى بعضهم، يُبشّر التقدم والانتشار الذي شهدته التقانة الشبكية بإعادة النضارة إلى اندماج الجماعة وتضامنها، وهي بشارة لقيت الجحود من

---

(39) J. Beniger, «Personalization of Mass Media and the Growth of Pseudo-Community,» *Communication Research*, vol. 14, no. 3 (1987).

(40) J. Fernback, «There is a There: Notes toward a Definition of Cybercommunity,» in: S. Jones, ed., *Doing Internet Research: Critical Issues and Methods for Examining the Net* (Thousand Oaks, CA: Sage, 1999), p. 224.

تقانات الاتصال الجماهيري السابقة، مثل الطباعة والتلفزيون اللذين افتقرا إلى القدرة على إيجاد التواصل المتعدد والتفاعلي الذي وفّرته الإنترنت. ويسود الاعتقاد بأن الإنترنت، وخلافًا لتقانات الاتصال السابقة، لن يحالفها النجاح فحسب، بل ستساعد الجماعة أيضًا في التعافي من الآثار المرَضية التي خلّفتها تلك التقانات. ويعلق جونز في هذا الصدد قائلًا:

> من بين أهم المسائل المطروحة بخصوص شبكات الاتصال، هو ذلك الوعد بتجديد معنى الجماعة، وفي كثير من الحالات، الوعد بأصناف جديدة من الجماعات. ويبدو أن التواصل بوساطة الحاسوب، ومن خلال طرائقه الإلكترونية السريعة، سيفعل ما عجزت عنه الطرق الأسمنتية المعبّدة. وستمكّننا عملية التواصل بوساطة الحاسوب من جمع شتاتنا بعدما تفرّقت بنا السُبل. وستضعنا على الدرب الصحيح ولن تعزلنا عن بقية العالم[41].

انصبّ معظم الاهتمام، عند مناقشة مدى جدية هذا الوعد وإمكان تحققه، على مسألة «الجماعة الافتراضية». ولا ريب في أن الجماعات الافتراضية موجودة على شبكة الإنترنت حصرًا: فهي جماعات خارج نطاق الجغرافيا، وهي تجمعات لأفراد لا يجمعهم مكان واحد، بل التفاعل بوساطة شبكات الحاسوب حصرًا، من خلال مشاركتهم في قوائم البريد الإلكتروني، والمجالات المتعددة المستخدمين، والمدوّنات، والدردشة، ومجموعات النقاش. ومن بين أولى محاولات التعبير عن هذه الفكرة وتفسير ظهورها في الممارسة كان كتاب هوارد رينولدز النافذ **المجتمع الافتراضي** (1993)، حيث روى تجربته كرائد من روّاد الشبكة الأسطورية WELL، أو Whole Earth Lectronic Link، وهي شبكة عالمية يتوسطها الحاسوب وتحوي مجموعات نقاشية عديدة. وتوجد ضروب مختلفة من الجماعات الافتراضية تشترك (إلى جانب توسّط الشبكات الرقمية) في مركزية عملية التواصل (وكونها النشاط الحاسم والمحدِّد)، وفي العضوية الطوعية وإمكان التراجع عنها بيُسر. كما تتميز الجماعات الافتراضية بكونها تشترك في مصالح شخصية، لا في شكل من أشكال الالتزام المفروض.

---

(41) Jones, *Doing Internet Research*, p. 220.

مثلما كان متوقَّعًا، ظلت ظاهرة الجماعة الافتراضية عرضة لتقويمات متباينة؛ إذ يرى مؤيدوها أن بمقدور الجماعات الافتراضية التغلّب على العراقيل المتعلقة بالأبعاد، بما في ذلك أبعاد الزمن والمسافة والتعداد السكاني التي تجعل من تحقق الجماعة، على أرض الواقع، أمرًا مستعصيًا، في ظل الأوضاع الجغرافية والديموغرافية السائدة في الدول القومية والمدن الحديثة[42]. وتتحقق الجماعات الافتراضية على أرض الواقع على نحوٍ أكثر إقناعًا بالقياس إلى غيرها من أشكال الالتزام بالجماعة، بفضل وسائل التواصل المتاحة في المجال الخاص داخل البيت، وبفضل ما تتيحه الشبكات من تواصل غير متزامن على مدار الساعة. ويشار، في كثير من الأحيان، إلى أن الجماعات الافتراضية تحمل معنى أكثر من غيرها من الجماعات، لأن الانخراط فيها يكون طوعيًا وغير مستند إلى عوامل عرضية واعتباطية تخص التقارب الجغرافي أو الاشتراك في العرق أو النسب[43]. ويرى بعضهم أيضًا أن البيئة الرقمية للجماعات الافتراضية هي بيئة سوية وآمنة ومُتاحة للجميع، لذلك هم يُقدّمونها بديلًا من العالم المادي الحقيقي الذي يكون الفضاء العام فيه متدهورًا وغير آمن، وغير متاح للجميع[44]. وما يُحسب للجماعات الافتراضية أيضًا هو أنها أقل تراتبية وتمييزًا وإقصاء وأكثر مساواةً وإدناءً من الجماعات التقليدية، حيث يؤدي، غالبًا، ارتباط الهوية بالمظهر الخارجي إلى الإقصاء المجحف وتكميم الأفواه وسوء المعاملة. ومن بين الحجج التي تُساق في هذا الإطار، دور الجماعات الافتراضية في السماح للأفراد بتقديم أنفسهم أو التعريف بها بالطريقة التي يشاؤون، وسط تفاعلات متعددة داخل الجماعة، بما في ذلك تقمّصهم شخصيات متعددة ومتغيرة، كما يحلو لهم[45]. وأخيرًا، فإن طبيعة التوسّط

---

(42) J. Coate, «Cyberspace Innkeeping: Building Online Community,» in: P. Agre and D. Schuler, eds., *Reinventing Technology, Rediscovering Community: Critical Exploration of Computing as a Social Practice* (Greenwich, CT: Ablex, 1997).

(43) A. Bruckman, «Finding One›s Own in Cyberspace,» in: R. Holeton, ed., *Composing Cyberspace: Identity, Community and Knowledge in the Electronic Age* (Boston: McGraw Hill, 1998), and Wellman and Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life.*

(44) Fernback, «There is a There: Notes toward a Definition of Cybercommunity,» in: S. Jones, ed., *Doing Internet Research: Critical Issues and Methods for Examining the Net.*

(45) S. Turkle, *Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet* (New York: Simon and Schuster, 1995).

التقني في الجماعات الافتراضية تجعل الدخول فيها أو الخروج منها أيسر كثيرًا من الدخول في الجماعات الحقيقية أو الخروج منها. ومن المؤكد أن هذا اليسر الذي يُميز الانتماء إلى هذه الجماعات، إلى جانب الطابع الطوعي لعملية الانتماء التي تتم على أساس الرغبة الحرة، يجعل الجماعات الافتراضية تبدو في منزلة الحلّ الأمثل لـ «مشكلة» الجماعة في السياق المعاصر، خصوصًا أنها تُكرّس المزيد من الاستقلالية وحرية الاختيار، من دون التضحية كلّيًا بإمكان التعلّق بالجماعة أو والعكس بالعكس(46).

في المقابل، سارع النقّاد إلى الإشارة إلى أوجه النقص والعيوب المحتملة في الجماعة الافتراضية؛ ففي المقام الأول ثمة من يقول إن انتفاء المكان وغياب التجسّد، خلال عملية التواصل الشبكي، يقوّضان عاملي التجذّر في المكان والتجسّد الضروريين لعيش تجربة الجماعة والاتصال بها(47). ويتخوّف آخرون من أن السهولة والراحة اللتين تُميّزان التواصل عبر شبكة الإنترنت قد تشجعان المستعملين على مزيد التملص من الالتزام المدني في العالم المادي، فضلًا عن تعميقها خصخصة الحياة الاجتماعية(48). انبثقت انتقادات ذات صلة من قدرة مستعملي الإنترنت على تعديل لقاءاتهم ومساحاتهم الاجتماعية لتلائم مصالحهم الضيقة؛ إذ إن الانتشار السريع للجماعات ذات المصالح المشخصنة يُعرّض جماعات المصالح العامة لخطر التفكك، إلى درجة الزوال، فضلًا عن عزل أعضاء هذه الجماعات، الضيقة نسبيًا، عمّا يسود العالم الحقيقي من اختلاف وتنوّع وعدم تجانس(49). ونبّه بعضهُم إلى أن الجمع بين الانتماء الطوعي القائم على المصالح الشخصية وسهولة الدخول إلى الجماعات والخروج منها يقوّضان الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية التي من شأنها أن

---

(46) S. Wilbur, «An Archaeology of Cyberspaces: Virtuality, Community, Identity,» in: David Porter, ed., *Internet Culture* (New York: Routledge, 1997).

(47) M. Willson, «Community in the Abstract: A Political and Ethical Dilemma?» in: D. Bell and B. Kennedy, eds., *The Cybercultures Reader* (London: Routledge, 2000).

(48) J. Lockard, «Progressive Politics, Electronic Individualism and the Myth of Virtual Community,» in: D. Porter, ed., *Internet Culture* (New York: Routledge, 1997), and S. Doheny-Farina, *The Wired Neighborhood* (New Haven: Yale University Press, 1996).

(49) C. Sunstein, *Republic.com* (Princeton: Princeton University Press, 2001).

تحوّل العلاقات من مجرد عقود تجارية إلى جماعات[50]. أخيرًا، يشير النقاد إلى أن الغُفْليّة التي تَسِمُ التفاعل ضمن الجماعات الافتراضية تخلخل أسس المسؤولية والمساءلة والثقة الاجتماعية التي تُبنى عليها الجماعات ذات المغزى[51]. وأحسن بيمبر في جمع هذه المجموعة من الانتقادات بقوله: «إنَّ فهمنا لمضمون التفاعل الاجتماعي على شبكة الإنترنت لا يبشّر بأن الجماعة سوف تشهد تحسنًا كبيرًا؛ إذ إن بناء جماعة ذات قيم راقية ليس مهمة يسيرة، ولا يمكن أن نقارن بينها وبين مجرد زيادة حجم الحوار الاجتماعي على الشبكة، وهناك سبب وجيه يدفعنا إلى الاعتقاد بأن المسألة الثانية هي القاعدة على شبكة الإنترنت»[52]. ويخلص بيمبر إلى أن الأثر الأرجح للاتصال الشبكي على الجماعة هو مساهمته في قيام «تعددية مُسَرّعة»، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من انتشار الجماعات «الناعمة» (روابط الأفراد الذين تتكامل مصالحهم الشخصية)، وتراجع الجماعات «الكثيفة» (التي يسعى أعضاؤها إلى أهداف جماعية تتجاوز مصالحهم الخاصة).

لا يُمكن الانتهاء من هذا الجدل بيسر، لكن الأدلّة التي بدأت تلوح توحي بأن هذه الخلافات قد تكون على علاقة بسؤال أشمل، يخص كيفية تأثير التقانات الشبكية في ممارسات الجماعة والتزامها. وكنّا قد أشرنا في ما سبق إلى الممارسات الخاصة ببناء الهويات البديلة والمتعددة، ونلاحظ في هذا الإطار أن قلة من مستخدمي التقانة الشبكية هي التي تشارك بانتظام في نشاط الجماعات الافتراضية المحضة، وأن نسبة قليلة جدًا من مستخدمي الإنترنت منخرطة انخراطًا حصريًا ومستمرًا في الجماعات الافتراضية[53]. يُلخّص كاستلز هذه الاستنتاجات على النحو التالي: «الاستعمال الأداتي للإنترنت هو

---

(50) W. Galston, «(How) Does the Internet Affect Community? Some Speculation in Search of Evidence,» in: E. C. Kamarck and J. S. Nye, Jr, eds., *Democracy.com? Governance in a Networked World* (Hollis, NH: Hollis Publishing, 1999).

(51) B. Bimber, «The Internet and Political Transformation: Populism, Community and Accelerated Pluralism,» *Polity*, vol. 31, no. 1 (1998).

(52) المصدر نفسه، ص 148.

(53) P. E. N. Howard, L. Rainie and S. Jones, «Days and Nights on the Internet,» in: Wellman and Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life*, p. 56.

الغالب، وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحياة العملية والأسرية واليومية لمستخدمي الشبكة... وعلى الرغم من أن غرف الدردشة والمجموعات الإخبارية والمؤتمرات المتعددة الأغراض كانت تلقى إقبالًا من مستخدمي الإنترنت في البدء، فإن أهميتها الكمية والنوعية تضاءلت مع انتشار هذه التقانة»[54]. وما يشير إليه هذا هو أن الجماعة «الافتراضية» ليست الفضاء الأنسب لسبر أغوار العلاقة بين التقانة الشبكية وآفاق الجماعة.

بناء عليه، انتقل علماء الاجتماع من طرح الأسئلة التأملية في شأن الجماعة الافتراضية إلى إجراء دراسة تطبيقية تتعلق بالإنترنت في «الحياة اليومية». ويقوم هنا الدارسون بالنظر في الطريقة التي يدرج بها الأفراد التقانات الشبكية في نشاطهم التواصلي والاجتماعي بشكل عام. وركز كثير منهم، بشكل خاص، على مسألة إذا كان لاستخدام الإنترنت تأثير في أنماط الالتزام حيال الجماعة والمجتمع، أكان على الشبكة أم في الحياة الفعلية. وعثرت بعض الدراسات الباكرة على الدليل الذي يثبت وجود ارتباط بين الاستخدام المتزايد للإنترنت والزيادة المسجلة في نسبة الانسحاب الاجتماعي، إضافة إلى وجود علاقة بين استخدام الإنترنت وانحسار التواصل مع العائلة والأصدقاء، فضلًا عن ارتفاع حالات الاكتئاب والشعور بالوحدة[55]. تأكيدًا للنتائج التي توصلوا إليها في وقت سابق، أشار نورمان نيه وزملاؤه إلى أنّه مع ازدياد المدة الذي يمضيها الفرد على شبكة الإنترنت، تقل المدة التي يمضيها مع أصدقائه وعائلته وزملائه. أو بعبارة أخرى، فإن ازدياد المدة التي يمضيها الفرد على شبكة الإنترنت يعني زيادة المدة التي يمضيها وحيدًا»[56].

مع ذلك، ظهرت مجموعة كبيرة من الأدلة التي تتعارض مع هذه النتائج.

---

(54) M. Castells, *The Internet Galaxy*, p. 118.

(55) R. Kraut [et al.], «Internet Paradox: A Social Technology that Reduces Social Involvement and Psychological Well-Being?» *American Psychologist*, vol. 53 (1998); National Public Radio, Kaiser Family Foundation and Kennedy School of Government, «Survey Shows Widespread Enthusiasm for High Technology,» *NPR Online Report*, no. 3 (2000), and N. H. Nie and L. Erbring, *Internet and Society: A Preliminary Report* (Stanford, CA: Stanford Institute for the Quantitative Study of Society, 2000).

(56) N. H. Nie, D. S. Hillygus and L. Erbring, «Internet Use, Interpersonal Relations and Sociability,» in: Wellman and Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life*, pp. 238 - 239.

وخلصت دراسة مستندة إلى معطيات مستمدة من دراسة استقصائية شاملة لزوار موقع «الويب» الخاص بقناة «ناشيونال جيوغرافيك» في عام 1998 إلى أن «الإنترنت تساهم في زيادة رأس المال الاجتماعي والمشاركة المدنية وتطوير الشعور بالانتماء إلى الجماعة الافتراضية»(57). واعتمادًا على مُعطيات جادت بها استطلاعات رأي واسعة النطاق أجريت في عام 2000، بيّنت دراسة أنجزها «مشروع بيو للإنترنت والحياة الأميركية» أن استخدام البريد الإلكتروني يؤشر إلى أن التواصل مع العائلة والأصدقاء يتم على نحو مكثف، وأن التواصل الاجتماعي عمومًا قائم على نطاق واسع. ويستنتج مؤلفو الدراسة أن «مختلف التطبيقات التي تتيحها الإنترنت تكرس التواصل الاجتماعي وتوسع نطاقه، بدلًا من التقليص منه... وتساهم الإنترنت على نحو إيجابي في تعزيز النشاط الاجتماعي»(58). ما يثير الاهتمام هنا هو أن هذه الدراسة أكدت عدم وجود ارتباط بين استخدام الإنترنت ونمو حس الجماعة العام لدى شخص ما، الأمر الذي يوحي بأن الخطاب الطوباوي للحالمين بمثالية الإنترنت من جهة، والخطاب الموغل في التشاؤم لمنتقديها من جهة أخرى، قائمان على المبالغة لا غير. وعززت هذا التفسير إحدى الدراسات المهمة التي أُجريت على استخدام الإنترنت في بريطانيا؛ إذ لم تجد أدلّة كافية تثبت أن الإنترنت تؤثر بشكل مستقل في استخدام الفرد لوقته في أثناء ممارسته النشاط التواصلي(59). وأفضت دراسة أخرى ذات أهمية كبرى كانت قد أجريت في الولايات المتحدة، للمقارنة بين مستخدمي الإنترنت وغيرهم، إلى أن استخدام الإنترنت «على علاقة بارتفاع نسبة المشاركة السياسية والانخراط في الجماعة، وبالتفاعلات الاجتماعية المهمة والمتزايدة، أكان على الشبكة أم خارجها»(60). أخيرًا، أنجز كيث هامبتون وباري ويلمان دراسة اهتمت بضاحية ناتفل (Netvill) (ضاحية

(57) A. Quan Haase [et al.], «Capitalizing on the Internet: Social Contact, Civic Engagement and Sense of Community,» in: Wellman and Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life*, p. 319.

(58) Howard, Rainie and Jones, «Days and Nights on the Internet,» in: Wellman and Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life*, p. 68.

(59) B. Anderson and K. Tracey, «Digital Living: The Impact (or Otherwise) of the Internet on Everyday British Life», in: Wellman and Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life*.

(60) J. E. Katz and R. Rice, «Syntopia: Access, Civic Involvement, and Social Interaction on the Net,» in: Wellman and Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life*, p. 135.

صغيرة في ضواحي تورنتو) بيّنت أن السكان الذين كانوا يستخدمون التقانة الشبكية نجحوا في الحفاظ على الروابط الاجتماعية المتوسطة والبعيدة وعلى شبكات الدعم، أكثر من أولئك الذين لا يستعملون الإنترنت. كما تفيد الدراسة أن علاقتهم بجوارهم كانت أفضل، بما أنهم أصبحوا أكثر إلمامًا بالمعلومات التي تخص جيرانهم، وأكثر تفاعلًا معهم، وأكثر إقبالًا على المشاركة في نشاط الجماعة. ودفعت هذه النتائج هامبتون وويلمان إلى الإستنتاج التالي: «خلافًا لما تروّج له التوقعات البائسة، فإن تقانات الاتصال الجديدة لا تفصل الناس عن الجماعات، بل إن الاتصالات الحاسوبية تعزز الجماعات القائمة، وتُقيم الاتصال، وتُشجّع على الدعم في مواضع كان غائبًا عنها»[61].

هذه نتائج جوهرية، لكن من السابق لأوانه الاطمئنان إلى مصير الجماعة في المجتمع الشبكي. وعلى سبيل المثال، يقتصر تركيز معظم الدراسات المذكورة أعلاه، على الجوانب الأداتية لاستخدام الإنترنت - أي على وجهة استخدام الناس للإنترنت في ممارساتهم الاجتماعية التواصلية. وقد لا يكون أثر هذه التقانات في الجماعة ظاهرًا ظهورًا تامًا أول الأمر في جانبها الأداتي، لكن الأكثر أهمية، على الأرجح، هو مدى تأثير الشبكات الرقمية، بكامل تطبيقاتها، في البيئة المادية التي تحدث فيها ممارسات الجماعة ومدى بنائها إيّاها[62]. على أي حال، ما يبرز بوضوح من خلال هذه الدراسات هو أن الإنترنت تُعَدّ وسيلة مثالية لعالم بات ينظر إلى الجماعة باعتبارها شبكة. ويمكن للمرء أن يجزم بأن المنافع التي تنجم عن هذه التقانة تشجعنا على التفكير في الجماعة على هذا النحو. وأشار كل من باري وويلمان وكلود فيشر منذ أكثر من عشرين عامًا إلى أن مساواة الجماعة بالعلاقات المحلية المتركّزة جغرافيًا أمرٌ يصعب الدفاع عنه، وأن من الأفضل أن ننظر إلى الجماعات على أنها شبكات من الروابط متفاوتة القوة بين الأشخاص

---

(61) K. Hampton and B. Wellman, «The Not-So-Global Village of Netville,» in: Wellman and Haythornethwaite, eds., *The Internet in Everyday Life*, p. 368.

(62) D. Barney, «The Vanishing Table, or, Community in a World that is No World,» in: A. Feenberg and D. Barney, eds., *Community in the Digital Age: Philosophy and Practice* (Lanham, MD.: Rowman and Littlefield, 2004).

التي تربط بين عُقد مشتتة مكانيًا[63]. وكما كتب ويلمان مؤخرًا في تحديثٍ لموقفه من العلاقة بين هذه الأطروحة وتقانات الاتصال الرقمي: «الجماعات هي شبكات من العلاقات بين الأشخاص تتيح الاندماج الاجتماعي والدعم المتبادل والمعلومات، والشعور بالانتماء والهوية الاجتماعية»[64]. والجماعات بهذا المعنى ليست أماكن، بل شبكات مشخصنة بُنيت استنادًا إلى الخيارات التي اتخذها فاعلون واعون. ونحن هنا بصدد إعادة تعريف للجماعة على أنها «فردانية شبكية» تعكس خيارات من ينشئها، لا الأوضاع أو القيود الحافة بها.

تعتمد الجماعات، مثلها مثل الشبكات المشخصنة، اعتمادًا كبيرًا، في تنظيمها واشتغالها، على التقانات التي تتيح تدفق الموارد التي تمر بين العُقد التي تتألف منها. وكما لاحظ كاستلز، برزت الإنترنت لتصبح «الدعامة المادية المثلى للفردانية الشبكية»[65]. ينطبق هذا على الدعم الذي توفّره شبكة الإنترنت للأواصر الهشة والزائلة المميزة للمجتمعات الافتراضية، كما ينطبق على الشبكات الدينامية للأواصر الحقيقية، المنخلعة مكانيًا وزمانيًا، وتُدار من الأفراد الذين يتميزون بشدّة حراكهم في المجتمع الشبكي. ويرى كاستلز أن «أهم دور تضطلع به الإنترنت في بناء العلاقات الاجتماعية هو مساهمتها في خلق نمط جديد من الروح الاجتماعية القائمة على الفردانية... ولا يعني ذلك أن الإنترنت هي ما يؤسس أنموذج الفردانية الشبكية، لكن تطوّر الإنترنت يوفر الدعم المادي الملائم لنشر الفردانية الشبكية باعتبارها الشكل المهيمن بين أشكال الروح الاجتماعية»[66]. وبمعنى آخر، يمكننا القول إن التقانة الرقمية هي الوسيلة المثلى التي تمكّن الأفراد المنخرطين في المجتمع الشبكي من تصور أنفسهم في شكل جماعات. وتُعَد الإنترنت أداة مثلى، لأن العلاقات الاجتماعية القائمة على الأنموذج الشبكي تتطلّب اتصالًا يمكن الحفاظ عليه

(63) C. Fischer, *To Dwell among Friends: Personal Networks in Town and City* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), and B. Wellman, «The Community Question,» *American Journal of Sociology*, vol. 84 (1979).

(64) B. Wellman, «Physical Place and Cyberplace: The Rise of Networked Individualism,» *International Journal of Urban and Regional Research*, vol. 25 (2001), p. 227.

(65) Castells, *The Internet Galaxy*, p. 129.

(66) المصدر نفسه، ص 130-131.

في سياق حراك فردي، وعلى الرغم من انخلاع العقد (أي البشر الآخرين) الزماني والمكاني. والممارسات والنشاطات الحياتية الحاسمة في المجتمع الشبكي يتناقص توضّعها في تجاوز متّسق ومتواصل مع الآخرين، كما أنّ مشاركتنا الآخرين الإيقاع الزمني هي في تناقص أيضًا، ما دمنا نعيش في مجتمعات كل شيء فيها شغّال ومفتوح وللبيع طوال الوقت. وعلى الرغم من أن التقانة الرقمية تساهم في هذا الانخلاع، فإنها توفر أيضًا الوسائل الكفيلة بتأمين الاتصال والتواصل مع الآخرين المنخلعين هم ذاتهم على نحو مماثل.

رابعًا: الثقافة الشبكية

تنطوي كلمة ثقافة (Culture)، مثلها مثل كلمة جماعة (Community)، على مجموعة من المعاني المتعددة المتنازعة. وفي معناها الأصلي تشير هذه الكلمة الإنكليزية إلى أمرين مترابطين: **الأول** هو فن أو ممارسة الزراعة (cultivation)، والثاني هو الوسط (Medium) الذي تنمو فيه الأشياء، حيث يمكن تغذيتها ورعايتها. وتعني كلمة Cultivation تهيئة الظروف التي تمكّن الأشياء من النمو. وجذر كل من هاتين الكلمتين هو الكلمة اللاتينية Cultus التي تعني الرعاية، وبالتالي فإن الـ (Cultivation) هو رعاية الأشياء والاهتمام بها. والثقافة (Culture) هي إذًا، بهذا المعنى، التعبير عن ذاك الذي نهتم به ونرعاه. وهكذا دخلت هذه الكلمة إلى اللغة الإنكليزية في القرن الخامس عشر، لكن معناها توسع وتغير تغيرًا هائلًا منذ ذلك الحين. فاليوم، نحن نستعمل كلمة Culture للدلالة على أنظمة المعنى و«أنماط الحياة» التي تتمخض عن ممارسات البشر الاجتماعية الجمعية، وتعكس أولوياتهم وتوقعاتهم، وبالتالي تحدد أحكامهم وسلوكهم. وصار فهمنا لـ «الثقافة» فهمًا واسعًا يشمل سلوكيات ثقافية تسنّها مجموعة محددة من الأشخاص. ويشمل ذلك أي مجموعة من الممارسات الاجتماعية الروتينية كافة (أكانت مُمَأسَسَة أم لا)، وأي مجموعة من المُثل العليا والقيم والمعايير والمعتقدات والعادات والتقاليد، وأي مجموعة من التمثيلات الرمزية أو التواصلية لكل ما ذكرناه آنفًا هكذا، تتألف التقانة من أنماط، وسلوكات، ورموز، ونتاجات صنعية. ويمكن أن تُعتبر النظم الثقافية ، من جهة أولى، نتاجًا للسلوك البشري والفعل الرمزي، أو أن تُعتبر، من جهة أخرى، تأثيرات محدِّدة

وشارطة في تلكم السلوكيات والعمل الرمزي. وتكتسي الملاحظة الأخيرة بُعدًا بالغ الأهمية: فالبشر يصنعون ثقافاتهم، وتلك الثقافات بدورها تجعل البشر ما هم عليه، ما دامت هذه الثقافة توفر الأسس المادية والمعايير اللازمة لبناء الهوية الشخصية والجمعية وصونها. ويُعتقد أن ظهور التقانة الشبكية الرقمية كان له الأثر البالغ في إحداث تحول ثقافي كامل. انظروا هذا الاقتباس المستمدّ من مدخل أحد الكتب الجماعية النافذة في هذا المجال:

> القول إننا نسكن عالمًا رقميًا يبقى قولًا لا يعكس كل ما يجري. ففي الأعوام الأخيرة، وبفضل شبكة الإنترنت وغيرها من تقانات المعلومات اعترى التحول عددًا من المجالات الأساسية في الحياة: إذ ما عدنا نلعب ونعمل كما في السابق، وتغير نمط تواصلنا واستهلاكنا، وتبدّلت أساليب ابتكارنا المعرفة ومناهج تعلّمنا، حتى فهْمنا السياسة والمشاركة في الحياة العامة ما عاد كما كان... هيمنت الحوسبة والاتصالات من بُعد ووسائل تخزين البيانات الرقمية على نواحي حياتنا كافة، الأمر الذي جعلنا نعتمد اعتمادًا كبيرًا على الشبكات الحاسوبية (أكنا مدركين لذلك أم لم نكن). الأمر الذي جعل المجتمع مغلّفًا بما يمكن أن ندعوه «الثقافة الرقمية»[67].

ولو صح ذلك، فإنه من الصعب على الفرد أن يحدد النقطة التي يمكن أن يبدأ منها في مسعاه لتحديد ماهية ثقافة المجتمع الشبكي.

دأب بعض الباحثين على اتخاذ الميل الثقافي لمستخدمي الإنترنت مؤشرًا على هذا الصعيد، على الرغم من أن قلة فحسب توافقت على فحوى هذا الميل، أو حتى على ما يجب أن يؤخذ في الحسبان. وأشار كاستلز من جانبه إلى أن ثقافة الإنترنت تشكّلت انطلاقًا من قيم منتجي هذه التقانة ومستخدميها الأوائل. وفي رأيه، فإن ثقافة الإنترنت قائمة على الانفتاح والحرية والتعاون الطوعي، ومبنيّة على أربع «طبقات» من المستخدمين المؤكدين: النخبة الملمة بالتقانة، والقراصنة، وأعضاء الجماعات الافتراضية، وأصحاب الأعمال[68]. وبحسب هذه الصيغة، فإن طبقة النخبة الملمة بالتقانة هي طبقة «الانفتاح... التي تُحدّدها

---

(67) D. Trend, ed., *Reading Digital Culture* (Oxford: Blackwell, 2001), p. 1.

(68) Castells, *The Internet Galaxy*, p. 37.

ثقافة الجدارة الفنية المتجذّرة في الأوساط الأكاديمية والعلمية؛ إنها ثقافة تؤمن بالخير الفطري الذي ينطوي عليه التطور العلمي والتقاني باعتباره عنصرًا رئيسًا في تقدم البشرية»[69]. أمّا الطبقة الثانية من ثقافة الإنترنت، وفقًا لكاستلز، فهي ثقافة القرصنة التي تجمع بشكل فضفاض مطوّري البرمجيات الذين بنوا بشكل خلّاق وتعاوني على الجذور الأكاديمية والعلمية للإنترنت، لينتجوا مختلف لغات البرمجة والبروتوكولات والتطبيقات التي تشكل الآن البنية التحتية للإنترنت، بدءًا من أشياء مثل البريد الإلكتروني، إلى الشبكات، ووصولًا إلى مختلف برامج التصفح مثل «لينوكس» وغيرها من البرمجيات المفتوحة. ويرى كاستلز أن القيمة «الأكثر أهمية» في ثقافة القرصنة هي «الحرية»: «حرية الإبداع والحصول على المعارف المتاحة كافة، وحرية إعادة توزيع تلك المعرفة تحت أي شكل وعبر أي وسيلة يختارها القرصان»[70]. أضف إلى ذلك قيم التعاون الطوعي العفوي، ومناهضة العقلية التجارية، ومبدأ المِلْكية الشخصية، وعلاقات المِلْكية التجارية، والسلطة المؤسساتية.

أمّا الطبقة الثالثة التي حددها كاستلز لثقافة الإنترنت فهي الثقافة الجماعتية الافتراضية التي انبثقت من التشكيلات الاجتماعية التي تكوّنت على الإنترنت من المستخدمين الأوائل، والتي نشأ معظمها من رحم الحركات الثقافية المضادة وأنماط الحياة البديلة التي ظهرت في أواخر الستينيات. ويرى كاستلز أنه «في حين أن ثقافة القرصنة وفرت الأسس التقانية للإنترنت، فإن الثقافة الجماعتية هي التي حددت أشكالها الاجتماعية وسيروراتها واستخداماتها»[71]. ويشير إلى أنه على الرغم من أن تنوّع الجماعات الافتراضية يجعل من تحديد مجموعة متّسقة أو متماسكة من القيم التي تشترك فيها كلها أمرًا غاية في الصعوبة، فإنَّ هذه الجماعات تشترك في «ميزتين ثقافيتين مشتركتين كبريين»: تتمثّل الميزة الأولى في «قيمة حرية التواصل الأفقي»، أي حرية التعبير المكفولة عالميًا، بطريقة تتمرد على هيمنة التكتلات الاقتصادية والبيروقراطيات الحكومية على

(69) Castells, *The Internet Galaxy*, p. 39.

(70) المصدر نفسه، ص 46-47.

(71) المصدر نفسه، ص 53.

مجال الاتصالات (الرقابة والمصادرة). أمّا الميزة الثانية فهي قيمة «التشبيك الموجَّه ذاتيًا، وهو قدرة أي شخص على تحسس طريقه على شبكة الإنترنت، وفي حال تعذّر ذلك، اللجوء إلى إنتاج معطيات خاصة، ومن ثم نشرها، لتتشكل بذلك الشبكة». إن هذا التشبيك الموجَّه ذاتيًا هو «أداة ثقافية تتيح التنظم والعمل الجماعي وبناء المعنى»[72]. أما الطبقة الرابعة والأخيرة في ثقافة الإنترنت فتتمثل بحسب كاستلز في الثقافة التجارية، ثقافة أصحاب المشاريع التجارية وأصحاب رؤوس الأموال المغامرين المسؤولين عن نشر تقانة الإنترنت في المجتمع برمّته. أمّا القيم التي تُعَدّ حجر الزاوية في هذه الطبقة فهي قيم الأفكار والمعرفة والابتكار، فضلًا عن الجمع بين كسب الأموال الطائلة والنجاح والحرية، والإيمان بأن المستقبل يُبنى منذ اللحظة الراهنة. إنها ثقافة المال والإقبال المرَضي على العمل؛ ثقافة «الاستهلاك المُفرط» الهادف إلى «الإشباع الفوري»، والعزوف عن الالتزام الاجتماعي والمدني لفائدة تحقيق الإنجازات الفردية والعلاقات النفعية. ومريدو هذه الثقافة، كما يصفهم كاستلز:

> يفرون من المجتمع، إذ يزدهرون على التقانة، ويُصبحون من عبدة الأموال، وينحسر تفاعلهم مع العالم الحقيقي. فما الذي سيجبرهم على الاهتمام بالعالم ما داموا يعيدون تشكيله على صورتهم؟ إن رجال الأعمال العاملين على شبكة الإنترنت هم في الوقت نفسه فنانون وأنبياء وجشعون؛ لأنهم يخفون توحّدهم الاجتماعي وراء براعتهم التقانية[73].

بحسب كاستلز أيضًا، تتفاعل الثقافات الأربع هذه لتشكّل ثقافة الإنترنت: «تتشكّل ثقافة الإنترنت انطلاقًا من إيمان تكنوقراطي بأن التقدم البشري الإنساني يتم بوساطة التقانة التي تُنشِئها جماعات القراصنة الذين يناضلون من أجل الابتكار التقاني المفتوح والحر الذي يتحقق بفضل الشبكات الافتراضية التي تسعى إلى إعادة تشكيل المجتمع، وبفضل أصحاب الأعمال المدفوعين بحب المال، والساعين إلى بناء اقتصاد جديد»[74].

---

(72) Castells, *The Internet Galaxy,* pp. 54-55.

(73) المصدر نفسه، ص 60.

(74) المصدر نفسه، ص 61.

قدمت بيبا نوريس تفسيرًا مختلفًا، نوعًا ما، لثقافة الإنترنت؛ فهي مهتمة بتحديد الثقافة السياسية لمستخدمي الإنترنت، وتقوم بذلك من خلال «دراسة ما إذا كانت القيم والمواقف والاعتقادات السائدة في عالم الإنترنت مختلفة عن الثقافة السياسية الأوسع»[75]. وينطوي ذلك، من دون شك، على شكل معيّن لـ «الثقافة السياسية الأوسع» التي يمكن أن نقارن بينها وبين القيم السائدة لدى جمهور الإنترنت. ولهذا السبب تحيل نوريس إلى رونالد إنجلهارت في أطروحته مابعد المادية، وتتمثّل هذه الأطروحة في بيان بالغ الأثر للاتجاهات السائدة في الثقافة السياسية الصناعية الغربية، استنادًا إلى بيانات مستمَدة من «مسح القيم العالمي»[76]. وكما وضّحت نوريس، تشير الأطروحة مابعد المادية إلى أن الاختلافات المرصودة بين التجارب التكوينية للأجيال التي بلغت من العمر عتيًا في أوائل القرن العشرين، والتجارب التي خبرها جيل طفرة الولادات[*] التي حدثت في أواخر القرن العشرين أنتجت مجموعتين مختلفتين من القيم الثقافية في هذه المجموعات؛ إذ يمكن وصف التجربة التكوينية التي عاشها جيل أوائل القرن العشرين بأنها تجربة انعدام الأمن المادي، وذلك نتيجة للحربين العالميتين وفترة الكساد الكبير، وعدم وجود دولة رفاه متطورة بشكل كامل. أدت التجربة الفتية لهذا الجيل الذي لم يعرف الأمان المادي إلى ظهور مجموعة خاصة من القيم الثقافية. هذه الثقافة «المادية» أعطت «الأولوية للقضايا الحياتية التقليدية، مثل النمو الاقتصادي الأساس، وفرص التشغيل، وانخفاض التضخم المالي، والأمن الوطني، والسياسة الطبقية المعتمدة في إعادة توزيع الثروة، ودولة الرفاه، إضافة إلى إبداء المزيد من التقدير للسلطات البيروقراطية والسياسية»[77]. كما يولي هذا الجيل أهمية كبيرة للقومية (على

---

(75) P. Norris, *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 196.

(76) R. Inglehart, *Modernization and Post-Modernization: Cultural, Economic and Political Change in 43 Societies* (Princeton: Princeton University Press, 1997).

(*) جيل طفرة الولادات (Baby Born Generax) هو الجيل الذي ولد بين 1946 و1964، ويشكّل جزءًا أساسًا من سكّان أميركا الشمالية، حوالي 20 في المئة، مما يجعل لهم أثرًا مهمًا في الاقتصاد، وغالبًا ما تركّز عليهم حملات التسويق وخطط الأعمال [المراجع].

(77) Norris, *Digital Divide*, p. 199.

حساب العالمية) وللسلطة الدينية والأخلاقية التقليدية المقننة. وبعبارة أخرى، تكمن مادية هذا الجيل في أن اهتماماته الأولية تتمحور حول تحقيق الأمن المادي في عالم غير آمن، ودعم المؤسسات التي تساهم في تحقيق هذا الأمن. في المقابل، التجربة التكوينية التي خاضها جيل طفرة الولادات الذي جاء في فترة ما بعد الحرب، هي تجربة الترعرع في خضم الوفرة والأمن النسبيين. وبناء عليه، لا تهتم ثقافة هذا الجيل بالقضايا الأساسية للأمن المادي، بقدر ما تهتم بالقيم مابعد المادية التي تُعِدّ الأمن المادي الأساس من المسلّمات؛ إذ إن هذا الجيل يولي اهتمامًا أكبر لـ «نوعية الحياة» و«تحقيق الذات» على حساب الأمن المادي. وبذلك، تشمل القيم لمابعد مادية العمل الذي ينطوي على المعنى (عوض الأمن الأساس الذي توفره الوظيفة)، وحماية البيئة (عوض النمو الاقتصادي)، والمساواة بين الجنسين (عوض الأدوار الأسرية التقليدية)، والعالمية أو الكوسموبوليتانية (عوض الهوية القومية)، والتسامح بإزاء التنوع، والعلمانية وحرية التعبير (عوض السلطة الدينية)، والديمقراطية التشاركية (كبديل من الإذعان والبيروقراطية).

وفقًا لهذه الأطروحة، تعيش المجتمعات الغربية المرحلة النهائية من تحوّل الأجيال من القيم المادية إلى القيم مابعد المادية. وتقيم نوريس فرضيتها استنادًا إلى المعلومات الديموغرافية التي تخص مستخدمي الإنترنت (الأثرياء والمتعلمون والشباب)، والتي تسمح لنا بأن نتوقع أن تكون ثقافة هؤلاء المستعملين مابعد مادية في بنيتها الأيديولوجية/ القيمة. ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية، تقوم نوريس بدراسة عدد من المعطيات الخاصة بمدى تعاطف مستعملي الإنترنت مع المواقف المابعد مادية الأنموذجية. كما تدرس مواقف بعض مستخدمي الإنترنت من الحرية الاقتصادية التي يُنظر إليها على أنها تحرر من التنظيم الحكومي للاقتصاد، ومن تدخّل الدولة بموجب إعادة توزيع الثروات (تبدو هذه القيم الاقتصادية/ الدولتية غامضة في النظرية مابعد المادية؛ إذ يمكن أن نجد، على سبيل المثال، أحد المنتمين إلى التيار مابعد المادي معارضًا لتدخّل الدولة في الاقتصاد، لكنه مدافع عن تدخّل الدولة لحماية البيئة).

خلصت نوريس، بشكل عام، إلى أن ثقافة الإنترنت هي بالفعل ثقافة مابعد مادية (وهي على الأرجح أكثر مابعد مادية من الشعب عمومًا، وأكثر أعضاء مجتمع الإنترنت حماسةً هم الذين يحملون القيم مابعد المادية أكثر من غيرهم. ويغلب على مستخدمي الإنترنت النَفَس التقدمي من الناحية الاجتماعية، والتوجّه العلماني من الناحية الأخلاقية، والنهج النيوليبرالي من الناحية الاقتصادية.. كما ترى أنّ المتحمسين الأميركيين للإنترنت أشد دعمًا للحركات الاجتماعية التقدمية من بقية السكان، وأقل دعمًا للقضايا اليمينية ويغلب عليهم وصف أنفسهم بـ «الليبراليين»، وأن الثقافة الإلكترونية هي أكثر علمانيةً حتى من الثقافة السائدة؛ فهي أقل ميلًا إلى المسيحية الأصولية، وأقل ميلًا إلى تأكيد أهمية الصلاة، وأكثر تسامحًا مع أنماط الحياة والعلاقات الأسرية البديلة. أخيرًا، ترى نوريس أن مستخدمي الإنترنت والمتحمسين لها هم على الأرجح مناصرون لاقتصاد السوق الحرة، ومعارضون للتدخّل الحكومي والنقابات ودولة الرفاه، إذا تعلق الأمر بالاقتصاد. واستنتجت تبعًا لذلك ما يلي:

> بشكل عام، تشير الأدلّة هنا إلى أن الثقافة الإلكترونية تتعاطف مع قيم الانفتاح والحرية والتسامح، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي قد يعكس الأخلاق الأوسع لـ «الفردانية» وأنماط الحياة البديلة التي يبدو أنها تزدهر على الإنترنت... إنها ثقافة تفضّل القيم العلمانية على القضايا الأخلاقية التقليدية، مثل الزواج والأسرة والاختيارات الجنسية والمعتقدات المسيحية الأصولية، فضلًا عن تكريس عقلية «دعه يعمل، دعه يمر»، والاكتفاء بدور محدود للدولة في الاقتصاد والأعمال[78].

كما تقدم نوريس دلائل على أن مستخدمي الإنترنت في أوروبا يبدون بمظهر مماثل؛ إذ إنهم يتبنّون القيم المابعد مادية أكثر من الناس العاديين الذين لا يستخدمون الإنترنت، على الرغم من أنهم أقل ضراوة من نظرائهم الأميركيين في معارضة توجيه الدولة للاقتصاد.

على الرغم من استعمالهما لغتين مفهومتين مختلفتين، يبقى لهاتين الروايتين المختلفتين من ثقافة الإنترنت العديد من أوجه التشابه (بل ويمكن

---

(78) Norris, *Digital Divide*, p. 210.

أن نجزم أنهما تتفقان في نشر ضرب معيّن من الحرية كقيمة أساسية لثقافة مستخدمي الإنترنت) وهما تنطويان بلا شك على قدر كبير من الحقيقة. لكنه من غير الواضح إذا كان نجاحنا في تحديد ماهية الثقافة التي يحملها مستخدمو الإنترنت سيكفل لنا الإلمام بالتبعات الثقافية للتقانة الشبكية. تنتهك التقانة الشبكية، بمختلف تجلياتها، الثقافة بطرائق متنوعة. وتوجد سبل عدة ممكنة لتفسير الوضع الثقافي للمجتمع الشبكي، حيث يمكن، على سبيل المثال، أن نجادل بأن التقانة الرقمية هي أداة لجعل الثقافة العالمية متجانسة، ولمحو الفروق الثقافية قوميًا ومحليًا، وتوسيع نطاق الثقافة الأميركية الترفيهية والاستهلاكية؛ لتشمل كل زاوية من زوايا الحياة، في كل ركن من أركان العالم. وكما سبق ورأينا في الفصول السابقة، ترتبط تقانة الاتصالات الرقمية ارتباطًا وثيقًا بالعولمة الاقتصادية والسياسية، ويمتد هذا الارتباط إلى المجال الثقافي أيضًا. يتجلى هذا بوضوح في الدور الذي أدّته التقانات الرقمية في دعم التكتلات الضخمة العابرة للقوميات، المتخصصة بمجال الوسائط المتعددة، وفي تعزيز ديناميات النيوليبرالية التي تطالب بالحد من تدخّل الحكومات الوطنية في الصناعات الثقافية. ويتجلّى ذلك أيضًا من خلال الصعوبات التقنية التي تعترض مسألة مراقبة تدفق البيانات في البيئة الشبكية. ويحتفي بعضهم بعولمة الثقافة التي تتم بوساطة رقمية، باعتبارها تجعل من قيم الحرية والديمقراطية قيمًا كونية. ولننظُر في ما خطّه والتر ريستون، أحد مؤيدي العصر الرقمي:

> إن تقانات الاتصال الحديثة... بصدد إنشاء سوق عالمية لا تنفك تستفتي في شأن ما راح يتّخذ هيئة ثقافة عالمية... فجأة، أصبح للجميع القدرة على الوصول إلى كل شيء... عشرات الملايين من الصينيين والهنود والفرنسيين والملاويين يشاهدون المُسَلسلين التلفزيونيين *Dallas* و*The Honeymooners*، وهما مسلسلان يمكن أن يشكّلا معول هدم للسلطة السيادية (على طريقتهما) أكثر من قناة «CNN» ذاتها. إن الأشخاص الذين يشاركون في الحوارات العالمية يصوّتون لـ «مادونا» و«بينيتون» و«بيبسي» و«برنس» لكنهم في الوقت نفسه يدلون بدلوهم في قضايا الديمقراطية وحرية التعبير والأسواق الحرة، وحرية تنقل الأشخاص والأموال[79].

(79) W. Wriston, *Twilight of Sovereignty: How the Information Revolution is Transforming our World* (New York: Scribner's, 1992).

بطبيعة الحال، يعيش كثيرون الدينامية التي وصفها ريستون بأنها أرض يباب ثقافية وفقدان رهيب للاستقلالية الذاتية؛ حيث يصعب علينا أن نتخيل أن «الهوية» يمكن ألّا تتأثر بأوضاع ثقافية كهذه في المجتمع الشبكي.

توجد مجموعة أخرى من الحجج المنطقية التي تتعارض نوعًا ما مع أطروحة التجانس، ويرى أصحابها أن السمة الثقافية الأكثر أهمية في التقانات الشبكية هي الدعم الذي تُقدّمه هذه التقانات للتفتيت أو التشظّي الثقافي. وتُسْتَمَد أكثر الأشياء ذات الأهمية الثقافية المتعلقة بوسائل الاتصال السابقة على ظهور الإنترنت، من الطابع الجماهيري لوسائل الإعلام القادرة على اجتذاب جماهير واسعة وبناء وعي جماهيري. وجلبت وسائل الإعلام هذه (الصحف وسينما هوليوود والبث الإذاعي التلفزيوني) اهتمام عدد كبير من الناس الذين قرأوا الشيء نفسه أو شاهدوه أو سمعوه، بالشكل نفسه، ومن المصدر نفسه، في الوقت ذاته تقريبًا. وقدرة وسائل الاتصال هذه على جمع الجمهور الواسع وبنائه هي ما جعلها ذات أهمية اقتصادية كصناعات (لأن الاهتمام الجماهيري أمكن بيعه للمعلنين). كما اكتسبت أهمية سياسية كأدوات للإدارة والدعاية واكتسبت كذلك أهمية ثقافية باعتبارها مصادر لتشكيل منظومات المعنى والتفاعل الرمزي والنشاط الاجتماعي.

يقال إن لوسائل الإعلام الرقمية خصوصيات تقنية قادرة، بهذا المعنى أو ذاك، على تقويض أنموذج وسائل الإعلام الجماهيرية. ومن المؤكد أنّ الإنترنت وسيلة إعلام جماهيرية، بمعنى أنها تصل إلى عدد متزايد من الجماهير، لكن القاعدة الجماهيرية التي تبنيها لا تهتم كلها بالضرورة بالأشياء نفسها، في الوقت نفسه. وكما سبق بيانه، فإن الخصائص التقنية لهذه التقانة مصمَّمة بطريقة تسمح بتكييف الاستهلاك الثقافي، بحسب رغبة الأفراد، وذلك لأسباب عدة: **أولًا**، اعتماد سياسة اللامركزية في عمليتي إنتاج المعطيات وتوزيعها على الحواسيب الشخصية المرتبطة بعضها ببعض، الأمر الذي أدى إلى إنتاج كمٍّ هائل من المواد الثقافية المتنوعة التي توفرها مصادر متعددة بعيدة من المركزية. **ثانيًا**، تُيسّر رقمنة المواد الثقافية عمليات الاستنساخ والتعديل والامتلاك والتوزيع، بما

يجعل تلك المواد تجد سبيلها في الشبكة بطريقة لم يقصدها منتجها الأصلي. **ثالثًا**، تسمح الواجهات الرقمية للأفراد بقدر متزايد من الحرية في اختيار المواد المفضلة، واتخاذ القرارات، والتحكم بصنف المعلومات الثقافية الواردة. **رابعًا**، تسمح الطبيعة غير المتزامنة لهذه الوسيلة للمستخدمين، المشتتين جغرافيًا، بالمشاركة في تلقّي المواد الثقافية المتاحة متى شاؤوا. **خامسًا**، يسّرت الرقمنة أيضًا تجاوز الحدود التي كان يفرضها «عرض النطاق» المتوافر الذي كان لا يسمح سوى ببث قدر محدود من المواد الثقافية (عدد القنوات التلفزيونية على مستوى العالم بلغ 500 قناة، وارتفع عدد المحطات الإذاعية الرقمية، وتضاعف عدد المواقع الإخبارية على الإنترنت... إلخ)، الأمر الذي جعل هامش الاختيار الفردي يتسع مرة أخرى.

هنالك عدد من التفسيرات الممكنة لدينامية التشظّي هذه؛ فمن الممكن مثلًا أن تكون الادعاءات المتعلقة بتراجع نسبة الجماهير بسبب شبكة الإنترنت، ادعاءات مبالغًا فيها إلى حد كبير. وكانت المؤسسات الثقافية والإعلامية الدولية العملاقة قد سارعت إلى إحكام سيطرتها على المحتوى الإلكتروني. وتعود هذه السيطرة إلى إدراك تلك المؤسسات أنه مهما يكن التهديد الذي يطرحه الإنترنت على حجم الثقافة الجماهيرية وعلى الجمهور الضخم، فإن هذا التهديد يشير إلى فرصة أكبر لزيادة سيطرتها على العالم الثقافي وتنويع هذه السيطرة. لذلك يرى نقّاد أطروحة التشظّي أنه على الرغم من القدرة التقنية للشبكات الرقمية على تنويع الإنتاج والاستهلاك الثقافيين، يشي الاقتصاد السياسي للاتصالات بإمكان أن تصبح هذه الوسيلة تحت هيمنة أصحاب المصالح والمؤسسات ذاتها التي سيطرت على مر التاريخ على الثقافة الجماهيرية أكثر من ذي قبل، كما أن معظم مستخدمي الإنترنت سيتعاطون، في أغلب الأحيان، مع الإنترنت على أنها وسيلة أخرى للثقافة الجماهيرية. وعلى أكثر تقدير، يعني التشظّي إعادة تنظيم الجماهير في شكل أسواق مخصوصة محددة بشكل أدق، وجاهزة لاستراتيجيات تسويقية متكيّفة مع الحاجات والرغبات الشخصية.

نجد تباينًا في تقويم نتائج هذه الأطروحة حتى في صفوف أولئك الذين

هم أكثر قابلية لقبول أطروحة التشظّي؛ فبعضهم سعيد بمشاهدة اندثار الثقافة الجماهيرية، ويعدّونها منتجًا زائفًا وصناعيًا سلب الثقافة الشعبية أصالتها وتنوّعها وكرامتها، وحوّلها إلى سلعة وجهاز دعاية للعروض التافهة والبرامج الترفيهية المدمرة للروح، فضلًا عن نشر الوعي الزائف وإضعاف التمكين السياسي. ومن وجهة النظر هذه، فإن الإنترنت توفر الوسائل الكفيلة بنشر الأشكال والممارسات الثقافية الأصيلة والمتنوّعة وغير السلعية، على نحو هائل. ومن جهة أخرى، يرى كثيرون في تشظّي الثقافة التقاني تدميرًا للفضائل التي يمكن أن تتيحها لنا الثقافة المشتركة. وتقوم الإنترنت بتقديم الثقافة تلقائيًا ومن دون وساطة، ما يسمح بحد معيّن من التكييف والشخصنة اللذين يُحدّان من قدرتنا على الاطلاع على مختلف الممارسات الثقافية والأعمال الفنية. كما يؤدي ذلك إلى تقويض فرص معايشة تجارب ثقافية مشتركة من شأنها أن ترعى الاهتمام بالخير العام المشترك. ومن وجهة النظر هذه، فإن الإنترنت يحوّل الصحيفة اليومية إلى «صحيفتي أنا» ، بحيث تصبح الثقافة مجرد تكرار لاختياراتنا الشخصية، لا فضاء تزدهر فيه التقاليد والممارسات التي نتشاركها ونتعلّمها معًا. وما عادت الثقافة، بهذا المعنى، أمرًا يجمعنا بكثير من الناس في منظومات معانٍ مشتركة، بل أصبحت تعزلنا عن الآخرين جرّاء ما قررناه لأنفسنا من خيارات ومصالح. لذلك، الإنترنت، من وجهة النظر هذه، هي الأداة المثلى لنشر ثقافة الفردانية الجذرية والنرجسية والحماقة. ومن المفارقات أن هذه الثقافة تفترض أنه لا وجود لشيء يسمّى الثقافة؛ إذ لا وجود إلّا للخيارات التي يحددها الفرد بحرّية ويضطلع بها.

يشكّل تعارض أطروحتَي التجانس الثقافي والتشظّي الثقافي ونظرتهما المختلفة للمسألة الثقافية، أحد التناقضات (وما أكثرها) التي يمكن أن تدفع نحو دراسة مسألة ثقافة المجتمع الشبكي دراسة مثمرة. ويمكننا أن ندرس عددًا من المسائل التي تخص تحديد إذا كانت هذه الثقافة بالأساس ثقافة أبوية أم ثقافة مناهضة للأبوية (وفق تعبير كاستلز)، فضلًا عن مسائل تخص ثقافة المجتمع الشبكي إذا كانت تشجع على الانخراط في العمل السياسي والمدني أم تناهض ذلك. وهنالك العديد من المسائل الأخرى التي يمكن طرحها للنقاش. ومن

بين هذه المسائل الكثيرة، هنالك أيضًا المشكل الملحّ، والمتمثّل في تحديد إذا كان للتقانة الشبكية آثارٌ (مستقلة وقابلة للقياس) على الثقافات التي توجد فيها، أو إذا كان تأثير هذه الثقافات ذاتها هو العامل الحاسم في إحكام هذه التقانات في شكل اجتماعي. وخلاصة القول هي أن مسألة الثقافة في المجتمع الشبكي مسألة تستعصي على التحليل الدقيق، خصوصًا في هذه المرحلة المبكرة من تطورها. وتظل قدرتنا على إيجاد إجابات واضحة رهينة قدرتنا على النظر إلى هذه الديناميات كلها من خارجها. ومع ذلك، فإنّ الحسم في مسألة الهوية يتطلّب، على الأقل، محاولة الحسم في مسألة الثقافة أيضًا.

خاتمة

يقول جوزيف لوكارد: «في بعض الأحيان، وفي خضم الرغبة، نتصرف، وفقًا لاعتقاد مفاده أننا إذا سمّينا شيئًا بحسب رغبتنا، فإن ذلك الشيء سيصبح تجسيدًا لما سمّيناه»[1]. ويشير الكاتب هنا إلى الميل إلى تسمية الروابط والتجمعات الرقمية بـ «الجماعات الافتراضية»، لكن الاعتقاد الذي أشار إليه يتعلق بأطروحة المجتمع الشبكي أيضًا. فنحن عندما نسمّي طفلًا، فإننا نختار اسمًا نأمل أن يكبر الطفل ليغدو عليه، ومع مرور الوقت يصبح من المستحيل علينا أن نتخيل الطفل حاملًا اسمًا آخر. ففي البداية، نأمل أن يصبح الاسمُ الطفلَ وفي آخر المطاف يصبح الطفلُ اسمَه. فالأسماء لا تكتفي بمجرد الوصف بل تفرض بعض الأوصاف أيضًا. ويمكننا القول أيضًا إن للأسماء جانبًا أداتيًا: فهي ليست مجرد وصمة، بل لها وظائف عملية أيضًا. ومن المهم هنا أن نأخذ بالاعتبار أطروحة المجتمع الشبكي التي تعتبر أن الشبكات أصبحت الأنموذج التقاني الأساس للتنظيم البشري، عبر نطاق واسع من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في هذا المجال. وخلاصة القول هنا أنه ينبغي ألّا ننظر إلى تسمية «المجتمع الشبكي» إن كانت تصف بدقة خصائص المجتمع المعاصر فحسب، بل يجب أن نأخذ بالاعتبار أيضًا الوظيفة الوسائلية لهذه التسمية، باعتبارها وظيفة فاعلة لا مجرد وصف محايد للديناميات التاريخية الجارية حاليًا.

يستدعي الاعتبار الأول تقويم مدى نجاح الأنموذج الشبكي في وصف

---

(1) J. Lockard, «Progressive Politics, Electronic Individualism and the Myth of Virtual Community,» in: D. Porter, ed., *Internet Culture* (New York: Routledge, 1997), p. 225.

المجتمع الذي نعيش فيه. فهل يُفهم معظم الممارسات الرئيسة في حياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلاقاتنا ومؤسساتنا، على أكمل وجه، وفقًا لأحكام الأنموذج الشبكي؟ وهل أُعيد تشكيل هذه الممارسات والعلاقات والمؤسسات لتأخذ شكل تدفقات موزّعة بين شبكات متكوّنة من عُقد متصلة بوساطة روابط عدة متشعبة؟ وهل تُعَدّ تقانات المعلومات والاتصال الشبكية ذات دور محوري في عملية إعادة التشكيل هذه؟ وهل بلغت هذه الديناميات المستويات القصوى من الشمول والكثافة، إلى الحد الذي يسمح باعتبارها جوهر هذا النمط الجديد من المجتمعات؟

إن أسلم إجابة عن هذه الأسئلة هي، ببساطة، الإقرار بأن الإجابة سابقة لأوانها. وأشار هيغل، أحد رواد الفلسفة الحديثة العظماء، أن «بومة مينيرفا لا تفرد أجنحتها لتحلّق إلّا عند الغسق»[2]. ويقصد هنا أنه لا يمكن إنتاج نظرية تُعنى بتغيير تاريخي إلّا بعد أن يأخذ هذا التغيير مجراه، أي بعد أن تغرب شمسه لا عند طلوعها. وبحسب هذا المقياس، لا يمكن أن نحكم بصوابية أطروحة المجتمع الشبكي أو خطئها، لأن الحكم سابق لأوانه. وفي الأحوال كلها، فإن الحكم على هذه التسمية إن كانت مناسبة ليس موكولًا إلينا، بل إلى التاريخ. وعلى الرغم من وجاهة هذا التحليل، فإنه لا يتنافى مع فرضية أن أطروحة المجتمع الشبكي تتيح لنا الإلمام بمسائل نجهلها عن وضعنا الحالي.

للتذكير، حددت نظرية كاستلز في شأن المجتمع الشبكي خمس خصائص نهائية للوضع المعاصر، ونجم كل منها عن انتشار شبكات المعلومات وتقانات الاتصال:

ـ تحول الاقتصاد الرأسمالي من اقتصاد قائم على الصناعة إلى اقتصاد قائم على المعلومات.

ـ تنظيم النشاط الاقتصادي الرأسمالي على الصعيد العالمي وفق الأنموذج الشبكي.

---

(2) G. W. F. Hegel, *Philosophy of Right* (Oxford: Oxford University Press, 1952), p. 13.

ـ إعادة توجيه تنظيم النشاط البشري زمانيًا ومكانيًا وفق التقانات التي تتيح التواصل الآني عبر مسافات شاسعة.

ـ توزيع السلطة على أساس القدرة على الوصول إلى الشبكات والسيطرة على التدفقات.

ـ التوتر بين الهوية البشرية المرتبطة بالمكان، والشبكات التي تتخطّى الحواجز المكانية.

هل يمكن أن نتخذ هذه الخاصيات مؤشرًا على ما يحدث من حولنا؟ قد يبدو إقرار تسمية «المجتمع الشبكي» بشكل نهائي سابقًا لأوانه، لكن، من خلال ما سبق بيانه من معطيات في الفصول السابقة، يمكن أن نقول إن هذه الرواية توفّرلنا أدوات لغوية وصفية ذات طابع عملي، تُمكّننا من التعبير عن مجموعة واسعة من الديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة.

ما فتئت التقانات الرقمية، في المجتمعات المترفة من العالم المتقدم اقتصاديًا على الأقل، تشكّل البنية التحتية الضرورية للحياة اليومية. وأُعيدت هيكلة الأسس الرئيسة التي تقوم عليها الاقتصادات الرأسمالية (التمويل والإنتاج والاستهلاك) على المستوى العالمي، إلى حدٍ كبير، وهذه الاقتصادات تتخيّل نفسها على أنها «جديدة»، أو «قائمة على المعرفة» عمومًا. وأعاد العديد من المؤسسات تصميم بنيته في شكل شبكات، وأُعيد تشكيل العمل والعمالة وفق الأنموذج نفسه، مع أن نتائج ذلك لا تزال غير واضحة. كما خضعت مسألة احتكار السلطة السياسية من الدول القومية ذات السيادة لتعديلات بفضل اعتماد أساليب الحوكمة العالمية والمحلية، وفقًا للأنموذج الشبكي. وأصبحت الحركات الاجتماعية الجديدة التي انتظمت تبعًا للأنموذج الشبكي، وباستخدام تقاناته، قوةً سياسيةً بارزةً محليًا وعبر الحدود القومية. وتكيّفت الجهات السياسية التقليدية والمؤسسات الفاعلة داخل الدول الليبرالية الرأسمالية أيضًا مع مزاج الشبكات ومصالحها، لكن هذا لم يتماشَ دائمًا مع التقدم الديمقراطي. ويُعَدّ النفاذ إلى الشبكات والقدرة على تحديد ما يتدفق فيها من معلومات من المؤشرات المهمة التي تحدد ميزات النظام وعيوبه، محليًا وعالميًا. وتوجد أيضًا، على ما يبدو، أدلّة على أن مناهضة عولمة الشبكات الاقتصادية والسياسية

التي يُهيمن عليها رأسماليو الغرب/الشمال أصبحت مصدرًا مهمًّا للهوية السياسية في أنحاء العالم كلها. وفي النهاية، اكتشفنا أيضًا أن أوجهًا مهمّة للجماعة والثقافة، في السياق المعاصر، هي أوجه قابلة لمزيد من السبر الفاعل، باستخدام الأنموذج الشبكي. وبهذا المعنى، يبدو جليًا أن أطروحة المجتمع الشبكي تحمل قيمة وصفية كبيرة. وبناءً عليه، ينبغي ألّا توضع بسبب مالها من طموح مفرط.

مع ذلك، يتطلّب هذا الطموح اعتدالًا في المصادقة على قوة هذه النظرية في تفسير الأشياء. وكما سبق بيانه، فإن المصطلحات المستعملة في أطروحة المجتمع الشبكي لا تكتفي بوصف ما هو موجود فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى توقعات لما قد يكون، أو ما يجب أن يكون. وشقّت لغة الشبكات طريقها في الخطاب المعاصر، على المستويين الرسمي والشعبي، بثبات حازم. وبدأ المثقفون، بمن في ذلك كاستلز نفسه، الإشارة إلى الشبكات على أنها ليست مجرد واقع اجتماعي يجب الاعتراف به، لكنها أيضًا «شكل تنظيمي أسمى»، يمكن، أو بالأحرى يجب، أن يُبنى النظام الاجتماعي برمّته وفقًا له[3]. وما يجري هنا هو تطبيع هذا النتاج الصنعي الذي هو الشبكات واتخاذه مقياسًا يقارب الكمال. وفي نظرية المجتمع الشبكي، فإنه لا يكتفى بتعريف الشبكات وتحديد سماتها، بل يتم تشييئها وتصنيمها. وفي هذا الصدد، يتخذ الخطاب المتعلق بالمجتمع الشبكي منحىً أيديولوجيًا، في تعارضٍ مع المنحى الاجتماعي المحض.

وفي تحليله بلاغة «مجتمع المعلومات»، يصف كريستوفر ماي الوظيفة الأيديولوجية للاسم، على النحو التالي:

> الحجج التي تدعم بروز مجتمع المعلومات كانت قد عززت الدينامية التي يزعمون الامتثال لها، من خلال المساهمة في إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي يدّعون مجرّد «الاعتراف» بها. وكانت التحليلات مابعد الصناعية التي تزعمّ أن مجتمع المعلومات في حالة نمو وتطور قد ساهمت هي ذاتها في ظهور هذا

(3) Castells, *The Internet Galaxy*, p. 2.

«الواقع» الاجتماعي الجديد. والقول إن هذه التغيرات حقيقية ويجب الاستجابة لها، دفع التطور الاجتماعي والاقتصادي في اتجاه معيّن»[4].

حتى القراءة الخاطفة لآخر الخطابات الرسمية والشعبية «المستنيرة» تشير إلى أن بلاغة «المجتمع الشبكي» (ونضع الاسم بين مزدوجين عمدًا هنا) تضطلع حاليًا بوظيفة أيديولوجية مماثلة؛ ذلك أن «المجتمع الشبكي» ليس مجرد تسمية تُحيل إلى سمات معيّنة، بل هو خطاب مُحْكَم كذلك. وعلى الرغم من أن التسمية تبدو محيلة إلى مجموعة من الديناميات الاجتماعية المعاصرة فحسب، فإنها تقدّم، في واقع الأمر، السيناريو الذي يضبط دور كل طرف منا، ومعايير الحوار بيننا، وتطلّعاته وشروطه. ويساعدنا التفكير، بحسب أنموذج الشبكة - العقد والروابط والتدفقات - في فهم كثير في شأن إعادة هيكلة المؤسسات والعمل الرأسمالي، وتفكيك سيادة الدولة، ونشأة الحركات الاجتماعية الجديدة وكيفية اشتغالها، فضلًا عن الممارسات الخاصة بتشكّل الجماعات والهويات الناشئة، على سبيل المثال. لكن عندما نُعلي من شأن هذه الفكرة، ونتعاطى معها على أساس أنها واقع اجتماعي وتاريخي يستوعب المسائل كافة، لا باعتبارها مجرد وسيلة نتحسس بها طريقنا، فإن وظيفتها تتغير تغيرًا جذريًا.

أصبح «المجتمع الشبكي»، بوصفه واقعًا مزعومًا، المعيار الذي يُحدد بوساطته ما هو طبيعي، ومرغوب فيه، ومعيارًا لتطلّعاتنا المعقولة. وفي الوقت الراهن، تقوم الشركات بإعادة هيكلة نفسها في شكل شبكات لا تخضع للحدود الجغرافية، بحيث تشتت التزاماتها تجاه إلى الأماكن التي توجد فيها، وتجاه الموارد الطبيعية والبشرية التي تستغلها، تشتتًا بلغ حد التلاشي. وفي «المجتمع الشبكي»، تُعتبر هذه الحالة طبيعية ومتوقعة، وتكتسب شرعيتها من الشروط التي تخيّلها المجتمع لنفسه، وليست حالة منفتحة على النقد الجوهري، وعلى إمكان أن يتم تنظيمها بطريقة مختلفة. وتغيرت حالة العمال ليصبحوا عُقدًا مرنة في شبكات موقتة، وهي حالة يعيشها معظم العمال بوصفها مصدرًا للانعدام

(4) C. May, *The Information Society: A Sceptical View* (Cambridge: Polity, 2002), p. 8.

الدائم للأمن المادي؛ ففي «المجتمع الشبكي»، يُعَدّ هذا الوضع طبيعيًا ويجب أن نتكيف معه، لا وضعًا يجب علينا أن نعبّر عن رفضنا العقلاني له. وتحولت سيادة الدول إلى شبكات مفككة غير خاضعة للحدود الجغرافية، وهذا ما يحد من إمكانات التمثيل الديمقراطي والمساءلة والأمن الاجتماعي وتقنين وضع الجهات الاقتصادية الخاصة المتنفذة. ففي مجتمع تحدِّد معاييره الشبكات، لا توجد مشكلات جذرية تسائل شرعية السلطة، لكن يتم تحديد المعايير الخاصة بالتطلعات التي نرغب من الدولة في أن تحققها، في إطار المجتمع الشبكي. وتنظم المجتمعات البشرية نفسها بحسب الأنموذج الشبكي، وهو أنموذج قد يكفل (وقد لا يكفل) نوعية العلاقات الجماعية التي يرغب الناس في تكريسها. وفي مجتمع تُعَدّ فيه الشبكة الأنموذج الطبيعي الذي يجب انتهاجه على الصعد كلها، يندر أن يُطرح هذا السؤال، ذلك أن تنظيم الجماعات في شكل شبكات يعكس «حال الدنيا». وفي أرفع مستويات تعبيره، لا يكتفي خطاب «المجتمع الشبكي» بجعل الأوضاع الحالية تبدو طبيعية فحسب، بل يبرر أيضًا التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون محل خلاف. وعند هذا الحدّ، وكي نورد مثالًا واحدًا فقط، فإن تغيير قوانين العمل باتجاه سيء قد يُبرّر على نحوٍ غير نقدي لأننا نعيش في مجتمع شبكي.

التمييز الذي أشير إليه هنا هو بين أطروحة المجتمع الشبكي باعتبارها وسيلة استقصاء وتفسير وخطاب «المجتمع الشبكي» باعتباره خطابًا أيديولوجيًا ذا وظيفة أدائية وتوجيهية. وما أود تأكيده هو أن تقديرنا لنفع الأولى يجب أن يشوبه الإقرار بما تنطوي عليه الأخرى من إشكالات. وأما الإجابة عن سؤال هل الفصل التام بين هاتين العمليتين ممكن، فليست بالأمر الهين، لكن وعينا بهذه المشكلة قد يكون كافيًا في حد ذاته. وعلى أي حال، فإن التاريخ، لا نحن، هو الذي سيقرر ما إذا كان أولئك الذين تكلموا لغة المجتمع الشبكي قد حسموا الأمر، أم أنهم لا يزالون قيد حسمه.

ثبت المصطلحات

اتصال/ تواصل (Communication): بثّ المعلومات من شخص أو مجموعة إلى أخرى. ويمثّل التواصل الأساس الضروري للتفاعل الاجتماعي برمّته. وفي السياقات الوجاهية يجري التواصل من طريق استخدام اللغة، لكن قد تُستخدم فيه إيماءات جسدية يفسّرها الأفراد لفهم ما يقوله الآخرون أو يفعلونه. ومع تطوّر الكتابة ووسائل الإعلام الإلكترونية مثل المذياع والتلفزيون ونظم البث الحاسوبي، أخذ التواصل ينفصل بدرجات متفاوتة عن السياقات المباشرة التي تكتنف العلاقات الاجتماعية الوجاهية.

اتصالات (Telecommunication): إيصال المعلومات والأصوات والصور عبر المسافات باستخدام وسائط تقنية.

إدارة تايلورية: وتُسمّى أيضًا الإدارة العلمية (Scientific Management)، مصطلح استخدمه تايلور في عام 1882 وسُمّي لاحقًا «التايلورية»، وهي طريقة في تنظيم العمل الصناعي، تقوم على أساس قياس حركات العمل، من أجل فرض تقدير لجهد العامل وتحديد الأجر بحسب المردودية الإنتاجية، في غير اهتمام بما يعانيه العامل من إرهاق نفسي وفيزيولوجي.

إدارة العنصر/ المورد البشري (Human Resource Management): فرع من النظرية الإدارية يُعِدّ حماسة الموظّفين والتزامهم من العوامل الجوهرية للمنافسة الاقتصادية. ويسعى هذا النهج في الإدارة إلى تعميق الإحساس لدى العاملين بأن لهم استثمارًا أو نصيبًا في منتجات الشركة، وفي مسيرة العمل نفسها.

استثمار (Investment): الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الجديدة في قطاعات المرافق العامة، والبنية التحتية، مثل مشاريع شق الطرق الرئيسة والفرعية، ومشاريع تمديدات المياه، وتمديدات الصرف الصحي، وتهيئة المخططات العمرانية ومشاريع البناء والإسكان، وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة، وكذلك مشاريع التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات، إضافة إلى المشاريع التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي؛ لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية، مثل الصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة. ويمكن تعريفه أيضًا بأنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بإنشاء مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة، أو إحداث مشاريع أو تجديدها بعد انتهاء عمرها الافتراضي، وهو كذلك شراء الأوراق المالية المصدّرة لإنشاء مشاريع جديدة.

استغلال (Exploitation): علاقة اجتماعية أو مؤسّسية ينتفع فيها أحد الأطراف على حساب الآخر بفعل اختلال موازين القوى في ما بينهما.

استهلاك/ جمعي (Collective Consumption): مفهوم استخدمه مانويل كاستلز للدلالة على عمليات استهلاك الخدمات المشتركة في الحياة في المدن، مثل النقل ومرافق الترويح عن النّفس.

إعادة إنتاج الثقافة (Cultural Reproduction): انتقال القيم الثقافية والمعايير من جيل إلى آخر. ويشير هذا المصطلح إلى الآليات التي يجري بوساطتها الحفاظ على استمرارية التجربة الثقافية عبر الزمن. وتُعَدّ عملية التعليم في المجتمعات الحديثة من الآليات الرئيسة لإعادة انتشار الثقافة. وهي لا تعمل من خلال ما يدرس في مسافات التعليم الرسمي فحسب. وتتمّ إعادة الإنتاج الثقافي، بصورة أكثر عمقًا، من خلال الأجندة والمناهج التعليمية الخفية، وهي جوانب السلوك التي يتعلّمها الأفراد بطرائق غير رسمية في أثناء وجودهم في المدرسة.

اعتماد اقتصادي متبادل (Economic Interdependence): محصّلة التخصّص وتقسيم العمل عندما تنتفي حالة الاكتفاء الذاتي، ويعتمد الأفراد على غيرهم في إنتاج كثير من السّلع التي يحتاجون إليها أو أغلبيتها لاستمرار حياتهم.

اقتصاد (Economy): نسق الإنتاج والتبادل الذي يوفّر الحاجات المادية للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما، وتُعَدّ المؤسّسات الاقتصادية ذات أهمّية بالغة في الأنظمة الاجتماعية كلها. ويؤثّر ما يحصل في الاقتصاد عادة، في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى. وتختلف الاقتصادات الحديثة اختلافًا أساسيًا عن النظم التقليدية؛ لأن السكان ما عادوا في أغلبيتهم ينخرطون في الإنتاج الزراعي.

اقتصاد تقليدي (Traditional Economy): ينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها «نظام مغلق»، تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات، ثم توزّع العائد على عناصر الإنتاج من أرض ويد عاملة ورأس مال. ولا تتضمن مثل هذه المعادلة عوامل أخرى غير مباشرة تدخل في صميم العملية الإنتاجية. ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضًا، أن الناتج القومي الإجمالي يُعتبر مؤشرًا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى القومي. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن هنالك عوامل أخرى أغفلها هذا النظام؛ إذ إنه لا يأخذ بالاعتبار ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي، ولا يعطي أي قيمة للموارد الطبيعية، وتُعَدّ التكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث والرعاية الصحية للحالات المتضررة مساهمات إيجابية في الناتج القومي الإجمالي؛ لأن مثل هذه التكاليف هي مدخلات إيجابية لمجموع أشكال نشاط الوحدات الصحية أو الخدماتية القائمة عليها.

اقتصاد جديد (New Economy): مصطلح ظهر أول مرّة في الخمسينيات، عندما بدأ الباحثون يلاحظون التطوّر التصاعدي لقطاعات جديدة في الدول المتقدمة صناعيًا، على حساب قطاعي الزراعة والصناعة. ووصِفت هذه القطاعات الجديدة حينها بالنواة لاقتصاد جديد. كما سُمّيت في تلك الفترة مصطلح «مرحلة ما بعد الصناعة». وكان أول من حاول وضع الدراسات الأولية المتعلّقة بمجال اقتصاد الخدمات والمعرفة هو ماشلوب (Machlup) (1962). وفي عام 1977 أصدر مارك يوري بورات (M. U. Porat) مصنّفًا من تسعة أجزاء، ضمّنه دراسات معمّقة لقياس حجم هذا الاقتصاد الجديد،

وتحدّث في أبحاثه تلك عن «اقتصاد المعلومات». ومن المحاولات الحديثة أيضًا لدراسة فاعلية هذا الاقتصاد وأهميته، هناك الدراسة التي قام بها أبتي ونات (Apte et Nath) (2004)، وتقول هذه الدراسة إن نسبة هذا القطاع الجديد كانت تشكّل 46 في المئة من المنتج المحلّي الأميركي العام في عام 1967، وارتفعت النسبة لتصل إلى 63 في المئة في عام 1997.

اقتصاد رقمي (Digital Economy): يُقصد بالاقتصاد الرقمي توظيف تقانة المعلومات والاتصالات في خدمة الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي، وذلك برقمنته وحوسبته على نحو يضمن الشفافية الفورية، ويمكّن من الوصول إلى المؤشرات كلها، الاقتصادية والإدارية والمالية الخاصّة ببلد ما في فترة ما.

اقتصاد صناعي (Industrial Economy): العلم الذي يهتمّ بتحليل الصناعات والأسواق، وبسلوك المؤسّسات التنموية. ويمكن تعريف علم الاقتصاد الصناعي بأنّه علم يهدف إلى دراسة العلاقات بين الشبكات العاملة في السوق نفسها، وتنظيم الصناعات، والنظر في أداء المؤسسات الاقتصادية عمومًا، والصناعية خصوصًا، وآليات إنتاجها وكيفيات تطويرها.

اقتصاد ما بعد صناعي (Post-Industrial Economy): هو الاقتصاد الذي يقوم أساسًا على المعلومات، باعتبارها العنصر الرئيس في العملية الإنتاجية، وهي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وتشكّل المعلومات والتقنيات المتّصلة بها، أو تحدّد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته. وربما يُقصد بالمعلومات هنا مجرد الأفكار والبيانات. كما ربما تشمل الأبحاث العلمية والخبرات والمهارات.

اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy): ما عادت المجتمعات قائمة بصورة أساسية على إنتاج السلع المادية فحسب، بل تجاوزت هذه المرحلة إلى إنتاج المعرفة. وترتبط نشأة اقتصاد المعرفة بظهور قاعدة واسعة من المستهلكين الملمين بالتقانة وظهورها، وهم الذين قطعوا أشواطًا جديدة في تقدّم مجالات الحياة، في نواحي الحوسبة والترفيه والاتصالات.

إنتاج بالجملة، إنتاج ضخم، إنتاج جماهيري (Mass Production): إنتاج كميات ضخمة من السلع باستخدام قوة الآلة. وهذا النمط من الإنتاج هو من نتائج الثورة الصناعية.

إنترنت (Internet): شبكة عالمية من الروابط بين الحواسيب تسمح للناس بالاتصال والتواصل، بعضهم مع بعض، واكتساب المعلومات من الشبكة الممتدّة إلى أرجاء الأرض كلها، بوسائل بصرية وصوتية ونصّية مكتوبة، وبصورة تتجاوز حدود الزمان والمكان والتكلفة وقيود المسافات، وتتحدّى في الوقت نفسه سيطرة الرقابة الحكومية.

انعدام الأمن الوظيفي (Job Insecurity): تخوّف الموظّفين واهتمامهم بمسألتين هما: استقرار وضعهم العملي، واستمرار دورهم في مكان العمل.

أيديولوجيا (Ideology): منظومة من المعتقدات والأفكار المشتركة التي تبرّر الجماعات المهيمنة في المجتمع. وتوجد الأيديولوجيات في المجتمعات كلها التي تقوم فيها، وترسّخ أنساق منهجية للتفاوت وعدم المساواة بين الجماعات. ويرتبط مفهوم الأيديولوجيا ارتباطًا وثيقًا بمفهوم القوّة؛ إذ تسعى النظم الأيديولوجية إلى إضفاء الشرعية على تباين القوة بين الجماعات وتفاوتها.

بروباغندا أو دعاية (Propaganda): مصطلح يراد به نشر المعلومات وتوجيه مجموعة مركزة من الرسائل، بهدف التأثير في آراء أو سلوك أكبر عدد من الأشخاص. وهي مضادة للموضوعية في تقديم المعلومات. والبروباغاندا في معنى مبسط، هي عرض المعلومات بهدف التأثير في المتلقى المستهدف. وكثيرًا ما تعتمد البروباغندا على إعطاء معلومات ناقصة، وبذلك يتم تقديم معلومات كاذبة عن طريق الامتناع من تقديم معلومات كاملة، وهي تقوم بالتأثير في الأشخاص عاطفيًا، عوضًا عن الرد بعقلانية. والهدف من هذا هو تغيير الوقائع استجابة لأجندات سياسية. والبروباغندا تعني الترويج لطرف سياسي ما وإقصاء أطراف أخرى، وتعني اقتصاديًا الدعاية، ودينيًا تعني التبشير.

بروليتاريا (Proletariat): ربما كان أول من استخدم كلمة البروليتاريا المفكر الفرنسي سان سيمون (1760 - 1825)، استخدمه لوصف الذين لا يملكون نصيبًا من الثروة العامة، ولا يحظون بأي ضمانة من ضمانات الحياة، وبحسب تعبيره، فإنها طبقة بلا ماضٍ ولا مستقبل. وتطور المفهوم بعد ذلك على يد كارل ماركس (1818 - 1883) الذي يرى أنها الطبقة التي تتحمل أعباء المجتمع كلها، من دون أن تنال أي ميزة من ميزاته، فهي طبقة لا تعيش إلّا بقدر ما تجد عملًا، وبالتالي فهي تتقوّت عن طريق بيع قوة عملها، فتصبح سلعة شبيهة بأي سلعة أخرى تخضع لقوانين السوق من عرض وطلب. ويعمل أفرادها في المصانع بالتحديد. وهي، في رأيه، تمثّل الضياع الكامل للإنسان، وهذا الضياع لا يعوّض سوى بالثورة ضد الطبقات الأخرى.

بطالة (Unemployment): موقف يرغب فيه الفرد في الحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، لكنه يعجز عن ذلك. وتُعَدّ البطالة فكرة أعقد كثيرًا ممّا تبدو أول وهلة؛ فالشخص الذي لا يعمل ليس بالضرورة متعطّلًا عن العمل، بمعنى أنه ليس لديه ما يفعله؛ فربّات البيوت، على سبيل المثال، لا يتلقّين أي أجر لقاء عملهن، لكنهن يؤدّين في العادة أعمالًا غاية في المشقّة.

بلدان حديثة التصنيع (Newly Industrializing Countries): اقتصادات العالم الثالث، كما في البرازيل وسنغافورة التي أخذت على مدى العقدين أو العقود الثلاثة الماضية بإنشاء قاعدة صناعية قوية.

بنية اجتماعية (Social Structure): أنماط التفاعل بين الأفراد أو الجماعات؛ فالحياة الاجتماعية لا تمضي بطريقة عشوائية، بل الواقع أن نشاطنا محدّد في معظمه بنائيًا: فهو منظّم بطريقة مضبوطة ومتكرّرة. وعلى الرغم من أن المقارنة قد تكون مضلّلة، فمن الأيسر أن نفكّر في البناء الاجتماعي للمجتمع كما لو أنه بمنزلة العوارض الصلبة التي ينهض عليها البناء، وتربط أجزاءه بعضها ببعض.

بيروقراطية (Bureaucracy): منظّمة تراتبية تتّخذ شكلًا تراتبيًا في ترتيب السلطات

فيها. شاع استعمال هذا المفهوم بعد أن استخدمه ماكس فيبر الذي اعتبر البيروقراطية النّوع الأكثر كفاءة بين أنماط المنظّمات البشرية الكبيرة الحجم. وكلّما ازداد حجم المنظّمات والمؤسّسات، على رأي فيبر، تزايدت فيها النزعة البيروقراطية.

بيئة مصنوعة (Created Environment): جوانب وعناصر في العالم الطبيعي المادي تنشأ من استخدام الإنسان التقانة. والمدن، على هذا الأساس، بيئة مصنوعة، إذ تضم المنشآت التي صنعها البشر لتلبية حاجاتهم وإشباعها، بما في ذلك الطرق وسكك الحديد والمصانع والمكاتب والمساكن والمباني الأخرى.

تجربة (Experiment): طريقة في البحث لاختبار فرضية ما بأسلوب منهجي ومنضبط، أكان ببناء موقف غير طبيعي ومصطنع يخلقه الباحث، أم في ظلّ أوضاع وأحوال طبيعية.

تراصف/ تراتب اجتماعي (Social Stratification): وجود أشكال من عدم المساواة البنيوية بين الجماعات في المجتمع، من حيث قدرتها على النفاذ إلى المغانم المادية أو الرمزية. وفي حين تنطوي المجتمعات كلها على شكل من أشكال التدرّج، فإن الفروق الشاسعة في الثروة والقوة لا تنشأ إلّا في ظلّ النظم التي تتكوّن في إطار الدولة. وتُعَدّ التقسيمات الطبقية أكثر أشكال التدرّج تميزًا في المجتمعات الحديثة.

تربية/ تعليم (Education): نقل المعرفة من جيل إلى آخر بالتعليم المباشر. وعلى الرغم من وجود العملية التعليمية في المجتمعات كافة، فإن التعليم الجماهيري لم يتّخذ في العصر الحديث إلّا شكل التدريس في المدارس، أي التعليم في بيئة تربوية متخصّصة، يمضي فيها الأفراد أعوامًا عدة من حياتهم.

تصنيع (Industrialization): تطوّر الأشكال الحديثة للصناعة مثل المصانع والمعدّات والآليات وعمليات الإنتاج الضخمة. ويُعَدّ التصنيع من منظومة العمليات الرئيسة التي تركت تأثيرها في العالم الاجتماعي خلال القرنين

الماضيين. وتتميز المجتمعات المصنّعة بخصائص مغايرة، لما تتّسم به البلدان الأقل نموًّا. فمع تقدّم التصنيع، على سبيل المثال، تضاءلت نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة إلى درجة كبيرة، ما يشكّل اختلافًا كبيرًا بينها وبين البلدان التي لا تزال في مرحلة ما قبل الصناعية.

تصوّر مادّي للتاريخ (Materialist Conception of History): وجهة النظر التي طوّرها ماركس، وخلاصتها أن العوامل المادية أو الاقتصادية تؤدّي الدور الرئيس في تحديد التطوّر التاريخي.

تضاؤل البيروقراطية (Debureaucratization): الانكماش والتناقص في سيطرة الأنموذج الفيبري للبيروقراطية على تنظيم المؤسسات في المجتمع الحديث.

تضخّم نقدي (Monetary Inflation): المراد به ضعف المقدرة الشرائية للعملة، للتضخم النقدي والإفراط في إصدار العملة النقدية.

تعدّدية ثقافية (Cultural Pluralism): تعايش ثقافات فرعية عدة على أساس المساواة في ما بينها في مجتمع معيّن.

تعلّم طوال العمر (تعلّم مستمر) (Lifelong Learning): الدعوة إلى ضرورة استمرار التعلّم واكتساب المهارات من خلال مختلف المراحل في حياة الفرد، حيث لا يقتصر التعلّم على نظام التعليم الرسمي في مراحل الحياة المبكّرة. ومن أشكال التعلّم مدى العمر التي قد يلجأ إليها الأفراد، وبرامج التعلّم المستمر للبالغين، والتدرّب في أواسط الحياة المهنية، وفرص التعلّم باستخدام الإنترنت، و«بنوك التعلّم» التي تشرف عليها المجتمعات المحلّية.

تعلّم عبر الإنترنت (Internet-based Learning): النشاط التربوي التعليمي القائم على اكتساب المعرفة من خلال وسائط الإنترنت.

تغيّر اجتماعي (Social Change): تحوّل في البنى الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع. وكان التغيّر الاجتماعي ظاهرة ملازمة على الدّوام للحياة الاجتماعية، لكنها أصبحت أكثر حدّة في العصور الحديثة خاصة. ويمكن

ردّ أصول علم الاجتماع الحديث إلى محاولات فهم التغيرات الدرامية التي قوّضت المجتمعات التقليدية، وشجّعت على نشأة الأشكال الجديدة للنظام الاجتماعي.

تفاعل اجتماعي (Social Interaction): أي شكل من أشكال المواجهة الاجتماعية بين الأفراد. ويتشكّل معظم حياتنا من تفاعلات اجتماعية من نوع أو آخر. ويشير مصطلح التفاعل الاجتماعي إلى كلٍّ من المواقف الرسمية وغير الرسمية التي يقابل فيها الناس، بعضهم بعضًا. ويُعَدّ الفصل المدرسي أنموذجًا لموقف التفاعل الاجتماعي الرسمي، في حين تقف المقابلة بين شخصين في الشارع أو في إحدى الحفلات باعتبارها أنموذجًا للتفاعل غير الرسمي.

تقارب/ تلاقي الزمان والمكان (Time Space Convergence): التحرّك عبر الزمان والمكان في آن واحد، مع التلازم التلقائي بين أحدهما في مجال النشاط الإنساني، على الصعيدين الدولي والعالمي. ويجري اختزال المسافات زمنيًا مع ازدياد سرعة وسائل المواصلات والاتصالات.

تقانة (Technology): تطبيق المعرفة على عمليات الإنتاج في العالم المادي. وتتضمّن التقانة خلق الأدوات المادية (مثل الآلات) التي تُستخدم في التفاعل البشري مع الطبيعة.

تقانة المعلومات (Information Technology): استخدام منتجات العلم الحديث والأبحاث الهندسية والكهرومغنطيسية في نقل المعلومات وتبادلها.

تقسيم العمل (Division of Labour): تقسيم نسق الإنتاج إلى مجموعة من مهمّات العمل أو المهن المتخصّصة، بما يؤدّي إلى إيجاد اعتماد اقتصادي متبادل. وتعرف المجتمعات كلها شكلًا أوّليًا في الأقل من تقسيم العمل، خصوصًا في المهمّات التي توكل إلى الرجال وتلك التي تؤدّيها النساء. لكن تقسيم العمل يصبح، مع نموّ الصناعة، أكثر تعقيدًا ممّا كان عليه في ظلّ أي نسق إنتاجي آخر. وأصبح تقسيم العمل في العالم الحديث يتمّ على صعيد دولي.

تنظيم/ منظّمة/ مؤسسة (Organization): مجموعة كبيرة من الأفراد تسود بينهم منظومة محدّدة من علاقات السلطة. وتوجد في المجتمعات الصناعية أشكال عديدة من التنظيمات/ المنظّمات/ المؤسسات التي تؤثّر في أغلب جوانب الحياة في المجتمع. وعلى الرغم من أنها ليست كلها ذات طابع بيروقراطي، بالمعنى الرسمي لهذا المصطلح، فإن ثمة روابط وثيقة جدًّا بين تطوّر المؤسّسات من جهة، والتوجّهات البيروقراطية من جهة أخرى.

تنمية مستدامة (Media Regulation): توجّه فكري وخلاصته أن النموّ الاقتصادي لا يمكن أن يمضي قُدُمًا إلّا بالقدر الذي تجري فيه إعادة استخدام الموارد الطبيعية بدلًا من إنضابها، والحفاظ على التنوّع الحيوي، وحماية الهواء النقي، والماء والأرض.

تنميط (Stereotype): إسباغ خصائص ثابتة ومتصلّبة على جماعة بشرية ما.

تنوّع حيوي (Biodiversity): تشعّب الأنواع وتنوّع أشكال الحياة.

توزيع/ تخصيص الموارد (Resource Allocation): كيفية استخدام الموارد المادية والاجتماعية المختلفة بوساطة الجماعات أو الحركات الاجتماعية القائمة.

ثقافة (Culture): القيم والاحتفالات ووسائل الحياة التي تميز جماعة ما. ويشيع استخدام فكرة الثقافة، شأنها شأن مفهوم المجتمع، بصورة واسعة في علم الاجتماع، وفي العلوم الاجتماعية الأخرى، ولا سيما الأنثروبولوجيا. وتُعَدّ الثقافة واحدة من أهم الخصائص المميزة للتجمّعات البشرية.

ثقافة مؤسسية (Corporate Culture): فرع من نظرية الإدارة يحاول تعزيز الإنتاجية والتنافسية، عن طريق إيجاد ثقافة تنظيمية متميزة تشمل جميع المنتسبين إلى الشركة. ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن إقامة ثقافة دينامية في الشركة - بما فيها الاحتفال بالمناسبات، والطقوس والتقاليد - من شأنها تعزيز ولاء العاملين، وتشجيع التضامن الجماعي بينهم.

ثورة (Revolution): عملية تغيير سياسي تنطوي على تعبئة الحركات الاجتماعية الجماهيرية التي تفضي - من خلال استخدام القوة - إلى النجاح في قلب

النظام القائم، وتشكيل حكومة جديدة. وتختلف الثورة عن الانقلاب، نظرًا إلى أنها تنطوي على حركة جماهيرية، وحدوث تغييرات جوهرية في النظام السياسي بمجمله. ويشير مصطلح الانقلاب إلى الاستيلاء على القوة باستخدام السلاح، من أفراد يحلّون بعد ذلك مكان القادة السياسيين، من دون أن يُحدثوا تغييرًا راديكاليًا في نظام الحكم. كما يمكن التفرقة بين الثورات وحركات التمرد التي تنطوي على تحدّي السلطات السياسية القائمة، لكنها أيضًا تهدف إلى تغيير الأشخاص أكثر من مجرّد إحداث تحوّلات في البناء السياسي بحدّ ذاته.

الثورة الصناعية (Industrial Revolution): سلسلة واسعة من التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت تطوير الأشكال الحديثة للصناعة. وكانت الثورة الصناعية منطلقًا لعمليات التصنيع في العالم.

حرب باردة (Cold War): حالة الصراع التي استمرت من أواخر الأربعينيات حتى التسعينيات من القرن العشرين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائهما، وسمّيت هذه المرحلة الحرب الباردة، لأن الطرفين لم يصلا بالفعل إلى المواجهة العسكرية، أحدهما مع الآخر.

حكم / حكومة (Government): قيام المسؤولين في الأجهزة السياسية بالتنفيذ المنتظم للسياسات والقرارات والإجراءات الخاصة بأمور الدولة. ويمكن النظر إلى الحكم بأنه سيرورة أو عملية، وإلى الحكومة باعتبارها منظومة السلطات التي تشرف على تطبيق المسؤولين للسياسات. وفيما كان الملوك والأباطرة يرئسون الحكومات في الماضي، فإن السلطات السياسية في المجتمعات الحديثة تنشأ عن طريق الانتخاب، كما يجري تعيين المسؤولين على أساس الخبرة والمؤهّلات.

حكومة إلكترونية (E-Government): هي نظام حديث تتبنّاه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت، في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عمومًا، ووضع المعلومة في متناول الأفراد، وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة

والدقة، وتهدف إلى الارتقاء بجودة الأداء. ويُعتقد أن أول استخدام لمصطلح «الحكومة الإلكترونية» ورد في خطاب الرئيس الأميركي بيل كلينتون في عام 1992.

خدمات الشبكات الاجتماعية (Social Networking Services): هي خدمات تؤسسها وتبرمجها شركات كبرى لجمع المستخدمين والأصدقاء، ولمشاركة النشاط والاهتمامات، وللبحث في تكوين صداقات، والبحث عن اهتمامات ونشاط لدى أشخاص آخرين.

خطاب (Discourse): منهج فكري في مجال محدّد من الحياة الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإن خطاب التّجريم يعني الطريقة التي يفكّر بها الناس في مجتمع ما ويتحدّثون بها عن الجريمة.

دولة (State): جهاز سياسي يضم الحكومة والمؤسسات (إضافة إلى موظّفي الخدمة المدنية)، ويسيطر على حيّز مكاني معيّن، ويدعم سلطته بالقانون والقدرة على استخدام القوة. ولا تتّسم المجتمعات كافة بوجود الدولة؛ فثقافات الصّيد وجمع المحاصيل، وكذلك المجتمعات الزراعية الصغيرة الحجم، تفتقر إلى وجود مؤسسات الدولة. ويمثّل نشوء الدولة معْلمًا مميّزًا في تحوّل المجتمعات البشرية، نظرًا إلى أن تركّز القوة السياسية الذي ينطوي عليه تشكّل الدولة، أدخل ديناميات جديدة على عملية التغير الاجتماعي.

دولة الرفاه (Welfare State): نظام سياسي يتلقّى فيه المواطنون مجموعة واسعة من خدمات الرفاه الاجتماعي.

دولة قومية (Nation-State): نمط خاص من الدولة يتميّز به العالم الحديث، تمتلك فيه الحكومة قوة سيادية على مساحة محدّدة من الأرض. وتتشكّل جمهرة السكان مواطنين يعتبرون أنفسهم جزءًا من أمّة واحدة. وارتبطت الدولة القومية ارتباطًا وثيقًا بظهور القومية، على الرغم من أن الولاءات القومية لا تشكّل دائمًا حدود بعض الدول القائمة في الوقت الحاضر. هذا، وتطوّرت الدولة القومية باعتبارها جزءًا من منظومة الدول القومية التي نشأت في أوروبا، وانتشرت في الوقت الحاضر، في معظم بقاع العالم.

ديمقراطية (Democracy): نظام سياسي يسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرار السياسي، ويتمّ ذلك، على الأغلب، بانتخاب ممثّلين لهم في هيئات الحكومة.

ديمقراطية ليبرالية (Liberal Democracy): نسق من الديمقراطية يتركز على المؤسسات البرلمانية - النيابية، ويقترن بنظام الاقتصاد الحرّ في مجال الإنتاج الاقتصادي.

رأس المال المغامر (Venture Capital): رأس المال هو عبارة عن ملْكية خاصة تقدّم لمهنيين محترفين في مجال معيّن، لإنجاز مشروع استثماري يحمل في طياته فرص النمو المستقبلي. ويراد به التمويل الذي يستهدف المشاريع التي تتوفّر على فرص نجاح كبيرة، وتواجه في الوقت نفسه مخاطر عالية، وبالتالي فاحتمال الخسارة كبير أيضًا. وتكون هذه المشاريع، غالبًا، نوعية وجديدة، تعتمد الابتكار، فهي تبدأ في الجامعات أو مراكز البحث، أو تكون أفكارًا اكتملت لدى بعض المبدعين، وبدأت تظهر في صورتها النهائية. ويتمّ التعويل على رأس المال المغامر في إنجاح المشاريع التقنية والابتكارية، ويكون مصدره غالبًا من المؤسسات الاستثمارية والأفراد من أصحاب الثروات الكبيرة.

رأسمالية (Capitalism): نظام للمشروع الاقتصادي القائم على التبادل في السوق. ويشير مفهوم «رأس المال» إلى الأصول الاقتصادية، بما فيها المال والعقار والمعدّات والآلات التي يمكن استخدامها لإنتاج السلع بغرض البيع، أو استثمارها في السوق بهدف تحقيق الربح. والمجتمعات الصناعية كلها تقريبًا في هذه الأيام ذات توجّه رأسمالي؛ إذ ترتكز النظم الاقتصادية فيها على التجارة الحرّة أو على المنافسة الاقتصادية.

رأسمالية معلوماتية (Information Capitalism): على النقيض من «أشكال» الرأسماليات السابقة (التجارية أو الصناعية أو المرتكزة على الخدمات أو على غيرها)؛ فإن الرأسمالية المعلوماتية (وفي صلبها الاقتصاد المعلوماتي) نشأت معولمة الطبيعة، فهي ذات توجّه عميق ومتزايد إلى العولمة والكونية. والقول بهذا إنما يوازي القول إن نهاية القرن العشرين تزامنت

مع انبعاث اقتصاد عالمي جديد قادر على العمل، في شكل وحدة قائمة في زمن واقعي وعلى المستوى الكوني. والمقصود هنا هو القول إنه إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي يتميز بالتطور المتصاعد، ويعمل من دون عناء للدفع بحدود الزمن والمكان، فإنه منذ نهاية القرن العشرين فحسب، أصبح الاقتصاد العالمي قادرًا على أن يصبح كونيًا، بفضل البنية الجديدة التي وفّرتها تقانة الإعلام والاتصال.

رأسماليون (Capitalists): الفئة التي تملك الشركات والأراضي أو الأنصبة والأسهم، وتستخدم هذه الممتلكات لتوليد ريع اقتصادي.

سلطة (Authority): القوة الشرعية التي تتمكّن بها مجموعة أو شخص من السيطرة على مجموعات أو أشخاص آخرين. ويتمتّع عنصر المشروعية بأهمّية حيوية في مفهوم السلطة؛ إذ إنه الوسيلة الرئيسة التي تتميّز بها السلطة من المفهوم العام للسلطان. ويمكن ممارسة السلطان/ القوة من خلال استخدام القسر أو العنف. وفي مقابل ذلك، تعتمد السلطة على قبول المرؤوسين بحقّ رؤسائهم في إعطائهم الأوامر والتعليمات.

سوق حرّة (Free Market): مصطلح يشير إلى الأسواق المتحررة من تدخلات الحكومات وقيودها، إضافة إلى القدرة العملية على الحفاظ على النظام القانوني الداخلي للسوق، وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

سيادة (Sovereignty): الحكم السياسي المعترَف به لدولة على مساحة محدّدة من الأرض.

شبكات اجتماعية (Social Networks): معظم الشبكات الاجتماعية الموجودة حاليًا هي عبارة عن مواقع «ويب» تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين، مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو والتدوين، وتبادل الملفات ونشرها وغير ذلك من الخدمات. ومن الواضح أن تلك الشبكات الاجتماعية أحدثت تغيرًا كبيرًا في كيفية الاتصال والتفاعل بين الأشخاص والمجتمعات وتبادل المعلومات. وهي تجمع الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي. وتنقسم تلك الشبكات

الاجتماعية بحسب الأغراض، فهناك شبكات تجمع أصدقاء الدراسة، وأخرى تجمع أصدقاء العمل، إضافة إلى شبكات التدوينات المصغرة، ومن أشهرها «فيسبوك» و«ماي سبيس» و«غوغل»، وغير ذلك كثير.

شرعية (Legitimacy): يكتسب نظام سياسي ما صفة الشرعية عندما يقرّ من يحكمهم هذا النظام بأنه عادل وسليم وصحيح.

شركات عابرة القوميات (Transnational Corporations): شركات متعدّية الجنسية يتّسم بناؤها الإداري بالطابع الكوني، فلا يوجَّه من أي دولة بعينها.

شيوعية (Communism): منظومة الأفكار السياسية التي ارتبطت بماركس وبلورها لينين بصورة خاصة، وتمأسست في الصين وفي الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية حتى عام 1990.

طبقة (Class): على الرغم من أن الطبقة هي من المفاهيم الأكثر استخدامًا وتكرارًا في علم الاجتماع، فإن ثمّة اتّفاقًا واضحًا في شأن تعريف هذه الفكرة. وبالنسبة إلى ماركس، تمثّل الطبقة مجموعة من الناس يشتركون في أن لهم علاقة مشتركة مع وسائل الإنتاج. كما أن فيبر أيضًا عرّف الطبقة بأنها فئة اقتصادية، لكنه أكّد تفاعلها مع المكانة الاجتماعية والوشائج التي تربطها بالأحزاب. وفي الأعوام الأخيرة، بدأ بعض المتخصّصين بالعلوم الاجتماعية استخدام التصنيف المهني بكثافة، باعتباره أحد المؤشرات على الطبقة الاجتماعية، بينما شدّد آخرون على ملْكية العقار، أو على الثروة، في حين أظهرت فئة ثالثة من العلماء اهتمامًا خاصًا بخيارات أساليب الحياة.

طبقة عاملة (Working Class): طبقة اجتماعية تتكوّن من الأفراد ذوي الياقات الزرقاء - أي العمّال اليدويين - أو الذين يشتغلون في مهن يدوية.

عالم أوّل (First World): منظومة الدول التي تتمتّع باقتصادات صناعية ناضجة، قائمة على الإنتاج الرأسمالي.

عالم ثالث (Third World): المجتمعات الأقلّ نموًّا، وليس فيها إنتاج صناعي، وإن وجِد فإنه لا يكون على درجة كبيرة من النمو. ويعيش معظم سكان العالم في بلدان تنتمي إلى العالم الثالث.

علاقات رسمية (Formal Relations): العلاقات التي تقوم في الجماعات والتنظيمات على أساس المعايير أو القواعد التي يسير عليها نسق السلطة «الرسمي».

علاقات غير رسمية (Informal Relations): العلاقات التي تنشأ بين الجماعات والهيئات، على أساس الروابط الشخصية أو أساليب أداء النشاط التي تمارَس بمعزل عن الأنماط الإجرائية الرسمية المتعارَف عليها.

علم (Science): يعنى بالمعنى الشائع في العلوم الفيزيقية، وبالدراسة المنظّمة للعالم الطبيعي. وينطوي العلم على التوليد المنظّم للبيانات الإمبيريقية، مصحوبًا ببناء المقاربات النظرية والنظريات التي يسترشد بها في تفسير البيانات. ويجمع النشاط العلمي بين خلق أشكال جديدة من الفكر، والاختبار الدقيق للفروض والأفكار. ويمثّل الادّعاء القائل إن الأفكار العلمية هي تلك الأفكار المعرّضة للنقد المتبادل من جانب أعضاء المجتمع العلمي، أحد الملامح الأساسية التي تعين على تمييز العلم من الأشكال الأخرى من أنساق الفكر.

عمل (Work): النشاط الذي ينتج من خلال البشر من عالم الطبيعة، وبفضله يحافظون على بقائهم. وينبغي عدم التفكير في العمل باعتباره يقتصر، فحسب، على العمل المدفوع الأجر؛ إذ كانت الثقافات التقليدية ذات نسق نقدي متدن، ولم يكن هناك سوى عدد محدود جدًا من الناس الذين يعملون لقاء أجر نقدي. وفي المجتمعات الحديثة، لا يزال هناك العديد من أنماط العمل - مثل العمل المنزلي - التي لا تنطوي على أجر نقدي أو رواتب.

عولمة (Globalization): تعاظم الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم وأقاليمه وبلدانه جرّاء توسّع نطاق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عبر بقاع المعمورة.

فجوة رقمية (Digital Divide): يعبّر مفهوم الفجوة الرقمية عن الفرق في حيازة تقانة المعلومات والاتصالات في شكلها الحديث، وحيازة المهارات التي يتطلبها التعامل معها بين الدول المتقدمة المنتجة لهذه التقنيات، ولبرامجها

ولمحتوياتها، والدول النامية التي لا تساهم في إنتاج هذه التقنيات وفي صوغ محتوياتها وأدواتها. والفجوة أيضًا هي لفرق في مستوى انتشار هذه التقنيات بين الأفراد في الدول المتقدمة، وفي دول العالم الثالث. وتظهر الفجوة الرقمية أيضًا في مستوى مدى النفاذ إلى المعرفة وتبادلها وإنتاجها، باعتماد أنظمة التواصل من بُعد، والوسائل الرقمية المتعدّدة الخيارات والوسائط.

فقر المعلومات (Information Poverty): حالة الناس الذين يفتقرون إلى وسائل تقانة المعلومات مثل الحاسوب، أو لا يستطيعون الوصول إليها.

فوردية (Fordism): أحد النّظم المتقدّمة في الإنتاج الرأسمالي الذي اضطلع هنري فورد بالدور الريادي فيه. وكان من أبرز معالمه استحداث خط التجميع المتحرك، وربط طرائق الإنتاج الجماعي ربطًا محكمًا بتوسيع مجالات السوق أمام البضائع المنتجة، وكان أبرزها بالنسبة إلى فورد السيارة المسمّاة باسمه.

قانون (Law): منظومة من قواعد السلوك التي تضعها السلطة السياسية وتعزّزها قوة الدولة.

قرية كونية (Global Village): فكرة طرحها أول مرّة الكاتب الكندي مارشال مكلوهان الذي كان يرى أن انتشار الاتصالات الإلكترونية سيجعل العالم أقرب ما يكون إلى الجماعة البشرية الصغيرة. ومن هنا، غدا الناس في مختلف أرجاء العالم يتابعون ويشاهدون الأخبار والحوادث نفسها في وقت واحد عبر البث التلفزيوني.

قوة (Power): مقدرة الأفراد أو أعضاء الجماعة على تحقيق أهدافهم، أو قدرتهم على تطوير المصالح التي يتمتّعون بها. وتتخلّل القوة جوانب العلاقات الإنسانية كلها. ويمكن النظر إلى العديد من الصراعات التي تدور في المجتمع بوصفها صراعات من أجل الاستحواذ على القوة، نظرًا إلى أن مقدار القوة الذي يمكن أن يحوزه الفرد أو الجماعة هو الذي يحدّد قدرتهم على تحويل أمانيهم إلى واقع.

قومية (Nationalism): منظومة من المعتقدات والرّموز التي تعبّر عن الوحدة والتماهي بجماعة قومية محدّدة.

قيم (Values): أفكار يعتنقها الأفراد أو الجماعات البشرية تتعلّق بما هو مرغوب فيه، وملائم، وطيب أو سيئ. ويمثّل الاختلاف في القيم جانبًا رئيسًا من جوانب التباين في الثقافة الإنسانية. كما يتأثّر ما يثّمنه الأفراد بشدّة برؤية الثقافة الخاصة التي يعيشون فيها.

كلام (Talk): القيام بمحادثات أو مبادلات لفظية في مجرى الحياة الاجتماعية اليومية.

لاتسْليع (Decommodification): درجة تحرّر خدمات المعونة والرفاه الاجتماعي من قيمتها في السوق. ففي النظام الذي تجرّد فيه الخدمات من قيمتها كسلع متوافرة في السوق، فإن خدمات الرفاه مثل التعليم والعناية الصحّية تقدّم للجميع، ولا ترتبط بالضرورة بعمليات السوق. أمّا في النسق السلعي فإن هذه الخدمات تُعَدّ سلعًا تباع في السوق مثل غيرها من البضائع والخدمات.

لامأسسة (Deinstitutionalization): الوضع الذي يُسحب فيه الأفراد من مؤسسات الدولة ومرافقها التي تقدّم إليهم العناية والرعاية، ويعادون إلى عائلاتهم أو إلى المساكن التي يديرها المجتمع المحلّي.

ما بعد الحداثة (Postmodernism): الاعتقاد بأن المجتمع ما عاد يحكمه أو يسيّره التاريخ أو التقدّم؛ فمجتمع ما بعد الحداثة، وفقًا لهذا الرأي، هو على درجة عالية من التعددية والتنوّع. وليس ثمة «نظرية عملاقة» يُستهدى بها في تطوّره.

ما بعد الفوردية (Post-Fordism): مصطلح يصف نوعًا جديدًا من الاقتصاد الرأسمالي تُستخدم فيه المرونة والابتكار قصد الاستجابة للطلب وتوفير منتجات تُصنع وفقًا لذلك الطلب.

مجال عام (Public Sphere): فكرة وضعها عالِم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس تحدّد المجال العام بأنه ساحة السجال والنقاش العام في المجتمع الحديث.

مجتمع (Society): يُعَدّ مفهوم المجتمع واحدًا من أهم مفاهيم الفكر السوسيولوجي. وهو مجموعة من الناس يعيشون في حيّز معيّن، ويخضعون لنظام واحد من السلطة السياسية، وهم على وعي بأن لهم هوية تميّزهم من الجماعات الأخرى المحيطة بهم. ويتّسم بعض المجتمعات - مثل مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل - بالصغر الشديد؛ إذ لا يزيد عدد سكانها على عشرات عدة من الأفراد. وهناك مجتمعات أخرى بالغة الكبر تشمل ملايين عدة من البشر. فالمجتمع الصيني الحديث، على سبيل المثال، يزيد تعداد سكانه على مليار نسمة.

مجتمع شبكي (Network society): ظهر مصطلح المجتمع الشبكي مع الهولندي جان فان ديك (J. van Dijk) في كتابه **مجتمع الشبكة** في عام 1991، ومع كاستلز في الجزء الأول من ثلاثيته **عصر المعلومات** في عام 1991. واستخدم جيمس مارتن مصطلحًا مقاربًا هو **المجتمع السلكي**، مشيرًا إلى المجتمعات المتصلة عبر شبكات اتصال كبرى. ويعرّف فان ديك مجتمع الشبكة بأنه مجتمع مكوّن من الشبكات الإعلامية والاجتماعية التي تشكّل هيئته الأساس، وبنيته الرئيسة على المستويات كافة (الشخصية والمنظمة والمجتمعية). ويقارن هذا النمط بمجتمع شامل من المجموعات والمنظمات والمجتمعات المنظمة بشكل فيزيائي. ووفقًا لـكاستلز فإن الأنظمة الشبكية المعلوماتية تمثّل التحولات المجتمعية الجديدة في عصرنا، وتساهم في تشكيلها.

مجتمع مدني (Civil Society): مجال النشاط الذي يقع بين الدولة والسوق، بما في ذلك العائلة، والمدارس وجمعيات المجتمع المحلّي، والمؤسسات غير الاقتصادية. و«المجتمع المدني» أو الثقافة المدنية هي من المكوّنات الجوهرية للمجتمعات الديمقراطية الحية.

مجتمع المعلومات (Information Society): عالَم تقانة المعلومات؛ العالم الذي يتجه نحو التكتلات المعلوماتية، ونحو شبكات الاتصالات البعيدة المدى، هي الصفة التي أُطلقت على العصر الذي نعيش فيه، وهو عصر المعلومات؛ - المجتمع ما بعد الصناعي - المجتمع المعلوماتي - مجتمع المعرفة. ويُقصد بمجتمع المعلومات أيضًا التحوّل من مجتمع صناعي إلى مجتمع تكون المعلومات فيه أكثر اتساعًا وتنوعًا وهي القوة المسيطرة - المجتمع الذي ينشغل معظم أفراده بإنتاج المعلومات أو جمعها أو اختزانها - المجتمع الذي تتاح فيه الاتصالات العالمية وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، وتتنوّع على نحو متزايد، وتصبح لها قوة تأثير في الاقتصاد. ومجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يقوم أساسًا على المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، وهو شكل معيّن من التنظيم الاجتماعي، حيث يُعتبر إنتاج المعلومات واستغلالها وإرسالها الموارد الأولية للإنتاجية، وللسلطة بحكم المستجدّات التقنية الحديثة.

مجتمعات زراعية (Agrarian Society): المجتمعات التي تقوم فيها وسائل العيش على الإنتاج الزراعي (زراعة المحاصيل).

مجتمعات صناعية (Industrial Societies): المجتمعات التي تنخرط فيها الأغلبية الغالبة من الأيدي العاملة في الإنتاج الصناعي.

مجموعة اجتماعية (Social Group): مجموعات من الأفراد الذين يتفاعلون بأساليب انتمائية بعضهم مع بعض. وقد تتفاوت الجماعات من حيث الحجم، فتتراوح بين روابط بالغة الصّغر، وتنظيمات كبيرة، أو مجتمعات. وأيًا يكن الأمر، فإن الملمح المحدّد للجماعة هو وعي أعضائها بوجود هوية مشتركة بينهم. ونحن نمضي حياتنا في علاقات مع جماعات اجتماعية. وفي المجتمعات الحديثة ينتمي معظم الناس إلى جماعات ذات أنماط عديدة متباينة.

مدينة كونية (Global City): إحدى المدن الضخمة، مثل: طوكيو ولندن ونيويورك التي أصبحت مركزًا لتنظيم الاقتصاد العالمي الجديد.

معايير (Norms): قواعد من السلوك تعكس أو تجسّد القيم في ثقافة ما، إمّا بتحديد نمط معيّن من السلوك أو بالنهي عنه ومنعه. وتكون المعايير معزّزة دائمًا بعقوبات من نوع آخر، تتراوح بين عدم القبول الرسمي والعقاب البدني أو الإعدام.

معلوماتية (Information science): مصطلح يُراد به علم المعلومات وما يتعلّق به من تقنيات ووسائط متعدّدة، ويشتمل على خواص تركيب المعلومات وكيفيات صوغها وترتيبها، ونظريات وأساليب نقلها وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها وتقويمها وتوزيعها والاستفادة منها عبر استخدام الحاسوب وغيره من الأجهزة الرقمية.

مفهوم اللامركزية (Decentralization Concept): ازداد الاهتمام بمفهوم اللامركزية منذ أواخر القرن العشرين نتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية والتقنية التي شهدها العالم. واللامركزية لا تعدّ هدفًا في حد ذاتها، وإنما هي فلسفة تنظيمية، وأداة تنموية تمكّن البشر من المشاركة في الشأن العام، واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم، بما يعود عليهم بالفائدة، فاللامركزية معنية أساسًا بنقل السلطات والصلاحيات من المستويات المركزية الأعلى إلى المستويات المحلية الأدنى.

مكانة (Status): الشرف الاجتماعي أو الهيبة التي يضفيها بعض أعضاء المجتمع على جماعة بعينها. وعادة تتّسم الجماعات ذات المكانة بأسلوب مميّز للحياة؛ أي بأنماط السلوك التي يتّبعها أعضاء الجماعة. وقد تكون الامتيازات المصاحبة للمكانة إيجابية أو سلبية، فجماعات المنبوذين ينظر إليها باحتقار، و/أو تعامَل باعتبارها جماعات طريدة من أغلبية السكان.

ملْكية فكرية (Personal Property): الملْكية الفكرية هي حق الأفراد والشركات بامتلاك الابتكارات إذا توافر فيها شرطان؛ الأول أن يكون هذا الابتكار إنشاءً جديدًا غير معروف، والثاني أن يكون له تطبيقٌ عملي أو استعمال مفيد. وقوانين الحماية للملْكية الفكرية تعطي حق ملْكية الأفكار هذا عن طريق آلية ما يسمّى تسجيل «براءة الاختراع»، فالذي يسبق إلى تسجيل

الابتكار يكون مالك العين والمنفعة، يتصرف بهما كما يشاء. وفي أغلب الأحيان تُمنح البراءات لمدة عشرين سنة، وبعد ذلك يفقد صاحب الابتكار (أي صاحب تسجيل براءة الاختراع) الحماية القانونية لابتكاره؛ أي يستطيع أي فرد أو شركة أن ينتفع به من دون إذن أو مقابل.

منافسة تجارية (Competitiveness): سباق اقتصادي ربحي بين مجموعة من الشركات التي تنتمي إلى مجال العمل التجاري نفسه، وتتنافس في السوق نفسها، من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتحقيق أكبر نسبة من الأرباح.

مناهج/ طرق البحث (Research Method): طرائق متنوّعة للبحث تُستخدم لجمع البيانات الإمبيريقية (الواقعية). وهناك العديد من الطرائق البحثية في علم الاجتماع، لكن ربّما كان أكثرها شيوعًا هو العمل الميداني (أو الملاحظة بالمشاركة) والمسوح. ومن المفيد الجمع بين اثنتين أو أكثر من هذه الطرائق في المشروع البحثي الواحد، بغرض تحقيق أهداف عدة في آن معًا.

مهنة (Occupation): أي شكل من أشكال العمل المدفوع الأجر يقوم فيه الفرد بعمل منتظم ومنظّم.

موارد بشرية (Human Resources): تُبنى إدارة الموارد البشرية على الطاقات والعاملين عليها، وتُعنى برصد أداء الفاعليات والنشاط الإداري، وتهتمّ بالتخطيط للمؤسسة وتنظيمها وتطويرها وتوجيه القيادة بها، وهي معنية بتحفيز الموظفين للوصول إلى أعلى مستوى من الإنتاجية بكفاءة وفاعلية، والجمع بين الشركة والموظف، قصد المساهمة في تحقيق أهداف كلٍّ منهما، وتهتمّ كذلك بزيادة حصّة الشركة في السوق والمحافظة عليها، وبتحسين أداء العنصر البشري في المنشأة.

مواطن (Citizen): عضو في جماعة سياسية تكون العضوية فيها مرتبطة بسلسلة من الحقوق والواجبات على السواء.

نظرية الكينزية في الاقتصاد (Keynesian Economics): أسس هذه النظرية

الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز وتركّز على دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، ما يسمّى الاقتصاد المختلط؛ إذ يختلف كينز مع السوق الحرّة (من دون تدخّل الدولة)، مؤكدًا ضرورة تدخّل الدولة في بعض المجالات الاقتصادية والخدماتية الحيوية.

نموّ حضري (Urbanization): نموّ البلدات والمدن وانتشارها.

نوع (Genre): مفهوم متداول في دراسة وسائل الإعلام للدلالة على نوع متميّز من المنتوجات الإعلامية أو المفردات الثقافية. ففي عالم التلفزيون مثلًا، تشمل هذه الأنواع فقرات مثل: التمثيليات المثيرة والكوميديا والبرامج الإخبارية والرياضة والمسرحيات.

هجرة (Immigration / Migration): انتقال الناس من بلد إلى آخر بهدف الاستقرار.

هجرة جديدة (New Migration): يشير هذا المصطلح إلى تغير أنماط الهجرة في أوروبا بعد عام 1989. وتأثّرت هذه «الهجرة الجديدة» بانتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، والصراع الإثني الذي احتدم في يوغسلافيا السابقة. كما تأثّرت بعملية التكامل الأوروبي التي غيّرت من الطبيعة الدينامية للعلاقة بين «بلدان الأصل» التقليدية و«البلدان المضيفة».

هوية (Identity): السمات المميزة لطابع الفرد أو الجماعة التي تتّصل بماهيتهم وبالمعاني ذات الدلالة العميقة لوجودهم. ومن المصادر الرئيسة للهوية: الجنوسة وتوجّهات النشاط الجنسي والقومية والأصل الإثني والطبقة الاجتماعية. والاسم هو من المعالم المهمّة لهوية الفرد، كما أن التسمية مهمّة جدًّا لهوية الجماعة.

هوية اجتماعية (Social Identity): الخصائص التي يعزوها الآخرون إلى فرد ما.

واقع مفرط (Hyperreality): فكرة طرحها المؤلف الفرنسي جان بودريار مفادها أن انتشار الاتصال الإلكتروني أدّى إلى وضع لا يكون فيه «الواقع» الذي تعالجه البرامج التلفزيونية والمنتوجات الثقافية الأخرى كيانًا منفصلًا

مستقلًا. وبدلًا من ذلك، فإن ما نعده «واقعًا» إنما هو نتاج تبنّيه وسائل الاتصال نفسها. من هنا، فإن الفقرات التي يجري التبليغ عنها في الأخبار ليست مجرّد سلسلة من الحوادث المنفصلة عنّا، بل هي التي تعرّف المعنى والدّلالة لهذه الحوادث وتبنيهما وتشكّلهما.

وسائل الاتصال الجماهيرية (Mass Media): أشكال الاتصال المصمّمة للوصول إلى جمهرة من القرّاء أو المشاهدين أو المستمعين، ومن بينها الصحف والمجلات والمذياع والتلفزيون.

وسائل الإنتاج (Means of Production): الوسائل التي يمكن من خلالها إنتاج السلع المادية في المجتمع. وهي لا تتمثّل في الجانب التقاني فحسب، بل تشمل أيضًا العلاقات الاجتماعية بين المنتجين.

المراجع

Books

Abbate, J. *Inventing the Internet*. Cambridge, MA: MIT Press, 2000.

Aglietta, M. *A Theory of Capitalist Regulation: The US Experience*. London: New Left Books, 1979.

Agre, P. and D. Schuler (eds.). *Reinventing Technology, Rediscovering Community: Critical Exploration of Computing as a Social Practice*. Greenwood, CT: Ablex, 1997.

Amin, A. *Post-Fordism: A Reader*. Oxford: Blackwell, 1994.

Anderson, B. *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism*. London: Verso, 1983.

Appadurai, A. *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.

Archibugi, D., D. Held and M. Kohler. *Re-imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy*. Cambridge: Polity, 1998.

Bacon, F. *Advancement of Learning and Novum Organum*. London: Colonial Press, 1900.

Barney, D. *Prometheus Wired: The Hope for Democracy in the Age of Network Technology*. Chicago: University of Chicago Press, 2000.

Baudrillard, J. *Simulations*. Translated by P. Foss, P. Patton and P. Betchman. New York: Semiotext(e), 1983.

Becker, T. and C. Slaton. *The Future of Teledemocracy*. Westport, CT: Praeger, 2000.

Bell, D. *The Coming of Post-Industrial Society*. New York: Basic Books, 1973.

____ and B. Kennedy (eds.). *The Cybercultures Reader*. London: Routledge, 2000.

Bellah, R. [et al.]. *Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life*. Berkeley: University of California Press, 1985.

Benedikt M. (ed.). *Cyberspace: First Steps*. Cambridge, MA: MIT Press, 1992.

Beniger, J. *The Control Revolution: Technological and Economic Origins of the Information Society*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986.

Best, S. and D. Kellner. *Postmodern Theory: Critical Interrogations*. New York: Guilford Press, 1991.

Bijker, W., T. P. Hughes and T. Pinch (eds.). *The Social Construction of Technological Systems: New Directions in the Sociology and History of Technology*. Cambridge, MA: MIT Press, 1990.

Bolter, J. D. *Turing's Man: Western Culture in the Computer Age*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984.

Borgmann, A. *Technology and the Character of Contemporary Life*. Chicago: University of Chicago Press, 1984.

Brand, S. *The Media Lab: Inventing the Future at M. I. T.* New York: Penguin, 1987.

Cameron, D. R. and J. Gross Stein (eds.). *Street Protests and Fantasy Parks: Globalization, Culture and the State*. Vancouver: University of British Columbia Press, 2002.

Callinicos, A. [et al.]. *Marxism and the New Imperialism*. London: Bookmarks, 1994.

Cameron, D. R. and J. Gross Stein (eds.). *Street Protests and Fantasy Parks: Globalization, Culture and the State*. Vancouver: University of British Columbia Press, 2002.

Carey, J. *Communication as Culture*. Boston: Unwin-Hyman, 1989.

Carnoy, M. *Sustaining the New Economy: Work, Family and Community in the Information Age*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000.

Carré, F. [et al.] (eds.). *Nonstandard Work: The Nature and Challenges of Changing Employment Arrangements*. Campaign, IL: Industrial Relations Research Association, 2000.

Carty, K., W. Cross and L. Young. *Rebuilding Canadian Party Politics*. Vancouver: University of British Columbia Press, 2000.

Castells, M. *End of Millennium*. Oxford: Blackwell, 1998.

_____. *The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business and Society*. Oxford: Oxford University Press, 2001.

_____. *The Power of Identity*. Oxford: Blackwell, 1997.

_____. *The Rise of the Network Society*. Oxford: Blackwell, 1996.

Chandler, A. *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business*. Cambridge, MA: Belknap, 1977.

Cheah, P. and B. Robbins (eds.). *Cosmopolitics: Thinking and Feeling beyond the Nation*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998.

Cohen, S. and J. Zysman. *Manufacturing Matters: The Myth of the Post-Industrial Economy*. New York: Basic Books, 1987.

Cohn, T. *Global Political Economy: Theory and Practice*. New York: Longman, 2000.

Coleman, S., J. Taylor and W. Van de Donk (eds.). *Parliament in the Age of the Internet*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

Compaine, B. and D. Gomery (eds.). *Who Owns the Media? Competition and Concentration in the Mass Media Industry*. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum, 2000.

Cox, R. *Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History*. New York: Columbia University Press, 1987.

Crewe, I., B. Gosschalk and J. Bartle (eds.). *Political Communications: Why Labour Won the General Election of 1997*. London: Frank Cass, 1998.

Croteau, D. and W. Hoynes. *The Business of Media*. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press, 2001.

Dalton, R. and M. Kuechler. *Challenging the Political Order: New Social and Political Movements*. Cambridge: Polity, 1990.

Deibert, R. *Parchment, Printing and Hypermedia: Communication in World Order Transformation*. New York: Columbia University Press, 1997.

Derrida, J. *Of Grammatology*. Translated by G. C. Spivak. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1974.

Dertouzos, M. and J. Moses (eds.). *The Computer Age: A Twenty Year View*. Cambridge, MA: MIT Press, 1979.

Dewey, J. *Democracy and Education*. New York: Macmillan, 1964.

Doheny-Farina, S. *The Wired Neighborhood*. New Haven: Yale University Press, 1996.

Dreyfus, H. *On the Internet*. New York: Routledge, 2001.

Dyer-Witheford, N. *Cyber-Marx: Cycles and Circuits of Struggle in High-Technology Capitalism*. Urbana, IL: University of Illinois Press, 1999.

Edwards, M. *Printing, Propaganda and Martin Luther*. Los Angeles: University of California Press, 1994.

Eisenstein, E. *The Printing Revolution in Early Modern Europe*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

Elkins, D. *Beyond Sovereignty: Territory and Political Economy in the Twenty-First Century*. Toronto: University of Toronto Press, 1995.

Ellul, J. *The Technological Society*. Translated by J. Wilkinson. New York: Vintage, 1964.

Febvre, L. and H. -J. Martin. *The Coming of the Book: The Impact of Printing, 1450-1800*. Translated by D. Gerard. London: New Left Books, 1976.

Feenberg, A. *Questioning Technology*. London: Routledge, 1999.

_____ and A. Hannay (eds.). *Technology and the Politics of Knowledge*. Bloomington: Indiana University Press, 1995.

Ferguson, S. and L. Shade (eds.). *Civic Discourse and Cultural Politics in Canada: A Cacophony of Voices*. Westport, CT: Ablex, 2002.

Feyerabend, P. *Against Method*. London: New Left Books, 1975.

_____ and D. Barney (eds.). *Community in the Digital Age: Philosophy and Practice*. Lanham, MD.: Rowman and Littlefield, 2004.

Fischer, C. *To Dwell among Friends: Personal Networks in Town and City*. Chicago: University of Chicago Press, 1982.

Fudge, J., E. Tucker and L. Vosko. *The Legal Concept of Employment: Marginalizing Workers*. Ottawa: Law Commission of Canada, 2002.

Gellner, E. *Nations and Nationalism*. Oxford: Blackwell, 1983.

_____. *Reason and Culture: The Historic Role of Rationality and Rationalism*. Oxford: Blackwell, 1992.

Giddens, A. *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age*. Cambridge: Polity, 1991.

Gilpin, R. *The Political Economy of International Relations*. Princeton: Princeton University Press, 1987.

Grant, G. *Philosophy and the Mass Age*. Toronto: Copp Clark, 1959.

_____. *Technology and Empire*. Toronto: House of Anansi, 1969.

_____. *Technology and Justice*. Toronto: House of Anansi, 1986.

Gurstein, P. *Wired to the World, Chained to the Home: Telework in Everyday Life*. Vancouver: University of British Columbia Press, 2001.

Habermas, J. *The Structural Transformation of the Public Sphere*. Translated by T. Burger. Cambridge, MA: MIT Press, 1989.

Hague, B. and B. Loader (eds.). *Digital Democracy: Discourse and Decision-Making in the Information Age*. New York: Routledge, 1999.

Handy, C. *The Empty Raincoat: Making Sense of the Future*. London: Hutchinson, 1994.

Haraway, D. *Simians, Cyborgs and Women*. New York: Routledge, 1991.

Harding, S. *Whose Science? Whose Knowledge?* Ithaca: Cornell University Press, 1991.

Harvey, D. *The Condition of Postmodernity*. London: Blackwell, 1989.

Hayles, N. K. *How We Became Posthuman: Virtual Bodies in Cybernetics, Literature and Informatics*. Chicago: University of Chicago Press, 1999.

Hegel, G. W. E. *Philosophy of Right*. Oxford: Oxford University Press, 1952.

Heidegger, M. *The Question Concerning Technology and Other Essays*. New York: Harper and Row, 1977.

Held, D. *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance*. Cambridge: Polity, 1995.

_____. and A. McGrew. *Globalization/Anti-Globalization*. Cambridge: Polity, 2002.

Helliwell, R. *Globalization and Well-Being*. Vancouver: University of British Columbia Press, 2002.

Herman, E. and R. McChesney. *Global Media: The New Missionaries of Global Capitalism*. London: Cassell, 1997.

Hobbes, T. *Leviathan*. Edited by C. B. Macpherson. London: Penguin, 1968.

Hoff, J., I. Horrocks and P. Tops (eds.). *Democratic Governance and New Technology*. London: Routledge, 2000.

Holeton, R. (ed.). *Composing Cyberspace: Identity, Community and Knowledge in the Electronic Age*. Boston: McGraw Hill, 1998.

Hoogvelt, A. *Globalization and the Postcolonial World: The New Political Economy of Development*. London: Macmillan, 1997.

Hutchings, K. and R. Dannreuther. *Cosmopolitan Citizenship*. London: Macmillan, 1999.

Inglehart, R. *Modernization and Post-Modernization: Cultural, Economic and Political Change in 43 Societies*. Princeton: Princeton University Press, 1997.

Innis, H. *The Bias of Communication*. Toronto: University of Toronto Press, 1951.

_____. *Empire and Communications*. Toronto: University of Toronto Press, 1950.

International Labour Organization. *World Employment Report 2001: Life at Work in the Information Economy*. Geneva: International Labour Organization, 2001.

Johnson, L. *The Co-Workplace: Teleworking in the Neighbourhood*. Vancouver: University of British Columbia Press, 2003.

Jones, S. (ed.). *Doing Internet Research: Critical Issues and Methods for Examining the Net*. Thousand Oaks, CA: Sage, 1999.

Kalathil, S. and T. Boas. *Open Networks, Closed Regimes: The Impact of the Internet on Authoritarian Rule*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003.

Kamarck, E. C. and J. S. Nye Jr (eds). *Democracy.com? Governance in a Networked World*. Hollis, NH: Hollis Publishing, 1999.

Klein, N. *No Logo: Taking Aim at the Brand Bullies*. Toronto: Vintage Canada, 2000.

Kolko, B., L. Nakamura and G. Rodman (eds.). *Race in Cyberspace*. New York: Routledge, 2000.

Kuhn, T. *The Structure of Scientific Revolutions*. Chicago: University of Chicago Press, 1962.

Landes, D. *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present*. Cambridge: Cambridge University Press, 1969.

Law Commission of Canada (ed.). *New Perspectives on the Public-Private Divide*. Vancouver: University of British Columbia Press, 2003.

Leiss, W., S. Kline and S. Jhally. *Social Communication in Advertising*. 2nd ed. Scarborough, Ontario: Nelson, 1990.

Lessig, L. *Code, and Other Laws of Cyberspace*. New York: Basic Books, 1999.

_____. *The Future of Ideas: The Fate of the Commons in a Connected World.* New York: Random House, 2001.

Liebes, T. and J. Curran (eds.). *Media, Ritual and Identity*. London: Routledge, 1998.

Lipietz, A. *Mirages and Miracles: The Crisis of Global Fordism*. London: Verso, 1987.

Lyon, D. *The Information Society: Issues and Illusions*. Cambridge: Polity, 1988.

_____. *Postmodernity*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994.

_____. *Surveillance Society: Monitoring Everyday Life*. London: Open University Press, 2001.

Lyotard, J. - F. *The Postmodern Condition. Minneapolis*: University of Minnesota Press, 1984.

Marcuse, H. *One-Dimensional Man*. Boston: Beacon Press, 1964.

Margolis, M. and D. Resnick. *Politics as Usual: The Cyber Space 'Revolution'*. Thousand Oaks, CA: Sage, 2000.

Marx, K. and F. Engels. *Manifesto of the Communist Party*. Moscow: Progress, 1986.

Masuda, Y. *The Information Society as Post-Industrial Society*. Washington, DC: World Future Society, 1981.

May, C. *The Information Society: A Sceptical View*. Cambridge: Polity, 2002.

Mayer, P. (ed.). *Computer Media and Communication*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

McCaughey, M. and M. Ayers. *Cyberactivism: Online Activism in Theory and Practice*. London: Routledge, 2003.

McChesney, R. *Rich Media, Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times*. Urbana, IL: University of Illinois Press, 1999.

_____, E. M. Wood and J. B. Foster (eds.). *Capitalism and the Information Age: The Political Economy of the Global Communication Revolution*. New York: Monthly Review Press, 1998.

McGrew, A. G. and P. Lewis (eds.). *Global Politics: Globalization and the Nation-State*. Cambridge: Polity, 1992.

McLuhan, M. *Understanding Media: The Extensions of Man*. New York: Mentor, 1964.

Medhurst, A. and S. Munt (eds.). *Lesbian and Gay Studies: A Critical Introduction*. London: Cassell, 1997.

Menzies, H. *Whose Brave New World? The Information Highway and the New Economy*. Toronto: Between the Lines, 1996.

Nie, N. H. and L. Erbring. *Internet and Society: A Preliminary Report*. Stanford, CA: Stanford Institute for the Quantitative Study of Society, 2000.

Nora, S. and A. Minc. *The Computerization of Society*. Cambridge, MA: MIT Press, 1981.

Norris, P. *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). *Impact of the Emerging Information Society on the Policy Development Process and Democratic Quality*. Paris: OECD, 1999.

Ohmae, K. *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy*. New York: Harper Perennial, 1990.

Mosco, V. and J. Wasko (eds.). *The Political Economy of Information*. Madison: University of Wisconsin Press, 1988.

Panitch, L. and C. Leys (eds.). *A World of Contradictions: Socialist Register 2002*. London: Merlin, 2001.

Pauly, L. *Who Elected the Bankers?: Surveillance and Control in the World Economy*. Ithaca: Cornell University, 1997.

Pendakur, M. and R. Harris. *Citizenship and Participation in the Information Age*. Aurora, Ontario: Garamond, 2002.

Piore, M. J. and C. Sabel. *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity*. New York: Basic Books, 1984.

Plant, S. *Zeros and Ones: Digital Women + The New Technoculture*. New York: Doubleday, 1997.

Pollert, A. (ed.). *Farewell to Flexibility*. Oxford: Blackwell, 1991.

Porat, M. U. *The Information Economy: Definition and Measurement*. Washington, DC: US Department of Commerce/Office of Telecommunications, 1977.

Porter, D. (ed.). *Internet Culture*. New York: Routledge, 1997.

Poster, M. *What's the Matter with the Internet?* Minneapolis: University of Minnesota Press, 2001.

Putnam, R. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon and Schuster, 2000.

Rheingold, H. *The Virtual Community: Homesteading on the Electronic Frontier*. Reading, MS: Addison-Wesley, 1993.

Robins, K. and F. Webster. *Times of the Technoculture: From the Information Society to the Virtual Life*. London: Routledge, 1999.

Rochlin, G. *Trapped in the Net: The Unanticipated Consequences of Computerization*. Princeton: Princeton University Press, 1997.

Rosenau, P. M. *Postmodernism and the Social Sciences*. Princeton: Princeton University Press, 1992.

Rotenberg, M. *The Privacy Law Sourcebook 2002*. Washington, DC: Electronic Privacy Information Center, 2002.

Rugman, A. M. *The End of Globalization*. London: Random House, 2000.

Schiller, D. *Digital Capitalism: Networking the Global Market System*. Cambridge, MA: MIT Press, 1999.

Schiller, H. *Information and the Crisis Economy*. New York: Oxford University Press, 1986.

Schuler, D. *New Community Networks: Wired for Change*. New York: Addison-Wesley, 1996.

Shapiro, A. *The Control Revolution*. New York: Perseus Books, 1999.

Strange, S. *Casino Capitalism*. Oxford: Blackwell, 1986.

_____. *Mad Money*. Manchester: Manchester University Press, 1998.

Sunstein, C. *Republic.com*. Princeton: Princeton University Press, 2001.

Tarrow, S. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Tönnies, F. *Community and Society: Gemeinschaft and Gesellschaft*. Translated by C. p. Loomis. East Lansing: Michigan State University Press, 1964.

Toulouse, C. and T. Luke (eds.). *The Politics of Cyberspace*. London: Routledge, 1998.

Touraine, A. *The Post-Industrial Society; Tomorrow's Social History: Classes, Conflicts and Culture in the Programmed Society*. Translated by L. F. X. Mayhew. New York: Random House, 1971.

Traber, M. (ed.). *The Myth of the Information Revolution: Social and Ethical Implications of Communication Technology*. London: Sage, 1986.

Trend, D. (ed.). *Reading Digital Culture*. Oxford: Blackwell, 2001.

Tsagarousianou, R., D. Tambini and C. Bryan (eds). *Cyberdemocracy: Technology, Cities and Civic Networks*. London: Routledge, 1998.

Turkle, S. *Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet*. New York: Simon and Schuster, 1995.

United Kingdom. Secretary of State for Trade and Industry. *Our Competitive Future: Building the Knowledge Driven Economy*. London: Department of Trade and Industry, 1998.

_____. *Our Competitive Future: Building the Knowledge Driven Economy; Analytical Paper*. London: Department of Trade and Industry, 1998.

United Nations Development Program. *Human Development Report*. New York: United Nations Human Development Report Office, 1997.

United States. Department of Commerce. *A Nation Online: How Americans are Expanding Their Use of Internet*. Washington, DC: US Department of Commerce, 2002.

Vaidhyanathan, S. *Copyrights and copywrongs: The Rise of Intellectual Property and How it Threatens Creativity.* New York: New York University Press, 2001.

Vosko, L. *Temporary Work: The Gendered Rise of a Precarious Employment Relationship.* Toronto: University of Toronto Press, 2000.

Weber, M. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism.* Translated by Talcott Parsons. New York: Scribner's, 1958.

Webster, F. (ed.). *Culture and Politics in the Information Age: A New Politics?.* London: Routledge, 2001.

Weizenbaum, J. *Computer Power and Human Reason: From Judgment to Calculation.* San Francisco: W. H. Freeman, 1976.

Wingo, L. (ed.). *Cities and Space.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1963.

Wheeler, J. (ed.). *Cities in the Telecommunications Age: The Fracturing of Geographies.* London: Routledge, 2000.

Wellman, B. (ed.). *Networks in the Global Village: Life in Contemporary Communities.* Boulder: Westview.

_____ and C. Haythornethwaite (eds.). *The Internet in Everyday Life.* London: Blackwell, 2002.

Whitaker, R. *The End of Privacy: How Total Surveillance is Becoming a Reality.* New York: New Press, 1999.

Winner, L. *The Whale and the Reactor.* Chicago: University of Chicago Press, 1986.

Wolmark, J. (ed.). *Cybersexualities.* Edinburgh: Edinburgh University Press, 1999.

Woodward, K. (ed.). *The Myths of Information: Technology and Post-Industrial Culture.* London: Routledge and Kegan Paul, 1980.

Wriston, W. *Twilight of Sovereignty: How the Information Revolution is Transforming our World.* New York: Scribner's, 1992.

Zuboff, S. *In the Age of the Smart Machine.* New York: Basic Books, 1988.

Periodicals

Beniger, J. «Personalization of Mass Media and the Growth of Pseudo-Community.» *Communication Research*: vol. 14, no. 3, 1987.

Bimber, B. «Information and Political Engagement in America: The Search for Effects of Information Technology at the Individual Level.» *Political Research Quarterly*: vol. 54, no. 1, 2001.

_____. «The Internet and Political Transformation: Populism, Community and Accelerated Pluralism.» *Polity*: vol. 31, no. 1, 1998.

Crow, B. and G. Longford. «Digital Restructuring: Gender, Class and Citizenship in the Information Society in Canada.» *Citizenship Studies*: vol. 4, no. 2, 2000.

Dahlberg, L. «The Internet and Democratic Discourse: Exploring the Prospects of Online Deliberative Forums Extending the Public Sphere.» *Information, Communication and Society*: vol. 4, no. 4, 2001.

Gibson, R. and S. Ward. «U. K. Political Parties and the Internet: 'Politics as Usual' in the New Media?» *Harvard International Journal of Press/Politics*: vol. 3, no. 3, 1998.

Grant, G. «A Conversation on Technology and Man.» *Journal of Canadian Studies*: vol. 4, no. 3, 1969.

Hirst, P. «The Global Economy: Myths and Realities.» *International Affairs*: vol. 73, no. 3, 1997.

Kraut, R. [et al.]. «Internet Paradox: A Social Technology that Reduces Social Involvement and Psychological Well-Being?» *American Psychologist*: vol. 53, 1998.

Mumford, L. «Authoritarian and Democratic Technics.» *Technology and Culture*: vol. 5, no. 1, Winter 1964.

National Public Radio, Kaiser Family Foundation and Kennedy School of Government. «Survey Shows Widespread Enthusiasm for High Technology.» *NPR Online Report*: no. 3, 2000.

Reinicke, W. «The Other World Wide Web: Global Public Policy Networks.» *Foreign Policy*: vol. 117, Winter 1999.

Ruggie, J. «Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations.» *International Organization*: vol. 47, Winter 1993.

Thomas, T. «Al Qaeda and the Internet: The Danger of 'Cyberplanning'.» *Parameters: U. S. Army War College Quarterly*: vol. 33, no. 1, 2003.

Wellman, B. «The Community Question.» *American Journal of Sociology*: vol. 84, 1979.

_____. «Physical Place and Cyberplace: The Rise of Networked Individualism.» *International Journal of Urban and Regional Research*: vol. 25, 2001.

Woodland, R. J. «Queer Spaces, Modem Boys, and Pagan Statues: Gay/Lesbian Identity and the Construction of Cyberspace.» *Works and Days*: vol. 13, nos. 1-2, 1995.

Conferences

Witte, J., W. Reinicke and T. Benner. «Networked Governance: Developing a Research Agenda.» Paper Presented at: *The Annual Meetings of the International Studies Association*, New Orleans, 24-7 March, 2002.

فهرس عام

-ب-

-ر-

-ز-

-س-